

يوم مرفلسطيين

العربي البريطاني

المنعقد في مدينة لندن

في ١٨ ذي الحجة ١٣٥٧ الموافق ٧ فبراير ١٩٣٩م

محاضر مجلساته وتقرير لجائته مترجمة عن الإنكليزية

ترجم إلى العربية وطبع بأمر

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود

نائب جلالة ملك المملكة العربية السعودية المعظم

⑦ دارة الملك عبدالعزيز ، ١٤٢١ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
مؤتمر فلسطين العربي البريطاني المنعقد في مدينة لندن في ١٨ ذي
الحجة ١٣٥٧ الموافق ٧ فبراير ١٩٣٩ - الرياض
٣٩١ ص ، ٢٦ × ١٩.٥ سم
ردمك : ٤ - ٦٩ - ٦٩٣ - ٩٩٦٠
١ - القضية الفلسطينية - مؤتمرات
ديوي ٩٥٦.٩٠٢.٦٣ ٢١ / ٤٦١٧

رقم الإيداع : ٢١ / ٤٦١٧

ردمك : ٤ - ٦٩ - ٦٩٣ - ٩٩٦٠

ترجمة عن الإنجليزية :
أشرف على طبعه وتصحيحه :
ابراهيم عبدالقادر المازني
خير الدين الزركلي

حقوق الطبع والنشر محفوظة لدارة الملك عبدالعزيز، ولا يجوز طبع أي
جزء من الكتاب أو نقله على أية هيئة دون موافقة كتابية من الناشر، إلا في
حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة مع وجوب ذكر المصدر.

تقديم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد :

فإن المتتبع لتاريخ الأمة العربية في عصرها الحديث يجد أن المملكة العربية السعودية منذ عهد الملك عبدالعزيز - رحمه الله - إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - حفظه الله - جعلت قضية فلسطين هي قضيتها الأولى، فلا تخلو كلمة مسؤول سعودي في المحافل الدولية من الحديث عن هذه القضية ، والتأكيد على عروبتها، وإسلاميتها، والدفاع عن أهلها، والمطالبة بحقوقهم، ودعوة الدول إلى تفهم الحقوق الشرعية للفلسطينيين، واتخاذ مواقف إيجابية نحوهم، ونحو قضيتهم.

وكتاب « مؤتمر فلسطين العربي البريطاني المنعقد في لندن » الذي يتضمن محاضر جلسات ذلك المؤتمر، وتقارير لجانه المترجمة إلى اللغة العربية، وكذلك الخطب التي ألقيت في الجلسات، والمداخلات بين الوفود العربية وممثلي الحكومة البريطانية يؤكد منهج المملكة العربية السعودية تجاه القضية الفلسطينية؛ نظراً لكون هذا الكتاب يتضمن تسجيلاً دقيقاً لما دار في جلسات المؤتمر بين الوفود العربية وممثلي الحكومة البريطانية، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والجهود التي بذلها ممثلو الحكومات العربية عامة، وما كان للوفد السعودي خاصة من مواقف مهمة قيمة كان لها وزنها في المؤتمر، ومن ذلك خطاب صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبدالعزيز - رحمه الله - الذي يعد وثيقة مهمة من وثائق المؤتمر لخص فيه أهمية قيام الحكومة البريطانية باتخاذ مواقف عادلة تجاه القضية الفلسطينية.

ولكون هذا الكتاب يتضمن وثائق أخرى مهمة، فقد تمت طباعته بأمر من الأمير فيصل بن عبدالعزيز - رحمه الله - في عام ١٣٥٩ هـ / ١٩٤٠ م حرصاً من المملكة العربية السعودية على إتاحة الفرصة للقارئ العربي، ليطالع على تلك الوثائق، ويعرف أحداث ذلك المؤتمر، وتكون الوثائق في متناول الجميع .

وامتداداً لاهتمام المملكة العربية السعودية بقضية فلسطين، فإن دائرة الملك عبدالعزيز عقدت ندوة بعنوان « المملكة العربية السعودية وفلسطين : التاريخ والمصير » خلال المدة (٢ - ٤ محرم ١٤٢٢ هـ) ، وتزامناً مع هذه الندوة، ونظراً لنفاد نسخ الكتاب، وعدم توافرها، فقد وجه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - أمير منطقة الرياض، ورئيس مجلس إدارة دائرة الملك عبدالعزيز بإعادة طبع هذا الكتاب، ونشره، وتوزيعه، حتى تكتمل الفائدة، ويعم النفع .
والله نسأل أن يكتب للجميع التوفيق ،،،

دائرة الملك عبدالعزيز

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد رسول الله

وبعد : يطيب لى - وقد سنحت الفرصة - بصفى سكرتيراً للوفد العربى السعودى فى مؤتمر فلسطين ، أن أدلى بكلمة حول هذا المؤتمر الذى انعقد فى « لندن » من ممثلى البلاد العربية ، ويمثلى الحكومة الإنكليزية ؛ هى فى الواقع إن عبرت عن شىء فأنما تعبر عن رأى الشخصى فقط حول مشكلة طال عليها الأمد ، فأصبحت الشغل الشاغل لرأى العالم العربى بصورة خاصة ، وللرأى الإسلامى بصورة عامة .

أجل ! لقد طال الأمد بهذه المشكلة ، فكان العرب فى كل قطر من أقطار البلاد العربية ، والمسلمون فى كل صقع من الأصقاع الإسلامية ، يأملون ويتألمون ، حتى فاض الألم وعمت الشكوى ؛ وارتفعت أصوات المجاهدين من فلسطين ، تستنجد ملوك العرب ، وعيج البرق برسالات المسلمين إليهم يطالبونهم بالتدخل لحل هذه القضية ؛ وما كان ملوك العرب بغافلين عن حالة فلسطين ، بل على العكس كانوا يرقبون الحالة عن كثب ، وكانوا يعملون ويواصلون العمل لفلسطين ، احتراماً لصلة الجوار ، وتأييداً لوحدة اللغة والدين والجنسية ، حتى حانت الفرصة التى دعوا فيها إلى بعث ممثلين عن كل دولة عربية إلى « لندن » لحضور « مؤتمر فلسطين » الذى سينعقد هنالك .

سافرت « الوفود العربية » إلى لندن ؛ وانجتمت الأمم (العربية والإسلامية) بأنظارها صوب « لندن » ، ليشهدوا نوعاً من الصراع الدبلوماسى يتردد صداه بين أرجاء قصر « سان جيمس » ، يدور هذا الصراع بين العرب والإنكليز فى جوهادى جميل ، مشبع بروح التفاهم والصداقة والود .

وافتح هذا المؤتمر جلسته الأولى ، وأعقبها بجلسات وجلسات أدلى فيها كل وفد من الوفود العربية برأيه ، فى المسألة التى اجتمعوا من أجلها . ولقد كانت آراء هذه الوفود

في وسيلة الحل ، لاختلاف بعضاً عن بعض ، ولا تتعارض قيد شعرة ، لأن الوفود العربية جميعها كانت تمثل رأياً واحداً ، وتعرب عن عقيدة واحدة ، فكان هذا مظهراً من مظاهر الوحدة العربية التي تتحقق بالود والولاء في قلوب دول العرب بعضها لبعض .

نعم ! كانت وفود العرب في لندن وحدة متراسة البنيان ؛ فالكلمة واحدة والرأي لا يختلف ، بل لا يمكن أن يختلف . فهم متفقون في المبدأ ، متحدون في الغاية ، يعملون لغرض واحد ، ويرمون إلى هدف أسمى : لتحقيق أمانى العرب ، وتوطيد كياناتهم ، وتنفيذ رغائبهم ، وضمان حريتهم ومصالحهم ؛

وكان يسود هذا الصراع الدبلوماسي ، بين ممثلي العرب وممثلي بريطانيا ؛ تفاهم ودى عميق ، إن دل على شيء ، فانما يدل على ما يصل بين الطرفين من علاقة وثيقة ، ومصالح مشتركة ، كان الطرفان المتفاوضان يقدرانها حق قدرها ، ويقومان بواجباتها خير قيام ؛

والواقع أن عقد هذا المؤتمر كان اعترافاً واضحاً بما لعرب فلسطين من حقوق يجب أن تراعى ، ومصالح لا بد أن تصان ، وفعلاً استطاع الفريقان المتفاهمان اجتياز أكثر العقبات التي كانت تعترض سبيل التفاهم ، وتحول دون الاتفاق .

وأستطيع أن أقول أيضاً : إن مباحثات قصره سان جيمس ، لم يعسر نجاحها غير مسألة الهجرة إلى فلسطين ، ولكن هل كان هذا تعسيراً نهائياً ؟ وهل يعتبر انتهاء هذا المؤتمر دون أن يصل المؤتمر فيه إلى الغرض المقصود فشلاً تاماً ؟ كلا . فالعرب لا يزالون متمسكين بنظريتهم الصائبة ومطلبهم العادل ، حيال هاته المسألة ؛ والإنجليز سيسمعون هذا الدفاع ، حتى يأذن الله بحل هذه المشكلة حلاً نهائياً حاسماً عادلاً .

أريد بعد ذلك أن أتحدث بشيء من الإيجاز عن مغزى « مؤتمر فلسطين » ، هذا وما أفاده ، من الوجهات السياسية والأدبية والاجتماعية ، لدى كل من المتفاوضين :

فأولاً : أسفر هذا المؤتمر عن حقيقة تعتبر ناجحة ولا شك ، فاشتراك البلاد العربية ، ومن ضمنها فلسطين ، في الدفاع عن قضية فلسطين العربية بصورة رسمية ؛ يعتبر اعترافاً واضحاً من رجال السياسة البريطانية بما لهذه القضية من أهمية وواجبات ، يجب أن تكون موضع البحث والحل ؛

ثانياً : اعتراف آخر بحق البلاد العربية في التدخل في مشكلة بلاد شقيقة، وإعطاء هذه المشكلة نوعاً من العناية والتأييد ؛

ثالثاً : مظهر جديد لما يربط بريطانيا بالعرب ، والعرب ببريطانيا ، من صلات الصداقة المشتركة والمصالح التي يحتفظ لها لدى كل من الفريقين بحق الرعاية والاحترام .
هذا من الناحية السياسية ؛ وأما من الناحيتين الأدبية والاجتماعية فالفائدة أعم ، ومظاهرها أشمل ؛ فمن ذلك :

أولاً : وحدة الشعور والرأي والعقيدة في الوفود العربية مما لم يكن في الحسبان أن يصل بهم ذلك إلى هذه الدرجة من التفاهم والانسجام ؛

ثانياً : إصرار الوفود العربية على تنفيذ جميع مطالبهم والاحتفاظ بموقفهم منها ، إصراراً لم يعهد له مثيل ، مما يدل دلالة واضحة على وحدة الكلمة بين دول العرب وشعوب العرب ؛
ثالثاً : تمثل معنى الحكمة البالغة في الحديث الشريف - المسلمون كالجسد الواحد ، إذا اشتكى منه عضو ، تداعى له سائر الجسد - فقد ظهر أثرها في المشكلة الفلسطينية التي وقف لها العالم الإسلامي وقعد ، واتحد في رأيه ومطالبه من أجلها في أعظم المناسبات وأحفلها ؛ وذلك على لسان وفود المؤتمرات ، وفي تصريحات الملوك ورجال السياسة المسؤولين ، وفي الأحاديث العامة والاجتماعات الشعبية والخطب ، وفي الصحف والمؤلفات والاحتجاجات والرسائل وشركات البرق الاخبارية ، وغير ذلك ؛

رابعاً : الشدائد تعلم الشعوب معنى الحياة . فلقد تعلبت الشعوب العربية كيف تدافع ، وكيف تنفق في الدفاع ، وكيف تطالب وتتحد في المطالب ، وكيف تعمل العمل الجدى المثمر ، برغبة صادقة وعزم أكيد ، على مواصلة الكفاح ، تحت راية التضافر والتضامن والإخاء .
أقتصر الآن على ما قدمت ، مؤملاً أنى قد بلغت طرفاً من إعطاء الموضوع حقه من البحث والعناية والتسجيل .

ويمكننى هنا أن أسجل تلك الكلمة الجامعة التي ألقاها حضرة صاحب السمو الملكي ، مولاي الأمير " فيصل " نجل مولاي جلالة الملك عبد العزيز ابن السعود ، على وفود شباب العرب ، حينما تشرفوا بمقابلة سموه في فندق " كريون " ، بباريس ، في يوم السبت الموافق ٤ صفر ١٣٥٨ - ٢٥ مارس ١٩٣٨ فقد قال سموه :

”إن المؤتمر الذى ماتت فيه روح التفاهم قد بعثت فيه فكرة التضامن والتضافر ، وإنها لنواة للوحدة العربية الكبرى“

وإذا كان لى أن أقول كلمة أخيرة فى الموضوع فهى لاتعدو ثنائى الواجب على هذه الفرصة الكريمة التى أتاحت لشعوب البلاد العربية أن تنسجم فى وفاق ، وأن تخلص لقضية بلاد عربية شقيقة ، ثم ثنائى على روح الديمقراطية التى كانت ترفرف أثناء التفاهم ، بما دل على أنها ليست ضربا من ضروب التقليد والمحاكاة ، وإنما هى طبع أصيل فى العرب ؛

ولا يفوتنى أن أذكر أن الأسباب التى دعت إلى وضع هذه المجموعة والعناية بترجمتها ونشرها على نفقة حضرة صاحب السمو الملكى مولاي الأمير فيصل ، هى القيام بالواجب نحو الأمة العربية ، وخدمة التاريخ ، وإظهار الجهود الخالصة التى قامت بها الوفود العربية المحترمة .
حقق الله آمال العرب والمسلمين فى جهاد قادتهم وزعمائهم ، ووفقهم إلى بلوغ الغاية التى يصبون إليها ، إنه ولى التوفيق ؟

ابراهيم السليمان

سكرتير الوفد العربى السعودى

مكة المكرمة فى { ١٢ شعبان سنة ١٣٥٩
١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٠

م.ف. (و.ع.) (ف. ١) - ١ -

مؤتمر فلسطين

سيُعقد مؤتمر فلسطين بقصر سان جيمس حيث توجد غرف للجان يستطيع المندوبون أن يستعملوها، وعلى الوفود التي تريد استعمال غرف اللجان أو تحتاج إلى معلومات أو مساعدة أن تراجع سكرتارية المؤتمر بقصر سان جيمس (رقم التليفون ويتهول ٩٧١١) وللوصول إلى السكرتارية يدخل المرء من الباب الواقع في الشمال الغربي لفرايز كورت. والماجور اى.ن.س. كرانك شو سكرتير الضيافة (ترجى تشمبرز - ويتهول تليفون ويتهول ١٤٨١) على أتم استعداد لتقديم كل مساعدة تطلبها الوفود في أى أمر متعلق بالفنادق والانتقال والراحة الشخصية وما إلى ذلك.

(الامضاء) ه.ف. دوني

السكرتير

مؤتمر فلسطين
قصر سان جيمس
٣ فبراير سنة ١٩٣٩

عزيزى سكرتير الوفد العربى السعودى

ارسل إليكم مع هذا مشروع مذكرة خاصة بنهج المؤتمر وبالنشر . وفى النية توزيعها
للموافقة رسمياً عليها فى الجلسة الافتتاحية يوم ٧ فبراير

فإذا كان فى المشروع ما يرى فيه الوفد العربى السعودى رأياً آخر فأرجو أن تفضلوا
بالاتصال بى تليفونياً بأسرع ما يمكن وفى وسعنا إذا احتاج الأمر إلى ذلك أن نرتب اجتماعاً
من مندوبين عن الوفود لبحث هذه الامور ولكننا نرجو أن لا يكون هناك ما يدعو إلى
هذا . على أن من المرغوب فيه أن تنال صورة المشروع الموافقة فى مساء ٣ فبراير على الأكثر .
وأظنكم توافقون على أن من المهم الاتفاق على المسائل الثانوية التى تتناولها المذكرة قبل
الاجتماع حتى لا يضيع الوقت فى الجلسة المناقشة فى هذه المسائل

المخلص
نورمان ارشر

م.ف.٠ (و.ع.٠) (ف.٠) - ١ -

سرى

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة - الوفود العربية

تدابير خاصة بالمنهاج والنشر

بيان الوفود

١ - تعقد جلسة بعد ظهر يوم الثلاثاء ٧ فبراير في الساعة ٣ والدقيقة ١٥ لسماع

بيان الوفود

التدابير المستقبلية

٢ - يتفق في كل جلسة على موعد الجلسة التالية حسب الحاجة .

الترجمة

٣ - تعتبر الانجليزية والعربية لغتين مقررتين في المؤتمر ، وفيما يتعلق بمندوبي المملكة

المتحدة والسكرتارية تكون كل أعمال المؤتمر بالانجليزية وكذلك كل المحاضر

وما يثبت كتابة ، مع الاعتراف لكل وفد بحق الكلام باللغة العربية ، وفي سماع

ترجمة ما يريد .

تدوين المناقشات

٤ - وستتخذ التدابير لتدوين المناقشات حرفيا للرجوع إليها ، وستوزع السكرتارية

خلاصة المحاضر على الوفود للموافقة عليها بعد تعديلها إذا احتاج الأمر إلى ذلك .

وهذه المحاضر بعد الموافقة عليها ، تكون هي السجل الوحيد الذي يرجع إليه

ويؤخذ به .

والمفروض أن المضابط الحرفية ومحاضر السكرتارية . تعد سرية .

النشر

هـ - وستتبع الاجراءات الآتية :

ا - يوافق الأعضاء المشتركون في المؤتمر على الامتناع عن الادلاء ببيانات إلى الصحف عما تجرى المناقشة فيه في المؤتمر

ب - لا يسمح لمندوبي الصحف بحضور الجلسات

ج - تصدر بلاغات موجزة متفق عليها بعد كل جلسة رسمية

د - يقابل وزير المستعمرات مندوبي الصحف من حين إلى حين ، على حسب الحاجة ، ليكون بمثابة صلة بينهم وبين المؤتمر ويساعده لهذا الغرض موظف يكون خاصا بشؤون الصحافة .

هـ - يتولى الإجابة عن استفسارات الصحف ، والإفضاء بالبيانات غير الرسمية الموظف المختص بشؤون الصحافة بعد استشارة ممثلي الوفود عند الحاجة

حاشية - توجد غرف للجان معدة في القصر لتستعملها الوفود ، ويمكن حجزها في أي يوم بمجرد إبلاغ السكرتارية هذه الرغبة تليفونياً . والرجو أن لا يتردد الاعضاء في زيارة السكرتارية أو مخبرتها تليفونياً إذا احتاجوا إلى أية مساعدة .
ورقم التليفون هو ويتهول ٩٧١١

مؤتمر فلسطين
قصر سان جيمس
٤ فبراير سنة ١٩٣٩

عزيزى سكرتير الوفد العربى السعودى

اتشرف بأن أبعث إليكم مع هذا بجدول الأعمال والمذكرات الخاصة بالجلسة الافتتاحية
التي ستعقد يوم ٧ فبراير .

والمفهوم ان رئيس الوزارة سيلقى خطبة تستغرق على الأكثر عشر دقائق وتستغرق
ترجمتها مثل هذا الوقت . ومن المرغوب فيه أن تنتهى الجلسة حوالى الساعة ١١ والدقيقة ٢٠

وملابس الصباح (البونجور) تشمل بطبيعة الحال الثياب العربية .

المخلص
نورمان ارشر

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة الافتتاحية

الساعة ١٠ والدقيقة ٤٠ صباحاً — ٧ فبراير سنة ١٩٣٩

جدول الأعمال

- ١ — خطاب رئيس الوزارة
- ٢ — الترجمة العربية لخطاب رئيس الوزارة
- ٣ — ردود وجيزة من أعضاء الوفود
- ٤ — التدابير الخاصة بالمنهاج والنشر

(وقد وزع بيان رقم م. ف. (و. ع.) (ف.) - ١ -

ملخص خطاب رئيس الوزارة البريطانية (١)

سيبتدي، رئيس الوزارة خطابه بالترحيب بمندوبي بلدان الشرق الأدنى والأوسط الذين اجتمعوا بلندن لمباحثة حكومة جلالة في مشكلة فلسطين . وهو مسرور بأن يرى ليس فقط زعماء العرب السياسيين في فلسطين ولكن أيضاً الممثلين الممتازين القادمين من البلاد المجاورة الذين يتعاونون معنا لإيجاد تسوية للصعوبات الحالية . فان حضورهم يعد اعترافاً منا بما تنطوي عليه صفات العالم العربي من اتحاد في العواطف والمصالح . وبأمل رئيس الوزراء أن حضورهم يمكن أن يتخذ تأكيداً من مصر والبلاد العربية لرغبتهم في الاحتفاظ بروابط الصداقة مع الشعب البريطاني وفي تقوية تلك الروابط .

وسيقول بعدئذ أنه لا يريد الإطالة . ويعيد ماذكرته الحكومة من أنها عندما اقترحت هذه المحادثات صرحت بأن الفرصة ستتاح للشعبين لعرض آرائهما واقتراحاتهما بدون قيد . ثم يشير إلى بيان المستر ماكدونالد في مجلس العموم في شهر نوفمبر الماضي عندما صرح أن المحادثات ستكون مستوفية وصریحة وحرّة . ولذلك السبب سيتمتع ممثلو المملكة المتحدة عن وضع أي أساس للبحث وعن تقديم آرائهم قبل أن تعطى للعرب واليهود الفرصة التامة لعرض قضيتهم .

ثم يذكّر الحاضرين بأن سياسة حكومة جلالة هي سياسة السلم سواء بين الدول أو في البلاد التي تحمل مسؤولية إدارتها . ويتأسف على الحوادث المؤسفة في فلسطين والخسائر المادية وما نتج من اضطراب في البال والأمن . ويذكر أملة الحار بأن يعود السلام والرفاهية في القريب العاجل . ثم يرجع إلى قوله بأن سياسة حكومته هي سياسة مسالمة ويقول ان أسلوبه الخاص لتأمين السلام هو أسلوب التفاهم وان أول شرط للتفاهم هو الاتصال الشخصي . ثم يشير إلى صعوبة المشكلة ويقول إنه كلما صعبت المشكلة ازدادت أهمية الاتصال الشخصي بين الرجال ذوي النفوذ المختصين بالامر . وان أملة هو في تقوية معرفته الشخصية بالمندوبين وأنه سيشارك في المباحثات بقدر ما تسمح له واجباته الأخرى . ويشير إلى كثرة انشغال رئيس

الوزارة الأمر الذى يضطره إلى إنابة زملائه فى كثير من المفاوضات ولكنه سوف يتابع الابحاث باهتمام عظيم ويعمل كل ما بوسعه لضمان نجاحها. ويختم بالقول: ان الحكمة فى السياسة أن تجتاز العقبات بواسطة المساومة المؤسسة على الإنصاف .

ويذكر باننا نجتمع فى قصر ملكى وضعه جلالة الملك تحت تصرفنا . ثم يشير باختصار إلى التاريخ الطويل لهذا القصر ويقول ان الشعب العربى لا يقل عن الشعب البريطانى فى تاريخه القديم الذى يدعو إلى الافتخار . ولكنه بالرغم من اهتمامنا بالماضى يجب علينا أن نحصر تفكيرنا فى حقائق الحالة الحاضرة وان نقدر الوقائع الضرورية حق قدرها ، وأن نسعى لتقدير وجهات نظر بعضنا البعض . وفى هذه الروح نجد أحسن أمل للوصول إلى تسوية .

(ينتظر أن يستغرق الخطاب سبع دقائق)

تليفون: وَيْتَهول ٩٧١١

مؤتمر فلسطين
قصر سان جيمس
٤ فبراير سنة ١٩٣٩

إلى سكرتير الوفد العربي السعودي

عزيزي السكرتير

ارسل اليك مع هذا صورة من الترتيب المقترح لجلوس الاعضاء في جلسة الافتتاح التي
ستعقد في ٧ فبراير

وأكون شاكر لكم اذا تفضلتم بارسال اقتراحاتكم الخاصة بهذا الترتيب، الى السكرتارية
قبل الساعة الخامسة على الاكثر من يوم الاثنين ٦ فبراير .

المخلص

ج . س . بنيت

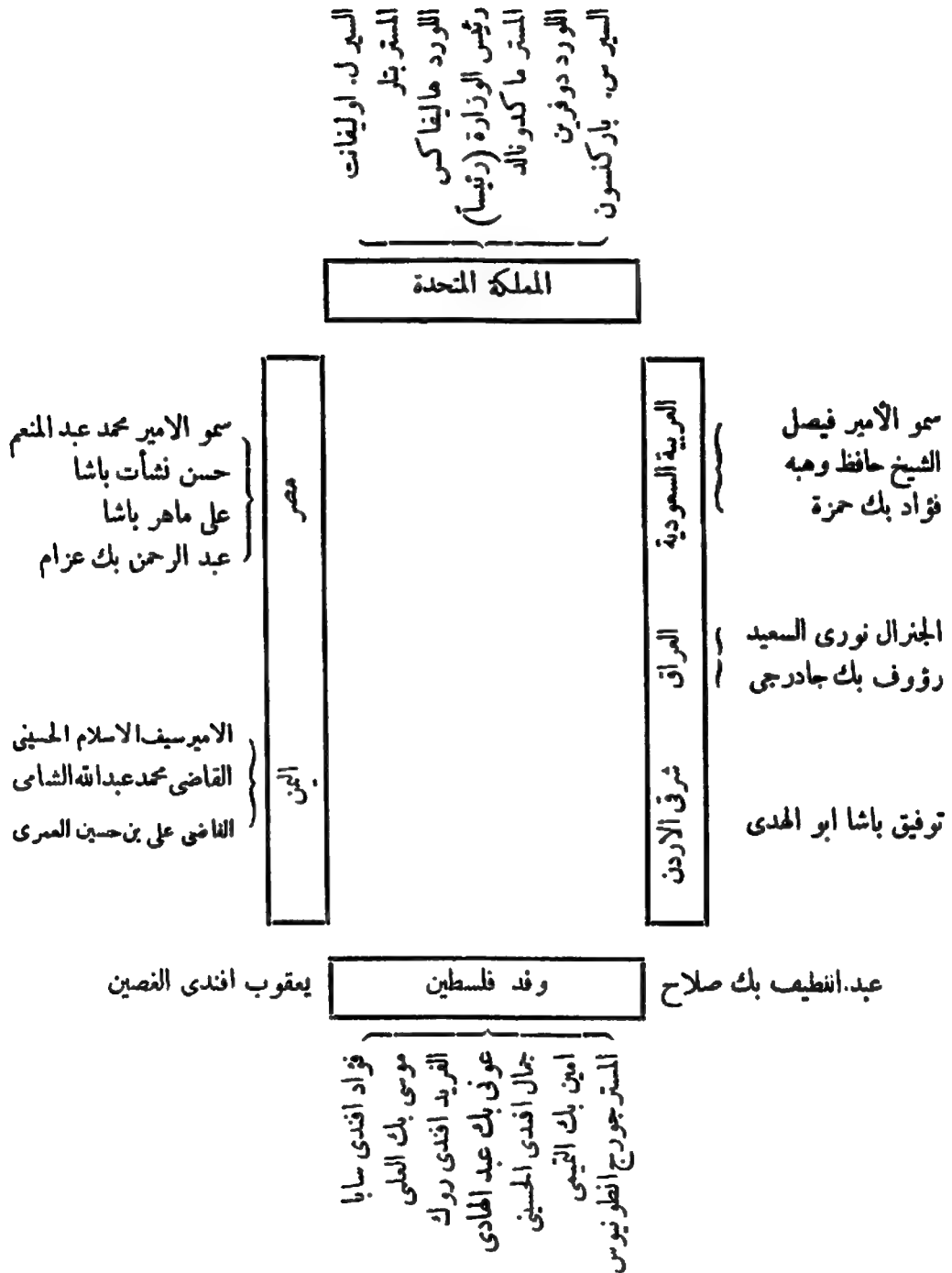
مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

ترتيب الجلوس في جلسة الافتتاح

مع هذا رسم لترتيب الجلوس

ملاحظة — أعضاء الوفود ومستشاروهم سيجلسون إلى الموائد . أما السكرتيرون فقد
اعدت لهم كراس وراء رؤساء الوفود .



صورة رقم ٥٠

م. ف. (و. ع.) (ف. ١) - ١ -

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة - الوفود العربية

مجلس الافتتاح

- ١ - ستعقد الجلسة الأولى الافتتاحية بقصر سان جيمس في يوم الثلاثاء ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ وفيها يخطب رئيس الوزارة ووفد فلسطين العربي ووفود البلاد المجاورة.
- ٢ - المرجو من أعضاء الوفود أن يصلوا إلى القصر في الساعة العاشرة والدقيقة ١٥
- ٣ - يستقبل رئيس الوزارة أعضاء الوفود في الساعة العاشرة والدقيقة ٣٠ وتبدأ الجلسة في الساعة ١٠ والدقيقة ٤٠ بعد أن تؤخذ صورة للأعضاء في قاعة الجلسة.
- ٤ - تكون السكرتارية شاكرة إذا تفضل الأعضاء في هذه الجلسة الافتتاحية بحضور بطاقات الدخول معهم.
- ٥ - تلبس ثياب الصباح (بونجور).

ه. ف. دوني

السكرتير

حاشية - نوجه النظر بصفة خاصة إلى الفقرة الرابعة . فانه لمنع دخول غير المرخص لهم ، لا يسمح بالدخول إلى القصر في هذه المناسبة إلا لمن يحملون بطاقات حضور المؤتمر .

صورة رقم ٤٩

م. ف (دع ١٠) (ف ١) - ١ -

الجلسة الاولى

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

محضر الجلسة الأولى المعقودة بقصر سان جيمس بلندن في الساعة العاشرة والدقيقة
الأربعين صباحاً في يوم الثلاثاء ٧ فبراير سنة ١٩٣٩

الحاضرون

وفد المملكة المتحدة

| | |
|----------------------------------|--------------------------|
| رئيس الوزارة | المستر نيفيل تشمبرلين |
| وزير الخارجية | الفيكونت هاليفاكس |
| وزير المستعمرات | المستر مالكولم ماكدونالد |
| الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية | المستر بتلر |

| | |
|------------------------------------|-------------------------|
| الوكيل البرلماني لوزارة المستعمرات | المركيز اوف دوفرين وآفا |
| الوكيل الدائم لوزارة المستعمرات | السير كوزمو باركينسون |
| الوكيل المساعد لوزارة الخارجية | السير لانسلوت اوليفانت |
| الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات | السير جون إى. شاكبورج |
| المستشار القضائي لوزارة المستعمرات | السير جراتان بوش |

| | |
|-----------------------------------|---------------------------------|
| المستر س . إى . ف . لوك | من وزارة المستعمرات |
| المستر ه . ل . باجاللى | لسكرتير الأول لوزارة الخارجية |
| المستر ف . ف . و . كافنديس بنفينك | السكرتير الأول لوزارة الخارجية |
| المستر ج . ر . كولفيل | السكرتير الثانى لوزارة الخارجية |
| المستر ر . ج . ا . إذرينجتون سميث | السكرتير الثانى لوزارة الخارجية |
| المستر ه . م . أيرز | من السلك القنصلى لجلالة الملك |

الوفود العربية الوفد الفلسطينى العربى

جمال افندى الحسينى
أمين بك التيمى
المستر جورج انطونىوس
عوفى بك عبد الهادى
موسى بك العلى
الفريد افندى روك
يعقوب افندى النصين
فؤاد افندى سابا

وفد مصر

صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم
صاحب السعادة حسن نشأت باشا
صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا
صاحب العزة عبد الرحمن عزام بك
سفير مصر بلندن
رئيس الديوان الملكى
{ وزير مصر المفوض لدى المملكتين العراقية
والعربية السعودية }

وفد العراق

صاحب الدولة الجنرال نوري السعيد
صاحب السعادة رؤوف بك جادرجي
رئيس الوزارة ووزير الخارجية
سيد أفندي عبد الله بكير
السكرتير
المستر لويد

وفد المملكة العربية السعودية

صاحب السمو الملكي الأمير فيصل
صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه
وزير الخارجية
صاحب السعادة فؤاد بك حمزة
الوزير المفوض للدولة العربية السعودية بلندن
وكيل الخارجية
ابراهيم أفندي السليمان
السكرتير

وفد شرقي الاردن

صاحب الدولة توفيق باشا ابو الهدى
نجيب بك علم الدين
رئيس الوزارة

وفد اليمن

صاحب السمو الملكي الأمير سيف الاسلام لحسيني
القاضي محمد عبد الله الشامي
القاضي علي بن حسين العمري
سيد علي بن عقيل
محمود أبو السعود
الاستاذ ابراهيم الموجي

سكرتارية المؤتمر

المستر ه. ف. دوني
المستر ن. إي. آرشر
والمستر ج. س. بنيت
المستر ج. سمر فيل
السكرتير
مساعد السكرتير
المترجم الرسمي

محضر الجلسة

خطبة المستر تشمبرلن

من اقوى بواعث السرور لى أن ارحب بضيوف حكومة جلالته ممثلى بلاد الشرق الادنى والاوسط الذين اجتمعوا بلندن للبحث معنا فى مسألة فلسطين . وقد سرنا انكم قبلتم دعوتنا الى الحضور .

وانى لسعيد بان ارى هنا ، لا الزعماء السياسيين لعرب فلسطين فحسب ، بل الممثلين الممتازين للدول المجاورة التى تتعاون معنا فى التماس حل رشيد للمصاعب الحالية يكفل حقوق عرب فلسطين ومركزهم . وان فى وجودهم هنا لاعترافاً من جانبنا بوحدة المصالح والعواطف فى العالم العربى . وارجو ان يعد وجودهم تأكيذاً من جانب مصر والبلاد العربية الممثلة هنا لرغبتها فى الاحتفاظ بأواصر الصداقة التى ربطتها هذا الزمن الطويل بالشعب البريطانى ، وتقويتها ايضاً .

وليس هذا مقام البحث المسهب فى المسائل التى ستكون موضوع مداولاتنا المقبلة ، وليس فى نيتى أن أطيل الكلام .

لما أعلنت حكومة جلالته عزمها على دعوة ممثلى العرب واليهود الى مباحثات منفصلة ، أوضحت أن الفرصة ستتاح لكل من الشعيين لبسط آرائه واقتراحاته بلا قيد أو تحفظ . وابلغ المستر ماكدونالد مجلس العموم فى نوفمبر الماضى أن الحكومة ستدخل هذه المباحثات وهى مقيدة بتعهداتها بمقتضى الانتداب — تعهداتها للعرب واليهود جميعاً — وبواجبها حيال البرلمان ولاعضاء عصبة الأمم الآخرين وللولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن الحكومة لن تحاول أن تمنع ممثلى العرب أو اليهود أن يبسطوا — إذا رغبوا فى ذلك — الحجج التى يرونها داعية الى تغيير الانتداب . وستكون هذه المباحثات وافية ، وصریحة ، وحررة . وعلى هذا لن يفتح ممثلو المملكة المتحدة المباحثات بعرض أى قاعدة لها ، ولن يدلو بأرائهم قبل أن تتاح فرصة تامة للعرب واليهود — فى مباحثاتنا المتصلة معهم — لعرض قضيتهم . والذين تتبعوا منكم مجرى الاحوال الدولية فى السنوات الأخيرة القليلة — ولاشك ان

كل امرئ. يعنى بهذا التتبع اذ أن الحوادث التى تقع فى مكان ما، قد تؤثر فىنا جميعا فى كل ناحية من الأرض — أقول إن الذين يتبعون هذه الأحوال لا يحتاجون ، فيما أرجو ، الى تركيز منا بأن الغاية التى ترمى اليها سياسة الحكومة التى اتولى رئاستها هى السلم "وتوطيده" السلم فى علاقاتنا مع الدول الأوروبية التى ترتبط بها مصالحنا ومصائرنا ارتباطا وثيقا ، والسلم فى البلاد التى نحمل مسؤولية خاصة عن ادارتها . ولا أكاد احتاج أن أقول ان حكومة جلالتهم عميقة الأسف لحوادث فلسطين المحزنة التى أدت الى خسارة مادية جسيمة ، وجرت الفلق وعدم الاطمئنان على كل طائفة هناك . وان لنا جميعا لتعلقا عميقا ، وخاصة ، بفلسطين ، وما أشك فى اننا كلنا نتحقق قلوبنا بالأمل الحار أن يعود اليها السلام والرغد قلت ان سياستنا سياسة سلام ، واحسبكم تعرفون ان وسيلتى الخاصة الى السلام هى التفاهم . والخطوة الأولى فى سبيل التفاهم هى الاتصال الشخصى .

والمسألة التى تواجهنا صعبة ، وقد قبل عنها احيانا انها لا تحل ولكن كلما كانت المسألة اصعب ، كان اقتناعى اعظم بأهمية الاتصال الشخصى بين الرجال ذوى النفوذ الذين يعينهم الأمر . وانى لأرجو - فى اثناء مقامكم بلندن - أن أوثق صلتى الشخصية ، وأعمق معرفتى بكم وان اشترك - بقدر ما تسمح لى واجباتى الأخرى - فى مداولاتكم . واتم تذكرون أن أعمالا شتى تستنفد وقت رئيس الوزارة ، فليس يسعنى الا أن اتى على زملائى فى وفد المملكة المتحدة ، الجانب الاكبر من عبء المباحثة ولكن سأتبعها عن كسب وباعظم عناية ، وسأبذل أقصى ما يدخل فى طاقتى لانجاحها .

ان واجب السياسة حينها يواجهها ما يبدو انه عقدة لا تحل بين شعبين أن تهتدى الى وسيلة للتوفيق على قاعدة العدل . وهذا هو الواجب الملحق علينا . وانه لصعب ولاشك ، ولكنه فيما اعتقد لا يتعاضم قوانا المتحدة . ونحن نجتمع فى قصر ملكى تفضل جلالة الملك فوضعه تحت تصرفنا . ويرجع تاريخ هذه الحجرات الملكية الى اربعمئة سنة ، وهو وثيق الاتصال بحياتنا القومية فى خلال هذه القرون . وللعرب ، كما للبريطانيين ، تاريخ قديم مجيد ، ولكن علينا ، من غير أن نغضى عن ماضينا ، أن نوجه همنا الى حقائق الموقف الحاضر ، وان نزن كل الحقائق الجوهرية ، وان يحاول كل منا أن يقدر وجهة نظر الآخر . وعلى هذه الروح نعلق خير آمالنا فى الوصول الى حل لمسألتنا الحاضرة يكون أساسا يقوم عليه تفاهمنا المتبادل ، ويستقر السلام أخيرا فى فلسطين .

خطبة سمو الأمير محمد عبد المنعم^(١)

لى الشرف بأن أقوم اليوم بالنيابة عن اخوانى مندوبى البلاد العربية بتقديم خالص الشكر على الحفاوة الكبرى التى قابلتنا بها الحكومة البريطانية ، وعلى كلمات الترحيب التى تفضل وفاه بها فى هذا الاجتماع رئيس وزرائها المستر تشمبرلن .

وانه لمن دواعى الاغتباط لدينا جميعاً ان تعرض لنا هذه الفرصة لنبدل فيها جهودنا قوية مشتركة فى سبيل استتباب الأمن والسلام فى ناحية مقدسة من نواحي العالم تربطنا وياها العواطف المتبادلة والمصالح المشتركة وغيرها من الروابط المتينة . وانه لى وجودنا بينكم الآن لا كبر دليل على حسن نوايانا نحو الامة البريطانية المجيدة وأقوى برهان على مانكنه لها من الصداقة . وانا لنعتقد اعتقاداً يقينياً بان أثر هذه الصداقة المتبادلة سيظهر ولا شك فى خلال المناقشات المقبلة ، كما نرجو ان تكون لتلك الصداقة واتحاد المصلحة الفضل فى الوصول إلى حل عادل قويم Just and Fair لتلك المشكلة التى طال عليها الزمن .

واننا لنشاطركم الرأى فى ضرورة جعل المناقشات كاملة صريحة حرة .

ويسرنا أن نسجل هنا قول المستر تشمبرلن من أن مبدأ المسألة الذى سارت عليه بريطانيا العظمى فى فض المشاكل الدولية سيكون هو نفسه المبدأ الذى ستسير عليه فى معالجة قضية فلسطين . ونرجو أن تتمكن جميعاً من إيجاد حل عادل حاسم يكون من شأنه عودة الامور الى نصابها الطبيعى فى تلك الانحاء واستتباب الأمن والرخاء فيها .

لقد بسطت هذه القضية فى مناسبات عديدة وعالجتها لجان مختلفة بدون أن تنتهى مع الأسف الى حل موفق مقبول . وقد جئنا من بلادنا والامل ملء افئدتنا معتمدين على حسن استعداد الحكومة التى يرأسها المستر تشمبرلن ومؤازرتها حتى نصل إلى تحقيق السلام .

هذا وزى من أول واجباتنا أن نبدي عظيم شكرنا وخالص امتناننا لحضرة صاحب الجلالة الملك جورج السادس على تفضله بتخصيص هذا القصر التاريخى لاجتماعاتنا وسنحفظ لجلالته هذا الفضل فى أعماق نفوسنا راجين أن تسفر اجتماعاتنا فيه عن توثيق العلاقات بين بلادنا وبلاد جلالته وعن حل عادل لقضية فلسطين يوثق علاقاتها الودية ببريطانيا العظمى فتكونون قد أضفتم إلى أعمالكم المجيدة فى سبيل السلم العام عملاً مجيداً آخر يسجله لكم التاريخ .

خطبة سمو الامير سيف الاسلام الحسين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باسم سيدى صاحب الجلالة الامام ملك اليمن ، وباسم مملكة اليمن العربية العريقة يسرنى
أن أقدم شكرى الخالص لترحيبكم الرقيق واستقبال حكومتكم لنا ، واكرام وفادتنا عليها . وأود
أيضا أن أشكر حكومتكم النبيلة على الخصوص لإتاحة هذه الفرصة لنا للاشتراك فى خدمة
الحق والسلام .

ياصاحب السعادة

إذا كان وفد اليمن لسوء الحظ لا يستطيع أن يحدثكم بلسانكم فانه صادق الرغبة فى
الوصول الى تفاهم معكم بوسيلة اقوى واقرب من الالفاظ والعبارات ، اعنى باخلاص قلوبنا
ياصاحب السعادة

إن الروح البديع الذى استعتم به على حل أعقد المسائل فى الشؤون الدولية الحرية
والذى ظهر فى خطاب سعادتك ، هو الذى نعتمد عليه الى مدى بعيد فى حل مسألة فلسطين
التي طال عليها المطال . والواقع أن هذه المسألة صارت أهم ما يشغل كل قلب يتدفق منه الدم
العربى — بل قلب كل مسلم فى العالم .

ياصاحب السعادة

باسم الانسانية والحق والعدل السماوى تمنى اليمن لكم النجاح التام فى سياستكم الحكيمة
وتحمد الموقف القويم الذى اتخذته حكومتكم للبحث عن حل لمسألة فلسطين وغيرها من المسائل
واليمن عظيمة التقدير — بل الإعجاب — بالروح السامى الذى يحدوكم ويوحى إليكم بالحلول
الرائعة للمسائل الحاضرة واحدة بعد واحدة .

ياصاحب السعادة

ان النظم الحقيقية هي التي يسجلها التاريخ على مدى الدهور بفضل مجهودكم الذى
لايفتر فى خدمة الانسانية عامة .

وأختم كلمتى بالاعراب عن شكرى القلبى لصاحب الجلالة الملك جورج السادس على تطفه
وتفضله بإفراد هذا القصر التاريخى للمفاوضات والمداولات التي أرجو ان تكمل بالنجاح .

كلمة رئيس الوزارة

في افتتاح الجلسة

إن آخر ما في جدول الاعمال يتعلق بالمنهاج والنشر . وقد وزعنا يانا بالاجراءات التي
نقترحها ، والبيان رقم م . ف (و . ع) (ف .) - ١ - ، ويسرني أن اناال موافقتكم على
هذه المقترحات .

وبعد أن ترجمت عبارته الى العربية قال : هل أعتبر انكم موافقون ؟
فأجابه المجتمعون بالموافقة فقال :
شكرا لكم ، واظن ان هذا آخر ما عندنا هذا الصباح .

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة الثانية

الساعة ٥ والدقيقة ٢٠ مساءً — ٩ فبراير سنة ١٩٣٩

جدول الأعمال

بيان عن قضية العرب

صورة رقم ٤٥

م. ف (و. ع. ٠) (ف. ٠) - ٢ -

سرى

مؤتمر فلسطين
المملكة المتحدة - الوفود العربية

الجلسة الثانية

- ١ - ستعقد الجلسة الثانية بقصر سان جيمس في الساعة الخامسة والثلث مساء من يوم الخميس ٩ فبراير سنة ١٩٣٩ . ومع هذا جدول الأعمال .
- ٢ - المرجو من الأعضاء أن يدخلوا من باب السفراء الى القصر .
- ٣ - ستقدم مرطبات خفيفة في قاعة اللجنة رقم ١ قبل الجلسة فالمرجو ان يستطيع الاعضاء الحضور حوالى الساعة الخامسة مساء .
- ٤ - الثياب عادية .

ه. ف. دونى
السكرتير

قصر سان جيمس
١٩٣٩ / ٢ / ٩

صورة رقم ٥٨

م. ف (و. ع. ٠) (ف) - ٢ -

سرى

صورة نهائية

الجلسة الثانية

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

محضر الجلسة الثانية المعقودة بقصر سان جيمس بلندن في يوم الخميس التاسع
من فبراير سنة ١٩٣٩ في الساعة الخامسة والدقيقة العشرين



الحاضرون

وفد المملكة المتحدة

| | |
|------------------------------------|--------------------------|
| وزير الخارجية | الفيكونت هاليفاكس |
| وزير المستعمرات | المستر مالكونم ماكدونالد |
| الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية | المستر ر. ا. بتلر |
| الوكيل البرلماني لوزارة المستعمرات | المركيز اوف دوفرين وآفا |
| الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات | السيرجون شاكبيرج |
| المستشار القضائي لوزارة المستعمرات | السيرجراتان بوش |
| من وزارة المستعمرات | المستر س. اى. ف. لوك |
| السكرتير الاول لوزارة الخارجية | المستر ه. ل. باجللى |

الوفود العربية وفد فلسطين

جمال افندى الحسينى
امين بك التيمى
المستر جورج انطونيوس
عوفى بك عبد الهادى
موسى بك العلى
الفريد افندى روك
الدكتور حسين الخالدى
يعقوب افندى الغصين
فؤاد افندى سابا
(غائب بسبب المرض) راغب بك النشاشيبي

وفد مصر

صاحب السمو الامير محمد عبد المنعم
صاحب السعادة حسن نشأت باشا
صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا
عبد الرحمن عزام بك
سفیر مصر بلندن
رئيس الديوان الملكى
الوزير المفوض لدى الحكومتين العراقية
والعربية السعودية }

وفد العراق

صاحب الدولة الجنرال نورى السعيد
صاحب السعادة رؤف بك جادرجى
سيد افندى عبد الله بكر
المستر ه. آى . لويد
رئيس الوزارة ووزير الخارجية
السكرتير

وفد المملكة العربية السعودية

| | |
|-------------------------------|-----------------------|
| صاحب السمو الملكي الامير فيصل | وزير الخارجية |
| صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه | الوزير المفوض في لندن |
| صاحب السعادة فؤاد بك حمزة | وكيل الخارجية |
| الشيخ ابراهيم السليمان | السكرتير |

وفد شرق الاردن

| | |
|----------------------------------|--------------|
| صاحب الدولة توفيق باشا ابو الهدى | رئيس الوزارة |
| الشيخ نجيب علم الدين | السكرتير |

وفد اليمن

| |
|---|
| صاحب السمو الملكي الامير سيف الاسلام الحسين |
| القاضي محمد عبد الله الشامي |
| القاضي علي بن حسين العمري |
| سيد افندي علي بن عقيل |
| محمد افندي ابو السعود |
| الاستاذ ابراهيم الموجي |

سكرتارية المؤتمر

| | |
|--------------------|-------------------|
| المستر ه. ف. دوني | السكرتير |
| المستر ن. اى. ارشر | { مساعدا السكرتير |
| المستر ج. س. بينيت | |
| المستر ج. سمر فيل | |
| | المترجم الرسمي |

محضر الجلسة

المستر ماكدونالد — اصحاب السمو الملكي .. سادق
ارجو ان نكون الان مستعدين للشروع في العمل . وانت يا مستر انطونيوس اظن انك
تريد أن تبلغ المؤتمر شيئا
المستر جورج انطونيوس — إني اريد أن أبلغ المؤتمر أن أعضاء الوفد الفلسطيني جميعا
حاضرون ما عدا راغب بك النشاشيبي الذي بعث يبلغنا أن المرض يعوقه عن الحضور
على ماهر باشا — هل لي ان اقترح يا صاحب السعادة ان نرسل اليه كتابا نعرب له فيه
عن أسفنا لمرضه ونتمنى له الشفاء العاجل ؟
المستر ماكدونالد — اذا كانت هذه هي الرغبة العامة لاعضاء المؤتمر فانه يكون من
دواعي سروري ان أعد كتابا مناسباً لارساله الى راغب بك النشاشيبي باسم الحاضرين .
وسنفعل ذلك بعد انتهاء الجلسة مباشرة .
ان العمل الوحيد المدرج في الجلسة هو بيان الوفد الفلسطيني الذي سيلقيه على ما أظن
جمال افندي الحسيني .

بيان الوفد الفلسطيني

يلقيه جمال افندي الحسيني

لقد طُلب الى الوفد العربي الفلسطيني أن يقدم بيانا يبسط فيه قضيته لتبحث في المؤتمر
الذي دعت اليه الحكومة البريطانية والذي افتتحه رئيس وزارته في ٧ شباط (فبراير) ١٩٣٩ .
ان العرب يعتقدون بأن قضيتهم قضية حق صريح قائم على الحق الطبيعي لكل شعب في أن
يبقى مطمئناً على ملكيته لبلاده وعلى رغبته الطبيعية في صيانة كيانه القومي وفي تأمين استقلاله
وارتقائه وفقاً لتقاليده وأهدافه . وليس للقضية العربية أية علاقة باللاسامية ، كما انها ليست
منبعثة عن أي كره للشعب البريطاني أو أي شعب آخر . إنما هي قضية شعب مسلم ومضيف

بطبعه ، يحاول أن يحتفظ بوحدة وطنه وأن يمنع البلاد التي ارتبط بها ارتباطاً متيناً من أن تتحول بالقوة الى وطن قومي لشعب آخر . ولقد ابتدأت مقاومة العرب للسياسة المتبعة في فلسطين منذ أن أعلن تصريح بلفور في شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ . وإلى ذلك التاريخ عاش العرب بسلام وفي صداقة مع اليهود العديدين الذين كانوا في فلسطين بدوافع دينية . ولم تثر مخاوف العرب ومقاومتهم الا بعد صدور ذلك التصريح وبعد أن أخذ الصهيونيون يصرحون بمطامعهم السياسية ويكشفون أهدافهم الحقيقية .

إن السياسة التي اتبعتها الحكومة البريطانية في فلسطين منذ سنة ١٩١٨ قد أظهرت بأن مخاوف العرب لم تكن وهمية مطلقاً . وقد حرم العرب من الاستقلال الذي وعدوا به في تعهد الحكومة البريطانية في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ والذي تأيد بعهود تالية لقاء معاوماتهم في النصر الذي أحرزه الحلفاء وقد فرض عليهم انتداب جاءت نصوصه معارضة فادحة لا للوعود المقطوعة لهم ، ولحقوقهم الطبيعية ، فحسب ، بل أيضاً لحقهم في الاستقلال السياسي الذي اعترف لهم به في ميثاق عصبة الأمم . فقد أقيمت في فلسطين إدارة ظلت طوال السنين العشرين الماضية تمارس حكماً مطلقاً كأنه سلطة استبدادية دكتاتورية في كافة نواحي الحكم من تشريعية وتنفيذية وقضائية — وبهذا حرم عرب فلسطين من أبسط حقوق الحكم الذاتي وقد كانوا يتمتعون قبل الحرب بحق التمثيل البرلماني والمسؤولية الوزارية .

وبنود ذلك الانتداب كانت تتاج بحوث خفية دارت بين الحكومة البريطانية واليهود الصهيونيين أبعد عنها العرب إبعاداً مقصوداً بينما كانت تلك البحوث تتعلق بمصير بلادهم عيناً . وبناء على هذا الانتداب وبالرغم من احتجاجات العرب المستمرة ، سنت الحكومة المنتدبة القوانين التي تسهل للصهيونيين اليهود إغراق البلاد بمهاجرينهم والاستيلاء على كل ما أمكنهم من الأراضي . وهكذا في خلال عشرين عاماً ارتفعت نسبة عدد اليهود إلى مجموع السكان من ٠.٧٪ تقريباً إلى نحو ٢٩٪ . إذ زادوا من ٥٣.٠٠٠ عند انتهاء الحرب إلى أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ الآن ، في بلد لا يزيد مجموع سكانه عن ١.٤٠٠.٠٠٠ نسمة . تلك الزيادة غير الطبيعية التي أدت إلى إرهاب مرافق البلد .

وفي نفس الوقت أيضاً أصبح اليهود الذين كانوا لا يملكون في سنة ١٩١٨ الا ما يقارب ٦٠.٠٠٠ دونم من الأراضي أصبحوا الآن يملكون ١٣٣.٢٠٠ دونم من اصل ٧٠٠.٠٠٠ دونم وهو مجموع الأراضي القابلة للزراعة . وهذا الاستملاك اليهودي الواسع

انما جرى في اخصب الاراضى الزراعية . وقد سبب ذلك تجريد عدد متزايد من المزارعين العرب من املاكهم ، واضطروهم الى التماس العيش من موارد غير ثابتة بعيدا عن الاراضى التى كانوا قد زرعوها قرونا عديدة . وقد هدمت قرى عربية عديدة وحيت من الوجود مساكنها ومساجدها ومقابرها وشطبت اسمائها (وقد كان لبعضها قيمة تاريخية) من الخرائط الرسمية وحل محلها اسماء عربية للمستعمرات الصهيونية الجديدة . فضلا عن ذلك فقد أدى استيلاء اليهود على الارض الى ازدهام السكان فى المناطق الزراعية حتى اصبح معدل ما يملكه العربى فى الوقت الحاضر ، كما اثبتت ذلك كل لجان التحقيق البريطانية لا يكتفى لاعاشته على ابسط وجه .

والعرب ما اعترفوا ولن يعترفوا بتصريح بلفور ولا بالانتداب . فقد تضمن الاول وعدا لم يمكن من حق بريطانيا اعطاؤه بدون رضى العرب ، وهو على كل حال باطل لكونه مناقضاً لوعد بريطانى ملزم وسابق . أما الثانى فهو مستند غير قانونى اذ بنود الانتداب التى لاتستمد مشروعيتها الا من ميثاق عصبة الامم انما تتعارض تماما مع نص المادة ٢٢ من ذلك الميثاق وروحيتها . والوفد الفلسطينى على استعداد لأن يقدم دلائل قاطعة على بطلان وعد بلفور وعدم مشروعية صك الانتداب من اساسهما وهم يعتبرون ان الاجراءات المتخذة بناء على مواد صك الانتداب ، كالتسهيلات الممنوحة لليهود لدخول فلسطين وتملك الاراضى والتمتع بامتيازات استثنائية مع غض النظر عن العدد الكبير من المهاجرين اليهود والمهريين الى فلسطين بمعرفة الهيئات اليهودية ومعاضدتها ، كل هذه يجب ان تعتبر باطلة ولاغية وذلك بناء على الاعتبارات القانونية والادبية والسياسية .

اما الادعاء بان الهجرة اليهودية قد افادت العرب ماديا فهو خروج عن جوهر الموضوع وبطلان ذلك الادعاء واضح لاتنا اذا اعتبرنا جميع النتائج التى انتابت نظم البلاد الاقتصادية والاجتماعية من جراء تدفق الاموال والمهاجرين اليهود اليها ، وجدنا ان الكفة الراجحة فى الميزان هى الضرر الاكيد لمصالح السكان العرب الحيوية . ولو سلم جدلا بصحة ذلك الادعاء فالامر فى نظر العرب مبدئيا ليس مسألة نتائج مادية بل هو اولا وقبل كل شىء مسألة اعتبارات معنوية وسياسية . أمن العدل ان العرب الذين بقوا مالكيين لفلسطين اكثر من ثلاثة عشر قرنا ، والذين تأصلت جذورهم فى تربتها وارضاها يجب ان يخرجوا منها بالقوة أو التضيق حتى يسهل على اليهود والصهيونيين تأسيس وطن يهودى قومى فى فلسطين ؟ تلك هى المسألة الحقيقية :

أما أمر إيجاد ملجأ لليهود المشردين فانما بهم العالم المتمدن أجمع . ويجب أن يتم حل ذلك خارج فلسطين . اذ من المسلم به ان فلسطين ينبغي أن لا تكون محط رحال المشكلة اليهودية . وعلى أى حال فسكان البلاد الحاليون هم أكثر بكثير مما تستطيع البلاد إعالة القضية العربية تقوم على اعتبار ان السياسة التي اتبعت في فلسطين حتى الآن هي ظلم بحجف بالشعب العربي اجحافا لا مثيل له . وعلى أنه مالم يرفع ذلك الجور طبقا لمبادئ العدل والانسانية المقبولة ، فلن يستقر السلم في الأراضي المقدسة . وقضية العرب ضد السياسة المتبعة تأتي من ثلاثة أبواب :

أولا — انكار الاستقلال الذي وعد به العرب مراراً . ووضع فلسطين بعد سلبها عن بقية البلاد العربية تحت حكم سلطة إدارية (بيروقراطية) مطلقة ، للصهيونيين فيها (سواء في القدس أو في لندن) النفوذ القوى الذي سبب اتخاذ اجراءات شاذة خلافا للحقوق الطبيعية والسياسية للسكان العرب .

ثانياً — ادخال عدد كبير من المهاجرين اليهود الغرباء في لغتهم وعاداتهم وآدابهم ومشاربهم ، بدون نظر الى نتائجها في تقاليد العرب وعاداتهم الاجتماعية . وبدرجة تجرد العرب من كثير من حقوقهم المشروعة في التجارة والمهن الحرة وسائر ضروب العمل وتتيح لليهود فرصاً وامتيازات استثنائية خاصة في الاستيلاء على منابع الثروة الطبيعية التي حرم العرب منها تماماً .

ثالثاً — سن القوانين الشاذة تحت الضغط الصهيوني بغية تسهيل استيلاء اليهود على الأراضي بدون تأمين حماية المزارعين فعالة لوقايتهم من خطر تجريدهم من أملاكهم وطردهم منها إلى درجة أنقصت ما يملكه الفلاح العربي إلى معدل النصف وهو الحد الأدنى اللازم لمعيشته البسيطة (كما يصرح به خبراء الحكومة نفسها) وسببت بين الأهالي حاجة ماسة للاراضي في المناطق الزراعية العربية .

وليست هذه كل ظلامات العرب . ولكن ماذكر آنفاً يكفي لظهار حقيقة لا تنكر وهي أن السياسة المتبعة في فلسطين من جراء الانتداب ان هي الا ظلم صارخ لا يمكن تبريره لا من حيث مبادئ العدل والانسانية ولا بداع من حكمة التصرف السياسي ان قضية العرب هي أن من مصلحة جميع الذين يعينهم الأمر ان يزول ذلك الظلم حالا وبدون إضاعة الوقت .

أما مطالب عرب فلسطين فيمكن تلخيصها فيما يأتي :

- ا — الاعتراف بحق العرب في الاستقلال التام في بلادهم .
- ب — إنهاء تجربة تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين .
- ج — إلغاء الانتداب وجميع ماقد ترتب عليه من إجراءات غير مشروعة واستبداله بمعاهدة شبيهة بالمعاهدة المعقودة فيما بين بريطانيا والعراق تقوم بموجبها دولة عربية ذات سيادة في فلسطين .

د — وقف الهجرة اليهودية وبيع الاراضى في فلسطين وفقاً باتاً وسريعاً .

ان العرب على استعداد للتفاوض بروح ودية على الاوضاع التي تؤمن المصالح البريطانية المعقولة . وأن يوافقوا على الضمانات اللازمة لصيانة جميع الأماكن المقدسة وحفظ حقوق الزيارة اليها . وعلى حماية جميع الحقوق المشروعة للأقلية اليهودية أو أية أقلية أخرى في فلسطين

المستر ماكدونالد — هل يرغب وفد آخر في القاء بيان في جلسة هذا المساء . إذا لم يكن أحد يرغب في ذلك الآن فاني اتساءل عن النهج الذي يحسن اتباعه في المستقبل . لقد التقيت جمال افندى بيانا واضحاً وجيزاً محكماً للقضية التي يعرضها وفده وأظن أن هذا هو أساس المناقشة في المستقبل . أما فيما يتعلق بالوفد البريطاني فانا نحب ان نمنح قليلا من الوقت لندرس هذا البيان بعناية قبل أن نقدم ملاحظتنا عليه الى المؤتمر . فاذا كان هناك وفد يريد أن يلتقي بيانا قبل أن نعقب نحن على بيان جمال افندى فلعل الاوفق أن يبدأ بذلك في الجلسة المقبلة . أما إذا رأى المؤتمر أن نبدى نحن ملاحظتنا أولا فانا مستعدون لذلك في الجلسة الآتية . وأقترح أن يكون اجتماعنا التالي صباح السبت إذا كان هذا الموعد يوافق الوفود المختلفة .

حسن نشأت باشا — لنسمع ملاحظات الوفد البريطاني

المستر ماكدونالد — نعم إذا وافقتم . على انى أرجو أن لا يقتصر الامر على البيان بل يكون الاجتماع الآتى بداية المناقشة الحقيقية . فهل يوافق المؤتمر أن نجتمع صباح السبت الآتى لنعلق على البيان الذى سمعناه هذا المساء ؟

المستر انطونيوس — ألا يكون الأوفق ان نطلب من الوفود الاخرى أن تقدم بياناتها وبذلك تعرض القضية العربية كلها من جميع نواحيها ؟

المستر ماكدونالد — انى رهن امر المؤتمر . ولكنه خيل الى من موقف المؤتمر حيال الاقتراحين اللذين عرضتهما انه يفضل الثانى أى ان نبدأ المناقشة فى الجلسة التالية

حسن نشأت باشا — نعم ياسيدى ولكن هناك ملاحظة فيما يتعلق بالوفد المصرى وتلك ان السبت هو اليوم الحادى عشر من الشهر وسيقام استقبال فى السفارة فى الصباح لمناسبة عيد ميلاد الملك فاذا لم يعقد الاجتماع قبل الساعة الثانية عشرة فانه يوافقنا

المستر ماكدونالد — اذا عقدت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة فان الوقت يكون ضيقا قبل موعد الغداء فالأفضل ان تكون الجلسة بعد الظهر . فهل يوافقكم هذا ؟

حسن نشأت باشا — يوافقنا نحن

المستر ماكدونالد — انى سأتغذى مع سعادته وسأكون مستعداً ببيانى فهل توافقون على منتصف الساعة الثالثة او تمام الثالثة ؟

حسن نشأت باشا — ألا يمكن ان نجعلها منتصف الساعة الرابعة ؟ اظن ان هذا يفسح فى الوقت للوفود

المستر ماكدونالد — حسن جداً . إذن يكون الموعد منتصف الساعة الرابعة هناك نقطة اخرى أريد أن أعرضها قبل رفع الجلسة وهى خاصة بالبيان الذى يعطى للصحف عن بيان الوفد الفلسطينى هذا المساء . ولعلكم تغفرون لى أن اشير الى مؤتمر آخر معقود فى الوقت نفسه — مؤتمر من الحكومة البريطانية وبعض ممثلى اليهود . وقد اجتمعنا بهم أمس والقوا الينا ببيانهم الافتتاحى وقد اتفقنا فى هذا المؤتمر على ان لا نفضى الى الصحف بشئ عن البيان الذى التى ولكن ممثلى اليهود أعدوا خلاصة لبيانهم فاقترحنا هو أن يعد الوفد الفلسطينى أيضاً خلاصة لبيانه إذا كان هذا يوافق فتذاع الخلاصتان معا بعد إعداد خلاصتكم

جمال افندى الحسينى — اذا لم تكن خلاصتنا فى مثل طول خلاصتهم فانى اقول لا

المستر انطونيوس — ان بياننا وجيز جدا حتى ليصعب على أن أرى كيف يمكن تلخيصه

المستر ماكدونالد — الذى فهمته أن خلاصة البيان اليهودى لن تكون مهياة فى غد على الأرجح . واتم تدركون اننا لانريد أن يذاع بيانهم قبل إعداد خلاصتكم

المستر انطونيوس — كم صفحة ينتظر ان تكون خلاصتهم ؟

المستر ماكدونالد — لا ادري ولكننا لن نذيع شيئا الا بعد المشاورة مع وفدكم ومعهم أيضا وسنراعى ان تكون الخلاصتان متعادلتين في الطول

المستر انطونيوس — ان وجه الصعوبة هو أن يأتنا موجز حتى ليتعذر تلخيصه

المستر ماكدونالد — نعم . هذا صحيح

جمال افندى الحسيني — الواقع اننا نؤثر ان نهمل وجود المؤتمر الآخر على قدر الامكان وبياناتنا وجيز فهو يصلح للنشر كما هو .

المستر ماكدونالد — هل توافقون على اصدار بياناتكم إلى الصحف غدا ؟

المستر انطونيوس — نعم . ولكنني اظن ان الذي عناه رئيسنا هو انه لا يرى ضرورة لمشاورة الوفد اليهودي في موضوع بياناتنا لانا نعده بياناتا لكم لالسواكم

المستر ماكدونالد — اني اقدر الموقف تماما . واذا تركتم الامر لنا فاني واثق اننا نستطيع ان ندبر الامر على وجه مرضى فيما يتعلق بنشر البيانات اذا لم تروا بأسا في تأخير النشر الى الغد . فننشرها في الصحف المسائية غداً أو نذيعها غداً لنشر في الصحف التي تصدر في صباح اليوم التالي صباح السبت

الجنرال نوري السعيد — فهمت ان الوفد اليهودي التي ياتنا عن موقف اليهود عامة على حين لم نقدم نحن الا بياناتا خاصا بفلسطين ولم نشر الى القضية العربية عامة لهذا أقترح قبل ان يذاع بيان عن القضية اليهوديه ان تتاح الفرصة للوفود العربية هنا لتقديم بيانات بآرائها في القضية العربية كلها

المستر ماكدونالد — هناك بالطبع رأى آخر ، هو ان تعد البيانات والمناقشات في هذا المؤتمر وفي مؤتمر آخر سرية على الاقل في الوقت الحاضر فلا يذاع للصحف شيء عنها وقد يعقينا هذا الاقتراح من جدل كثير ومن سوء تفاهم ايضا

الجنرال نوري السعيد — اني أتكلم عن البيانات التي سيذيعونها وقد فهمت انها ستكون خلاصة لما يذهبون اليه لا لوجهتي النظر

المستر ماكدونالد — ان هذه الصعوبة التي بينتها هي التي تدفعني الى أن اعرض على المؤتمر ان يجتنب اصدار بيانات الى الصحف في هذه المرحلة

جمال افندى الحسيني — اظن ان من الواجب أن يعرف الرأي العام شيئاً عما نصنع . وأعتقد أنه إذا لم يحصل على شيء مما نعمله فالأرجح انه يتخيل . والواقع ان بعض ما قاله اليهود اصبح مذاعاً فاذا كان الأمر كذلك واتفقنا على ان لا يذاع شيء في الصحف فانهم هم ينشرون بعض ما يعرضون به قضيتهم على حين نحرّم نحن ذلك

المستر ماكدونالد — اظن ان الصحف نشرت هذا الصباح شيئاً مما قيل امس . وقد استرحت خيالها ، وبعضه صحيح والبعض غير صحيح

جمال افندى الحسيني — نعم . تماماً

المستر ماكدونالد — اني تحت امر المؤتمر ولكن من الصعب تذليل الصعوبة التي نبه اليها الجنرال نوري السعيد

حسن نشأت باشا — إذا اقتصر بيان المؤتمر الآخر على ما يختص بفلسطين فاني اظن أن هذا المؤتمر يوافق على هذا الحل .

المستر ماكدونالد — هناك حلان : الأول هو الذي اقترحه حسن نشأت باشا وهو أن نسعى لجعل البيان اليهودي مقصوداً على فلسطين ، وأظن هذا صعباً ولكنه حل معروض . والثاني أن ينشر البيان الذي ألقى هنا في هذا المساء برمته أو يقدم إلى الصحف بنصه مع التنبيه إلى أنه قاصر على فلسطين وان يمثل فلسطين أو الوفود العربية الأخرى ستنشر فيما بعد إذا رأت حاجة إلى ذلك يانا عن القضية اليهودية أو القضية العربية عامة . وفي وسعنا أن نعالج الاقتراح الأول فاذا تعذر فامامنا الثاني .

حسن نشأت باشا — هل في النية نشر بيانات وافية أثناء المؤتمر أو ما يكفي لتعريف الجمهور بالمسائل التي يتناولها البحث ؟

المستر ماكدونالد — أظن الأوفق — إذا سمحتم لي بهذا الاقتراح — بعد القاء البيانات الافتتاحية أن تكون مباحثات المؤتمر سرية فنحن مثلاً سنبدى ملاحظاتنا في جلسة

السبت مساء على بيان الوفد الفلسطيني ومن المحقق انى لا أحب أن تنشر هذه الملاحظات في الوقت الحاضر .

حسن نشأت باشا — هل من الممكن أن يعد الوفد البريطانى بياناً يقبله الطرفان ؟

المستر ماكدونالد — بعد ظهر يوم السبت ؟

حسن نشأت باشا — نعم

المستر ماكدونالد — لا أستطيع أن أعد بهذا

الجنرال نورى السعيد — فيما يتعلق بنا ، من رأينا أن يذاع بياننا كما هو بغير تلخيص

المستر ماكدونالد — أنا موافق ولكنى أحب أن أحذركم . فنحن بطبيعة الحال سنذيع البيان بنصه الكامل على الصحف ولكنه من غير المحتمل أن تنشره الصحف بنصه الكامل وأخشى أن تختصره أو تختار منه مقتطفات ؛ ولا حيلة لنا فى هذا ، فان الصحف تفعل هذا بكل خطبة يلقيها أى عضو فى مؤتمر . ولكننا سنقدم نص البيان كاملاً الى الصحف غدا بعد الظهر أو مساء وستبلغكم السكرتارية الموعد على وجه الدقة

المستر أنطونيوس — هل سيعد البيان للنشر الليلة ؟

المستر ماكدونالد — كلا ، بل غداً

المستر أنطونيوس — أرجو أن لا تلخصه الصحف برأيها فان هذا قد يحدث أثراً غير مستحسن

المستر ماكدونالد — لانستطيع ان نرغم الصحف على نشر النص الكامل

المستر أنطونيوس — انى انما أعرب عن امل . وفى مأمولى ان تعطيه بعض الصحف حقه من النشر والاذاعة فانه على كل حال بيان رسمى فى مسألة تشغل الرأى العام فى العالم كله

المستر ماكدونالد — ليس عندى أى شك فى ان لبعضكم شيئاً من النفوذ والتأثير على الصحفيين وانكم ستبدلون جهدكم . اما فيما يتعلق بنا فن المحقق اننا سنبلغ الصحفيين ان من المرغوب فيه ان ينشر نص البيان الكامل

المستر انطونيوس — اشكركم
على ماهر باشا — أظن الأوفق ان يتفضل الوفد البريطاني فيعد خلاصة للباحثات
'لافتاحية'

المستر ماكدونالد — تعنى الجلستين اللتين عقدناهما ؟
على ماهر باشا — لهذا المؤتمر والمؤتمر الآخر
المستر ماكدونالد — أظن أن الوفد الفلسطيني وغيره أيضاً من الوفود لا يريدون تلخيص
البيان بل نشر نصه كاملاً

الجنرال نوري السعيد — ان بياننا هو في الحقيقة خلاصة
على ماهر باشا — لقد نهتمونا الى أن الصحف قد تلخصه مرة أخرى
المستر انطونيوس — إن هذا لا يكون إنصافاً
على ماهر باشا — إذا تولى الوفد البريطاني الأمر — وهو غير متحيز — فانا نستطيع

ان نثق بان الأمر سيعرض عرضاً صحيحاً على الرأي العام
المستر ماكدونالد — اسمحوا لي أن أقول اننا لانحب ان نحمل هذه التبعة ؛ وأرى أن
يكون كل وفد مسؤولاً عن البيان الذي يسلمه اليه لإصداره للصحف . ويبدو لي ان الرغبة
العامة للمؤتمر هي في أن يصدر البيان الذي سمعناه ، الى الصحف ، بنصه الكامل . وسنبذل جهدنا
على الأقل مع الصحف التي تفسح من صفحاتها للمؤتمر لنشره بنصه او بنصه تقريباً . وأحب
أن ألفت النظر الى نقطة أخرى وهي أنه إذا قدم اليه بيان فانا نصدرة رسمياً عن المؤتمر . وأظن
أنه يكون من الخطأ أن يصدر عن أية جهة أخرى . ولكن إذا أصدرناه رسمياً فانه يعطى
للصحف جميعاً ويذاع أيضاً من محطات الاذاعة

المستر انطونيوس — لقد اودعناه لدى السكرتارية
المستر ماكدونالد — أشكرك جداً وسنديعه بعد ظهر الغد لينشر في صحف المساء أو على
الارجح نذيعه مساء الغد لينشر في الصحف التي تصدر صباح السبت . فهل هذا واضح ؟
وهل هناك شيء ترغبون في الكلام فيه قبل ان نرفع الجلسة ؟ اذن نجتمع بعد ظهر السبت
في منتصف الساعة الثانية عشرة

ورفعت الجلسة في الساعة السادسة والدقيقة ٥٥

م . ف . و . ع) (ف - ٣ -

مؤتمر فلسطين
المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة الثالثة

الجلسة المعقودة بقصر سان جيمس في منتصف الساعة الرابعة مساء
من يوم السبت ١١ فبراير سنة ١٩٣٩



يقدم السكرتير مع هذا نسخة من محضر الجلسة الثالثة، للتفضل بالموافقة عليه أو تصحيحه.
والمرجو أن ترسل التصحيحات الى السكرتير في موعد، نهايته يوم الاربعاء الخامس عشر من
فبراير . وبعد هذا التاريخ يعد المحضر صحيحا الا اذا تلقى السكرتير تبليغا بخلاف ذلك .

(الامضاء)

هـ . ف . دوفى

السكرتير

قصر سان جيمس

١٣ فبراير سنة ١٩٣٩

صورة رقم ٥١

م. ف (و. ع.) (ف) - ٣ -

سرى

الجلسة الثالثة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة الثالثة المعقودة بقصر سان جيمس بلندن في يوم السبت ١١ فبراير سنة ١٩٣٩
الساعة الثالثة والدقيقة الثلاثين مساء

الحاضرون

عن المملكة المتحدة

| | |
|------------------------------------|---------------------------|
| عضو البرلمان ووزير المستعمرات | المستر مال كولم ماكدونالد |
| وزير الخارجية | الفيكونت هاليفاكس |
| الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية | المستر ر. ا. بتلر |
| الوكيل البرلماني لوزارة المستعمرات | المركيز اوف دوفرين وآفا |
| الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات | السير جون شاكبرج |
| المستشار القضائي لوزارة المستعمرات | السير جراتان بوش |
| مستشار وزارة الخارجية | المستر س. و. باكستر |
| من وزارة المستعمرات | المستر س. اى. ف. لوك |

الوفود العربية وفد فلسطين

جمال افندى الحسيني
امين بك التميمي
المستر جورج انطونيوس
عوني بك عبد الهادي
موسى بك العلى
الفريد افندى روك
الدكتور حسين الخالدي
يعقوب افندى الغصين
فؤاد افندى سابا
(غائب بسبب المرض) راغب بك النشاشيبي

وفد مصر

| | |
|-----------------------------------|--|
| صاحب السمو الامير محمد عبد المنعم | سفير مصر بلندن |
| صاحب السعادة حسن نشأت باشا | رئيس الديوان الملكي |
| صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا | وزير مصر المفوض لدى العراق والمملكة العربية السعودية |
| صاحب السعادة عبد الرحمن بك عزام | |

وفد العراق

| | |
|---------------------------------|-----------------------------|
| صاحب الدولة الجنرال نوري السعيد | رئيس الوزارة ووزير الخارجية |
| صاحب السعادة رؤوف بك جادرجي | |
| سيد افندى عبد الله بكير | السكرتير |
| المستر لويد | |

وفد المملكة العربية السعودية

| | |
|-------------------------------|--|
| صاحب السمو الملكي الامير فيصل | وزير الخارجية |
| صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه | وزير المملكة العربية السعودية المفوض بلندن |
| صاحب السعادة فؤاد بك حمزة | وكيل وزارة الخارجية |
| ابراهيم افندى السليمان | السكرتير |

وفد شرق الاردن

| | |
|----------------------------------|--------------|
| صاحب الدولة توفيق باشا ابو الهدى | رئيس الوزارة |
| الشيخ نجيب علم الدين | السكرتير |

وفد اليمن

صاحب السمو الملكي الامير سيف الاسلام الحسين
القاضي محمد عبد الله الشامي
القاضي علي بن حسين العمري
سيد افندى علي بن عقيل
الاستاذ ابراهيم الموجي

سكرتيرية المؤتمر

| | |
|----------------------|------------------|
| المستر هـ . ف . دوني | السكرتير |
| المستر ن . اى . ارشر | { مساعد السكرتير |
| والمستر . س . بنيت | |
| المستر ج سمر فيل | المترجم الرسمي |

مُحضر الجلسة

افتتح وزير المستعمرات الجلسة في الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة والاربعين فقال : ان وفد اليمن لم يحضر . وسأل : هل يرغب المجتمعون في المضي في المباحثة دون ان ينتظروا وصول الوفد اليمني ؟ فحصل الاتفاق على ذلك

وقال وزير المستعمرات انه يرى من الاوفق لجميع المندوبين الحاضرين ان يلقي بيانه جملة فجملة بالانجليزية فتترجم الجمل واحدة بعد أخرى اثناء القاء البيان ثم تكلم المستر ماكدونالد فقال : ان جمال افندى الحسيني ألقى في الجلسة السابقة بياناً وجيزاً ، وان المجتمعين لايسعهم الا ان يشكروا له ولزملائه البراعة والاعتدال في افتتاح المناقشات . وقال انه سيحذو حذوهم لانه يرى ان اتباع عادة الايجاز اجدى في المناقشات . وليس في نيته ان يتناول الآن كل ما عرض له جمال افندى من المسائل ، او ان يعقب عليها في الوقت الحاضر بالتفصيل والاسباب ، فان هذا سيكون موضوع مباحثات مستقبلية . والغرض الذي يرمى اليه الآن هو ان يصور الموقف كما تراه حكومة جلالته بصفتها دولة منتدبة عهدت اليها الدول الأخرى بمسؤوليات لايسعها ان تهرب من القيام بها حتى لو ارادت ذلك ورغبت فيه .

وهو يجب اولا ان يشكر للوفد الفلسطيني تصريحه بانه اذا قامت حكومة عربية مستقلة في فلسطين فان هذه الحكومة تكون مستعدة ان تكفل المصالح البريطانية المشروعة في البلاد . وان حكومة جلالته لتقدر تجديد التأكيد لهذه النقطة .

واعرب عن رغبته في مناقضة بعض ما جاء في بيان جمال افندى بما يعده غير عادل من بعض الوجوه .

فمن ذلك انه قيل ان الحرية السياسية والحقوق الديمقراطية التي كان العرب يتمتعون بها في فلسطين قبل الحرب كانت اوسع مما هي الآن في ظل " الدكتاتورية المطلقة " التي قامت بعد الحرب . وقال انه ليس ذنب الحكومة البريطانية أن عرب فلسطين لا ينعمون الآن بقسط اوفر من الحكم الذاتي فقد عرض عليهم في سنة ١٩٢٢ مجلس تشريعي يقضى باطراد النقص في الاقلية الرسمية ولكنهم رفضوا هذا النظام الذي كان من الممكن ان يقوم الآن بدور

كبير في حكومة البلاد ، كما رفضوا اقتراحات بريطانية أخرى عرضت عليهم فيما بعد ، فالتبعة عن الحالة الحاضرة لا تقع على حكومة جلالاته .

وقال ان هناك نقطاً أخرى تستدعى الاعتراض ، في البيان الافتتاحي الذي القاه الوفد الفلسطيني ، لا يرى أن يشير إليها الآن . ومع رغبته في تبادل الآراء بصراحة يعتقد ان الجميع متفقون على أن البحث عن قواعد للاتفاق أولى وأصوب من تأكيد مواطن الخلاف . وقال إن بيان الوفد الفلسطيني أهمل وجود تعهدات لليهود . وان حكومة جلالاته لتقدر الموقف الذي يتخذه زعماء عرب فلسطين في هذا الموضوع ومثابرتهم على رفض الاعتراف بتصريح بلفور أو الانتداب أو غير ذلك مما يتفرع عن هذا اوداك ، ولكن لحكومة جلالاته موقفاً آخر مختلفاً في هذا الصدد .

وقال إن جمال افندي أشار كذلك الى اليهود التي قطعها السير هنري مكاهون باستقلال العرب . ولعرب فلسطين الحق في الاحتفاظ بتفسيرهم لهذه العهود ، ولكن حكومة جلالاته لم تسلم قط بهذا التفسير ، وهي مقتنعة بأنها أنجزت عهودها للعرب مبني ومعنى . والمسألة مسألة نية . ولا شك ان حكومة جلالاته — وهي التي اعطت العهد — أدري بما كانت تعني وتنوي . وما من صديق أثبت وأوفى لاستقلال العرب من حكومة جلالاته . ولهذا لا يسعه الا ان يرفض تهمة الاخلاف والغدر .

وإن حكومة جلالاته — على عكس عرب فلسطين — يقتضيها الشرف ان تعترف بتصريح بلفور والانتداب . وإن الوثائق الخاصة بذلك قد أبرمتها دول أخرى فضلاً عن بريطانيا كما وافقت عليها عصبة الأمم والولايات المتحدة الأمريكية . وهذا من شأنه أن يزيد استحالة اغفال هذه التعهدات . وقد احتملت حكومة جلالاته بمقتضى هذه الوثائق تبعات لكل من العرب واليهود . وهو يستطيع ان يدرك ما يشعر به العرب في فلسطين من أن الوعود المبدولة لهم لم تفز من التأكيد والابراز بمثل ما فازت به الوعود المبدولة لليهود . وهو يعترف بصراحة بان هذا حدث في بعض الاحيان .

وهذه التبعات مزدوجة ، تقضى بأن نسل في ظروف ملائمة انشاء وطن قومي يهودي ، وان تكفل حقوق الالهالي الحاليين ومركزهم . وليس في نيته ان يسرد تاريخ فلسطين في السنوات العشرين الماضية ، ولكن من رأيه ان من الممكن ان يقال ان السياسة التي اتبعتها الدولة المنتدبة قد نفذت هذين التعهدين . فقد جرت المهاجرة اليهودية في نطاق واسع فدخل البلاد ثلاثمائة ألف

مهاجر ولا يزال غيرهم يدخلون وأن كان ذلك يحصل تحت قيود تتلقى بسببها حكومة جلالته ضغطاً عظيماً من جهات شتى لازالتها ، للمساعدة على انقاذ اللاجئين اليهود من اوربا الوسطى . ولكن فلسطين وحدها لا تستطيع ابداً ان تحل مسألة اللاجئين اليهود ، ولا بد من إيجاد ملاجئ اخرى لهم . والمملكة المتحدة ذاتها تساهم في هذه المعونة بنصيب ، وكذلك الولايات المتحدة الامريكية والمستعمرات البريطانية والاملاك البريطانية المستقلة (الدومينيون)

وبينما كان هذا العدد الكبير من المهاجرين يدخل البلاد لم تهمل مصالح العرب ولم يصعب ضرر بل الواقع ان عددهم زاد زيادة مذهشة . وعلى الرغم من ذلك لم تظهر بطالة غير طبيعية . ذلك انه تحت الحكم البريطانى ومع ازدياد الدخل الناشئ عن تقدم البلاد ونماء مواردها ، حصل اتساع عظيم فى الاعمال استفاد منه الاهالى العرب . وهذه فيما يرى ، هى — بايجاز — حقائق الموقف الذى يجب علينا الآن مواجهته . ولكن الوفد الفلسطينى قد أبدى ملاحظة على أعظم جانب من الاهمية فقد قال ان المسألة ليست مسألة مزايا مادية تنال او تفقد وإنما هى مسألة القيم الادبية والسياسية . وحكومة جلالته تفهم هذا وتدركه . فقد رأى عرب فلسطين الهجرة اليهودية المطردة — والكبيرة فى بعض الاوقات — ولم يد لهم حد يوضع لها بمقتضى أى اتفاق موجود ، فتساءلوا متى ستقف هذه الهجرة اذا كانت ستقف ؟ . ومن هنا خافوا السيطرة السياسية فى المستقبل بواسطة شعب اجنبى . ولم يجد عرب فلسطين ضماناً لهم ان لا يحدث هذا فصرخوا بأنه مامن مزية مادية يمكن ان تعوضهم اذا حدث هذا الذى يخافون .

والشعب البريطانى يدرك هذه المشاعر ويقدرها لانه هو يشعر بها ولا يحجم فى بعض الاحوال عن بذل التضحيات المادية دفاعاً عن حريته . وانا لنحب ان يكون مفهومنا ان حكومة جلالته تسلم بالمبدأ الذى يقضى بأنه لن تكون هناك سيطرة يهودية على العرب فى فلسطين . وسيكون من المسائل التى يدور فيها بحث تفصيلي ، وضع طريقة ناجعة لتحقيق هذه الغاية . وقال : انه يجب ان يكرر هنا ما قاله فى مجلس العموم من انه لن تكون هناك أيضاً سيطرة من العرب على اليهود ولكن هذا سيدور فيه البحث أيضاً حين تطرح اقتراحات معينة محدودة للنظر .

وقال : لقد لبثت فلسطين عدة قرون مختلفة عن كل بلد آخر . فهى تفرد بالامكان المقدسة لثلاث ديانات ، وهى بلاد عزيزة على ملايين من الناس مبعثرين على وجه البسيطة . وقال انه

وائق من ان حماية الاماكن الاسلامية المقدسة هي من أعظم مايعنى به كل مندوب في هذا المؤتمر . وانه يؤكد في الختام ان حكومة جلالاته تعد واجبها في هذا الصدد شرفا عظيما لها وامانة مقدسة تصونها وترعاها باخلاص ما دامت لها صلة بحكومة فلسطين .

جمال افندى الحسينى — شكر الوزير على ملاحظاته الرقيقة على بيان الوفود العربية وقال : انه لا يريد في هذا الوقت ان يعلق على بيان المستر ما كدونالد ولكن الوفد الفلسطينى يرجو ان يقدم ملاحظات على ما أثاره الوزير من المسائل .

وقال : ان الوزير تناول مسألة هي على أعظم جانب من الاهمية وذلك فيما قاله عن مكاتبات مكهاون . وتساءل جمال افندى عن هذه الوثائق هل سيطرحها وفد المملكة المتحدة على المؤتمر للبحث فانها عظيمة الاهمية للقضية العربية ؟ وقال : ان المسألة مسألة عقد وان الموضوع لا يمكن ان يبحث على قاعدة نيات الطرفين بل بالرجوع الى الوثائق .

واضاف جمال افندى الى ذلك أن من المهم ان لا يغيب عن الاذهان ان قضية العرب لا تعتمد فقط على تفسير التعهدات بل كذلك على قاعدة الحقوق الطبيعية للعرب .

وزير المستعمرات — قال : انه مستعد ان يبحث مع زملائه موضوع نشر هذه الوثائق ولكنه يخشى ان يكون من المحقق ان يحجم القرار بالرفض ، فان هذه الوثائق سرية ، وهى لهذا تخضع للقواعد التى تطبق على امثالها .

عوفى بك عبد الهادى — قال : ان حكومة جلالاته ارسلت في سنة ١٩١٩ نسخا من مكاتبات مكهاون الى الملك فيصل فن الصعب ان يقال الآن انها لا يمكن ان تنشر .

وزير المستعمرات — قال : ان هناك عادات ونظما تجرى عليها في مثل هذا الشأن وزارات الخارجية في كل الدول لاني وزارة الخارجية البريطانية وحدها . وقال : انه يرى ان الاوفق ترك الامر لوفا المملكة المتحدة لينظر فيه ويرى ماذا يسعه ان يفعل

الجنرال نورى السعيد — قال انه نظرا لاهمية مكاتبات مكهاون سيثير هذا الموضوع في احدى المذكرات التى ينوى ان يوزعها على وفد المملكة المتحدة وهذه المذكرة ستوزع لا للنقاش فيها بل ليطلع عليها الوفد البريطانى .

وزير المستعمرات — قال : ان مايتويه الجنرال نوري السعيد يوافق ما اقترحه هو من تقديم مذكرة للوفد البريطاني فيدرسها ويكون رأيه في تفسير ما جاء على لساننا في هذه المكاتبات جمال افندى الحسيني — لفت النظر الى ان الملك حسين نشر ما صدر عنه هو من المكاتبات فلا يبدو سبب لامتناع الحكومة البريطانية بعد عشرين سنة عن نشر الباقي .

عوني بك عبد الهادي — قال انه في سنة ١٩٣٦ قدم الى لجنة " بيل " نسخة من مكاتبات مكماهون فلا يمكن ان تعد هذه المكاتبات الآن سرية .

وزير المستعمرات — قال : ان كل وثيقة صادرة عن الحكومة البريطانية لا يمكن ان تذاع بغير إذن ولكن وفد المملكة المتحدة سيبدل كل ما في وسعه لمساعدة المؤتمر .

وقال ايضاً انه سيجيب قريباً بصراحة على السؤال المعروض وهو هل ستنشر الوثائق او لا تنشر . على انه مهما يكن القرار الذي يوضع فانه لن يؤثر في التدابير الخاصة بتوزيع ما صار من الوثائق في حكم العلني

فؤاد بك حمزة — لاحظ ان هناك فرقاً بين نشر الوثائق وتوزيعها على المؤتمر . وقال انه تقرر ان يكون مايجرى في المؤتمر سرياً فلا يوجد مانع من توزيع الوثائق على اعضاء المؤتمر بصفة سرية . وبين ان الملك حسين كان يتكلم باسم العرب وبعد موته وجدت نسخ من المكاتبات في حوزة ثلاث حكومات . والمسألة هي : هل هذه النسخ صحيحة أو غير صحيحة وزير المستعمرات — قال ان هذه ملاحظات سيغني بها الوفد البريطاني حينما يبحث موضوع النشر

المستر انطونيوس — رد على قول وزير المستعمرات ان نشر الوثائق السرية يجرى طبقاً لقواعد معينة ، فلاحظ ان المسألة تعني فريقين اثنين وان احدهما يلح في طلب النشر وان المعارضة الوحيدة تجيء من جانب حكومة جلالاته . وليس هناك فريق ثالث يعنيه الأمر لحكومة جلالاته حرية فيما تصنع ولا محل لمراعاة احساس فريق آخر غير موجود .

وزير المستعمرات — قال : ان الوفد البريطاني سيغني بكل الملاحظات المتعلقة بالموضوع ثم سأل : هل هناك مسائل أخرى للبحث في هذه الجلسة ؟ وذكر أن الوفد الفلسطيني طلب امهاله قليلاً ليبدى رأيه في بيانه ولكنه اتيح له ان يتكلم مع جمال افندى الحسيني بعد الظهر

وانهما متفقان على أن الأفضل اتباع خطة أخرى، أى انه بدلا من أن يرد الوفد الفلسطينى على كل نقطة جاءت فى بيان الوزير يحسن بالمؤتمر أن يبدأ بدرس الاقتراحات التى يقدمها الوفد الفلسطينى . فيدرس أولا مسألة قيام دولة عربية مستقلة فى فلسطين مثلاً وثانياً مسألة وقف الهجرة اليهودية وفقاً تاماً، وثالثاً وقف بيع الأراضى وفقاً تاماً . وليس من الضرورى فى هذه المرحلة أن يلتزم المؤتمر ترتيباً معيناً فى بحث هذه المسائل .

جمال افندى الحسينى — قال : انه لما اقترح هذه الطريقة لم يكن يعرف ماينوى الوزير أن يقول فى بيانه . وذكر أن الوفد الفلسطينى يرى أن يرد على بعض النقاط قبل الانتقال إلى المناقشة التفصيلية للمسائل التى ذكرها الوزير . وقال : انه يرى ان من الجوهرى ان تبحث أولا مسألة العهود البريطانية ثم ينتقل المؤتمر بعد ذلك إلى مطالب العرب الخاصة أولا بالاستقلال ثم بوقف الهجرة ثم بتحريم بيع الأراضى

وزير المستعمرات — قال : إن هذا يرجح ان يودى إلى تأخير بضعة أيام . ولكنه يوافق على هذا النهج إذا أقره المؤتمر . ولكنه يلفت النظر الى أن الوفد الفلسطينى سيوزع مذكرة عن العهود التى قطعها المملكة المتحدة وقد يفعل غيره من الوفود مثله فيحتاج الوفد البريطانى الى بعض الوقت لدرس ذلك .

الجنرال نورى السعيد — سأل : هل يرغب الوفد البريطانى فى الشروع فى بحث المسائل الثلاث المذكورة قبل أن يسمع آراء الوفود العربية الأخرى ؟

وزير المستعمرات — قال : ان هذه مسألة متعلقة بالوفود . وان مثلى المملكة المتحدة ليعرفون بعض المعرفة آراء الوفود الأخرى ولكن إذا كانت تريد أن تقول شيئاً فهو يوافق على ذلك .

الجنرال نورى السعيد — قال : انه يعد الآن يانا يتناول مسألة العهود المستر انطونيوس — قال : انه نظراً لما قطع به المستر ماكدونالد من أن فلسطين ليست داخلية فيما قطعه السير هنرى مكماهون من العهود فان الاولى — والاسرع فى النهاية — جلاء هذه النقطة ، وإلا فانها ستظل تعترضنا دائماً فى كل بحث مقبل .

وزير المستعمرات — وافق على ان المؤتمر ينبغي أن يتناول أولا عهود مكماهون ؛ واقترح ان يوزع الجنرال نورى او الوفد الفلسطينى أو الاثنان معاً يانا عن الموضوع يدرسه الوفد

البريطاني ويقدم رأيه فيه بأسرع ما استطاع . وفي خلال ذلك سينظر في مسألة نشر المكاتبات أو توزيعها على المؤتمر ، وفي مرجوه ان يبلغ المؤتمر ما يستقر عليه القرار يوم الثلاثاء ١٤ فبراير الجنرال نوري السعيد — قال : ان يئانه يتناول في جوهره وعلى وجه واف عهود مكاهون وتأثير حالة فلسطين في بلاد العراق .

وحصل الاتفاق على أن يكون مدار البحث في الجلسة التالية عهود مكاهون ولكن لاى وفد أن يلقى ما يشاء

عوني بك عبد الهادي — قال : انه قبل رفع الجلسة يجب أن يكون من الجلى في الأذهان أن قضية العرب قائمة أولاً على حقوقهم الطبيعية وان عهود مكاهون ليست إلا عنصراً ثانوياً في القضية .

وتم الاتفاق على عقد الجلسة التالية يوم الاثنين ١٣ فبراير الساعة الحادية عشرة

ورفعت الجلسة في الساعة الخامسة والربع

م. ف. ٥ (و. ع. ٥) (ف) - ٤ -

مؤتمر فلسطين
المملكة المتحدة - الوفود العربية

الجلسة الرابعة

محضر الجلسة المعقودة بقصر سان جيمس في يوم الاثنين الثالث عشر من فبراير
سنة ١٩٣٩ الساعة الحادية عشرة صباحا

—

يقدم السكرتير مع هذا نسخة من محضر الجلسة المذكورة للموافقة عليها او تعديلها .
والمرجو أن ترسل التصحيحات اليه في موعد نهايته ، يوم الاربعاء الخامس عشر من شهر فبراير
وبعد هذا الموعد يعد المحضر صحيحا مالم يتلق تبليغا بخلاف ذلك

(الامضاء) م. ف. ٥
سكرتير المؤتمر

قصر سان جيمس
١٣ فبراير سنة ١٩٣٩

صورة رقم ٤٩

م. ف. ٠ (و. ع. ٠) (ف) - ٤ -

سرى

الجلسة الرابعة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

محضر الجلسة الرابعة المعقودة بقصر سان جيمس في يوم الاثنين ١٣ فبراير سنة ١٩٣٩
الساعة الحادية عشرة صباحا

الحاضرون

عن المملكة المتحدة

عضو البرلمان ووزير المستعمرات (رئيسا)
عضو البرلمان والوكيل البرلماني لوزارة الخارجية

الوكيل البرلماني لوزارة المستعمرات
الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات
المستشار القضائي لوزارة المستعمرات
مستشار وزارة الخارجية
من وزارة المستعمرات

المستر مال كولم ماكدونالد
المستر ر. ا. ب. ت. ل.

المركيز اوف دوفرين وآفا
السير جون اى . شا كبرج
السير جراتان راش
المستر س . و . با كستر
المستر س . اى . ف . لوك

الوفود العربية

وفد فلسطين

عوفى بك عبد الهادى
موسى بك العلى
المستر جورج أنطونيوس
جمال افندى الحسينى
الدكتور حسين الخالدى
راغب بك النشاشيبي
الفريد افندى روك
امين بك التيمى
يعقوب افندى الغصين
فؤاد افندى سابا

وفد مصر

| | |
|-----------------------------------|---|
| صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم | |
| صاحب السعادة حسن نشأت باشا | سفير مصر فى لندن |
| صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا | رئيس الديوان الملكى |
| صاحب السعادة عبد الرحمن عزام بك | { وزير مصر المفوض لدى مملكة العراق والمملكة العربية السعودية } |

وفد العراق

| | |
|--------------------------------------|-----------------------------|
| صاحب الدولة الجنرال نورى السعيد باشا | رئيس الوزارة ووزير الخارجية |
| صاحب السعادة رؤوف بك جادرجى | |
| سيد افندى عبد الله بكير | السكرتير |
| المستر هـ. آى لويد | |

وفد المملكة العربية السعودية

| | |
|-------------------------------|--|
| صاحب السمو الملكي الامير فيصل | وزير الخارجية |
| صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه | وزير المملكة العربية السعودية المفوض بلندن |
| صاحب السعادة فؤاد بك حمزة | وكيل وزارة الخارجية |
| ابراهيم افندى السليمان | السكرتير |

وفد شرقي الاردن

| | |
|----------------------------------|--------------|
| صاحب الدولة توفيق باشا ابو الهدى | رئيس الوزارة |
| الشيخ نجيب علم الدين | السكرتير |

وفد اليمن

صاحب السمو الملكي الامير سيف الاسلام الحسين
القاضي محمد عبد الله الشامي
القاضي علي بن حسين العمري
سيد افندى علي بن عقيل
محمود افندى السعود
الاستاذ ابراهيم الموجي

سكرتيرية المؤتمر

| | |
|--------------------------|------------------------|
| المستر هـ . ف . دوني | السكرتير |
| المستر ن . إي . ارشر | مساعدو السكرتير |
| المستر ج . س . بينيت | |
| المستر اي . ر . ادموندرز | |
| المستر ج . سمر فيل | المترجم الرسمي للمؤتمر |

محضر الجلسة

وزير المستعمرات — افتتح الجلسة في الساعة الحادية عشرة ودعا الجنرال نوري السعيد إلى القاء البيان الذي أعده .

بيان نوري باشا السعيد

سعادة المستر ماكدونالد

أصحاب السمو والسعادة

دعى هذا المؤتمر للانعقاد في هذا الطرف بالنظر للحالة المؤلمة السائدة في فلسطين وعزمت الحكومة البريطانية على أن تستشير كافة الدول العربية لتجد طريقة للحل . وانا ممثلى الدول العربية لنشكر الحكومة البريطانية على اعترافها باننا ذوو مصلحة مساوية لمصلحتها في إيجاد طريقة لحل المعضلة الفلسطينية .

إنى ليؤسفى جداً أن تكون الدعوة لعقد هذا المؤتمر في زمن يقاسى فيه يهود أوروبا مآسى لم يسبق لها مثيل وأن يقاوم العرب نزوحهم الى فلسطين في الوقت الذى تسعى فيه انكلترة وهولندة وفرنسا واميركا لايجاد محلات للاجئين من اليهود التعماء المطرودين من البلاد الاوربية . ان العرب منذ أن أسسوا امبراطوريتهم وأصبحوا أمة حاكمة ضمنوا لليهود حمايتهم ضمن ممتلكاتهم . وحينما كانت المسيحية تطردهم كان الاسلام يؤويهم . وإنه لمن المؤسف حقاً ، أن يظهر العرب دون كافة الشعوب بمظهر غير المتسامح في هذا الدور التعس الذى يجتازه اليهود في تاريخهم .

وانتى بصفتى ممثلاً لدولة فيها لليهود حقوق مساوية لحقوق العرب لا أود بان تستخدم حالة اليهود المحزنة في أوروبا وسيلة لانكار العدل على العرب الذين لم يكونوا في وقت من الاوقات في تاريخهم غير متسامحين تجاه اليهود .

ان مصلحة الحكومة العراقية في حل الخلاف القائم في فلسطين لى مصلحة حقيقية وحيوية . فهى ليست مجاورة لفلسطين فحسب ، بل كانت حتى تقرير السياسة العامة لما بعد الحرب العظمى في تلك البلاد لا تختلف في تأليف سكانها عنها . فالأكثرية الساحقة في البلادين عربية . وفي البلادين عدد كبير من الطائفة اليهودية . وكلتاها كانتا تولفان جزءاً من الامبراطورية

العثمانية قبل الحرب وتسود فيهما قوانين واحدة . وهما لا تختلفان عن بعضهما في الثقافة والعادات والمؤسسات المحلية . لذلك يجب على أن أمهد لكلماتي ببعض الملاحظات عن مركز اليهود في الامبراطورية العثمانية قبل الحرب وفي العراق حتى هذا الوقت .

لقد كان في مختلف أنحاء الامبراطورية العثمانية جماعات عديدة من الطائفة اليهودية ، قدر عددها بنحو ٨٠٠,٠٠٠ في سنة ١٩١٢ ؛ وكان معظمها متركزاً في المدن وقليل منها في الأرياف . وكان البعض من هذه الجماعات كبير العدد فما كان في بغداد قدر بنحو ٧٠,٠٠٠ وكان اليهود منظمين على أساس طوائف (ملت) تشعر بكيانها العنصري محتفظةً بدينها ولغتها العنصرية . ومع أن الصهيونية كانت موجودة في أوروبا وكنا في الامبراطورية العثمانية عارفين بها فقد كنا نعتبرها حركة رمزية روحية لاعلاقة لها بالسياسة . ان اليهود لم ينزحوا من مختلف أنحاء الامبراطورية العثمانية الى فلسطين فقد كانوا راضين بحالتهم ، وهم من الرعايا الماثرين ، في الامبراطورية ، سعداء بالبقاء في مختلف الولايات التي حتمهم طوال عصور عديدة ولم يكن اليهود العثمانيون يعطفون على الصهيونية وقد نزح البعض من يهود بغداد وغيرها من أقسام الامبراطورية العثمانية الى بومبي وكلكتا وشنغهاي ولندن حيث أسسوا هناك أعمالاً تجارية واسعة ، الا أنه لم يذهب أحد منهم مطلقاً للسكنى في فلسطين حيث لم يعتبروها محلاً مرغوباً للسكنى فيه بصورة خاصة .

وكان اليهود قد أخذوا فوق ذلك طابع حياة المنطقة التي سكنوا فيها ؛ فثلا يهود العراق يعتبرون أنفسهم يهوداً عراقيين ، لما لهم من علاقة بحياة العرب الذين يحيطون بهم ، ولا اتصالهم اليومي بهم أكثر من اتصالهم باليهود في بقية أنحاء الامبراطورية العثمانية . وقد بقيت حالة اليهود العراقيين منذ نهاية الحرب العامة مستمرة على نحو ما كانت عليه قبلاً . يوجد الآن في العراق نحو من ٢٠٠,٠٠٠ يهودي يسكن نحو النصف منهم في بغداد ، وهم يؤلفون جماعة مثرية راضية تلعب دوراً هاماً في حياة العراق التجارية . وهناك عدد كبير منهم موظفين لدى الحكومة ، ففي دوائر المالية والسكك الحديدية وميناء البصرة عدد كبير من الموظفين اليهود . وهم بمقتضى القوانين العراقية رعايا متساوون في الحقوق مع المسلمين والمسيحيين على أن لهم الحق بالاحتفاظ بمحاكمهم الطائفية لبعض القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية . وهذا الحق تتمتع به كل طائفة من الطوائف المسيحية في العراق . هذا سيراً بمقتضى التقاليد العربية التي كانت سمجة دائماً . وقد كانت الصلات الطيبة بين اليهود والعرب في العراق سائدة مدة

عصور ، ولم تتغير لسوء الحظ الا في السنوات القلائل الاخيرة . فادامة هذه العلائق الطيبة هي من رغائب الحكومة العراقية الصميمة . غير ان نمو الصهيونية والسياسة الصهيونية التي اتبعت في فلسطين أثارت بين حين وآخر شعوراً هدد بالتأثير في هذه العلائق بين عرب العراق ويهوده وأول مظهر للتغير في الشعور ظهر عندما زار اللورد ملشت - اللورد الفريد موند إذ ذاك - بغداد . وحتى حينذاك لم يكن ثمة شعور ظهر ضد اليهود بصفتهم يهوداً بل إنما هو عدااء حقيقي للصهيونية السياسية .

وقد علم العراقيون قبل عدة سنوات - باستغراب كبير - أن السير هنري دويس حينما كان مندوباً سامياً في العراق (بناء على تعليمات كان تلقاها من انكلترة على ما نظن) جمع زعماء يهود بغداد وطلب اليهم أن يقبلوا بفتح فرع للوكالة اليهودية فيها . ولما كانت هذه مؤسسة صهيونية فقد رفض يهود العراق رفضاً باتاً اتصالحهم بفرع كهذا ، وأقنعوا السير هنري دويس بعدم امكان السماح لتأسيس الفرع المبحوث عنه في بغداد . وهذا المسعى الرسمي لارغام يهود العراق على قبول الصهيونية لم يعرف لدى السلطات العراقية إلا بعد ذلك بسنوات . والمهم في هذا هو ملاحظة أن يهود العراق لم يرغبوا الاتصال بالصهيونية ، والآن بصفتي رئيس وزارة للعراق أستطيع التأكيد بثقة بأنني لم آت إلى هنا لأمثل عرب العراق بل إنما لأمثل يهود العراق أيضاً الذين لا تختلف مصالحهم عن مصالح العرب .

ففي سنة ١٩٢٩ على أثر نشوب الاضطرابات في فلسطين كانت هنالك محاولات من قبل مناصري العرب في بغداد لإقامة بعض المظاهرات ، فاحبطت الحكومة العراقية تلك المحاولات بالقوة ؛ واستمرت العلاقات الطيبة بين العرب واليهود بشكلها الظاهري . غير أنه بدأ هناك شعور ينمو يدل على أن حوادث فلسطين أخذت تؤثر في الرأي العام في العراق . ومنذ ذلك الوقت حتى الآن أخذ اهتمام العراقيين يتزايد في تتبع حوادث فلسطين .

وفي السنوات الاخيرة ساء الوضع كثيراً ولسوء الحظ . فسياسة الضغط التي اتبعت في فلسطين ، ورمى القنابل من قبل اليهود في حيفا والقدس ، والاضطرابات والثورة التي اعقبتها في فلسطين ، كل ذلك قد أثار شعور العرب في العراق . غير أنه لحسن الحظ لم يكن هنالك هجوم شديد على اليهود . نعم لقد ألقيت بعض القنابل على بعض الأقسام والأندية اليهودية في بغداد ؛ غير أنه لم يكن هنالك فقد في الأرواح . والحكومة العراقية لا تسمح طبعاً بأى نوع من الاضطهاد لليهود .

غير أن الحالة في فلسطين أحدثت دويها في العراق ، مما كان سبباً لقلق كبير للحكومة العراقية ؛ حيث وجدت أن العلاقات الطيبة التاريخية بين الرعايا العرب واليهود قد أخذت تتعكر بشدة ، بسياسات وأعمال تجرى خارج حدود العراق وخارج سيطرة الحكومة العراقية أو عرب العراق أو يهوده .

فاذا لم يكن هناك حل مباشر للمشكلة الفلسطينية فاننا نخشى أن ينتشر في العراق الشعور العدائي الموجود الآن بين اليهود والعرب في فلسطين ، فيصبح مهدداً للسلم فيه . إن ذلك يؤثر في ثروة اليهود العراقيين ويخرج موقف الحكومة التي تغار شديداً على سمعتها في النسيج ونشر العدل بين جميع الطوائف والطبقات . فاذا وقع لاسمح الله مثل ذلك في العراق كما يحدث في فلسطين ، حيث يهاجم اليهود والعرب بعضهم البعض الآخر ، فهناك المأساة حيث أن كلا من يهود العراق وعربه يرى في الموضوع ولم يسبق له أن تخاصم مع بعضه . فهل سيكون سكان العراق من يهود وعرب ضحايا للسياسة الصهيونية المتبعة في محل آخر ؟

ان ماتوقعه الحكومة العراقية من ذلك هو ليس دون ما اساس له يستند إليه ، حيث قد برهنت عليه الحوادث في سورية . واني ليؤسفني جدا ان لاتكون سورية بمثلة في هذا المؤتمر لأسباب ليس لي أن أدخل فيها ، غير ان شعور سورية العربية لحسن الحظ معروف في كل مكان ، وهو لا يختلف عن شعور اخوانها من العرب في الشرق الأوسط ؛ فاذا غاب السوريون عنا جسما فان ارواحهم بيننا تدفعنا . زار اللورد بلفور سنة ١٩٢٥ دمشق فاقامت مظاهرات كبرى فيها وفي بيروت احتجاجا على السياسة البريطانية في فلسطين وأغلقت المخازن التجارية وأعلن يوم حداد . ومنذ ذلك التاريخ لم تزل تقام مظاهرات مماثلة في كل عام في كافة مدن سورية ولبنان ، آخرها كان في تشرين الثاني سنة ١٩٣٨ . وقد اقيمت هذه المظاهرات بالرغم من أن سورية ولبنان هما تحت سيطرة الحكومة الافرنسية . وان نتيجة هذه المظاهرات ادامة الشعور العدائي ضد اليهود . اتنا في العراق لم نسمح باقامة مظاهرات عدائية ضد اليهود وقد اتخذنا كل ما في وسعنا لاختاد روح الكراهية المتزايدة من قبل العراقيين العرب تجاه اليهود ، غير أننا لانستطيع التنبؤ عما يأتي به المستقبل .

يفهم مما تقدم أن الحكومة العراقية مرغمة على ان تهتم اهتماما حيويا بحالة فلسطين حيث انها تؤثر تأثيراً كبيراً في حفظ الأمن وسيطرة القانون في العراق نفسه .

وللقضية الفلسطينية كما يراها العراق نقاط مهمة أخرى يجب ان لاتغفل . ان العراق

لا يستطيع أن ينسى العهود المعطاة للملك حسين من قبل السير هنرى مكماهون؛ وقد أعطيت تلك العهود بالنيابة عن الحكومة البريطانية خلال الحرب العامة . ولم تكرها بريطانيا العظمى وإن الكتب التي كان قد وقعها السير هنرى مكماهون كانت مكتوبة باللغة العربية ومعناها واضحة جداً . ويظهر من نصها العربي أن فلسطين كانت داخلة ضمن المناطق الموعود بها للعرب لقد أعطيت هذه العهود للملك حسين وللغرب باللغة العربية وحدها . وعليه يجب أن يكون النص العربي هو النص السائد . واعتماداً على قوة هذه العهود المعطاة بالعربية من قبل السير هنرى مكماهون بالنيابة عن بريطانيا العظمى قام الملك حسين وأولاده بمعونة الحكومة البريطانية ليس بمعارك مسلحة ضد الأتراك لحسب ، بل بدعاية مهمة بين العرب في سورية وفلسطين ، ووعدهم بأن تكون فلسطين قسماً من الدولة العربية المقبلة . إن عهود الملك حسين لعرب فلسطين قد أعطيت بعلم تام من القيادة البريطانية العليا التي نظمت توزيع المناشير في فلسطين بواسطة الطيارات ، وعلاوة على ذلك فقد احتوت هذه المناشير تأكيداً بأنها صدرت بتحويل من الجنرال اللنبي .

لقد بينت بريطانيا بأنها بصفتها فريقاً في المراسلة يجب أن تكون المفسرة لما قصدته فيها . ولقد بين المستر ماكدونالد في اجتماع المؤتمر يوم السبت الماضي بأن بريطانيا كانت دائماً تعتبر فلسطين خارجة عن منطقة البلاد العربية التي قد تعترف باستقلالها بريطانيا العظمى وأضاف بأن السير هنرى مكماهون نفسه صرح أيضاً بأنه لم يقصد أبداً إدخال فلسطين في ضمن تلك المنطقة . غير أن السير هنرى مكماهون بين بوضوح في كتابه المهم الذي أرسله للملك حسين في الرابع والعشرين من شهر تشرين الأول سنة ١٩١٥ أنه قد أحال قضية الحدود إلى حكومة بريطانيا العظمى وأنه بالنيابة عن تلك الحكومة قد أرسل تلك المخبرة المتعلقة بالحدود التي تضمنها الكتاب المبحوث عنه .

ولذلك فإن رأى السير هنرى مكماهون بعد مضي ٢٣ سنة على ذلك ليست له قيمة قانونية أو غيرها ، حيث أنه لم يكن في حينه إلا وسيطاً في المخبرة التي أجرتها الحكومة البريطانية . إن الأصول المتبعة في المحاكم البريطانية أنه إذا حصل خلاف بين فريقين حول تفسير وثيقة ما فيمكن عندئذ إلى القواعد اللغوية وإلى مدلول الكلمات الواردة في الوثيقة . فإذا وضحت هاتان الجهتان فلا يرجع إلى ما كان يقصده الفريقان إلا إذا وجد دليل قاطع بأن هناك كلمة أو فقرة استعملها الفريقان بقصد خاص اتفقا عليه أو كانت معروفة لدهما .

ان فخص الكلمات المستعملة في كتاب السير هنرى مكاهون الاساسى يظهر جلياً بأن فلسطين لم تكن خارجة عن المنطقة الموعود بها العرب . وتدل على ذلك جميع الكتب الأخرى . ولما كان الوفد الفلسطينى قد هياً يانا مفصلاً حول هذه النقطة مع جميع الحجج القانونية فلا حاجة لى بأن أضيف إلى ذلك شيئاً الآن .

دخل الملك حسين والعرب الحرب بجانب الحلفاء معتمدين على عهود بريطانيا العظمى القطعية لاستقلال الدولة العربية التى تشمل فلسطين أيضاً . وقد علمنا بان بريطانيا العظمى قد اتخذت بعض التحفظات فيما يتعلق ببيروت ولبنان ، غير أن الملك حسين أوضح فى كتبه إلى السير هنرى مكاهون بأنه نظراً للظروف القائمة ولعدم إخراج موقف بريطانيا فى علاقتها مع فرنسا فان العرب سوف لا يوجدون صعوبات ما ، غير أنهم سيطالبون بريطانيا فى نهاية الحرب حتى بيروت وبالمناطق الساحلية الشمالية .

وفى خلال جميع الحركات التى اعقبت ذلك ، وبفضل التأزر الذى كان موجودا بين الضباط البريطانيين العسكريين والسياسيين وبين الزعماء العرب ، فقد جرت محادثات كثيرة حول هذه العهود بصورة رسمية وغير رسمية ؛ ولم تكن هناك قضية اخراج فلسطين من ضمن المنطقة الموعود بها ، غير ان الواقع كان على عكس ذلك . ان الضباط البريطانيين المرتبطين بقوات الشريف ، والضباط الذين كانوا تحت قيادة اللورد اللبى والذين كان العرب على اتصال بهم اشتغلوا جميعاً باعتبار أن فلسطين ستكون جزءاً من الدولة العربية المقبلة .

ان جميع ممثلى العرب منذ سنة ١٩١٨ حتى اليوم لم ينقطعوا عن مطالبة بريطانيا بتحقيق مواعيدها المعينة المعطاة من قبل السير هنرى مكاهون .

وكان الملك فيصل يفتنم كل فرصة للالحاح على الحكومة البريطانية لتطمين مطالب عرب فلسطين بادخالهم ضمن الدولة العربية .

لقد كنت فى سنة ١٩١٩ مع الأمير فيصل فى لندن حينما أخذ يعالج هذه القضية مع المرحوم اللورد كرزن باهتمام شديد ، وذلك بحضور السير هيوبرت يانك الموجود الآن فى انكلترا والمتيسرة استشارته . وكان الأمير فيصل قد طالب بتحقيق العهود التى قطعتها بريطانيا العظمى لوالده وخاصة ضم فلسطين إلى الدولة العربية . وبالنظر إلى إصرار الأمير فيصل على أن مراسلات مكاهون تضمنت فلسطين فقد طلب اللورد كرزن المخبرة التى كانت قد

أحضرت من القاهرة لتدقيقها . وإن نتيجة هذا التدقيق لم تعرض علينا غير أننا شعرنا بأنه لا بد وقد وجد تباين بين النصين العربي والإنكليزي دل عليه سكوت اللورد كرزن . ولا يمكن أن نعتبر نحن العرب مسؤولين عن هذا التباين ، بل يجب أن تدقق تعهدات بريطانيا على ضوء النص الذى وضعت فيه تلك التعهدات — وهو النص العربى .

إننا نسأل الحكومة البريطانية بأن تراجع أمر العهود الحقيقية التى أعطيت للملك حسين وللرب ، بكتب عربية أرسلتها الحكومة البريطانية بواسطة السرهبرى مكماهون ؛ ولا نطلب نشر الوثائق المحررة باللغة الإنكليزية ، لأننا لم نرها ولم نعتمد عليها . لذلك فالصعوبة التى بينها المستر ماكدونالد فى اجتماع يوم السبت الماضى ، حول نشر بعض وثائق الدولة السرية لا تنشأ فى هذه الحالة ، لأن الوثائق العربية التى نعتمد عليها قد سبق أن نشرت .

لماذا لم يحقق هذا الوعد الصريح ؟ إن السبب على ما نعتقد هو وجود تصريح بلفور لسنة ١٩١٧ فقد ذكر فى هذا التصريح . أن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين الارتياح إلى إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين ، وسوف تحاول بكل قوتها تحقيق هذه الغاية ، على أن يفهم جليا بأنه لن يقام بعمل ما من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدينية للطوائف الأخرى غير اليهود فى فلسطين ، أو الحقوق والوضع السياسى لليهود الساكنين فى أية بلاد أخرى .

إن هذا هو الوعد الوحيد المعطى لليهود من قبل الحكومة البريطانية حسبما نعلم ، وقد أعطى هذا الوعد من دون استشارة الملك حسين أو أى أحد من زعماء العرب . وعليه فلا يمكن أن يعتبر بأى وجه كان مقيداً للعرب ، وأنه بنظرنا ليس من التعهدات التى يجب أن تعرقل أو تعطل إنجاز التعهدات السابقة المعطاة إلى العرب ، ولكنها منذ أول نشرها قد أثرت حقيقة فى تفسير العهد المعطى للعرب من قبل بريطانيا العظمى فى سنة ١٩١٥

وفى سنة ١٩١٦ كان قد تطوع الضباط العرب والجنود الذين كانوا فى الجيش التركى للاشتراك فى قوات الملك حسين ، معتمدين على العهود التى قطعتها بريطانيا العظمى فى مخابرات مكماهون لتشكيل دولة عربية تضم فلسطين . وكانت أكثر القطعات النظامية من الجيوش المدربة من الفلسطينيين والسوريين والعراقيين ، وهؤلاء هم الذين تحملوا شدة القتال .

وعندما كنا فى تلك الجيوش ، وسمعنا بتصريح بلفور فى نهاية سنة ١٩١٧ كنا بالقرب من العقبة ، وقد أحدث هذا الخبر دهشة كبيرة بين جميع القوات العربية ؛ فتذاكرنا معا وصرخنا

بلزوم ترك القتال لاستقلال العرب بالاشتراك مع قوات بريطانيا العظمى ، حتى يؤكد لنا بأن ستنفذ عهود مكماهون .

وكان قد احتج الملك حسين ضد وعد بلفور، وفي كانون الثاني سنة ١٩١٨ استلم من القائد هوكارث التابع للمكتب العربي في مصر والمرسل من قبل حكومة صاحب الجلالة إلى جدة تأكيدات معينة بأن تصريح بلفور لا يتعارض مع الحرية السياسية والاقتصادية التي وعد بها العرب في مخابرات مكماهون . وأكدت له حكومة صاحب الجلالة بواسطة القائد هوكارث أن تصريح بلفور لم يمنح غير إسكان محدود لليهود في فلسطين لأسباب دينية وثقافية ، وأنه لم يفكر في تشكيل حكومة يهودية . وقد أبلغ الملك حسين هذه التأكيدات إلى القوات العربية التي استمرت بعد ذلك في القتال .

وقد أعطى تصريح بمائل للزعماء العرب في القاهرة في حزيران سنة ١٩١٨ وصدر بلاغ رسمي بتحويل من وزارة الخارجية البريطانية عرف بـ (تصريح السبعة) وفي هذا البلاغ وعدت الحكومة البريطانية بأن تكون حكومة فلسطين المقبلة مؤسسة على قاعدة « موافقة الاهلين » ،

وبالنظر لهذه الايضاحات ، استمر العرب في حملتهم ضد الأتراك ماتبقي من مدة الحرب واثقين بأنه عند انتهائها ستكون فلسطين جزءاً من الدولة العربية . وقد عمل الحاج أمين الحسيني — المفتي الأكبر الحالي — على تجنيد المتطوعين في فلسطين من بين العرب للالتحاق بقوات الملك فيصل ووعدهم وعداً صريحاً بأن فلسطين ستؤلف جزءاً من الدولة العربية . وهذه المواعيد كانت بعلم الموظفين البريطانيين الذين كانوا يساعدونه عملياً في مساعيه في تجنيد العرب الفلسطينيين . أن جميع الموظفين البريطانيين الذين حارب العرب معهم في الحجاز وفلسطين وسورية واتصلوا بهم شاطروهم آراءهم ، ومع أن الدعاية الصهيونية في أوروبا وأميركا كانت كما نعلم الآن تفسر وعد بلفور تفسيراً مخالفاً لمفهومه آنذاك ، فقد شجعت بريطانيا العرب على الاعتقاد بأن فلسطين ستمتع في المستقبل بحكومة ذاتية بصفتها جزءاً من الدولة العربية . إن التصريح الانكليزي الافرنسي لشهر تشرين الثاني سنة ١٩١٨ لم يعمل لإزالة هذا الاعتقاد فيهم ، فلما عرف العرب مطامع الصهيونيين بعد الهدنة تحركت روح الجزع فيهم . لقد كان زعماء العرب يعملون على توطيد الادارة والأمن في الأماكن المحتلة

من سورية وإنشاء دولة عربية فيها قانعين بأن يتركوا إدارة فلسطين مؤقتاً في أيدي حلفائهم البريطانيين الذين اعتمدوا عليهم في تحقيق وعودهم بشأن فلسطين عند ما تضع الحرب أوزارها . وقد وجدوا في مؤتمر الصلح أن الحكومة البريطانية للمرة الأولى مستعدة لإعطاء اليهود وطناً قومياً في فلسطين يختلف اختلافاً بيناً عما سبق لها أن أوصته للعرب . وهذا ما أدى إلى المحادثات بين المغفور له الملك فيصل والورد كرزى في سنة ١٩١٩ مما أشرت إليه قبلاً . إن وجهة نظر العرب حول المعنى المقصود من تصريح بلفور في الزمن الذي صدر فيه في سنة ١٩١٧ هي صحيحة ؛ وقد أيدها البيان السياسى الذى أصدرته وزارة المستعمرات في سنة ١٩٢٢ والذى عرّف « الوطن القومى اليهودى » بأنه « المركز الذى يجد فيه اليهود جميعاً على أساس الدين والجنس مصلحة وغيراً ، لقد كان لليهود أن ينشئوا في فلسطين مراكز دينية وثقافية وليس دولة سياسية تشمل كافة فلسطين مع إسكان جماعات كبيرة من اليهود فيها تدخل على أساس الهجرة الواسعة مما يقضى على العرب .

ومع ان وزارة المستعمرات وضعت هذا التعريف للوطن القومى في سنة ١٩٢٢ فإن الحكومة البريطانية قبلت في تلك السنة من عصبة الأمم الانتداب على فلسطين . ووثيقة الانتداب دوتها بريطانيا بالاشتراك مع الصهيونيين ، وضمنتها إنشاء وطن قومى يهودى في فلسطين ، على أساس مبين تماماً لما وعد به العرب سابقاً . ومنذ سنة ١٩١٩ والزعماء العرب وأهل فلسطين ينظرون بجزع إلى التدخل الصهيونى المتزايد - وقد احتجوا - متتابعاً ضدهم ؛ غير أنهم كانوا يجابون دائماً بالانتظار حتى تقرر عصبة الأمم ماذا سيكون مستقبل فلسطين . ولما أعلن نظام الانتداب وتحققت مخاوفهم رفضوا كل تعاون مع بريطانيا العظمى شاعرين بأنها قد نكثت بعهودهم ؛ ولم يكن فى الامكان أن يقبلوا أى علاج وقى ، كتأسيس هيئات تشريعية شكلية ، حتى تقبل مطالبهم الأساسية بمقتضى وعود مكاهون بدون تحفظات . وبنتيجة ذلك رفض العرب ، باستمرار ، الاعتراف بالانتداب فى فلسطين . وبالرغم من أن المعارضة كانت لسنوات عديدة فعالة فى فلسطين ، إلا أنها لم تكن عنيفة . وكانت الفرصة سانحة لبريطانيا العظمى لانشاء مؤسسات ذات حكم ذاتى لو أرادت ذلك ، غير أن إدارة فلسطين من قبل بريطانيا العظمى لم تكن منطبقة حتى على الانتداب . إن المادة (٢) من صك الانتداب وهى أكثر المواد أهمية قد وضعت واجبين على عاتق الدولة المنتدبة : (أولاً) إنشاء وطن قومى لليهود ، و (ثانياً) تنمية مؤسسات ذات حكم ذاتى . وأن المواد الأخرى

قد وضعت واجبات غيرها ترمى إلى تحقيق الغرضين المبحوث عنهما . ان أحد هذه الواجبات الثانوية هو تسهيل أمر الهجرة اليهودية تحت ظروف مناسبة وبدون أن يكون فيه مساس بحقوق ووضع الطوائف الأخرى من السكان .

وفي خلال ال ١٨ سنة المنصرمة شجعت السلطة المتدبة الهجرة اليهودية للحد الأقصى بكل واسطة طبيعية وصناعية . وعلاوة على ذلك فالوكالة اليهودية ، وهى المؤسسة الرسمية التى تألفت لمعاونة الحكومة فى هذه القضية وفى القضايا الأخرى ، أقرت بمؤامرتها على دخول فلسطين من قبل اليهود الذين يعتبر دخولهم اليها غير مرغوب فيه ، والذين لا تسمح أنظمة الحكومة بدخولهم اليها . وفضلا عن تشجيع الحكومة للهجرة اليهودية فان حكومة فلسطين طبقت بكل أمانة واجباتها بتأسيس وطن قومى لليهود ؛ فقد أصبحت اللغة العبرية لغة رسمية ، واستخدم عدد كبير من اليهود الاجانب فى وظائف الحكومة ، وسمح للهيئات الصهيونية بامتلاك اراض واسعة فى فلسطين ، والاستيلاء على منابع المعادن والقوى الكهربائية ، دون أن يكون للعرب أو للإدارة الفلسطينية نصيب من الاشتراك فى منابع بلادهم .

وبنتيجة ذلك هاجر خلال ال ١٨ سنة المنصرمة اكثر من ٣٠٠,٠٠٠ يهودى إلى فلسطين ذلك القطر الصغير . وإنا نلرغب أن نعلم متى تقف هذه الهجرة ؟ هل ان مواعيد بريطانيا لليهود تتضمن سيلا مستمرا لا ينقطع للهجرة اليهودية لفلسطين ؟ وفى أى تاريخ تنتهى المواعيد المعطاة لليهود بمقتضى تصريح بلفور ؟ ان الهجرة اليهودية بمقتضى الانتداب مقيدة بحقوق ووضع الطوائف الأخرى من سكان فلسطين . وبالنظر الى لجنة «شو» واستعلامات «هوب سمبسون» ان استيعاب فلسطين الاقتصادى لقبول مهاجرين آخرين وصل الى حد الاشباع فى سنة ١٩٣٠

غير أنه لم يعمل شئ لتحقيق الناحية الثانية المقررة بالمادة الثانية من صك الانتداب ؛ وهى تنمية مؤسسات الحكم الذاتى . فلم يعط عرب فلسطين أى نصيب فى حكومة بلادهم ، ولم تنشأ أية مؤسسة لتحضيرهم لذلك . فهم الآن أبعد عن الحكم الذاتى مما كانوا عليه فى سنة ١٩٢٠ ، فقد حكموا مدة ١٨ سنة من قبل حكومة شاذة هى مزيج من مستعمرة للتاج ونظام صهيونى يشتركان على ابعاد العرب من الحكم بصورة قطعية . وقد سير على هذا النحو بالرغم مما صرح به مستند «باسفيلد الابيض» بأنه من رأى حكومة صاحب الجلالة أن الوقت قد حان الآن للنظر بدون تأخير فى أمر مهم ، وهو تأسيس شئ من الحكم الذاتى فى فلسطين يكون بصالح الطوائف عامة .

إن مستند «باسفيلد الايض» يوضح الفوائد التي تجنى من تنمية مؤسسات ذات حكم ذاتي، غير أن الصهيونيين كانوا معادين لأية جهود تبذل من قبل حكومة الانتداب للقيام بهذا الواجب لتنمية مؤسسات ذات حكم ذاتي؛ بالرغم من أن هذا الواجب قد نص عليه بالمادة الثانية من صك الانتداب، وكانت أهميته لا تقل عن أهمية إنشاء وطن قومي لليهود. ومن الطبيعي أن السياسة الصهيونية ترمى إلى تأجيل تنمية المؤسسات ذات الحكم الذاتي في فلسطين حتى يأتي اليوم الذي يصبح فيه اليهود أغلبية بنتيجة الهجرة اليهودية التي تجري بنطاق واسع

وفي سنة ١٩٣٠ بعد تقديم تقارير لجنة استعلامات «شو وهوب سمبسون» أصدر اللورد «باسفيلد» الذي كان إذ ذاك وزيرا للمستعمرات «المستند الايض» الذي قبل فيه كثير من مطالب العرب ووضع أسسا سياسية جديدة في فلسطين. ومع أنها لم تتفق مع جميع مطالب العرب فإنها أيقظت آمالهم بافتتاح عهد جديد في فلسطين. غير أن الدعاية الصهيونية والضغط السياسي في إنكلترا لسوء الحظ أجبر رئيس الوزراء بأن يعطي تأكيدات مفتوحة لزعم الصهيونيين الدكتور «ويزمن» بأن سياسة بريطانيا سوف لا تتغير كليا. وإن هذا الكتاب الموجه إلى الدكتور «ويزمن» في شباط ١٩٣١ مع أنه عرض على مجلس العموم لم تكن له صفة وثيقة رسمية وإن المرحوم المستر رمزي مكدونالد كان راغبا جدا بأن لا تكون لهذا الكتاب صفة وثيقة مسيطرة كما لمستند «باسفيلد الايض». غير أن سياسة بريطانيا في فلسطين لم تتغير، فاضطر العرب بالنتيجة أن يعتبروا هذا الكتاب كتصريح نافذ للسياسة البريطانية. ومنذ ذلك الحين وعرب فلسطين في يأس مقتنعون بأنه ليس هناك من تقرير لأية لجنة هو في صالح العرب تعمل بمقتضاه بريطانيا. وشعر عرب فلسطين أنه ليس في الامكان الاستمرار في الاشتغال مع سلطة الانتداب.

إن فشل سلطة الانتداب في تحقيق الواجبات المعينة والمفروضة بمقتضى صك الانتداب لتنمية مؤسسات الحكم الذاتي كان بنظر العرب جميعهم السبب المؤدى إلى فشل سير الإدارة في فلسطين. فقد أكد اللورد باسفيلد في «المستند الايض» بأن الواجب الأول للإدارة هو ضمان السلم والنظام والحكومة الصالحة في فلسطين. وقد فشلت سلطة الانتداب في تحقيق هذا الواجب الابتدائي. فسياستها قضت على حسن نوايا العرب، فكانت الثورة نتيجة لذلك

الأمر الذي أدى بالسلطة المدنية أن تستدعى القوات العسكرية والجوية لإخماد الاضطراب فعملت بذلك الحرية الاعتيادية للرعايا .

إننا في العراق - وقد عوملنا من قبل بريطانيا بطريقة تختلف عن ذلك حيث قد أعطينا نصيباً كبيراً من الحكم الذاتي في سنة ١٩٢٠ وحكماً ذاتياً مستقلاً استقلالاً تاماً تقريباً في سنة ١٩٢٤ - لانستطيع فهم عدم إمكان معاملتها لاخواننا العرب في فلسطين معاملة سخية عادلة بمائلة لمعاملتنا . لقد أعطينا واجب محافظة النظام وتنمية مرافق بلادنا ، وتأسيس دولة جديدة على أسس عصرية ، وكان علينا واجب إنماء مؤسسات برلمانية ، وهكذا بنتيجة مساعدتكم ومعاضدتكم المستمرة حصلنا على استقلال تام واعتراف به من كافة دول العالم . لا ينكر أحد بأن السياسة البريطانية في العراق ، قد قوت حسن العلاقات التي كانت موجودة بين العرب والانكليز مدة عصور ، واستفادة العراق من ذلك هو أن هناك أموراً كثيرة يقوم بها من يحكم نفسه بنفسه ، ولا يمكن أن يقوم له بها سواه من الدول مهما حسنت نواياه . وإن مصالح بريطانيا لم تتأثر بطبيعة الحال ، لان الصداقة هي أحسن الأسس لكافة العلاقات ، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية .

وأنه ليس عجيباً إذا ما شعرنا نحن في العراق بأن اتخاذ سياسة بمائلة في فلسطين ، تلك البلاد الشبيهة بالعراق ، تنتج عنها نفس النتائج المفيدة . إننا متمسك بأن فلسطين وُعدت من قبل الحكومة البريطانية بواسطة السير هنري مكماهون بعين الدرجة من الحكم الذاتي الذي أعطته للعراق ، وأن العهد الذي أعطى للعالم العربي بمقتضى الاتفاقية الانكليزية - الفرنسية لتشرين الثاني ١٩١٨ بأن غاية كل من إنكلترا وفرنسا ، هي تحرير الشعوب وتأسيس حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من حرية اختيار الشعوب ، كان قد وجه للشعب الفلسطيني أيضاً . وقد صرح المستر شميرلن في مناسبات عديدة في خلال العام الماضي ، بأن بريطانيا العظمى مستعدة للبحث في أى حيف يدعى بأن قد تضمنته معاهدات الصلح ، والسعى للملاقاته بالمفاوضات الحرة وبروح التسامح والود . ولذلك فأننا في العراق ، مقتنعون بأنه لا يرفض رجاؤنا للعدل في قضية فلسطين ، وأنه بالنظر للحالة المؤلمة السائدة هناك مدة السنتين الماضيتين سيوافق بأن هذا هو الوقت المناسب لاعادة النظر في سياسة بريطانيا في تلك البلاد .

إننا لما كدونا من أنه لا يمكن أن يسود السلم في فلسطين ويضمن دوامه في المستقبل إلا باعطائها حكماً ذاتياً .

اننى فى جميع ما قلته أرجو منكم أن تتذكروا بأننى أتكلم كصديق حميم لبريطانيا العظمى وأعتقد بأننى الشخص الوحيد هنا الذى قام تحت قيادة الملك حسين وأولاده بقيادة الجيوش فى ساحة الحرب بالتعاون مع القوات البريطانية خلال الحرب العامة . وإننى لأرغب أبداً بأن أقول كلمة تجرح شعور أى بريطانى لأننى أشعر بصدقة نحوهم من أعماق قلبي . وإذا كان فيما قلته ما يعتبر قوياً جداً فعذرى فى ذلك أنه يجب على أن أبين لكم كيف ينظر حقيقة إلى سياستكم فى البلاد العربية .

وفى الختام وبروح صديق قديم صميم ومعجب ببريطانيا العظمى يجب على أن أوضح بأن هذا المؤتمر يقبه جميع العرب والمسلمون فى كافة أنحاء العالم ، وقد علفت عليه الآمال فيجب أن لا يكون نصيبه الفشل .

— — —

وزير المستعمرات — قال : إنه فى الجلسة الماضية حصل الاتفاق على إدارة البحث فى عهد مكماهون ، وأن صاحب الدولة الجنرال نورى السعيد قال إنه سيفتح البحث فى هذا الموضوع وأنه كان يجب أيضاً أن يتناول وجوهاً أخرى أعم للقضية العربية . وقد فعل الجنرال نورى هذا الآن

وأضاف وزير المستعمرات أن المستر بتلر سيلقى صباح غد يانا فى موضوع العهود ، وسأل : هل يرغب أحد من الاعضاء أن يقول الآن شيئاً فى هذا الموضوع ؟ . وقال : إن المستر بتلر مضطر أن يغادر الجلسة ولكن كل ما يثار من المسائل ينقل اليه فيتناوله غداً فى بيانه .

صاحب السمو الامير سيف الاسلام الحسين — وصاحب السمو الملكى الامير فيصل — أعربا عن رغبتها فى إلقاء يانيهما غداً صباحاً عن عهود مكماهون وغيرها من المسائل أيضاً .

وبعد البحث اتفق على أن يلقيا يانيهما قبل أن يتكلم المستر بتلر غداً . عوفى بك عبد الهادى — أعرب عن رجائه فى أن يجيء المستر بتلر بمكاتبات مكماهون . وزير المستعمرات — أجاب بأن هناك مسألة أو اثنتين تحت البحث فيما يتعلق بنشر المكاتبات ، وأنه لا يستطيع أن يقول أكثر من أن المستر بتلر سيلقى يانا فى الموضوع . ووافق وزير المستعمرات صاحب السعادة حسن نشأت باشا على رأيه فى أن تخصص كل

جلسة مقبلة على قدر الامكان لناحية من الموضوع ، ولكنه قال : ان من الخير السماح ببعض المرونة في هذه الجلسات الاولى .

وأعرب وزير المستعمرات عن سروره بشقاء راغب بك الناشيبي واستطاعته الحضور ورحب به .

وقال صاحب السمو الامير سيف الاسلام : ان وزير المستعمرات عبر عما يحتاج جميع الوفود العربية من السرور برؤية راغب بك والترحيب بحضوره .

ودارت مناقشة في هل ينشر أو لا ينشر البيان الذي القاه صاحب الدولة الجنرال نوري السعيد ، فاجتمع الرأي على أن ما يدور في هذه الجلسة والجلسات المقبلة ينبغي أن يبقى سرا حتى لا تتناوله الصحف بالجدل .

وعينت الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثون من يوم ١٤ فبراير موعداً للجلسة التالية

ورفعت الجلسة في الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة والاربعين

صورة رقم ٤٨

م. ف. (و. ع. ٠) (ف. ٠) - ٥ -

سرى

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة - الوفود العربية

الجلسة الخامسة

- ١ - تعقد الجلسة الخامسة بقصر سان جيمس في يوم الثلاثاء الرابع عشر من فبراير سنة ١٩٣٩ في منتصف الساعة الثانية عشرة ومع هذا نسخة من جدول الأعمال
- ٢ - المرجو من الأعضاء عند حضورهم أن يدخلوا من باب السفراء الى القصر .
- ٣ - الثياب عادية .

ه. ف. دوفى
السكرتير

قصر سان جيمس
١٣ فبراير سنة ١٩٣٩

مؤتمر فلسطين
المملكة المتحدة - الوفود العربية

الجلسة الخامسة

الساعة ١١ والدقيقة ٣٠ مساء من يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٣٩

جدول الأعمال

استمرار المباحثة

م. ف. (و. ع.) (ف.) - ٥ -

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة - الوفود العربية

الجلسة الخامسة

جلسة يوم الثلاثاء ١٤ فبراير سنة ١٩٣٩ الساعة ١١ والدقيقة ٣٠ بقصر سان جيمس

يقدم السكرتير - مع هذا - صورة من مشروع مذكراته عن الجلسة المذكورة للتفضل
بالموافقة عليها أو تصحيحها .

والمرجو أن تصل التصحيحات لهذه المذكرات إلى السكرتير في موعد غايته يوم الخميس
١٦ فبراير على الأكثر

وبعد هذا الموعد تعد المذكرات غير محتاجة إلى تصحيح مالم يتلق السكرتير تبليغاً
بعكس ذلك .

(الامضاء) ه. ف. دوني

السكرتير

قصر سان جيمس

١٤ فبراير سنة ١٩٣٩

صورة رقم ٥٩

م. ف (و. ع.) (ف) - ٥ -

سرى

الجلسة الخامسة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

صورة محضر الجلسة الخامسة المعقودة بقصر "سان جيمس" بلندن الساعة الحادية عشرة

والنصف من يوم الثلاثاء ١٤ فبراير سنة ١٩٣٩

الحاضرون

عن المملكة المتحدة

| | |
|---------------------------|--|
| المستر مال كولم ماكدونالد | عضو البرلمان ووزير المستعمرات |
| المستر ر. ا. بتلر | عضو البرلمان والوكيل البرلماني لوزارة الخارجية |
| المركيز اوف دوفرين وآفا | الوكيل البرلماني لوزارة المستعمرات |

| | | |
|---|---|-----------------------|
| السيرجون شاكبيرج حامل وسامى ك. س. م. ج. - س. ب. | { | الوكيل المساعد |
| | | لوزارة المستعمرات |
| السير جراتان نوش حامل وسامى ك. س. م. ج. - س. ب. | { | المستشار القضائي |
| | | لوزارة المستعمرات |
| المستر س. و. باكستر حامل وسام م. س. | | مستشار وزارة الخارجية |

الوفود العربية وفد فلسطين

عوني بك عبد الهادي
موسى بك العلى
المستر جورج انطونىوس
جمال افندى الحسينى
الدكتور حسين الخالدى
راغب بك النشاشيبي
الفريد افندى روك
امين بك التيمى
يعقوب افندى النصين
فؤاد افندى سابا

وفد مصر

صاحب السمو الامير محمد عبد المنعم
صاحب السعادة حسن نشأت باشا
صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا
عبد الرحمن عزام بك
سفير مصر بلندن
رئيس الديوان الملكى
(الوزير المفوض لدى الحكومتين العراقية
والعربية السعودية)

وفد العراق

صاحب الدولة الجنرال نورى السعيد
صاحب السعادة رؤف بك جادرجى
سيد افندى عبد الله بكر
المستر ه. آى . لويد
رئيس الوزارة ووزير الخارجية
السكرتير

وفد المملكة العربية السعودية

| | |
|-------------------------------|--|
| صاحب السمو الملكي الأمير فيصل | وزير الخارجية |
| صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه | وزير المملكة العربية السعودية المفوض بلندن |
| صاحب السعادة فؤاد بك حمزة | وكيل وزارة الخارجية |
| ابراهيم أفندي السليمان | السكرتير |

وفد شرق الاردن

| | |
|----------------------------------|--------------|
| صاحب الدولة توفيق باشا ابو الهدى | رئيس الوزارة |
| نجيب بك علم الدين | السكرتير |

وفد اليمن

صاحب السمو الملكي الأمير سيف الاسلام الحسين
القاضي محمد عبد الله الشامي
القاضي علي بن حسين العمري
الاستاذ ابراهيم الموجي
سيد علي محمد بن عقيل
محمود افندي أبو السعود

سكرتارية المؤتمر

| | |
|----------------------|----------------|
| المستر هـ. ف. دوني | السكرتير |
| المستر ن. إ. ي. آرشر | مساعد السكرتير |
| والمستر ج. س. بنيت | |
| المستر ج. سمر فيل | المترجم الرسمي |

محضر الجلسة

افتتح وزير المستعمرات الجلسة في منتصف الساعة الثانية عشرة ودعا صاحب السمو الملكي الأمير فيصل إلى الكلام

خطاب صاحب السمو الملكي الأمير فيصل

صاحب المعالي المستر ماكدونالد . أصحاب السمو الأمراء . أصحاب الرفعة والسعادة . حضرات السادة الاخوان

إن وجهة نظر حكومة جلالة مولاي الملك عبد العزيز ، وآراءها ، قد سبق أن أوضحت للحكومة البريطانية في المذكرات والمحادثات المتعددة . وفي كل تلك المناسبات كانت حكومة جلالته مدفوعة بعاملين :

الأول — ان العلاقات الودية الطيبة السائدة بين الشعوب العربية والبريطانية ، والمصالح المتبادلة بينهم ، تتطلب الاتفاق والتفاهم بين الأمتين .

الثاني — أنه مالم تحل قضية فلسطين حلا عادلا يرضى العرب ويؤمنهم على سلامة بلادهم وكرامة مقدساتهم فانه يخشى أن تسوء حالة هذه العلاقات لدرجة كبيرة جدا .

وقد أوضحت حكومتى بكل جلاء أن اهتمامها بالقضية الفلسطينية إنما هو أمر طبيعي لا مجال للشك فيه ، لأن فلسطين ليست ببلاد غير مأهولة بالسكان ؛ في جزء ناء عن العالم ، وإنما هى عضو مهم في جسم العالم العربي الحى . وفيها المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين . يضاف إلى ذلك أن العرب والمسلمين قد استماتوا في الماضي في الدفاع عن فلسطين وأرخصوا في سبيل المحافظة عليها وعدم التفريط فيها كل غال . ولاشك أن أول اتصال بين العرب والانكليز منذ ألف سنة تقريباً إنما كان في بطاح فلسطين نفسها .

وهناك عوامل أخرى تستلزم اهتمام حكومتى لقضية فلسطين ، وحلها حلا عادلا ؛ فان الحجاز كان ينطق بلسان البلاد العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية حينما دارت المفاوضات

بين الملك حسين والحكومة البريطانية ؛ ولم يكن القصد من تلك المخبرات ضمان استقلال الحجاز فحسب بل استقلال جميع تلك البلدان .

إن العرب بما فيهم الملك حسين قد فهموا بصراحة أن الوعود البريطانية باستقلال البلاد العربية تشمل فلسطين ؛ ولكن لسوء الحظ بدأت الحكومة البريطانية تفسر وعودها تفسيراً آخر ، وتقول : بأنها وفّت بكل ما وعدت به . ونحن لانشك في حسن نية الحكومة البريطانية ولكننا لانقبل بحال من الأحوال ذلك التفسير . ونحب أن نلفت النظر إلى الفقرة التاسعة من تقرير اللجنة الملكية لفلسطين التي جاء فيها ، ان من المؤسف إلى آخر درجات الأسف أنه بسبب ضرورات الحرب لم تتمكن الحكومة البريطانية من إيضاح حقيقة نواياها للشريف ، وقد كان من حق العرب والملك حسين أن يصروا على المطالبة بالوعود كما كتبت باللغة التي يفهمونها . فان كان هنالك اختلاف بين النص العربي الاصلى والترجمة الانكليزية فانه يكون من مصلحة الجميع أن تقابل النصوص ويتفق على معناها الصحيح . وحيث أن أعضاء الوفد الفلسطيني شارعون في إعداد مذكرة مفصلة ، عن وجهة النظر العربية في تلك الوعود وقيمتها من الوجهة القانونية ، فاني أترك ذلك لهم ولو أتى كنت أود أن أضع أمام المؤتمر آراء بعض كبار رجال القانون من الانكليز .

إن وعد الانكليز بتحقيق استقلال العرب كان عاماً لم يستثن منه الانواح خاصة كانت بريطانيا تعتقد أنها غير حرة بالتصرف فيها دون اضرار بمصالح حليفها فرنسا . ومن هنا نستنتج أمرين :

الأول — أن بريطانيا في مخبراتها مع الشريف حسين قبلت مبدئياً الاعتراف باستقلال جميع البلاد العربية الواقعة ضمن الحدود التي ذكرها في كتابه المؤرخ في ١٤ يوليو سنة ١٩١٥ ولكنها لم تر أن تتعهد إلا بما في وسعها أن تتصرف فيه من دون اضرار بحليفها .

الثاني — أن بريطانيا لم تعترف بما ادعت به فرنسا من مصالح في البلاد المقدسة قبل مخبرتها مع الملك حسين أو بعد ذلك ولهذا فان بريطانيا حينما أعطت عهودها للملك حسين كانت حرة غير مقيدة بأي تعهد آخر . ومن هنا وثق العرب بأن عهودها لهم بالاستقلال كانت شاملة لفلسطين .

ومهما تكن نتائج البحث في حقيقة مخبرات "حسين - مكماهون" فان عدالة مطالب أهل فلسطين

ليست مبنية عليها فقط ؛ بل إنها مرتكزة على أساس أعظم منها وهو الحق الطبيعي الاساسى لكل شعب فى تقرير مصيره والتمتع بسلطانه واستقلاله . وأحب أن أذكر فى هذا الباب أن حق تقرير المصير كان من المبادئ الاساسية التى نودى بها أيام الحرب العظمى وفى اثناء مفاوضات الصلح فى فرساي

إن المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم قد اعترفت بمبدأ باستقلال الجماعات المنسلخة عن تركيا بما فيها فلسطين ؛ وكان من حق هذه البلاد أن تتمتع بالحقوق التى تتمتع بها اخاتها العراق وسورية . ومن المعروف أن اهالى فلسطين ليسوا أقل رقياً من إخوانهم فى البلاد العربية الاخرى ، وهذا الامر قد اعترفت بريطانيا به فى الكتاب الايض عام ١٩٢٢ ولا يمكن القول إن تصريح بلفور الذى لم يعترف به العرب يحول دون تحقيق المادة ٢٢ المذكورة ، لأن الانتداب على فلسطين إنما قام على أساس عهد عصبة الامم الذى جاء فى المادة ٢٠ منه نص على بطلان جميع الاتفاقات التى قطعتها الدول بعضها لبعض بصورة مخالفة للنصوص الواردة فى العهد

إن العرب يعتبرون وعد بلفور باطلاً وغير قانونى للأسباب الآتية :

أولاً — لأنه أعطى لليهود بعدالعودة المقطوعة للعرب ؛ فهى سابقة له ، ولا تتأثر بأحكامه .

ثانياً — لأنه أعطى بغير رضا العرب ودون علمهم .

ثالثاً — لأنه مخالف فى جوهره لنص المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم ؛ فقد اعترف فيه بمبدأ باستقلال أهالى فلسطين ، وعهد إلى بريطانيا بمهمة إرشادهم حتى يصبحوا بعد فترة قادرين على التمتع بجميع حقوقهم السياسية . وتطبيق الوعد يؤدى حتماً الى نقض عهد العصبة كما ذكر اللورد غراى فى خطابه فى مجلس اللوردات فى ٢٧/٣/١٩٢٣ فقد قال : إن وعد بلفور قد وعد بوطن صهيونى بدون الاخلال بالحقوق المدنية والدينية لاهل فلسطين والوطن الصهيونى أيها السادة يعنى بدون شك أو يتضمن انشاء حكومة صهيونية فى البلاد التى ينشأ فيها وإن كان أكتريه السكان (٩٣) بالمائة من سكان فلسطين هم من العرب ، وإنى لا أرى كيف يمكنكم إنشاء حكومة غير عربية بدون أن تضروا بحقوق العرب الدينية والمدنية .

رابعاً — لأنه مناقض لكل عرف وتعامل بين أمم الارض لقيامه بتجديد دعوى مضى عليها زمان طويل ؛ واعادة البحث فيها تثير مشكلات دولية عظيمة .

إن عرب فلسطين لم يعترفوا بالانتداب ولا بوعد بلفور بتاتا. وعلاوة على ذلك فانهم يرون أن الروح التي طبق الانتداب بها في خلال العشرين سنة الماضية كانت في مصلحة اليهود والإغضاء عن مصلحة العرب الحقيقية التي هي انتهاء الانتداب نفسه وتأسيس حكومة وطنية كما هو مفهوم من نص المادة ٢٨ من صك الانتداب .

وأحب أن أختم كلمتي بالإشارة الى ما أحدثته حوادث فلسطين من سوء الاثر في نفوس العرب والمسلمين الذين يعتقدون أن النزاع في فلسطين إنما هو نزاع خطير تتمنى أن لا يستثار بسببه الشعور الديني ولا تجرح الكرامة الدينية بالاستمرار على الموقف القديم .

إن حكومتى تعتقد مخلصاً أن من مصلحة الإنكليز والعرب نبذ الأمور التي كانت مداراً لهذا الشقاق الجسيم بينهم في فلسطين ، والعمل بصورة جدية على حل الخلاف بروح العدل والانصاف؛ وتعتقد ان الوقت قد حان لتصفية الموقف تصفية حقيقية . وهذا لا يتأتى إلا باقدام الحكومة البريطانية ، على اتخاذ الخطوة الحاسمة ، التي تثير أمامنا سبيل البحث وتمكنتنا من وضع الأمور في نصابها وإعادة الحق إلى مجراه .

وزير المستعمرات — قال : إنه كان العزم أن يلقي صاحب السمو الملكي الأمير سيف الاسلام أيضاً بيانه في هذه الجلسة ، ولكن سموه أبلغه الآن بصفة خاصة انه يؤثر ان يرجئ بيانه إلى مابعد ؛ فاذا لم يكن هناك من الأعضاء من يطلب الكلمة فانه يدعو المستر بتر الى الكلام .
صاحب السمو الملكي الأمير سيف الاسلام الحسين — أعرب عن رغبته في إرجاء بيانه .
وعلى هذا دعا وزير المستعمرات المستر بتر الى الكلام .

بيانه المستر بتر

ابتدأ المستر بتر بيانه بشكر صاحب السمو الملكي الأمير فيصل على مساهم به في البحث ؛ وأعرب عن مشاركته لسموه فيما ختم به بيانه من الأمل والشعور ، وقال : إنه طلب منه أن يشترك في البحث بالقاء كلمة عن العهود التي بذلتها الحكومة البريطانية للعرب في سنة ١٩١٥ والتي تشتمل عليها المكاتبات المتبادلة بين السير هنرى مكماهون وشريف مكة .

وقال المستر بتر : إن ما طلبته الوفود العربية من نشر هذه المكاتبات كان محل العناية . وبين أن النشر كان يرفض إلى الآن لأسباب لاعلاقة لها بالته بالخلاف القائم على دخول فلسطين ، أو عدم دخولها ، فيما تعهد به السير هنرى مكماهون للعرب . وأضاف إلى ذلك أن

فقرات معينة لها صلة بهذا الخلاف نشرت من قبل في « الكتاب الأبيض » ، الذي أصدره المستر تشرشل في سنة ١٩٢٢ وفي تقرير اللجنة الملكية .

ومضى المستر بتلر في كلامه فقال : إن حكومة جلالة قررت أن تطرح أمام المؤتمر كل الوثائق التي يشتمل عليها ما يسمى « مكاتبات مكماهون » ، وفي نية حكومة جلالة أيضاً أن تطرح هذه الوثائق على مجلس العموم البريطاني في صورة « كتاب أبيض » ، والمرجو من أعضاء المؤتمر أن يعدوا هذه الوثائق سرية حتى تطرح على البرلمان . وإذا رغب أعضاء الوفود العربية في الحصول على نسخ من الأصل العربي فسيقدم لهم ما يتيسر الحصول عليه إذا بينوا الفقرات الخاصة التي يطلبونها .

واستمر المستر بتلر فقال : إن الحكومة البريطانية كانت دائماً تعد فلسطين خارجة عن المنطقة التي ذكر أن بريطانيا العظمى مستعدة للاعتراف باستقلال العرب فيها وتأيدهم في ذلك . وهذا هو رأيها اليوم . وإذا كانت بعض المقامات قد اختلفت في المدلول الدقيق لبعض ماورد في المكاتبات فربما كان هذا راجعاً إلى عدم الضبط في وصف بعض الأقاليم أو الولايات . على أن حكومة جلالة ، ما كانت قط في ريب من أن فلسطين برمتها ما بين وادي الأردن والبحر الأبيض المتوسط مستثناءة من التعهد .

والحكومة البريطانية ، مع تمسكها بهذا الرأي ، تعرف أن حججاً قدمت ويمكن تقديمها لإثبات العكس . على أنه يجب ألا يغيب عن الأذهان أننا نظراً إلى المصالح الفرنسية لسنا أحراراً في العمل والنصرف .

وفضلاً عن ذلك فإنه لا يكاد يكون مما يتصور أن تخلو الوثائق من أي تحفظ خاص بحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة المسيحية لو كان التعهد يشمل فلسطين . فلو أنه كانت النية أن تدخل فلسطين في نطاق الاستقلال العربي لورد ذكرها وذكر البلاد المقدسة

وقد كان رأي الحكومة البريطانية ثابتاً دائماً ولا تردد فيه . ومن المسائل التي هي مثار خلاف : ماذا كانت نية الحكومة البريطانية ؟ والحكومة البريطانية أعرف بذلك وأدرى من سواها ، على أن السير هنري مكماهون كاتب هذه الرسائل الذي كان يعمل بتعليمات من وزارة الخارجية هو أكبر حجة في هذا الموضوع وقد كرر أخيراً ، علانية وفي اجتماعات خاصة ، أن منطقة فلسطين خارجة عن نطاق التعهد .

واقبس المستر بتلر فقرة من رسالة مؤرخة في الثاني عشر من ابريل سنة ١٩٢٣ بقلم السير جلبرت كليتون ، وقد تليت في مجلس اللوردات ، وهذه هي الفقرة :

” كنت على اتصال يومى بالسير هنرى مكماهون طول مدة المفاوضات مع الملك حسين وكنت أضع المشروعات الابتدائية للرسائل جميعها ؛ وفي وسعى أن أؤيد القول بأنه ما كان القصد قط أن تدخل فلسطين في التعهد العام الذى أعطى للشريف . وقد عدت العبارة التمهيدية في رسالتنا إلى الشريف كافية في بيان هذه النقطة ولعل هذا كان خطأ ، على أنه كان من البديهي في رأي أن المصالح الخاصة المرتبطة بفلسطين تمنع أى تعهد خاص بمستقبلها في مرحلة اولية كهذه “

وقد قيل إن الشريف حسين فهم أن التحفظ الخاص بفلسطين حصل بالفعل ، وسواء أكان هذا هكذا أم لم يكن فإن المستر بتلر لا ينكر حق أى عضو (في المؤتمر) أو أى شخص آخر في الذهاب الى ما يعن له من رأى في التفسير القانونى لعبارة متنازع عليها جداً . وتساءل : ألا يمكن أن تتفق جميعا على النقط الآتية :

١ — أن يدلى كل منا برأيه

٢ — أن نأسف جميعا على النزاع الذى نشأ

٣ — أن نوجه عقولنا إلى معالجة المصاعب العملية في الحاضر ، وإلى المستقبل الذى نرجو أن يحل فيه الوضوح والتعاون محل الشك وسوء الظن اللذين يفسدان العلاقات بين الشعبين العظيمين العربى والبريطانى ؟

(وهنا وزعت نسخ من الترجمة الانجليزية لمكاتبات مكماهون على الاعضاء)

وزير المستعمرات — لفت النظر إلى ما قاله المستر بتلر من أن نسخا من هذه المكاتبات وزعت على الاعضاء بصفة سرية اقتصاداً في الوقت . ونبه إلى أهمية الاحتفاظ بصفة السرية لتوزيع هذه الوثائق مراعاة لحقوق البرلمان . وقال إنه يعتقد أن تسرب هذا الخبر إلى الصحف يعرضه هو والمستر بتلر للسجن في ” البرج “ (بعض الاعضاء — سيشيل) قال : وسيوجه سؤال في مجلس العموم هذا المساء ؛ فبعد الساعة الرابعة مساء لا يعود من الاسرار أن المكاتبات وزعت وأنها ستنتشر .

ثم دارت مناقشة في توزيع نسخ من الاصل العربي على الاعضاء ؛ فاتفق على أن يجتمع سكرتيرو الوفود بأسرع ما يمكن لتحديد ما يطلبه الاعضاء ولوضع التدابير الخاصة بالنسخ والتوزيع لما يوجد من الاصل العربي بين محفوظات وزارة الخارجية .

ودارت مناقشة بعد ذلك فيما يتبع في الجلسات التالية .

صاحب السمو الملكي الامير سيف الاسلام حسين — قال بالنيابة عن الوفد اليمني إنه يجب أن يدرس بيان المستر بتلر ثم يلقى بيانه فيما بعد .

وقال الوفد الفلسطيني مثل ذلك .

صاحب الدولة توفيق باشا ابو الهدى — رئيس الوفد الاردني — أعرب عن رغبته في الكلام بعد الوفد اليمني إلا إذا رغب الوفد المصري في الكلام أولاً .

صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا — بالنيابة عن الوفد المصري — قال : أحفظ بالحق في إلقاء بياني فيما بعد .

وزير المستعمرات — قال إنه فهم أنه مامن أحد من الاعضاء يرغب في استمرار المناقشة في هذه الجلسة ، وأن بعض الاعضاء يريدون الإدلاء ببيانات بعد ظهر الغد ١٥ فبراير . وأعرب عن أمله في أن يتيسر في جلسة الغد المسائية الانتهاء من البيانات التمهيدية ، وأن يستطاع توجيه العناية بعد ذلك إلى بحث الاقتراحات التي يقدمها الوفد الفلسطيني . وقال إنه يأمل أن تبدأ المناقشة في الاقتراحات يوم الخميس ١٦ فبراير .

صاحب السعادة فؤاد بك حمزة — قال : إن صاحب السمو الملكي الامير فيصل مرتبط بموعد في الساعة الخامسة والربع من مساء الغد . وسأل : ألا يمكن عقد الجلسة في منتصف الساعة الرابعة مساء ؟ .

وزير المستعمرات — قال إن الأسئلة البرلمانية قد تجعل من المستحيل عليه أو على المستر بتلر حضور جلسة تعقد في ساعة مبكرة كمنتصف الرابعة . وذكر أنه لم يقترح من قبل أن تعقد جلسات المؤتمر مع الوفود العربية في المساء ، ولكن إذا كانت الوفود ترغب في ذلك فقد يتيسر عقد جلسة في المساء .

صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا — قال إنه فيما يتعلق بالوفد المصري لا يرى مانعا من ذلك .

صاحب السعادة فؤاد حمزة بك — قال : إذا لم تنته جلسة الغد المسائية قبل الساعة الخامسة والرابع فإن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل يكون مضطراً أن يغادرها .
صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا — سأل عن المباحثة في جلسة الغد : هل ستكون في مسائل عامة أو في تعهدات مكاهون ؟ وقال إنه يرى أن الأوفق تخصيص يوم للبحث في هذه العهود .

واتفق على أنه في جلسة ١٥ فبراير تحصر المناقشة في العهود ، ولكن إذا رأى أى وفد أن يبدى ملاحظات عامة فإن له أن يضمنها ببياناته .

والوفد المصرى مخير بين أن يلتقى بياناً في مسألة العهود يضمنه بعض الملاحظات العامة أو أن يدلى بملاحظاته العامة في المباحثات القادمة في الاقتراحات التى تعرض .
المستر أنطونيوس — لاحظ أنه إذا كانت ثلاثة بيانات ستلقى في جلسة ١٥ فبراير فإنه لا يبقى وقت للبحث في العهود .

واتفق على أن تبدأ جلسة ١٥ فبراير في الساعة الرابعة وأن لا تقتصر على البيانات العامة ، بل تشمل البحث في العهود أيضاً إذا اتسع الوقت لذلك .

جمال افندى الحسينى — أعرب عن شكره لحكومة جلالته بالنيابة عن الوفد الفلسطينى لموافقته على نشر مكاتبات مكاهون .

ورفعت الجلسة في الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين

صورة رقم ٥٨

م. ف. (و. ع.) (ف.) - ٣ -

سرى

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة - الاجتماع بالوفود العربية

النص العربي للمكاتبات التي تبودلت بين السير هنرى مكاهون
المندوب السامى لجلالته فى مصر وبين الشريف حسين شريف مكة

١ - إيماء إلى الوثيقة رقم م. ف. (و. ع.) (ف.) - ٢ - الخاصة بتوزيع صور من
الترجمة الإنجليزية للمكاتبات التي دارت بين السير مكاهون والشريف حسين، اتخذت التدابير
طبقاً لما تقرر فى الجلسة التي عقدت يوم الثلاثاء الرابع عشر من فبراير - لتوزيع النص العربى
لما يوجد من هذه المكاتبات بين محفوظات وزارة الخارجية على المندوبين لإطلاعهم عليه
٢ - وعلى هذا وزعت صور فوتوغرافية للنص العربى للوثائق رقم ٢، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠ المذكور فى الوثيقة رقم م. ف. (و. ع.) (ف.) - ٢ - أما الوثائق رقم ١، ٣، ٨، ٩، ١٠
فغير موجودة بين محفوظات وزارة الخارجية .

٣ - والوثائق الموزعة لاتعد صوراً مطابقة للوثائق الأصلية وإنما هى صور للوثائق
المحفوظة فى وزارة الخارجية والمرسلة إلى لندن من القاهرة . وليس من المقطوع به أن
الرسائل الواردة من شريف مكة هى فى كل الأحوال الرسائل الأصلية . كذلك ليس من
المقطوع به أن رسائل السير هنرى مكاهون مطابقة على وجه الدقة للرسائل التي أرسلت
فعلاً للشريف .

(الإيماء) م. ف. دوى

السكرتير

قصر سان جيمس

١٥ فبراير سنة ١٩٣٩

صورة رقم ٥٣

م. ف. (و.ع.) (ف. ٠) - ٢ -

سرى

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة - الاجتماع بالوفود العربية

المكاتبات المتبادلة بين السير هنرى مكاهون المندوب السامى لجلالته فى مصر
والشريف حسين شريف مكة.

قد وزعت صورة من الترجمة الانجليزية للمكاتبات المتبادلة بين السير هنرى مكاهون
والشريف حسين ، على نحو ماهو وارد فى البيان الملحق بهذا ، على المندوبين للاطلاع عليه
بصفة سرية .

(الامضاء) ه. ف. دوى
السكرتير

قصر سان جيمس

١٤ فبراير سنة ١٩٣٩

بيان الوثائق

- | | |
|--------------------|---|
| ١٤ يوليو سنة ١٩١٥ | ١ — من الشريف حسين إلى السير هنرى مكاهون |
| ٣٠ أغسطس سنة ١٩١٥ | ٢ — من السير هنرى مكاهون إلى الشريف حسين |
| ٩ سبتمبر سنة ١٩١٥ | ٣ — من الشريف حسين إلى السير هنرى مكاهون |
| ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ | ٤ — من السير هنرى مكاهون إلى الشريف حسين |
| ٥ نوفمبر سنة ١٩١٥ | ٥ — من الشريف حسين إلى السير هنرى مكاهون |
| ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٥ | ٦ — من السير هنرى مكاهون إلى الشريف حسين |
| أول يناير سنة ١٩١٦ | ٧ — من الشريف حسين إلى السير هنرى مكاهون |
| ٢٥ يناير سنة ١٩١٦ | ٨ — من السير هنرى مكاهون إلى الشريف حسين |
| ١٨ فبراير سنة ١٩١٦ | ٩ — من الشريف حسين إلى السير هنرى مكاهون |
| ١٠ مارس سنة ١٩١٦ | ١٠ — من السير هنرى مكاهون إلى الشريف حسين |
-

CERTIFIED TRUE COPY.

Thamir
Assistant Oriental Secretary.
19.6.37.



2.

Arabic version of letter from Mr. M. H. Mahon to King Hussein dated 30.8.15
(Despatch No 94 of 26.8.15).

الى السيد السيد السيب سدة الاشراف وتاج
القمار وفتح النجمة المهدية والادومة القرشية الهمدية
صاحب المقام الرفيع والمكانة السامية السيد ابن السيد
والشريف ابن الشريف السيد ابليل المليك دوللو
الشريف من سيد اجمع امير مكة المكرمة فلاة العالمين
وحظ حال المؤمنين الطاعين تحت ركنة الناس اجمعين
بعد رفع رسوم وافر النيات العاطرة والسليمان
القلبية اخالصة من كل شائبة نعرض ان لنا الشرف
بنفديهم واجب الشكر لادباركم عاطفة الاخلاص وشرف
التحور والاصحاحات فداؤكم وفديتنا عداوة
على ذلك ان نعلم ان سيادتكم ورجالكم على راي واحد وان
مصلح العرب هي نفس مصلح الانكليز والعكس بالعكس
وبهذه النسبة نحن نؤكد لكم افعال فخامة اللورد
كتشرا التي وصلت الى سيادتكم عن يد علي اقدب وهي
التي كان مؤتمرا رغبتنا في استقلال بلاد العرب وسكانها
مع استخواننا للخدمة العربية عند اعلانها
واننا نصرح هنا مرة اخرى ان جدولة ملك بريطانيا العظمى
يرحب باسترداد الخدمة الى يد عربي صميم من فروع تلكه
الادومة النبوية المباركة
واما من خصوص مسألة الحدود والتخلف فالمفاوضة
فيها تظهر انما سابقة لوانا - ونصرف الاوقات حدي
في مثل هذه التفاضل في حالة ان احرب دائرة رحاها

ولقد اوتراك ايضا لادراكك مختلفين لوغلب ملك
اجرات احسنه فعليا وعلى الاغلى ما علمناه وهو ما
يدعش ويمن ان فريقا من العرب القاهيين في ملك
اجرات تفسر قد نقل وأهل هذه الفرصة الثمينة
التي ليس اعظم من - وبديل اقدام ذلك الفريق
على مساعدتنا نراه قد مد يد المساعدة الى الامان
والوتراك - نعم مد يد المساعدة لذلك السدب
النزاه اجديد وهو ~~الملك~~ الامان وذلك الظالم العوف

وهو الوتراك .

ومع ذلك فانا على كمال الاستعداد ان نرسل الى ساحة
دولة السيد ابليل ولبلاود العربية المقدسة والعرب
الكرام من اجوب والصدقات المفردة من البلاد المصرية
ونحن بجزء اشارة من سيادتكم وفي المكان الذي نعتنونه
وقد عملنا الترتيبات اللازمة لمساعدة رسولكم في جميع
خلافه البنا ونحن على الدوام معكم قلبا وقالبا مستنيين
انحة موثقتكم الركية ومستوفين بغري محبتكم الخالصة
سائمين الله سبحانه وتعالى دوام حسن العود بيننا وفي
اختتام ارفع الى ملك السدة العليا كامل تحياتي وسدي
وفائق احذاني

المخلص

السر ارثر مكماهون

نائب جلالة الملك

تمرياً في ١٩ شوال ١٤٤٤ الموافق
٤ أغسطس ١٩٢٤

CERTIFIED TRUE COPY.

The undersigned
Assistant Oriental Secretary.
19.6.37.



4.

Arabic version of letter from Sir Arthur
Memorandum to King Hussein dated 26.10.15
(Despatch No. 131 of 26.10.15)

بسم الله الرحمن الرحيم
الى فرع الدعوة المحمدية وسلالة النسل النبوي اميد
النسب دولة صاحب المقام الرفيع الامير المظلم السيد
المشرف بن الشريف امير مكة المكرمة صاحب السدة العليا
جعل الله عزرا منيعا لسلام والمسلمين بعونه تعالى
امين ولاح دولة الامير ابيك الشريف حسين بن علي اعلى
الدرجات

قد تلقيت بيد الاحتفاء والسرور تيممكم الكريم المورخ بتاريخ
٢٩ شوال ١٣٣٦ وبه من عباراتكم الودية المحضة واخلاصكم
ما اورثني رضا وسرورا

الي متانف انتم استنبتم من عبارة كتابي السابق اني
قابلت مسألة اكدود والتخوم بالتردد والفتور فان ذلك لم
يكن القصد من كتابي قط ولكي رأيت حينئذ ان الفرصة
لم تكن قد حانت بعد للبحث في ذلك الموضوع بصورة نهائية
ومع ذلك فقد ادركت من كتابكم الاخير انكم تعتدرون
هذه المسألة من المسائل الراهنة الحيوية المستعجلة فلذلك
فاني قد اسرعت في ابلغ حكومة بريطانيا العلم بضمون
كتابكم واني بكمال السرور المعلن بالنيابة عن التبرعات
الدينية التي لا اشك في انكم تذلون من منزلة الرضى والقبول
ان ولا يتجرب مرسين واسكندرونه وأجزاء من بلاد

الشام الواقعة في اجرة الغربيه لولايان دمشق الشام
ومصر وصما وعلب لا يمكن ان يقال انها كبرية محضة
وعليه يجب ان تستثنى من حدود المصلحة

مع هذا التعديل وبدون تعرض للمعااهدات المعقدة
بيننا وبين بعض رؤساء العرب نحن نقبل تلك الحدود.
واما من خصوص الدقائم التي نصيرها تلك الحدود حيث
بريطانيا العظمى مطلقا التصرف بدون ان تمتص مصالح
حليفنا فرنسا فاني ملتزم من قبل حكومة بريطانيا العظمى
ان اقدم الموائف الآتية واجيب على كتابكم بما يأتي:
(١) انه مع مراعاة التعديلات المذكورة اعلاه فبريطانيا العظمى

مستعدة بان تعترف باستقلال العرب وتؤكد ذلك الاستقلال
في جميع الدقائم الداخلة في الحدود التي يخطرها دولة شريف
مكة

(٢) ان بريطانيا العظمى تضمن الامان المقدسة من كل اعتداء
خارجي وتعترف بحقوق منع النفدي عليها
(٣) وعندما تسمح الظروف تعد بريطانيا العظمى العرب
بنجاحهم ونساعدهم على ايجاد لبيئات حاكمة ملائمة لتلك
الدقائم المختلفة

(٤) هذا وان المعروف ان العرب قد قرروا طلب نصائح وارشادات
بريطانيا العظمى وحدها وان المستشارين والموظفين الاورولوين
الذين من لشكيل هيئة ادارية قومية يكونون من الانكليز

(٥) اما من خصوص ولايتي بغداد والبصرة فان العرب
تعترف ان مركز ومجال بريطانيا العظمى الموطدة هناك تستلزم
اتخاذ تدابير ادارية مخصصة لوقاية هذه الدقائم من الاعتداء
الاجنبي ووزارة خيرة ستأخذ ومهاية مصالحنا الاقتصادية المشادة

واني متيقن ان لهذا التصريح يؤكد لدولتكم بدون انق
ارتباب ميل بريطانيا العظمى نحو غائب الصواب العرب وتنتهي
بفقد صانعة دائمة ثابتة معهم ويكون من نتائجها المستعانة
طرد الوثراك من بلاد الغرب وتحرير الشعوب العربية من يد
الوثراك الذي اتفق كاهلهم السنين الطوال
ولقد اقتصر في كتابي هذا على المسائل التي كانت ذات
الاهمية الكبرى وان كان هناك مسائل في خطاباتكم
لم تذكر هنا فنعود الى البحث فيما في وقت مناسب
في المستقبل

ولقد تلقيت بجزء السرور والرضى خبر وصول الكسوة
الشريفة وما حيا من الصدقات بالسلامة وانزل بفضل
ارشادكم السامية وتدابيركم المحكمة قد انزلت الى البرباد
تعب ولا ضرر رخصا عن الاخطار والمصاعب التي سببها
هذه الحرب المحزنة ونرجو الحق سبحانه وتعالى ان يجعل
بالصلح الدائم واكرمية لاهل العالم

اني برس خطابي هذا مع رسوكم النبيل الامين الشيخ
محمد بن عارف بن عريفان وسيعرض على مسامحتكم
بعض المسائل المعقدة التي هي من الدرجة الثانية من الاهمية
ولم اذكرها في كتابي هذا

وفي الختام ابته دولة الشريف ذا السب المنيف
والامير الجليل كامل كني وخالص مودتي وامر بكن
مكتبي له ولجميع افراد أسرته الكريمة اجيئا من ذي
جهد ان يوفقنا جميعا لما فيه خير العالم وصال الشعوب
ان بيده مفاتيح الامر والغيب يحركها كيف يشاء
ونسأله تعالى من الختام والسلام

نائب جلالة الملك
السير ارثر مكماهون

تحريرا في يوم الاثنين ١٥ ذي الحجة ١٣٤٢
فبدا الامم الشريف بعاليه بهذا اللون

1915 ~~248 Oct~~ H.C. 5 Nov 1915

بسم الله الرحمن الرحيم

الى مقام الشهم الهام ذوات الصالة والرياسة الوزير العظيم
مبنى الايمان تقياً سر سركم الموقر العادروا علياً احدينا محل النجيين وعلى معزاه نجيب الشهامه
اوله تسهيلاً للوفاء وخدمة للاسلاميه قراراً ما يكلفها المشاق والاعن وما
للقوة بريطانيا العظمى من الصفات والمزايا المنازلة لدينا نترك الذبح في اوطال
ولايات مربين والهنة فما قسماً المملكة العربية وامان لا يتنبى جلب وبيروت وسواهما
فحين ولايات عربية محقة ولا فرق بين العربي المسيحي والمسلم فاشتماءنا جدد واحد
وستقوم فيهم مناهجاً شر المسلمين ما سلكه امير المؤمنين علي بن ابي طالب من احكام
الدين الاسلامي ومن سلكه من الخلفاء ان يعاملوا المسيحيين كما يعاملونهم بانفسهم
يقولونهم بنا وعلمهم ما علينا فعادة على امتياز انهم المذهبية وما ترون المصلحة العامة
وتحكم به
ثانياً حيث ان الولايات العربية التي من اجزاء المملكة العربية المحقة بل هيبة مقر حكومتها
على عهد علي بن ابي طالب كرم الله وجهه ثم على عهد عموم الخلفاء من بعده ومنها فامة مدينة الوب
اول ما اخطوه من المدن والامصار واستغلت دوابها فلها لوب الفوق اقصاهم واربعهم
التيه النخيه وربنا التي لا تسمى فلو كنا ارضاً الدولة العربية وارضاها لترك
ذلك الشرف ولكن تسهيلاً للوفاء سيما والمحاذير التي اشترى بها في الدارة التي
من ربحكم انك الذكر محفوظها ومبانيها من طبقة وضرة ما آمن فيه وحياته
ما نريد الجهر اليه نأنا اقم نحن هذا اليه صيانة تلك الحقوق المزدوجة بحقوقنا
بصوره كانوا الجوهر الفوق يكنا ارضاً بترك الجلاء التي اليه الان تحت الاشغال
البريطاني الى مدية ليرة البحث فيما يقبل عن قدرها دون ان ياتي حقوق الجانبين
حرة او خليل سيما العربية بالنسبة لمرصفتها وما بعها ارتقاء به الحياة
وان يرفع المملكة العربية في مدة اشغال المقدار المناسب من المال الضرورة
ترتبه كل سنة مدينة الجوار مع احترامنا مع احترامنا لوفائكم المشاع
مع مشايخ تلك الجهات وموحيض ما كان منها جوهرياً ثالثاً غنيكم في ذلك

« < »

في الموضع بالكره في هذه من الفوائد فقد جازى فيه من الممازير اوله غشبة لوم الاسوديه
كما سبق البها الباهد عن حقائق الحال باننا شققنا عصافها وابدنا قواها الثاني الملم
لم تركيا معا ضدنا جميع معاني قوتها بما بنا لجهنا عنها اذ حصل وهن احدث دول الاولاد
واوجهها على صلح روكه الاول اتفاق فكيف تكون غلظة برطانيا العظمى وغلظتها لنكون
الامه العربيه امام تركيا وغلظتها معا اذ لا يملنا ما اذا كنا والعنايه رئيسا لرأس
وعلى هذا ففروى ملاحظه هذه الوجهه ونوسيا عقد صلح اشتركتنا في حربيه بغير
غير سببه يحول لمتصالحين البحث فيه عن شؤنا

ان الامه العربيه تعتقد يقينا ان العنايه عند صلح وزير الحرب سيوجهون كل
اعمالهم فيما يفيض الحرب ويغضب حقوقهم الماديه والمعنويه وذهاب شعائرهم
واحسانهم وخضاعتهم لكل معاني الانقضاء كما بقاؤها تحت النفوذ الألماني فلم عازكون
على حربهم حتى لا يبقا لنا باقيه وما يري قينا اننا من اننا في قد سبق بيان علته

فما مسا متى علمت العرب ان حكومة بريطانيا خلفائهم لا يتركونهم عند الصلح على حالهم امام
تركيا وجرمانا وانهم يباعدونهم ويأفكون عنهم الدفاع الفعلي فالادخول في الحرب من
النساعه لو شك اننا ما يفتق المصالح العمليه العربيه

سادسا افادنا سابقه الصادر بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٢٢ فتنى عن اعاده
القول في الماده الثالثه والرابعه من مرسومكم هذا الموقر في خصصات الهيئات
الحاكمه والمشارين والموظفين سيما وقد صرحتم يا حضرة الشهم بانكم لا تتدخلون
في امور الاخيه

سابعا وصول الجواب الصريح القاطع في اقرب زمن على ذكر اعاده من اللبائات اذ اننا
استعملنا كما يقرنا انكم من التساهل الجري الذي يورده حقيقه جوهريه فاننا
نعم ان نصيبنا من هذه الحرب اما سعادته فتنى للعرب الجياه التي تناسب تأديتهم
اورادهم لخلل في سبيلها ولولا ما يتهم وحيث ما في غرضهم من خيره العزل في لهم
شواهد الشراء ولكن ابو على يا عزيزي اعزك الباري بخصائه ابدان يقودني
الى هذه الموافق ورم غامسا سائلا بما تحبه ونريد وصرر ٢٧ من رجب ١٢٢٤

CERTIFIED TRUE COPY.

Thamam
Assistant Oriental Secretary.
19.6.37.



6.

Arabic version of letter from Arthur
Memahon to King Hussein dated 14.12.15
(Despatch 172) (14.12.15)

بسم الله الرحمن الرحيم
الى صاحب الامارة والرفعة وشرف المحدث دولة بيت
النسبة وكنسب الطاهر والنسب الفاخر دولة الشرف
المعظم السيد حسين بن علي امير مكة المكرمة قبلة الاسلام
والمسلمين ادام الله في رفعة وعلاء.

وبعد فقد وصلني كتابكم الكريم بتاريخ ١٢٢٢
وسرني بما رايته فيه من قبولكم اغراج ولاديتي حسين
وأخوته وأخته من حدود البلاد العربية
وقد تلقيت ايضا بمزيد السور والرضى تأكيدكم ان
العرب عازمون على السير بموجب تعاليم اخليفه عمر بن الخطاب
رضي الله عنه وغيره من السادة ائمة الدولتين - التعاليم
التي تضمن حقوق كل الديان وامتيانها على السواء.
هذا وفي قولكم ان العرب مستعدون ان يحدوا
وعتقدنا جميع معاقدنا مع رؤساء العرب الاقرين يعلم
منه طبعا ان هذا يشمل جميع البلاد الداخلة في حدود
المملكة العربية لان حكومة بريطانيا العظمى لا تستطيع
ان تنقض اتفاقات قد أبرمت بيننا وبين اولئك الرؤساء
اما بشأن ولايتي حلب وبيروت فتخولها حكومة بريطانيا
العظمى قد فرحت كلما ذكرتم بشأنها ودونت ذلك عندها
بعناية تامة - ولكن لما كانت مصالح حليفنا فرنسا داخلة
فيها فالمسألة تحتاج الى نظر دقيق - وسنجاوبكم بهذا
الشأن مرة اخرى في الوقت المناسب -

ان حكومة بريطانيا العظمى كما سبقنا فاخبركم مسندة
عن تعليم كل الضمانات والمساعدات التي في وسعها الى
المملكة العربية ولكن محالها في ولاية بغداد فتطلب ادارة
ودية ثابتة كما رسمتهم على ان صيانة هذه المطالبات كما
يجب تستلزم نظراً ادق واتم مما تسمح به حالة
الماضى والسرعة التي تجري بها هذه المفاوضات
واننا نستطوع تماماً رغبتكم في اتخاذ احذر ولنا نريد
ان تدفعكم الى عمل سريع بما يعرقل نجاح اغراضكم ولكننا

في الوقت نفسه نرى من الضروري جداً ان نبذلوا مجهوداً لكم
في جمع كلمة الشعوب العربية الى غايتنا المشتركة وان نجتهد
على ان لا يمدوا يد المساعدة الى اعدائنا بأي وجه كان . فانه
على نجاح هذه المجهودات وعلى التدابير الفعلية التي يمكن للعرب
ان يتخذوها لا يحاف غرضنا عندما يبيح وقت العمل تتوقف
قوة الاتفاق بيننا وثباته .

وفي هذه الاموال فان حكومة بريطانيا العظمى تدفقت
لي ان ابلغ دولتكم ان تكونوا على ثقة من ان بريطانيا
العظمى لا تشي ابرام اي صلح كان الا اذا كان من ضمن
شروطه الاساسية حرية الشعوب العربية وخلاصها من
سلطة الالمان والأتراك .

هذا وعرفت على صدق نيتنا ولما ساعدتكم في
مجهوداتكم في غايتنا المشتركة فاني مرسل مع رسوكم مبلغ
مستزيف الف جنيه .
واقدم في انعام عاظم القيان الفلسفة وخالص التسليمات
الودية مع مراسم الاجلال والتعظيم المشمولين بروابط
الالفة والمحبة الصرفة لمقام دولتكم السامي وودفان
استكم المكرمة مع فائق الاحترام .
نائب جلال الملك محمد

تحريراً في ٨ صفر ١٣٤٢ هـ
اليدانغور هنري مكماهون

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الوزير المحظير الشريف المصطفى

بأنا من الأجل والتأثير غفينا فتمتكم هـ نظر الجاني بمدق حائلهم وعلمت ضنونيها وخلقنا مرة نشدح ولؤيتاح
ما لا سزبر ليلى لخصنا نزلتهما ما يختلج بعددك آلا وهو دون حزنك بعد وصول احد شريف وخطوته بالجانب بأن كما
اتينا به في الحال ولشأن ليس بنا شئ عن عطف شخصيه اوما هو في معناها سان بعقل وانها خزان وغايه اقربا
وانا لست اوصيفين وشفقتين لها رعتنا الى الزموا بها وهذا عندي من اهم ما يجب وفوق شهامة الجانب
عليه وعلمه به اما جبال المحزن الموقر فما يتعلق بالفرق من امر التعيين منه الا شغال فلزيارة ايضا ولحق
بربنا العظم بصفاة في القول والعمل في المارة والمعنى وعلامها بأبيد اطمنا بأعما حكومتها الفقه نرد
امر تقدير صلبه لمذكر حكمتها ونصرتها اما الجوانب التي تعلقها سوا عملها فاما كان في ردها من تعديت
به التسخن في رتبنا السابق هذا وما ذكره الموصى في التوسيعات المربو جعلها مشبهه الدنيا في دغالي ومنه
هذا الحسن والرضه هما التي الزمت بملاحظه اجناس ما ربا انه ليس خلف برينة الطي لوزف انفا لهما ابان
لقد الحروس والنزول الا تاسع هذا نرى من الفرائض التي ينبغي لشهامه الوزر حيا لكانت ينبغي بان عند اول
فرصة تضيع فيها اوزر هذا لحروب سخطا ليم بان تفيض الطرف عنه اليوم لغرسا في بيروت وسوا عملها ولا سرى لدم
بان حطيم ما في هذا ايضا من الكائنات من انما في البرينا و حبانة حقوقها هو الهام والبر ما بعد البنا وان لا يد
من هذا على حاله كانت ليم بفضيلة البرينا ان نرى خضاه في البهية والرواق التي اتمت ان زاهم فيه
سما ان جوارهم في سكون جرتوه في كل المناقشات التي لا يمكن معها استقرا لجاله عدرا ان البروتين
بجوره فطبعه لا يقبلون هذا الاتصال ويحبونا على حاشه جديده هم ونشغل برينا بجوره لا يكون بأقل من
اشتضا الما الجاني بالظرفا يقتدر ويتقنه من اشتراك المنفع وحسنها وديه الذعبيه الرحيده لدم
انفا لاسواكم في الما لارت وعليه يستحق المكان ان تساهل بكمب فرائضا وسواها ليل من راني
تلك الصلوات اصرح بهذا مع اعتمار لكل جوارحها وادبرته الميضا بعد الحيت نضر ما تلي التي ختمت بها فيكم الموقر وعلمه
قال بقتد جينا بالوزير المحظير والتقدير برينا بيه الاكر انما على الزم الذي اشير اليه وعلمه ما جانب لا يرب الكمال استمر
منذ عامين ورونا طرفيه ادا لزمنا سبه لحوالنا وخصها راعيته وسيلته التي اقترت وقتها ما سوت
الموقر لينا بكل سرعة وضوح كمن حجة لنا ومن جاريها على انوع غرضات المسؤولين المقدره وفي نصرتكم بجا
فيقولكم (وانا لست نريد ان نضعكم الى عمل سويل ربما يعرض لجاج انرا ضلكم) يعني عن زيادة ان يصح ما عذر طلبه نزل
لموقر عند الحاجة من اولى دوا جوارحه واهو في معناها التي في هذا المقدره اشتغالها بكم تقديم وفراحت ما في جليل
نوبتاني لسان الموقر وحرر في اليوم الخامس والعشرين من شهر ربيع الثاني ١٣٤٤

CERTIFIED TRUE COPY.

Thasomata
Assistant Oriental Secretary
19.6.37.



10.

Arabic version of letter from Sir Arthur
McMahon to King Hussein dated 10.3.16
(Despatch No 54 of 13.3.16)

بسم الله الرحمن الرحيم
الى سامية ذلك المقام الرفيع ذي اسب الطاهر والسند
العاشر قبلة الاسلام والمسلمين معدن الشرف وطيب
المختار دولة مهبط الوحي المجدي الشريف بن الشريف
صاحب الدولة السيد الشريف حسين بن علي امير مكة
المعظم ياراه الله رفعة وعددا آمين
بعد ما يليق بمقام الامير اخطير من التجلة والاعتشام
وتقديم خالص التبة والسلام وشرح دعوات الالفة
ومن التفاهم والمودة الممزوجة بالمبة الغلبية - ارفع
الى دولة الامير المعظم اتنا تلقينا رقيمكم المؤرخ ١٢ ربيع
الآخر ١٣٣٦ من يد رسوكم الوبي وقد سرنا لوقوفنا على
التدابير الفعلية التي تنوون وان لموافقة في الاحوال
الحاصه . وان حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى تصادق
عسركم وقد يسترني ان اخطركم بان حكومة جلالة الملك
صادقت على جميع مطالبكم وان كل شيء رغبتكم الاسراع فيه
وبارساله فهو مرسل مع رسوكم حامل هذا . والاشياء
النافية ستظهر بكل سرعة ممكنة وتبقى في بورسودان تحت
امرهم لمحي ابتداء الحركة والبلدنا اياها بصورة رسمية (كما
ذكرتم) وبالمواقع التي يفتشون سوفر البرا والوسائط التي
يكونون حاملين الوثائق بتسليمها اليهم .
ان كل التعليمات التي وردت في محركم قد اكملنا بها ما فله
بورسودان وهو سيجري حسب رغبتكم - وقد حملت جميع
الشهادات اللازمة لارسال رسوكم حامل خطاكم الاخير الى
جناب حتى يؤدى ماموريته التي نسال الله ان يكملها بالتمام
ومن النتائج وسيعود الى بورسودان وبعدها يصلكم
بحسنة الله ليقتل على مسامح د ولتكم نتيجة عمله

ونستعز الفضة لنفصح لدولتكم في خطانا هذا ما نرى
لم يكن واضحاً لديكم أو ما عساه ينشج سوء تعاملنا الذي وهو
انه يوجد بعض المراكز أو النقط العسكرية في بعض العسكر
التركية على سواحل بلاد العرب يقال انهم يجاهدون بالعداء

لنا والذين هم يعملون على ضرر مصالحنا اكرهته البحرية في
البحر الأحمر وعليه نرى انه من الضروري ان نأخذ التدابير
الفعالة ضدكم ولكننا قد أصدرنا الأوامر القطعية
انه يجب على جميع بواخرنا ان نفرق بين عسكر
الوترات الذين يبدون بالعداء وبين العرب الأبرياء الذين
يسكنون تلك اجزاء لنا لا نقدم للعرب اجمع الا
كل عاطفة ودية

وقد بلغنا دولتكم ذلك حتى نكفوا على بينه من الامر اذا
بلغكم خبراً مذكوراً عن الأسباب التي تفتريها الى أي عمل من
هذا القبيل وقد بلغنا اشياء مؤداها ان ايطاليا
الألذاء بأذن جريدتهم في أعمال السفن لبيتوا بل الانعام
في البحر الأحمر ويطاق الاضرار بمصالحنا في ذلك البحر وأنا
نحسب سرعة اخبارنا اذا تحققت ذلك لديكم
وقد بلغنا ان ابن الرشيد قد باع للوترات عدداً عظيماً
من اجمال وقد ايلت الى دمشق الشام ونقول ان تستعملوا
كلما لكم من التأثير عليه حتى يكتف عن ذلك واذا ما صمم على
ما هو عليه امكنكم عمل الترتيب مع العرب السالكين بينه وبين
سوريا ان يغضوا على اجمال حال سيرها ولا شك ان في
ذلك حال لمصلحتنا المتبادلة

وقد يسترني ان بلغ دولتكم ان العربان الذين ظفروا السيل
نحت قيادة السيد احمد السنوسي وهم الذين اصبحوا ضحية
دسائس الديار والوترات قد استأوا يعرفون خطاهم
وهم يائسون البناء وحدانا وجماعات يطلبون العفو عنهم يتوكلون
اليهم - وقد واجه لهم هزمنا القوات التي جمعها هود
الدسائس ضدنا وقد اخذت العرب تبصر الغش والخديعة
التي حافت بهم

وان لم يفلحوا في ارضهم من يد التراك وكثرة انهرزما تهم
في بلاد القوقاس نائبة عظيم وهو في محلتنا المستأدلة
ويطعمه عظيمه في سبيل الامر الذي نعت له واياكم . ونسال الله عز
وجل ان يكللنا بكم بنجاح النجاح والفلاح وان يهديكم في
كل امر ايمانكم احسن السبل والتمناهم . وفي ايمانكم اقدم لدولتكم
وكامل افراد اسركم الشريفة عظيم الاحترامات وكامل فروب
المودة والاخذوسمع الحجة التي يدبرها كثر العصور ومرور الأيام

كتبة التحف
السرايى للذي مكمل
نائب جلالة الملك محمد

تمت في ٦ جمادى الأولى ١٣٢٤
الموافق ١٠ مارس ١٩١٦

م. ف. (و. ع.) (ف.) - ٦ -

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة - الوفود العربية

الجلسة السادسة

الجلسة المعقودة بقصر « سان جيمس » يوم الاربعاء ١٦ فبراير سنة ١٩٣٩
في الساعة الرابعة مساء

مع هذا صورة من محضر الجلسة المذكورة أعلاه للموافقة عليها أو تصحيحها والرجو
عند ارادة التصحيح أن ترسل التصحيحات الى السكرتير في موعد لا يتجاوز يوم
السبت ١٨ فبراير

وبعد هذا التاريخ ، ومالم يصل اخطار بخلاف ذلك ، يعد المحضر صحيحا .

(الامضاء) ه. ف. دوفى

سكرتير المؤتمر

قصر سان جيمس

١٥ فبراير سنة ١٩٣٩

صورة رقم ٥٨

م. ف. ٠ (و. ع. ٠) (ف) - ٦ -

سرى

الجلسة السادسة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

محضر الجلسة السادسة المعقودة بقصر « سان جيمس » بلندن
يوم الاربعاء ١٥ فبراير سنة ١٩٣٩ الساعة الرابعة مساء

الحاضرون

عن المملكة المتحدة

| | |
|------------------------------------|--------------------------|
| وزير المستعمرات (رئيساً) | المستر مالكولم ماكدونالد |
| الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية | المستر ر. ا. ب. تير |
| الوكيل البرلمانى لوزارة المستعمرات | المركيز اوف دوفرين وآقا |
| الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات | السيرجون شاكيرج |
| المستشار القضاى لوزارة المستعمرات | السير جراتان بوش |
| المستشار بوزارة الخارجية | المستر س. و. باكستر |

الوفود العربية وفد فلسطين

عوني بك عبد الهادي
موسى بك العلى
المستر جورج أنطونيوس
جمال افندى الحسينى
الدكتور حسين الخالدى
راغب بك النشاشيبي
الفريد افندى روك
امين بك التيمى
يعقوب افندى الغصين
فؤاد افندى سابا

وفد مصر

| | |
|-----------------------------------|---|
| صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم | سفير مصر فى لندن |
| صاحب السعادة حسن نشأت باشا | رئيس الديوان الملكى |
| صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا | وزير مصر المفوض بالملكة العربية السعودية والعراق |
| عبد الرحمن بك عزام | |

وفد العراق

| | |
|--------------------------------------|-----------------------------|
| صاحب الدولة الجنرال نورى السعيد باشا | رئيس الوزارة ووزير الخارجية |
| صاحب السعادة رؤوف بك جادرجى | |
| سيد افندى عبد الله بكير | السكرتير |

وفد المملكة العربية السعودية

| | |
|-------------------------------|---------------------|
| صاحب السمو الملكي الامير فيصل | وزير الخارجية |
| صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه | الوزير المفوض بلندن |
| صاحب السعادة فؤاد بك حمزة | وكيل وزارة الخارجية |
| ابراهيم افندى السليمان | السكرتير |

وفد شرق الاردن

| | |
|----------------------------------|--------------|
| صاحب الدولة توفيق باشا ابو الهدى | رئيس الوزارة |
| الشيخ نجيب علم الدين | السكرتير |

وفد اليمن

| |
|---|
| صاحب السمو الملكي الامير سيف الاسلام الحسين |
| القاضي محمد عبد الله الشامي |
| القاضي علي بن حسين العمري |
| الاستاذ ابراهيم الموجي |
| سيد علي محمد بن عقيل |
| محمود افندى ابو السعود |

سكرتيرية المؤتمر

| | |
|------------------------|------------------------|
| المستر هـ. ف. دوني | السكرتير |
| المستر ن. إي. ارشر | { مساعدو السكرتير |
| المستر ج. س. بينيت | |
| والمستر إي. ر. آدموندز | |
| المستر ج. سمر فيل | المترجم الرسمي للمؤتمر |

محضر الجلسة

وزير المستعمرات — افتتح الجلسة في الساعة الرابعة والدقيقة ٣٠ مساءً واعتذر عن غياب صاحب السمو الملكي الأمير سيف الإسلام الحسين الذي اضطر إلى التخلف . وقال انه فهم أن توفيق باشا أبو الهدى مستعد لإلقاء بيانه .

[ملاحظة : حضر الوفد اليمني بعد قليل]

بيان شرق الأردن

القاء توفيق باشا أبو الهدى باللغة العربية

معالي الوزير ؛ حضرات أصحاب السمو ؛ سادتي أصحاب الرفعة والفخامة والسعادة بعد أن أدلت الوفود العربية ببياناتها القيمة ، وأنت على وصف دقيق لحالة فلسطين ، وتحليل عميق لما يستند إليه في إعطاء هذه البقعة المقدسة من بلاد العرب حقوقها المشروعة ، لاسيما لما دار بين المرحوم المغفور له صاحب الجلالة الحسين بن علي والسر هنري مكماهون ؛ لم يبق لي ما أقوله . وقد كنت أفضل السكوت لولا اني امثل بلاداً وان كانت صغيرة بالنسبة لنفوسها لا لمساحتها فانها أشد البلاد العربية اتصالاً بفلسطين ؛ فوق أنها تابعة لأمير عربي هو نجل ذلك الذي نبحت الآن عن عهود قطعت له ، وقد كان أول من بحث في نهضة العرب وثورتهم مع اللورد كيتشنر قبل وقوع الحرب العامة ، ثم ظل كاتب والده وأمين سره والمتولى أمر المذاكرات التي انتهت بالثورة . ولولا اني أيضاً أجد من الضرورة أن تبدى كل من البلاد الممثلة في هذا المؤتمر وجهة نظرها فيما دعيت إليه واعتبرت ذات مصلحة فيه لاتحاد شعور العرب ومنافعهم ، ذلك الشيء الذي أرى من واجبي أن أقدم شكرى لمثل المملكة المتحدة على اعتراف بريطانيا العظمى به وإظهاره بدعوتها هذه الجميلة .

ان البلاد المعروفة بشرق الأردن كانت تعتبر بالنسبة لصك الانتداب قسماً من فلسطين ، وقد كاد أن يشملها الخطر الذي أوصل القسم الآخر من فلسطين إلى ما هو فيه ، لولا فضل العهود التي هي موضوع بحثنا اليوم والتي اعترفت الحكومة البريطانية بشمولها البلاد الواقعة شرق نهر الأردن كما يستنتج من قول المستر بتلر أمس . وإذا كنت أعترف الآن باتباع الدولة البريطانية الصديقة جانب الحق فيما يتعلق ببلادى وأشكرها مرة أخرى عليه فاني

أرجو كما يرجو كل من أركان الوفود المحترمة أن يتبع ذلك رجوع إلى الحق بكامله واعتراف بأن القسم الغربي من فلسطين كقسمها الشرقي مشمول بعهود يقضى الوفاء المعروف عن أصدقائنا الانجليز برعايتها وتنفيذها .

لا غرابة بعد هذا الإيضاح في أن أقول إن شرق الأردن أشد البلاد اتصالاً بفلسطين وأقربها إليها، لجوارها المباشر حيث لا تفصل بينهما أية أراض غير مأهولة؛ فضلاً عن الاتحاد بين البلدين فيما يختص باللغة والعادات والطباع. ذلك الاتحاد الذي أشار إليه نخامة نوري باشا السعيد وعرف كل منا أنه اتحاد يجمع بين كل البلاد العربية التي كانت تتألف منها الامبراطورية العثمانية، فإن شرق الأردن تجمعها مع فلسطين صلة القربى والنسب؛ ففي البلاد الأردنية عدد عظيم جداً من الفلسطينيين يشتغل في الزراعة والتجارة والصناعة، ولا زال يتعامل ويتبادل المنافع مع أهله وأقاربه وأبناء بلده في فلسطين، ويتحسس بكل ما يحدث هناك. أضف إلى ذلك سهولة المواصلات وتسرب الأخبار رغم كل تدابير تتخذ حتى يمكنني أن أقول إن أية حادثة تقع في فلسطين مهما كان شأنها تحدث في الحال وبسرعة لا يمكن وصفها أثراً مقابلاً في شرق الأردن، وذلك ما يجعل أمر تهدة الخواطر والحيلولة دون المخاطر أمراً عسيراً، كما أن بعض الحركات في فلسطين تمتد إلى أجزاء من شرق الأردن وتجعل الحكومة تجاه صعوبات كثيرة.

لذلك فإذا ما تمكنت أن نصل إلى حل عادل منصف للقضية الفلسطينية يعيد الأمن إلى نصابه والسلام إلى محبيه، فإني لا أتمنى ذلك بدافع الشعور العربي والعواطف المتبادلة لحسب بل لأنه يؤمن الراحة في بلادى أيضاً؛ ويضمن مصالح معنوية ومادية كثيرة لها .

لقد كان صاحب السمو الملكي أمير شرق الأردن يرى المخاطر الحاضرة منذ أمد بعيد وطالما لفت إليها نظر ممثلي الحكومة البريطانية في فلسطين . وإني لأذكر بأن سموه كتب إلى المندوب السامي في شهر أكتوبر سنة ١٩٣٣ قائلاً إن الوطنية المتأججة في صدور الشعوب بعد الحرب هي التي تدفعهم إلى المظاهرات والاضرابات وما تجر من عواقب، وإن تلك الروح هي نفسها التي تحمل عرب فلسطين على مثل ذلك، مضافاً إليه الخوف من الانقراض الذي أخذت بوادره تظهر بصورة مزعجة في أنحاء البلاد وتهدد ما يجاورها من أقطار عربية تنظر إلى تلك المأساة بحزن عميق قد يستحيل غداً إلى حماس يخل بالأمن ويعكر صفو السلام ويكلف الحكومة ما يكلف من جهد ونفقة؛ وأنه لفت نظر المندوب المشار إليه بكتاب آخر في شهر

يوليو سنة ١٩٣٤ وقال له فيه : «لقد دلتني الاختبار على أن بقاء الحالة الراهنة كما هي من الهجرة غير المحدودة وما سوى ذلك مما يشكو منه العرب ، ستظهر نتائج السيئة المخيفة في المستقبل القريب ، وإنني أشعر بأن ذلك المستقبل لا ينظر اليه اليوم بما يستحق من تفكير ولا يزال يقال إن هناك مجالا يستوعب مهاجرين جدداً ، وأن هنالك أرضاً يستطيع بيعها ، ولكني أرجو أن تفكروا معي بذلك المستقبل وأن تنظروا الى ما يجنبه من مشاكل يستعصى حلها اذا استمرت الحال على هذا المنوال من دوام البيع والهجرة ، وأصبحنا من ذلك المستقبل وجهاً لوجه غير أن سيل الهجرة لم ينقطع ، فدخل فلسطين في سنين ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ما يقرب من مائة وخمسة وثلاثين ألفاً من المهاجرين يضاف اليهم ثلاثون ألف مهاجر دخلوا البلاد في سنة ١٩٣٦ وهي سنة الاضطرابات والاضراب ، فبلغ مجموع المهاجرين في أربع سنوات مائة وخمسة وستين ألفاً في حين أن المهاجرين في اثنتي عشرة سنة قبل ذلك لم يزد عددهم على مائة وثمانية عشر ألفاً . كأن التحذير كان يقصد به التشجيع على توسيع الهجرة ؛ أما يوع الأراضي ففي تقرير اللجنة الملكية تفاصيل كافية عنها يعرفها الوفد البريطاني المحترم ؛ وهكذا وصلنا الى المستقبل الذي ترقبته شرق الاردن بلسان اميرها . وباله الآن من حاضر أحدث في النفوس والأموال أضراراً لا يمكن تلافيها في سنين عديدة . ودعوني أؤكد لكم الآن أن شرق الاردن لولا نفوذ الامير وسعيه لعدم حصول مثل تلك الاضرار في بلاده لكانت المصيبة عامة والمشاكل شاملة ؛ غير أن هذا المسعى له حد يقف عنده ، فان الأمير نفسه أعلم المندوب السامي خطياً بأنه يعد الموقف موقف انتظار وحسن ظن .

إن وجهة نظر شرق الاردن تتفق مع وجهات نظر شقيقاتها البلاد العربية الأخرى من ناحية التمسك بأن فلسطين عربية ووجوب بقائها عربية ومن جهة التخوف من الهجرة وضرورة وقفها والعمل على حفظ الأراضي من التسرب الى اليهود . وقد أبدت رأيها هذا بصراحة إلى اللجنة الملكية بلسان سمو الأمير الذي كان أصدق ناقل عن العرب ومصرح بآرائهم . ولقد أبلغت اللجنة المذكورة بأن تصريح بلفور كان يمكن أن يعتبر مقبولا لو أن فلسطين كانت عند صدوره بلقماً خالياً من الناس ، ولكنها كانت مأهولة بسكانها الأصليين الذين ضمنت لهم الحقوق الطبيعية امر بقاءهم وحفظ استقلالهم فوق ما صدر من عهود للعرب خاصة ومبادئ للناس عامة أعلنت خلال الحرب العامة وبعدها ؛ تلك الحرب التي قامت على أساس أن القوة للحق وليس الحق للقوة . وسئلت (أي اللجنة) كيف تتلقى الشعوب فيما يقبل من الزمن تصريحات

الدول العظمى عن أغراضها من أية حرب أخرى قادمة يمكن أن تنشب، وكيف يكون موقف تلك الشعوب من التصريحات بعد هذه التجربة القاسية. وأفهمت أن العرب يعتقدون أن تصريح بلفور — على فرض صحته — قد تم منذ أمد بعيد، فقد أصبح لليهود وطن قومي في فلسطين ولهم فيها مدنها وقراهم ومزارعهم ولعنتهم وطائفة هائلة من موظفيهم في جميع الدوائر الحكومية، الصغيرة منها والكبيرة، وأن مجاوزة هذا الحد معناه جعل فلسطين كلها يهودية. ولذلك لا يمكن لعربي مهما كان اعتداله ومهما شارك في العطف على اليهود المضطهدين إلا أن ينصح بكل ما أعطى من قوة للوقوف عند هذه الغاية وعدم التقدم فيها ولو خطوة واحدة

بعد هذا أنتقل إلى بحث العهود المعطاة من السر هنري مكماهون لأقول إن البيانات التي سمعناها من الوفود العربية حتى اليوم كانت كافية وافية، وإنني لا أقصد بالتعرض لذلك مرة ثانية إلا إعطاء بعض إيضاحات قليلة بالنسبة لنصوص تلك العهود ولما صرح به المستر بتلر في جلسة أمس

يفهم من الأحاديث التي دارت إلى الآن أن الوفد البريطاني يتمسك برأى الحكومة البريطانية في أن البلاد الواقعة بين وادي الأردن، و البحر المتوسط، كانت تعتبر دائما، في نظر حكومة جلالته وبحسب فهمها لكتاب مكماهون، خارجة عن البلاد التي وعد العرب بتأمين استقلالها مستندة بذلك إلى العبارة الواردة في كتاب السر هنري المؤرخ في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ والتي نصها: (أن مرسين واسكندرون وبعض الأقسام السورية الواقعة في غربي دمشق وحصن وحماة وحلب لا يمكن أن يقال عنها إنها عربية محضة ويجب أن تستثنى من الحدود التي ذكرتموها، ونحن على استعداد للواقعة على أساس هذه التعديلات، على أن لا تنقض شيئا من اتفاقاتنا مع زعماء العرب. أما الأراضي التي تستطيع انكثرة العمل فيها بملء الحرية ودون أن توقع ضرراً بحليفها فرنسا فان لى السلطة التامة، باسم حكومة صاحب الجلالة، أن أعطيكم التأمينات التالية... الخ) وإلى أن المرحوم شريف مكة — آتئذ — بعد أن اعترض على ما يختص ببعض الأقسام السورية عاد وقال في كتابه المرسل في أول يناير سنة ١٩١٦ أنه يتجنب كل ما من شأنه أن يسيء إلى تحالف انكثرة وفرنسا والاتفاق المعقود بينهما على أن يطالب عند سنوح أول فرصة بعد انتهاء الحرب بما يفض النظر عنه الآن — أى في ذلك الوقت — لفرنسا في بيروت وسواحلها .

إننى أعتقد كما يعتقد الجميع أن فهم الوفد البريطانى - مع اعترافى بحسن قصده واحترامى رأيه - غير متفق مع الواقع، وأن القضية ليست قضية تباين فى الترجمة أو اختلاف على فهم معنى كلمة، بل أرى أن الرجوع إلى المخابرات جميعها وإلى بعض الوثائق الأخرى يظهر بوضوح القسم المقصود بالاستثناء وأنه غير فلسطين؛ وإننى أوضح ذلك فيما يلى :

أولاً - حصل خلاف حتى اليوم على استعمال كلمة « ولايات »، أو « مقاطعات »، عند ذكر الأقسام التى أبدى التحفظ من أجلها. ويظن أن استعمال إحدى الكلمتين يغير القصد وأن استعمال كلمة « مقاطعات »، يجعل المقصود بالاستثناء الأقسام الواقعة غربى البلاد المذكورة، بحيث يصل الحد إلى جنوب « صور »، ولا تدخل آتذ فى الاستثناء فلسطين. أما إذا استعملت كلمة « ولاية »، فيكون المقصود من ولاية دمشق جميع مقاطعاتها أى بما فيها حوران والكرك حتى جنوب معان؛ فتكون البلاد الواقعة غربها داخلية فى الاستثناء وتكون فلسطين منها. ولكن الحقيقة أنه بالنسبة لتشكيلات الحكومة العثمانية لم يكن فى المستطاع أبداً استعمال كلمة « ولايات »، فى هذه الحالة، لأنه لم يكن هنالك ولاية اسمها « ولاية دمشق »، بل كانت توجد « ولاية سوريا » وهذه تشمل مقاطعتى « حصص و حماة »، الوارد ذكرهما. ولو كان القصد كما يفهم الوفد البريطانى لقليل « الأقسام الواقعة غرب ولايتى حلب وسوريا »، ولصرف النظر عن ذكر كلمات « دمشق و حصص و حماة »، لأن كلا منها تعتبر مقاطعة تابعة لولاية سوريا وقد يكون من المفيد أن أذكر أيضاً أنه لو كان القصد ولاية حلب بمجموعها وليس مقاطعة حلب لما كانت حاجة لذكر اسكندرون خصيصاً، لأن اسكندرون داخلية فى ولاية حلب أما إيرادها فكان المقصود به الإشارة إلى القسم الواقع غرب مقاطعة حلب التى هى جزء من ولاية حلب ولا تمتد حدودها - أى حدود المقاطعة - إلى الساحل

ثانياً - قيل فى عبارة الاستثناء « بعض الأقسام السورية الواقعة فى غربى كذا »، ولو فهمنا المقصود بمثل ما أراد أن يفهمه الوفد البريطانى المحترم لما كانت حاجة لاستعمال كلمة « بعض »، لأن القسم المستثنى يكون حينئذ كل الأقسام السورية الواقعة غربى ولاية سوريا.

ثالثاً - إن السر هنرى مكماهون سواء أكان فى كتابه المؤرخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ أم فى كتابه الآخر المؤرخ فى ١٤ كانون الأول سنة ١٩١٥ قد أشار إلى الأراضى التى يقع التصرف فيها ضرراً فى مصالح فرنسا فما هى مصالح فرنسا هذه ؟

لا شك في أن المصالح المقصودة هي المصالح التي كانت موجودة عند مخاضات مكاهون التي جرت في خريف سنة ١٩١٥ فإذا ما قبلنا ذلك، ثم رجعنا إلى المعاهدة التي كانت قد عقدت في ربيع تلك السنة بين روسيا وإنجلترا وفرنسا، نجد أن مصالح فرنسا لا تشمل فلسطين بوجه من الوجوه، ذلك لأن المعاهدة المذكورة عند ما عينت في الفقرة الثانية من المادة الثالثة منطقة نفوذ فرنسا ذكرت أنه تضم إلى منطقة نفوذ فرنسا مناطق منها :

أ — السواحل السورية ، وتبدأ هذه السواحل من حدود الناقورة مارة بصور وصيدا فيروت فطرابلس فاللاذقية ، وتنتهي في اسكندرون (وستلاحظون أن هذا الحد يبتدىء حيث تنتهي حدود فلسطين)

ب — تضم المناطق الساحلية جميعها إلى فرنسا مع الجبل اللبناني المعروفة حدوده بموجب الاتفاق الدولي

ج — تضم جزيرة ارواد والمناطق المجاورة لها والجزر الصغيرة القائمة على الساحل المعروف عنه في الفقرة السابقة

ثم عند ما عدت في الفقرة الثالثة منطقة نفوذ بريطانيا ذكرت السواحل الممتدة من الحدود المصرية إلى حيفا فعكا حيث تتصل بحدود نفوذ فرنسا . فترون أنه لا يوجد في منطقة النفوذ الإفريقية أى شيء من فلسطين .

أما اتفاق « سايكس — بيكو » الذي عقد في سنة ١٩١٦ فإنه لم يجعل كذلك أى قسم من فلسطين مشمولاً بمصالح إفريقية إلا أن تكون « حيفا » ميناء حراً فيما يتعلق بتجارة فرنسا وبتملكاتها وحماياتها ، وأن لا يكون فيها تمييز بتعيين ضرائب الميناء أو التسهيلات فيما يتعلق بالسفن الإفريقية والبضائع الفرنسية وأن يكون للبضائع الفرنسية حرية المرور في حيفا . لقد أشار المستر بترلر أمس إلى القول بأن المرحوم شريف مكة قد فهم في حينه أن التحفظ يشمل فلسطين ؛ وقد سبق أن صدر هذا القول من السر هنرى مكاهون نفسه في صيف سنة ١٩٣٧ مما أدى لأن يحتج عليه سمو الأمير عبد الله بن الملك حسين صاحب العهد بكتاب أرسله إلى المندوب السامي وأورد فيه ما يؤيد وجهة نظرنا جميعاً ، وطلب إذاعة ذلك كما أذيع قول مكاهون ، ولكن لم يلب طلبه مع الأسف .

لقد جمعنى الصدف بالسر هنرى مكاهون نفسه في دعوة خاصة تمت يوم ٥ الجاري وقد كرر عقيدته هذه أمامي ؛ وإني أغتنم الفرصة لأتق ذلك بكل ما أوتيت من قوة ، احتراماً للذكرى

راحل ضحى بكل شيء في سبيل القضية العربية التي وضع أساسها، وفي سبيل القضية الفرعية التي دعينا للبحث فيها. أشار مكماهون عند ما أبدى تحفظه إلى أن البلاد التي يذكرها لا يمكن أن يقال إنها عربية محضة. وقد ذكر مرسين واسكندرون ثم أتى على سواحل بيروت. وهذا القول لا يمكن أن يشمل فلسطين التي كان سكانها في ذلك الحين نصف مليون من العرب وستين ألفاً من اليهود. وقد فهم شريف مكة أن المقصود من هذا القول هو لبنان الذي يوجد وبالأسف من يدعى اليوم أنه غير عربي، ولواء اللاذقية الذي فيه مرسين واسكندرون ويحتوى على طوائف لا يزال يفرقها الفرنسيون عن أخواتها العرب في كل شيء. وليس أدل على مقصد الملك حسين من قوله في كتابه المؤرخ في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٥ أن أهل بيروت عرب صرفاً وليس هناك فرق بين المسلم العربي والمسيحي العربي فكلاهما من نسل واحد. وقد اتبته رحمه الله إلى أن هنالك فكرة ترمى إلى اعتبار المسيحيين غير عرب وقد كانت أكثرية سكان لبنان وبيروت مسيحية.

وبما يدل على قصده هذا في كتاب آخر (من المؤكد أن الأهليين في بيروت لا يقبلوا هذه الاستثناءات وربما أجبرونا أن نتخذ أموراً جديدة قد تعود على بريطانيا العظمى بما لا يقل عن مشاكلنا الحاضرة)

وظل الملك حسين في موقفه، وأظهر عزمه على أن يطالب بعد الحرب حتى بالاقسام التي فهمها جيداً. وقد أجابه السير هنرى بأن حكومة بريطانيا العظمى قد نظرت بعين الاعتبار إلى ملحوظاته ولكنها بالنظر لمصالح حليفها فرنسا ترى أنه يقتضى لذلك مخبرات أخرى تقدم في حينها. أما الموقف الأخير الشديد الذي وقفه الملك حسين فقد كان عند رفضه المعاهدة التي قدمت إليه - بواسطة المرحوم لورانس - لأول مرة في سنة ١٩٢١ لأنها تضمنت مادة تنص على اعترافه بموقف صاحب الجلالة البريطانية الخصوصي في العراق وفلسطين. وقد ظل على هذا الرفض مع الاستمرار في تعديل مشروع المعاهدة وتقديم مشروع لو تم لأمن الاتحاد العربي اليوم، كل ذلك من أجل فلسطين، حتى انتهت حياته السياسية في سنة ١٩٢٥ كما هو معلوم ولقد وصل تمسك الحسين في هذا الأمر إلى حد أنه أمر مندوبه ونجله الأمير عليا الذي كان يخبر لورنس في جدة بأن يؤيد طلبات الوفد الفلسطيني الذي كان يفاوض في إنجلترا سنة ١٩٢١ وتوجد صورة لنص مباحثات جرت بين الاثنين في جدة بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٢١ قال فيها لورنس: (إن الوفد الإسلامي المسيحي يتناقش في هذه اللحظة مع الحكومة البريطانية في

مصيرهم السياسى فاذا حصل الوفد على حل مرضى فلا تبقى مسؤولية على الملك حسين، فوافق الامير على وقال : وإذا أخفق فالملك حسين يستأنف الدفاع عن مطالب العرب القومية في تلك البلاد) فهل يمكن بعد هذا كله أن يظن بأن المرحوم الحسين فهم التحفظ كما يدعى مكاهون اليوم؟

ذكر المستر بلتر أن الانجليز أولى بفهم ماقصده؛ ولكننى أرجوه أن يسمح لى بأن أقول إن المخبرات تؤلف عقداً ثانياً صادراً من جهتين فلا يصح أن ينفرد بفهمه أحدهما، وإلى أن النص الأصلي كان بالعربية ولم يرفق بنص آخر إنجليزى. ولذلك فهو وحده الذى يجب أن يعتبر وفوق ذلك، فكما أوضحنا فى بيانى، هنالك دلائل كثيرة ووثائق أخرى توضح المقصود من المخبرات حتى ولو كانت بالانجليزية؛ لان الاختلاف فى ترجمة كلمة واحدة تضع أهميته بالنسبة لما أبدت من إيضاحات. أما الاهتمام بتفسير صاحب المخبرة نفسه بعد مضى هذه الاعوام الطوال فليس مرور الزمن وحده يجعله غير معتبر بل إن الحكاية الآتية تعطيك فكرة عنه : عند اجتماعى الأول، وأرجو أن لا يكون الأخير مع السرهنى مكاهون، بحضور شخصيات عالية وممازة تناول بحثنا أمر مخبراته؛ فرأيت أنه قد نسى مضامينها تماماً. ولم يستطع المناقشة فيها حتى أنه نسى أموراً معروفة وقال : إن قبر النبی فى القدس، ولم يتذكر أنه فى المدينة. وأخيراً اضطر أن يقول : لندع الماضى ولنتوصل إلى حل موافق. أما الحل الموافق فى نظره فهو الاعتراف بحقوق اليهود والفوائد التى حصلت من اليهود وعدم صحة التظلم من الهجرة لانه دخل فلسطين اثنان من العرب مقابل كل واحد من اليهود. وعبثاً حاولنا اقناعه بالاحصائيات والبيانات الرسمية. ولم يسكت إلا عند ما قلنا له إن ادعاءه لو صح لكانت نفوس فلسطين اليوم تزيد سبعمائة وستين الفا عما هى عليه .

هكذا ترون أيها السادة أن العرب لسوء الحظ خسروا شخصاً قامت ثورتهم بالاستناد إلى صداقته ومخبراته، وأن اليهود لحسن حظهم كسبوا بلفوراً ثانياً
أشعر أتى أطلت عليكم مع أتى لم أقصد أن أقول إلا شيئاً مختصراً. ولذلك لا أرى ضرورة لأن أكرر ما ذكرته الوفود العربية المحترمة عن الحق الطبيعى وعهد جمعية الأمم وصك الانتداب، ولكن اسمحوا لى أن أقرأ عليكم عبارة أوردتها لجنة بيل الملكية فى الفقرة ٥١ الفصل ٢ من تقريرها وهى هذه :

« ان تشجيع الهجرة اليهودية على أمل أن تؤدي فى النهاية إلى إيجاد اكثريه يهودية،

« وإنشاء دولة يهودية بموافقة العرب أو قل برضاهم على الأقل مسألة ؛ وتصور ،
تحويل فلسطين بالجبر وجعلها دولة يهودية ضد ارادة العرب بعد مدة من الزمن مهما ،
طال أمده هي مسألة أخرى لا تمت لتلك بصلة . ذلك لأن وقوع هذا الأمر بعد ،
« خرقاً صريحاً لروح نظام الانتداب ومقصده وهو يفيد أن مبدأ تقرير المصير الوطني ،
« لم يعمل به في الوقت الحاضر الذي كان فيه العرب يؤلفون اكثرية السكان في فلسطين ،
« ولم يسمح بتطبيقه إلا عندما أصبح اليهود اكثرية السكان ، وهو يعنى حرمان العرب ،
« من فرصة حكم أنفسهم بأنفسهم وجعلهم في الواقع بعد مضي مدة الحرب موضع مساومة ،
« إذا اخرجوا من السيادة التركية ووضعوا تحت السيادة اليهودية ،

أيها الوفد البريطاني المحترم ؛ هذه عبارة أخرى وردت في إحدى مذكرات أميرى « إن
العرب برهنوا في الحرب العامة وما بعدها إلى اليوم على أنهم أصدقاء أوفياء لبريطانيا وأن
تطورات الظروف زادتهم إيماناً في ذلك وأصبح ولاؤهم للامبراطورية البريطانية سياسة
تقليدية ثابتة في مملكتهم المصرية والعربية السعودية والعراقية وأمارتهم الأردنية وفي جميع
أماراتهم الأخرى في الكويت والبحرين وعمان وسائر الامارات العربية ، وأنهم على سواحل
البحر الأبيض وسواحل البحر الأحمر ومن حولهم الملايين من العالم الإسلامى وجميع
هؤلاء ينظرون إلى الامبراطورية البريطانية نظراً خاصاً ملؤه الاعتماد والثقة فهم يقصدون
أنها لا تفرط بهذه العلاقات كلها بتضحية فلسطين لليهود ،

إننى لعلئ مثل اليقين من أن حكومة جلالة ستقرر بعد الاطلاع على آرائكم وما
تبسطونه لها بما رأيتموه وسمعتموه حلا عادلاً موافقاً لأمانينا وحقوقنا التي شرحناها لكم
فيعود الأمن في فلسطين إلى نصابه ويهدأ شعب هناك لم يثر ضد عدو بل بحسب ظنه لإفهام
صديق رأى أنه عجز عن إيصال تطلباته إليه إلا بهذه الصورة وتطمئن أيضاً بلاد دعى ممثلوها
فأتوا آمليين أن لا يعودوا بالخيبة والفشل .



وزير المستعمرات — قال إنه يريد أن يبدى بعض ملاحظات وجيزة على نقطة في البيان
الذى ألقاه توفيق باشا ابو الهدى . وهناك متسع لآراء كثيرة فيما يتعلق بمكاثبات مكاهون .

وهو نفسه لا يعلق أهمية على ما ذكر منذ عامين من أن السير هنرى مكماهون لا يذكر المسائل المطروحة للبحث ، بوضوح . فقد أتاحت له - المستر ماكدونالد - وللستر بتل فرصة في آخر الأسبوع لمباحثة طويلة مع السير هنرى مكماهون ، وكان تذكره للحوادث على أوفى وأوضح ما يكون . والسير هنرى مكماهون رجل شريف نبيل . على أن حكومة جلالاته لا تعتمد على بيانات السير هنرى وحدها ، فقد اقتبس المستر بتل عبارة للسير جلبرت كليتون الذى لا ترقى إليه الشبهات ، وفي هذه العبارة يقول السير جلبرت كليتون انه واثق من أن فلسطين كانت خارجة عن نطاق الحكم العربى المنوى . وقد أفضى السير جلبرت كليتون بهذا التصريح فى سنة ١٩٢٣ ، وهو لا يشكو ولم يشك قط من ضعف الذاكرة . وزيادة على ذلك فان هناك رجلا آخر يعد حجة ولم يحتاج أحداً أدنى شك فيه ، وهو المرحوم الكولونيل لورنس ، فقد كتب بعد مؤتمر القاهرة يقول : إن هذا المؤتمر قد نفذ الأغراض الواردة فى مكاتبات مكماهون . وأظن أن المؤتمر لم يكن يشكو من ضعف الذاكرة أيضا

وقال المستر ماكدونالد إنه يبدى هذه الملاحظات ليبين أن هناك مجالا لاختلاف الآراء باخلاص وصدق سريرة ، والأعضاء ولاشك يحترمون آراء هؤلاء الثقات البريطانيين الذين كانت لهم صلة وثيقة بحوادث ذلك الزمان والذين كانوا لا ينطوون على أى عداة للعرب وقد قرر هؤلاء الثقات أن المنطقة المعروفة بفلسطين كانت خارجة عن البحث . وقد أراد بهذه الكلمة التوضيح ليس إلا .

وقبل أن أدعو صاحب السمو الملكى الأمير سيف الإسلام الحسين إلى إلقاء بيانه أود أن أقول : إن حضرة صاحب السمو الملكى الأمير فيصل سيحظى بمقابلته الملك فى الساعة السادسة مساء ولذلك يرغب فى الانصراف .

[غادر صاحب السمو الأمير فيصل قاعة المؤتمر فى منتصف الساعة السادسة مساء .]

الجنرال نورى السعيد — قال انه لما كانت شهادة بعض الرجال البارزين قد ورد ذكرها ، فهل يسمح له بالاستشهاد ببعض الضباط البريطانيين الذين عملوا مع القوات العربية فى ذلك الوقت والذين يعرفون العهود التى قطعت ، وفى وسعهم أن يبينوا ماذا فهم العرب من هذه العهود ؟

وزير المستعمرات — قال إنه سينظر فى اقتراح الجنرال نورى السعيد ، وانه قد يكون موضع البحث فيما بعد . والآن فهو يدعو صاحب السمو الملكى الأمير سيف الإسلام إلى الكلام .

بيان الأمير سيف الاسلام الحسين^(١)

(مترجماً عن الانجليزية)

يا صاحب السعادة
أصحاب السمو والسعادة
إخواني وأصدقائي

ليس ثمة ظل من الشك في أن مسألة فلسطين ، قد حركت العالمين العربي والاسلامى ، ولكن صداها كان يتفاوت تبعاً للحوادث التى لاتزال تجرى منذ زمن طويل . فثلا اليمن التى يوجد فيها من أقدم العصور ، عدد غير قليل من اليهود ينعمون فى ظل الحكم الاسلامى بالعدل والعطف والرحمة ، وهى من خصائص الاسلام ، تأثرت تأثراً عميقاً بمتاعب فلسطين والاضطرابات فيها ، ومن أجل هذا لا أستطيع أن آخذ على عاتقى تقدير النتائج السيئة ، إذا لم تحل المسألة لا قدر الله بالعدل والانصاف .

وقد بذلت حكومة اليمن ، ولا تزال تبذل جهوداً متواصلة فى سبيل الحكمة والهدنة ، واتخذت التدابير المناسبة لمنع رحيل اليهود من اليمن إلى فلسطين منذ بدأت الهجرة اليهودية . وقد طلب سيدى ومولاي ملك اليمن ، من الحكومة البريطانية مراراً أن تعير مسألة فلسطين العناية التى هى جديرة بها ، وما أكثر ما كنت أنا رسول مولاي فى هذا الموضوع . وقد كانت البواعث لجلالته على ذلك شتى ، وكان جلالته فى كل مرة يلح على الحكومة البريطانية أن تعنى بمسألة فلسطين ، على نحو يكفل العدل والسلام فى تلك الارض المقدسة . وإنا جميعاً ليجدون الأمل فى أن يكون الاوان قد آن للوصول إلى تسوية حسنة للمسألة ، وإنى لأسأل الله أن يحقق آمالنا .

وإذا كان ثم شيء متمسك به فذاك هو العهد الذى قطعتة بريطانيا العظمى للعرب ، ونحن نصر على أن تكون هذه العهود موضع درس قانونى دقيق ، لتسترد فلسطين حريتها ، وإنا لنعتمد أن حقها الطبيعى والشرعى فى تقرير مصيرها أساسى وأصلى ، وليس مستمداً من التصريحات أو العهود ، فالمطالبة بهذا الحق لاتتوقف شرعيتها على الاتفاقات أو المواثيق ومع ذلك حرصنا دائماً على أن تذكر العبارة الواردة فى الوثيقة التى تعرف باسم

(١) ألفاه بالبرية ، وسجل فى محضر المؤتمر بالانكليزية ، وترجم عن المحضر لعدم وجود النص العربى .

”التصريح السباعي“ الصادر بالقاهرة في ١٦ يونيه سنة ١٩١٨ ومؤداه أن سياسة بريطانيا العظمى فيما يتعلق بمستقبل الحكم في فلسطين وبغداد، ستكون قائمة على مبدأ رضا المحكومين . وتمسك كذلك بأنه في الوقت الذي قطعت فيه هذه العهود للعرب، كانت فلسطين داخلة في نطاق هذه العهود كغيرها من بلاد العرب؛ ولذلك لم أفهم قول المستر. بتر ”إن الحكومة البريطانية كانت دائماً تصر على أن فلسطين خارجة عن المنطقة التي قيل إن بريطانيا العظمى مستعدة للاعتراف باستقلال العرب فيها، وتأييد هذا الاستقلال“ فكانت العهود مقطوعة لمنطقة أو مناطق معينة بل ”لجميع الاراضى العربية“ وقد وردت هذه الكلمات بنصها ولم تتناول الاستثناءات سوى رقع معينة . فنحن نتمسك بكل قوانا بهاتين النقطتين اللتين تؤيدهما الفقرات الآتية من الكتاب الذي بعث به المرحوم الملك حسين إلى السير هنرى مكماهون في ١٤ يوليه سنة ١٩١٥، وقد وردت هذه الفقرات بعينها في رد السير هنرى على المرحوم الملك حسين بتاريخ ٢٤ اكتوبر سنة ١٩١٥، وهذا نصها ”أولاً — ”تعترف إنجلترا باستقلال البلاد العربية التي يحدها شمالاً... الخ“ وقد رد السير هنرى مكماهون على هذا بكتاب مؤرخ في ٢٤ اكتوبر سنة ١٩١٥ أكد فيه موافقة الحكومة البريطانية على الاعتراف باستقلال كل الاراضى العربية المذكورة في المكاتبات السابقة كما اقترح شريف مكة .

وقد كان اعتراف السير هنرى مصحوباً بتعديلات معينة للحدود المقترحة، ولكننا فيما يتعلق بهذه التعديلات، لانزى أننا نستطيع أن نفسر كلمة ”الولاية“ الواردة في الوثائق تفسيراً غير قويم، كما لا نستطيع أن نفهم انه في حينما وردت الإشارة إلى ”حد غربى“ كان المقصود الإشارة إلى ”حد جنوبى“

أما قول المستر بترانه ”مما لا يكاد يتصور، إذا كان العهد مقصوداً به أن يشمل فلسطين، أن لا يكون ثم أى تحفظ خاص بدخول المسيحيين في الاراضى المقدسة“ فان هذا بعينه هو الذى يؤيد رأينا . وكتاب السير هنرى في ٢٤ اكتوبر سنة ١٩١٥ أهم الوثائق الخاصة بالعهود المبذولة للعرب، فضلاً عن كونه أول كتاب تعترف فيه بريطانيا بمطالب العرب . ولم يفت السير هنرى في هذا الكتاب أن يذكر الاراضى المقدسة ولا أهل تعهد بريطانيا العظمى بان ”تصون الاراضى المقدسة من كل اعتداء خارجى“ ومن البديهي ان الملك حسين كان يعتبر أن حماية الاراضى المقدسة من العدوان الخارجى — وهو الذى قال السر هنرى إن ”بريطانيا العظمى“ تكفله — هى واجب العرب أنفسهم .

ولا يمكن أن تختلف آراء المنصفين والعلماء المتبحرين في أن القاعدة الذهبية في تفسير الوثائق الثانوية المكتوبة وما إليها هي الأخذ بالمعنى العادى المؤلف للألفاظ بدون استكراه، وبغير تمحل يجعلها غير مؤتلفة مع بقية النصوص. وإنى على سبيل التأييد لصحة الرأى الذى يأخذ به العرب وصواب تفسيرهم للعهود المقطوعة لهم، أقتبس هنا فقرة من كتاب للمستتر رمزى ماكدونالد عنوانه " اشتراكى في فلسطين " طبعة سنة ١٩٢٢، الفصل السادس صفحة ١٦

قال : " لقد شجعنا ثورة العرب على تركيا بأن وعدنا بإقامة مملكة عربية تؤلف من الولايات العربية الداخلة في الدولة العثمانية وفي جملتها فلسطين "

وتأييداً لقولى أيضاً أورد كذلك الفقرة الآتية من خطبة ألقاها اللورد غراى أوف فاللوردين في مجلس اللوردات (الأعيان) في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ عن تصريح بلفور . قال : إنى أرى أن الموقف صعب جداً إذا اعتبرنا العهود التى لا ريب في أنها قطعت للعرب . وفي الوقت الذى يعانى العالم العربى كله الآلام من جراء المآسى الحاصلة في فلسطين ، وفي الوقت الذى تبذل فيه الجهود لايجاد حل ، يجب علينا جميعاً أن نذكر ان العلل لاتدأوى بمساعدتها على الانتشار والتفاقم ، بل بحصرها ومحاولة استئصال شأقتها . وأظن أن هذه النظرة جديرة بالعناية الجدية .

وإذا كان اليهود ينكرون الحقائق والواقع ويطلبون باسم العدل أن يعطوا بلاداً ليست لهم ، بل لسواهم ، ويتوسلون بنفوذهم ودعايتهم لاغتصاب حقوق العرب ؛ فأنى أناشد سعادتك أن تفهمهم أن العصر الحاضر هو عصر الاستجابة لما تدعونا إليه الطبيعة من السلم والعدل والاخاء ، عصر تقرير المصير والحرية الفردية والقومية .

وإننا بفضل عواطفنا الانسانية ، وديننا الاسلامى السمح ، لنعطف بإخلاص على ما يكابده اليهود ، ونزئى لهم ، وتؤيد كل الاعمال المشروعة التى تخفف آلامهم وتمكنهم من الحصول على نصيبهم من السعادة البريئة في هذه الحياة . على أنى لا أستطيع أن أنكر أن العطف على اليهود في البلدان العربية كلها يقل ويفتر من جراء الحوادث في فلسطين . والواقع أن هذا العطف أصبح مقصوراً على عدد قليل من الناس ، ونحن على كل عطفنا الصادق على اليهود ، واعتبارنا أن كل سعى يبذل لتلطيف مصائبهم ، شريف ونبل ، لانستطيع مع ذلك أن نفهم كيف أن

اغتصاب أرض تابعة لشعب مسلم برى، بواسطة هؤلاء الأجانب المنكوبين، يعد عملاً إنسانياً شريفاً.

إن درس اليهود يجب أن يجرى في جو ودي عادل على نحو ما قال رئيس الوزارة في جلسة الافتتاح "إننا نرجو أن نصل إلى تفاهم تام عن طريق التقدير لوجهة نظر الغير" فإذا تذكرنا هذا وحرصنا عليه، وهو لازم لحل أية مسألة، فاني أقترح أن يحال درس الوثائق وتحديد معانيها إلى لجنة فرعية للمؤتمر، يمثل فيها الوفد البريطاني والوفد الفلسطيني وغيره من الوفود العربية، ثم ترفع اللجنة تقريرها إلى المؤتمر ليرى رأيه فيه. وبديهي أن يتناول بحث اللجنة كل الوثائق التي تبودلت بين المرحوم الملك حسين، والسير هنري مكماهون. وإذا كانت الحكومة البريطانية لا تملك جميع الوثائق، وكان بعضها ينقصها، فإن في الامكان بمعاونة هذا المؤتمر الحصول على النصوص الاصلية، أو صور فوتوغرافية لها.

وإني أعتزم هذه الفرصة لاشكر للحكومة البريطانية تزويدها الوفود العربية بنسخ من النصوص العربية الاصلية للمكاتبات المذكورة، فإن ذلك يساعدنا كثيراً أما عن وجهة النظر البريطانية في الاستشهاد ببعض الاشخاص، فاني أرى ان خلافا قانونياً جسيماً كهذا، يؤثر في مصير شعب بأسره، لا يصح أن يبت فيه أفراد مهما بلغوا من سمو المنزلة، ولا سيما أن المسألة المتنازع فيها قد صارت من التاريخ. ومع ان الذين أبعد البلاد العربية موقعاً عن فلسطين فإن عطفها الطبيعي عليها لا يقل عن عطف غيرها، بل الواقع أن قضية العرب في فلسطين تحرك أعماق نفوسنا.

إن العالم العربي اليوم غيره بالأمس، وكل عربي اليوم يشعر أنه واحد من جماعة الأمم العربية لا ينفصل عنها، وهم جميعاً يحاولون استعادة مجدهم الماضي الذي امتاز بالانسانية والمروءة والرحمة — ماض كان قوامه الحق والعدل والمساواة — والعالم العربي على يقين من أن الزمن سيغير اتجاه الأحوال وسيرد إلى العرب بعد قليل المجد الذي سلبهم اياه.

ولقد جئنا إلى هذه المدينة العظيمة، لإجابة لدعوة الحكومة البريطانية؛ ونزلنا ضيوفاً مكرمين عليها، ومع اعترافنا بهذا الفضل وشكرنا الصادق لها عليه، نرجو أن يفهم سعادة الوزير اليهود أننا لم نجئ إلى لندن لنجاس فقط حول مائدة المؤتمر، ولا لتكتفي من مساعدة شعب

فلسطين بالتقنيات الطيبة ، أو بعبارات الوساطة الجميلة ، متأثرين بنداياتهم المتواليّة ، وآلامهم المستمرة ، أو لأننا خفنا أن يعدّ جمودنا وقعودنا مناقضاً لواجب المروءة والشهامة . كلا . ليس الأمر كذلك ، فاقبلنا الدعوة إلا لأنها تطابق رغبتنا القويّة الصادقة ؛ ولأن قضية عرب فلسطين ، قد وقعت من قلوبنا أعمق موقع وصارت جزءاً من كياناتنا . وهذه القضية أهمّ مآلهم له البلاد العربيّة ليس فقط يباعث من الجنس والمصلحة والدين والكرامة ، بل كذلك خوفاً وإشفاقاً من النتائج الفظيعة التي تنجم عن إهمالها . وشعورنا جميعاً في هذا واحد لا يتفاوت ، ولا فرق بين سوريّ ويمنيّ ، وحجازيّ أو عراقيّ .

وأود أن أقول لأعضاء الوفد البريطانيّ المحترمين : إننا لانستطيع أن نعود إلى بلادنا مقتنعين بتقدير الحكومة البريطانيّة لصدقة العالم العربيّ ورغبتها في المحافظة عليها ، إلا إذا استطعنا أن نحمل معنا في عودتنا حلاً مرضياً للقضية

وأود كذلك أن أعلن بوضوح تام أنه ليس بما يرضينا أن تعرض علينا أراضى أناس غيرنا . فما يمكن أن يرضينا أقل من العدل والانصاف بمعناهما الحقيقي والاعتراف بالحقوق المشروعة لعرب فلسطين

وأود أن يدرك أعضاء الوفد البريطانيّ المحترمون أننا لو قلنا غير ذلك لاحتقرنا أنفسنا قبل أن يحتقرنا غيرنا ، ولكان من حقكم أن تفقدوا الثقة بنا وأن تعدونا خادعين مضللين . وأرجو أن يتفضل الوفد البريطانيّ بأن يقول لليهود : إنه مهما يبلغ من قوة أى نفوذ في العالم ، فلن يستطيع أن يهزم الحق ، أو أن يخنق الشعور الذي يسود العالمين العربيّ والإسلاميّ بسبب هذا التحدى لوطنية العرب والمسلمين وكرامتهم ومصالحهم المشتركة .

ولسعادتكم بأن تتقوا أن عباراتي القويّة صادرة عن إخلاص وصدق سريرة ، وأنه يدفعني شعور لا يرضى ضميري عن كبجه أو كبته ، ولهذا أرجو أن تقدروا هذا الشعور .

وأود في هذا الموضوع أن اقتبس عبارة قالها المستر رمزيّ ماكدونالد في مجلس العموم في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ، وأنا معجب بها مقدر لها .

قال : « انى أقول إننا نحن البريطانيّين يجب أن نكون آخر أمة في العالم لاتفهم شعور العرب في هذا الموضوع » .

وأنا لم اشترك كما اشترك صديقي الكبير الجنرال نوري السعيد باشا ، في الثورة العربية أثناء الحرب العظمى ، جنبا إلى جنب مع الحلفاء ، فقد كانت اليمن في تلك الايام في صف غير الصف البريطاني ، ولم يكن لها من باعث سوى مجرد الوفاء والبر بعهودها . أما اليوم ، فاننا نرجو بفضل مصالحنا المشتركة ، وتفاهمنا الوثيق ، أن نستطيع الوصول إلى شيء يكون أداة لتوثيق أو اصر الصداقة بين بريطانيا العظمى واليمن ووضعها على قاعدة دائمة وطيدة .

وزير المستعمرات — سأل الوفد المصري هل يرغب في القاء بيان الآن ؟
على ماهر باشا — قال إنه بعد ان سمع البيانات التي أدلى بها ممثلو فلسطين وغيرها ، في موضوع العهد التي قطعها السير هنري مكماهون باسم الحكومة البريطانية للعرب ، يريد أن يقول إن الوفد المصري يشارك الوفود الأخرى في رأيها ، أتم مشاركة وينضم إليها ، ويرجو أن يأخذ الوفد البريطاني بوجهة نظر العرب في هذا الموضوع .

وزير المستعمرات — أشار الى اقتراح الامير سيف الاسلام بتعيين لجنة فرعية .
وقال : إن الوفد البريطاني يوافق على ذلك ولكن يجب أن يعرف آراء الوفود الأخرى .
الامير سيف الاسلام — قال : إن اقتراحه يقضى بأن تقدم اللجنة الفرعية تقريرها الى المؤتمر ليرى فيه رأيه .

الجنرال نوري السعيد — سأل عن موقف الوفد البريطاني ماذا يكون إذا حدث أن وافقت اللجنة الفرعية على أن فلسطين داخلية في عهد مكماهون ؟

وزير المستعمرات — قال : إن كل ما تأخذ به اللجنة التي سيكون الوفد البريطاني ممثلا فيها ، يجب أن يكون بالاجماع . ومن الواضح أن الوفد البريطاني ، في الحالة الفرضية التي يشير اليها الجنرال نوري ، سيكون قد وافق على رأى اللجنة الفرعية بواسطة ممثليه فيها .
فؤاد بك حمزة — قال إنه لن تكون ثم صعوبة اذا أجمعت اللجنة على أن فلسطين داخلية أو غير داخلية في عهد مكماهون ، ولكن لنفرض أن اللجنة اقترحت إحالة المسألة إلى التحكيم ؟ وقال : إن الاقتراح المعروض ليس واضحا فيما يرى .

الجنرال نوري السعيد — قال : إن من المهم أن نقرر هل يكون أعضاء اللجنة الفرعية في حل من درس الموضوع ولابداء آرائهم الشخصية ، أو يكون عليهم أن يراجعوا وفودهم قبل إبداء الرأي ؟

وزير المستعمرات — قال : إن الاعضاء سيكونون في اللجنة ممثلين لوفودهم ، لا كأفراد وسيكونون على اتصال دائم بوفودهم .

الجنرال نوري السعيد — قال : إننا في هذه الحالة سنعود إلى نفس الموقف الذي نحن فيه الآن .

وزير المستعمرات — قال : إن تعيين لجنة فرعية اقترح سديد . وسيكون الغرض منها أن تتناول نصوص المكاتبات العربية والانجليزية ، وتدرس المسائل والنقط التي ترغب الوفود العربية في بحثها . وقد عرضت على المؤتمر آراء قانونية وسياسية ، فهذه يحسن أن تجمع وتطرح على اللجنة الفرعية لفحصها . وفي هذه الحالة يستطيع الوفد البريطاني أن يقدم حججه بتفصيل أوفى . والخلاصة أن الغرض من تأليف هذه اللجنة الفرعية المقترحة هو :

(١) إزالة سوء التفاهم فيما يتعلق بالحقائق

(٢) درس حجج الفريقين بتفصيل أوفى

وقد يحىي تقرير اللجنة مؤيداً لوجهة النظر البريطانية أو لوجهة النظر العربية ، أو بأن الاعضاء لم يستطيعوا الاتفاق على رأى في الموضوع .

الأمير سيف الاسلام الحسين — اقترح أن تكون مهمة اللجنة أن تقدم تقريرها إلى المؤتمر برأيها في التفسير القانوني لمكاتبات مكماهون .

المستر ماكدونالد — أعرب عن شكه في أن تكون اللجنة الفرعية لها ما يؤهلها للفصل النهائي على هذا النحو .

الأمير سيف الاسلام — اقترح تذليل هذه الصعوبة بتعيين أعضاء خبراء من غير الوفود . المستر ماكدونالد — وافق على هذا الاقتراح ، ولكنه أصر على شكه الذي سبق له أن أعرب عنه . وقال : إن اللجنة الفرعية في رأيه ليست إلا أداة لتسهيل عمل المؤتمر الكامل والاقتصاد في الوقت .

الجنرال نوري السعيد — قال : إن الوفد العراقي لا يرى فائدة من الاشتراك في مثل هذه اللجنة ، التي لا تستطيع أن تذهب إلى أبعد مما يستطيع المؤتمر ، ولما كان على أعضائها أن يرجعوا إلى وفودهم طلباً لتعليقاتها ، فإن النتيجة ستكون أمراً مفروغاً منه سلفاً .

وزير المستعمرات — اعترف بأن لهذا الرأي وجهة ، ولكنه قال : إن هناك نقطا تفصيلية مثل الفروق بين الترجمات الانجليزية المختلفة للمكاتبات ، وهي التي يطلب الوفد

الفلسطيني بحثها . فاذا لم تحول هذه النقطة إلى لجنة فرعية ، فان وقت المؤتمر تستنفد منه بضعة أيام ؛ وبذلك يتأخر درس الاقتراحات العملية التي عرضها جمال افندي الحسيني في بيانه الافتتاحي . وقال انه يظن أن الحاضرين جميعا مقتنعون بأن هناك اختلافاً نزيهاً في الرأي بين التفسيرين البريطانى والعربى ، لمكاتب مكاهون ، لابد من الاعتراف به عاجلاً أو آجلاً . فاذا تولى المؤتمر نفسه بحث هذا الموضوع بأسهاب وتفصيل ، فان هذا خليف أن يسخط الذين يتطلعون إلى النتائج وينتظرونها في شوق ولهفة . فواجب المؤتمر ، مع عدم نسيان هذا الاختلاف في الرأي ، أن يمضى بأسرع ما يتيسر له في بحث الاقتراحات الانشائية .

المستر انطونيوس — أعرب عن أسفه لأنه لا يوافق المستر ماكدونالد . فان الاختلاف ليس في وجهتي النظر بل على الحقائق . فاذا كان الفريقان تحدهما الرغبة كما يعتقد في الوصول إلى الحقائق فانه لاسبيل في النهاية إلى الاختلاف بين وجهتي النظر .

فؤاد بك حمزة — قال : إن الوفد العربى السعودى يوافق على إحالة الموضوع إلى لجنة فرعية .

وزير المستعمرات — قال : إن المؤتمر متفق على وجوب درس المكاتبات . وقال : انه نظراً للشكوك التي أعرب عنها الجنرال نورى السعيد ، فانه ليس من الضرورى أن تكون الوفود العربية كلها ممثلة في اللجنة ، ما دامت هذه الوفود متفقة ، بالاجماع ، على موقف واحد ورأى واحد في المكاتبات .

ألفريد افندى روك — سأل : هل يكون من حق اللجنة الفرعية استدعاء شهود لسماع اقوالهم ؟

وزير المستعمرات — أظهر عدم الرضى عن هذا الاقتراح .

الجنرال نورى السعيد — قال : إن مكاتبات مكاهون من الأهمية بحيث لا يستطيع المؤتمر - في رأيه - أن يبحث أية مسألة أخرى قبل الفراغ من هذه .

وزير المستعمرات — قال : إن هذا الرأي يثير مسألة أخرى ، هي : هل توجل المناقشات الرئيسية للمؤتمر حتى تقدم اللجنة تقريرها ؟

الأمير سيف الاسلام — قال : إن من الممكن الاستمرار في البحث في المؤتمر على شرط أن تقبل حكومة جلالته المبدأ القائل بأن رضا المحكوم وموافقة لازمان .

الدكتور الخالدى — رجا أن يكون من المسلم به أن المناقشات لاتدور على قاعدة الانتداب

وزير المستعمرات — قال : إن من غير الميسور حصر قاعدة المناقشة في مبدأ أو تعهد واحد . ولكن من المعترف به أن عرب فلسطين ، يدخلون في المناقشة وهم غير مقيدین بالانتداب والوثائق الأخرى المتصلة به ، أما حكومة جلالته ففريدة بذلك .

الجنرال نوري السعيد — قال : إن الوفود العربية مستعدة أن تقبل كقاعدة للمناقشة ، تنحية الوعود المقطوعة للعرب اذا نحت حكومة جلالته أيضا الوعود المبذولة لليهود .

راغب بك الناشبي — أيد هذا الاقتراح الذي يتسنى بفضل بحث مستقبل فلسطين على أساس الحق وحده

وزير المستعمرات — قال : من المستحيل إغفال الحقائق . وذكر المؤتمر بالقاعدة التي دعى على أساسها ، وهي أن حكومة جلالته تدخل في البحث وهي مقيدة بكل تعهداتها القائمة ولكنها تعترف للوفود العربية بالحرية التامة في العمل والرأى . وقال : إن الانحراف عن هذه القاعدة لا يؤدي إلى غير المتاعب .

وقال أيضا : إنه قد يكون من المفيد أن يبين أن ما قاله عن مكاتبات مكاهون ووعده بلفور لا يمنع بحث الموضوع على ضوء حقائق اليوم الحاضر . وقد وضع جداً أن الحكومة البريطانية لن تحاول أن تمنع أى الفريقين من اقتراح تعديلات في الانتداب بالنظر إلى الحقائق التي أجدها الوقت الحاضر . فاذا اقتنع وفد المملكة المتحدة بأن هذه التعديلات ضرورية ، فيها ، وهو لا يظن أن هناك تناقضاً أو تعارضاً بين أقواله هذه وبين ما اقترحه الجنرال نوري السعيد وأيده راغب الناشبي بك . وقد فهم أن المتفق عليه أن تعين لجنة فرعية لفحص مكاتبات مكاهون وما فيها من عهود . وأن المؤتمر يعود إلى الانعقاد غداً للنظر في المطلب الأول للوفود العربية - أى إقامة دولة عربية مستقلة .

المستر أنطونيوس — قال : إن هناك بعض أخطاء صريحة في الترجمة الانجليزية لمكاتبات مكاهون . وسأل : ألا يمكن تأجيل نشر الكتاب الأبيض حتى تصحح هذه الأخطاء ؟

جمال الحسيني افندى — أيد هذا الاقتراح وقال : إن الترجمة الانجليزية التي وزعت على الوفود تختلف في بعض المواضع عن الترجمة الواردة في تقرير لجنة بيل ، وليس مما يشرف الموظفين البريطانيين الذين كانت لهم صلة بهذه المكاتبات ، أن يظهروا بمثل هذا الجهل بالتقسيمات الإدارية التركية ، كما يستفاد من الترجمة الانجليزية في صورتها الحاضرة .

وزير المستعمرات — قال : إن الوفد البريطاني يحمد هذا التنبيه ويشكر عليه . وهو غير واثق من إمكان تأخير نشر الكتاب الأبيض ، ولكنه سينظر في الأمر .

الدكتور الخالدي — قال : إن الترجمة يمكن تصحيحها في زمن وجيز جداً .

جمال الحسيني أفندي — أثار موضوع ضم خريطة إلى الكتاب الأبيض تبين التقسيمات الإدارية التركية التي وردت في تقرير لجنة بيل .

وزير المستعمرات — استحسن هذا الرأي . ولكنه غير واثق من إمكان نشر خريطة في الكتاب الأبيض ، فاذا لم يتسير هذا ، فإن من الممكن الإشارة في الكتاب الأبيض إلى الخريطة رقم (١) في تقرير بيل

جمال أفندي الحسيني — لفت النظر إلى أن الترجمة الإنجليزية التي وزعت لا تتفق مع هذه الخريطة .

وزير المستعمرات — سأل : هل يناسب الأعضاء أن يعقد المؤتمر جلسته التالية غداً ١٦ فبراير في الساعة الحادية عشرة صباحاً ؟ وقال : إنه يرجو أن يتيسر في المستقبل المضى بسرعة في المناقشة واجتتاب البيانات المطولة . وسأل : هل تريد الوفود العربية افتتاح المناقشة غداً ؟ جمال الحسيني أفندي — قال : إن الوفود العربية عرضت مطالبتها وإنها تحب أن تسمع اقتراحات الحكومة ورأيها

وزير المستعمرات — قال : إن الوفد البريطاني مستعد لابتداء البحث إذا كانت هذه رغبة المؤتمر ولكنه كان يحب أن يسمع حجج الوفود العربية في تأييد مطالبتها الأولى وهو إقامة دولة عربية مستقلة في فلسطين .

جمال الحسيني أفندي — قال : إن هذا المطلب يستند إلى حق العرب في تقرير مصيرهم . الأمير سيف الإسلام — قال : إنه سيتشرف بمقابلة جلالة الملك غداً في الساعة ١٢ والدقيقة ١٥ فاذا كانت المناقشة مستمرة إلى ذلك الوقت فانه سينسحب كما فعل الأمير فيصل هذا المساء

واتفق على عقد الجلسة التالية في الساعة ١١ صباحاً من يوم ١٦ فبراير ، وأن يوكل إلى السكرتيرين التداول في وقت مبكر فيما يتعلق بتعيين اللجنة الفرعية ، التي تنظر في عهود مكماهون

ورفعت الجلسة في الساعة السابعة والدقيقة ٢٥

م. ف. (و. ع) (ف) - ٧ -

مؤتمر فلسطين
المملكة المتحدة - الوفود العربية

الجلسة السابعة

الجلسة المعقودة بقصره سان جيمس ، في يوم الخميس السادس عشر
من فبراير سنة ١٩٣٩ الساعة ٢ والدقيقة ٤٥ مساء

مع هذا نسخة من محضر الجلسة المذكورة للموافقة عليها أو تعديلها

والمرجو في حالة الرغبة في التصحيح أن ترسل التصحيحات الى السكرتير في موعد
لا يتجاوز يوم الاثنين ٢٠ فبراير. وبعد هذا التاريخ يعد المحضر صحيحا مالم يتلق
السكرتير تبليغا بخلاف ذلك.

(الامضاء) ه. ف. دوني
السكرتير

قصر سان جيمس

١٦ فبراير سنة ١٩٣٩

صورة رقم ٥٨

م. ف (و.ع.) (ف) - ٧ -

سرى

الجلسة السابعة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

محضر الجلسة السابعة المعقودة بقصر « سان جيمس »، بلندن في يوم الخميس ١٦ فبراير سنة ١٩٣٩
الساعة ٢ والدقيقة ٤٥

الحاضرون

عن المملكة المتحدة

| | |
|--------------------------|------------------------------------|
| المستر مالكولم ماكدونالد | وزير المستعمرات (رئيساً) |
| المستر ر. ا. بتلر | الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية |
| السير جون شاكبورج | الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات |
| السير جراهام بوش | المستشار القضائي لوزارة المستعمرات |
| المستر س. ف. باكستر | مستشار بوزارة الخارجية |
| المستر س. إي. ف. لوك | من وزارة المستعمرات |

الوفود العربية وفد فلسطين

عوفى بك عبد الهادى
موسى بك العلى
المستر جورج انطونيوس
جمال افندى الحسينى
الدكتور حسين الخالدى
راغب بك النشاشيبي
الفريد افندى روك
امين بك التيمى
يعقوب افندى النصين
فؤاد افندى سابا

وفد مصر

| | |
|-----------------------------------|--|
| صاحب السمو الامير محمد عبد المنعم | سفير مصر بلندن |
| صاحب السعادة حسن نشأت باشا | رئيس الديوان الملكى |
| صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا | وزير مصر المفوض لدى العراق والمملكة العربية السعودية |
| صاحب السعادة عبد الرحمن بك عزام | |

وفد العراق

| | |
|---------------------------------|-----------------------------|
| صاحب الدولة الجنرال نورى السعيد | رئيس الوزارة ووزير الخارجية |
| صاحب السعادة رؤوف بك جادرجى | |
| سيد افندى عبد الله بكير | السكرتير |
| المستر ه. آى. لويد | |

وفد المملكة العربية السعودية

| | |
|-------------------------------|---------------------|
| صاحب السمو الملكي الامير فيصل | وزير الخارجية |
| صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه | الوزير المفوض بلندن |
| صاحب السعادة فؤاد بك حمزة | وكيل وزارة الخارجية |
| ابراهيم افندى السليمان | السكرتير |

وفد شرق الاردن

| | |
|----------------------------------|--------------|
| صاحب الدولة توفيق باشا ابو الهدى | رئيس الوزارة |
| الشيخ نجيب علم الدين | السكرتير |

وفد اليمن

| |
|---|
| صاحب السمو الملكي الامير سيف الاسلام الحسين |
| القاضي محمد عبد الله الشامى |
| القاضى على بن حسين العمرى |
| الاستاذ ابراهيم الموجى |
| سيد على محمد بن عقيل |
| محمود افندى ابو السعود |

سكرتيرية المؤتمر

| | |
|----------------------|-------------------|
| المستر هـ . ف . دونى | السكرتير |
| المستر ن . اى . ارشر | { مساعدا السكرتير |
| والمستر ج . س . بنيت | |
| المستر ج . سمر فيل | المترجم الرسمى |

محضر الجلسة

افتتح المستر ماكدونالد الجلسة ، في الساعة الثانية والدقيقة الخمسين ، فاقترح أن يتفق الأعضاء على موعد تنتهى فيه هذه الجلسة ، لما علمه من ارتباط الوفد العربى بموعد . وبعد المناقشة قال : اتفق على انتهاء الجلسة في منتصف الساعة الخامسة مساء .

ثم تكلم المستر ماكدونالد في الغرض من المؤتمر ، وأنه تبادل الرأي بصراحة والوصول إذا أمكن ، إلى تفاهم ما ، وإذا حدث لسوء الحظ أن تعذر الاتفاق ، فإن حكومة جلالته يكون في وسعها على الأقل أن تضع سياستها المستقبلية ؛ وهي على علم تام بوجهات النظر جميعاً في القضية . وقال إنه يود أن يؤكد أن حكومة جلالته ستبذل أقصى مايدخل في طاقتها للوصول إلى اتفاق وقال : إن المؤتمر بلغ الآن مرحلة يسعه فيها أن يدرس اقتراحات مفصلة . وهناك ثلاثة عوامل يجب أن تكون ماثلة في الأذهان :

الأول — أن الوفود العربية لا تعترف بتصريح بلفور ولا بالانتداب .
الثاني — أن حكومة جلالته تدخل في هذه المباحثات وهي مقيدة بتعهداتها القائمة وبتفسيرها كذلك لمكاتبات مكماهون .

الثالث — حقائق الموقف كما هو اليوم .
وأعرب عن يقينه أن الجميع يرغبون في الوصول إلى تسوية عملية ، وأنه لما كان الوفد البريطانى قد اصغى بحسن نية إلى ما وجهه العرب الفلسطينيون باخلاص من تهم الغدر والنكث لبريطانيا ، فإنه يرجو أن تقابل ملاحظاته بروح صريحة كهذه .
ثم تناول المستر ماكدونالد العوامل التي تعترض في رأيه الاقتراح الذي قدمه جمال افندى الحسينى بأن تقوم فوراً دولة عربية مستقلة في فلسطين ، وقال : إن الحوادث الأخيرة قد زعزعت ثقة الحكومات المعنية بشؤون فلسطين ، بقدرة حكومة عربية على تقديم الكفالة الكافية للأقلية اليهودية في فلسطين . وهو يقبل ماقاله جمال افندى الحسينى من أنه لا يوجد شعور ضد السامية في فلسطين ، ولكن الواقع على كل حال ، هو أن الأحوال التي سادت فلسطين في العشرين سنة الأخيرة وأدت إلى حوادث سنة ١٩٣٦ قد أوجدت شعوراً قوياً جداً ضد اليهود في فلسطين . وقال : إن جمال افندى قد أكد للتوتمر رغبة عرب فلسطين في أن يكفلوا لهذه الأقلية اليهودية حقوقها ؛ ولكن مع قبول هذا التأكيذ يرى الزعماء السياسيين

لعرب فلسطين قد اعترفوا مراراً بعجزهم عن كبح مواطنهم المتطرفين . فحتى إذا اعطيت ضمانات دستورية فإن الحكومات التي يعينها الأمر لا تكون على ثقة من أن الأقلية اليهودية ستكون آمنة في ظل حكومة عربية مستقلة في فلسطين .

وقال إنه حريص على الانصاف ؛ ولهذا فهو يقول إن بين اليهود في فلسطين عناصر عنف كما بين العرب ، ولكن الرأي العام العالمي خليق أن يرى في هذا زيادة في الخطر بقيام فتنة لاضابط لها ، من أحد الفريقين ، تؤدي إلى الانتقام وتفضي إلى ما يشبه الثورة الأهلية إلا إذا بقيت الدولة المنتدبة بشرطتها وقواتها العسكرية في البلاد . وقال إنه لا يدعى أن تاريخ الدولة المنتدبة من حيث الأمن العام ، فوق النقد ، ولكن من الانصاف أن يقال على الأقل إن الحالة كانت خليقة أن تكون أسوأ لولا وجودها .

فمن الحقائق التي يجب أن تواجه أن كثيراً من الحكومات التي لها عناية بشؤون فلسطين قد لا ترغب في أن ترى حكومة عربية مستقلة قائمة . ويجب على عرب فلسطين أن يذكروا أن الحكومة البريطانية ليست كل شيء ، وأن موافقة عصبة الأمم لا بد منها عند إدخال أي تغيير على نظام فلسطين . وأنه ليكون خطأ لا يقتصر ضرره على حكومة جلالته بل يشمل العرب أنفسهم أيضاً أن يصل المؤتمر إلى اتفاق ترفضه جنيف أو يحول ضغط الرأي العام الأمريكي دون تنفيذه . وقال إنه لا يرى أملاً في أن تشعر الأقلية اليهودية شعوراً كافياً بالأمن والاطمئنان في فلسطين ما لم تستمر إدارة الانتداب وقتاً آخر .

وقال إنه قد يبدو لأعضاء المؤتمر أنه بالغ في تأكيد حقوق اليهود دون حقوق الكثرة العربية المهددة في هذه الأيام . وذكر أن معنى " الوطن القومي " الوارد في تصريح بلفور ، لم يحدد قط . على أن بعض المسؤولين عن هذا التصريح (مثل المستر لويد جورج والرئيس ولسون) قد أعربوا عن الرأي القائل بأن مرماه هو إقامة دولة يهودية . وقد ظل هذا إلى الآن احتمالاً شديداً التهديد لعرب فلسطين . وقد رأت حكومة جلالته أنه ليس من العدل أن يظل هذا الشك قائماً ، وهي تنوى أن تصرح أنه ليس في نيتها ولا من أغراضها أن تصبح فلسطين دولة يهودية ، اللهم إلا إذا أراد العرب أنفسهم ذلك .

المستر أنطونيوس — قاطع ، ليسأل : هل هذا التأكيد يسرى على أي جزء من فلسطين ؟
المستر ماكدونالد — أشار إلى رفض اقتراحات لجنة التقسيم ، وقال : إن حكومة جلالته

لا تفكر في قيام دولة يهودية في أى جزء من فلسطين . وأعرب عن رأيه في أن هذا التفسير الواضح لتصرّح بلفور خليك أن يعيد الاطمئنان إلى عرب فلسطين وزيادة على ذلك فإن حكومة جلالتة ترى أنه قد آن جداً أن تقوم في فلسطين نظم الحكم الذاتى . وفي المساعى السابقة - وإن كان يمكن أن تعد غير موفقة - مايدل على رغبة الحكومة في تحقيق هذه الغاية . ومن رأى الحكومة أن من المبادئ التى ينبغى أن يقوم على قواعدها نظام الحكم في فلسطين في المستقبل ، أن لا يتيسر لأحد الفريقين السيطرة على الفريق الآخر والتحكم فيه . وليس من رأيه أن الوقت مناسب - في أثناء البحث فيما يطلبه العرب من قيام دولة مستقلة لهم - لتناول تفاصيل الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا المبدأ ، ولكنه رأى من الواجب أن يعرض صورة عامة للنتائج التى يسوق إليها الموقف الحاضر في نظر الحكومة . وحكومة جلالتة مستعدة للبحث والمناقشة . والاقتراحات التى عرضها الآن ليس مقصوداً بها في الوقت الحاضر أكثر من أن يعرض على المؤتمر مايقوم مقام حكومة عربية مستقلة في فلسطين .

جمال افندى الحسينى — أشار في رده على بيان المستر ماكدونالد إلى ما قال من أن الحكومات المختلفة المعنية بالامر ليست وافقة من قدرة زعماء عرب فلسطين على كبح الشعور الطائفي وضبطه

وقال : إن العرب عاشوا مع اليهود قبل الحرب عدة قرون فلم تحدث مصادمات . وإنما بدأت المصادمات بعد أن سارت حكومة جلالتة على سياسة ليس العرب بمسؤولين عنها . ولقد ظل العرب إلى سنة ١٩٣٥ يضبطون أنفسهم إلى حد ما . واعترف جمال افندى بأن اموراً تافهة وقعت من حين إلى حين ، ولكن كل إنسان يعرف أن هذه الحوادث لم تكن سوى محاولات للفت نظر الحكومة البريطانية إلى مظالم العرب وما حاق بهم من الكوارث ، ولم يحدث قط أن لجنة واحدة من لجان التحقيق لامت العرب ، بل لقد ذكرت هذه اللجان أن السبب الاساسى للمتاعب هو سياسة حكومة جلالتة وأشارت باتخاذ تدابير علاجية لم تنفذ إلى الآن ؛ فالمسؤولية الأولى عن هذه الفتن تقع على عاتق الحكومة البريطانية .

ومضى جمال افندى في كلامه فقال : أما ما يتعلق بقدرة زعماء العرب في فلسطين على قمع الاضطراب ، فلو وسع الزعماء ان يقولوا للأمة ان مطالبا اجيت لانهته الثورة

فوراً ، كما انتهى الاضراب العام في سنة ١٩٣٦ . ومالم تجب هذه المطالب ، فانه لا الزعماء الفلسطينيين ولا كل الوفود العربية يستطيعون تسكين الشعب الفلسطيني بعد أن بذل كل هذه التضحيات

ولكن اذا أجيب مطالبهم ، فان الزعماء لا تقتصر مقدرتهم على أن يعيدوا السلام والأمن ، بل يستطيعون أن يحافظوا عليها أيضاً ؛ لأنهم أعلم بالسبب الحقيقي للتأعب وبالبواعث التي تحدو أو تلك الذين يقاتلون الآن في سبيل الغاية الشريفة .

وقد أشار المستر ماكدونالد إلى أن الولايات المتحدة أو غيرها من الدول المعنية بفلسطين قد لا تسمح للحكومة البريطانية بأن تجيب مطالب العرب ، لأنها لا تثق بكفالة السلام والأمن للأقلية اليهودية في المستقبل . ورداً على هذا قدم (جمال افندى) اقتراحين الاول : أنه اذا كانت الولايات المتحدة تتخذ هذا الموقف فليطلب منها ان تتولى هي الانتداب وثانياً : اذا صح ماعزى إلى الدكتور " ويزمان " من ان اليهود يستطيعون أن يجندوا خمسين ألف رجل للدفاع عن أنفسهم في فلسطين فقد صارت سلامة اليهود مضمونة مكفولة ، وفي وسع الجنود البريطانيين ان ينسحبوا .

واستطرد جمال افندى فقال : إن العرب شعب له زعيم واحد . وهم في العادة هادئون مسالمون ورغبتهم صادقة في أن يكونوا على صفاء مع العالم طراً ، وخاصة لأن جانباً كبيراً من مواردهم يستمد من حركة السياحة والحج وما تقتضيه هذه الحركة في بابي الصناعة والتجارة . وعرب فلسطين شعب فقير يستمد قوته من مساعدة إخوانه العرب ومعاونتهم ، في البلاد المجاورة ، وكل جيرانه محالفون أو اصدقاء لبريطانيا العظمى ، وكل هذه البلاد تستطيع أن تضمن لليهود ما يتمتعون به من حقوق كما هو حال الاقليات في الولايات المتحدة وانجلترا مثلاً . وحسب اليهود ضمان هذه البلدان وضمن بريطانيا العظمى . أما عن عصبة الأمم فان كل ما تريده بريطانيا العظمى تناله من العصبة كما يعرف العالم كله .

واستمر جمال افندى ، فأشار إلى مقاله المستر ماكدونالد عن الشك في تفسير وعد بلفور ، فقال : إن العرب يعرفون من تجارب السنوات العشرين الماضية أن اليهود لا يخجلهم أدنى شك في معنى التصريح ، وقد عملوا بنشاط وجد لتنفيذ وعد بلفور كما فهموه ، وكان تأثيرهم من القوة بحيث استطاعوا كلما أوصت لجنة من لجان التحقيق بعمل ما ، أن يحبطوه ويزيدوا

المهاجرة سرعة . وأشار إلى الزيادة في متوسط نسبة المهاجرة بعد لجنتي التحقيق في سنتي ١٩٢٢ ، ١٩٣٠

وأشار إلى رفض العرب مشروع المجلس التشريعي في سنة ١٩٢٢ فقال : إن المستر ماكدونالد لا يعقل أن يكون غير عارف بأسباب هذا الرفض ، ففي الوقت الذي كان فيه إخوانهم في العراق وسورية قد بدأوا ينعمون بالسلطة التنفيذية الحقيقية ، عرض على عرب فلسطين مجلس تشريعي ليس أكثر من صورة . وفي سنة ١٩٣٠ رفضت حكومة جلالاته قيام مجلس تشريعي وإن كانت اللجنة البرلمانية قد أشارت باتخاذ هذه الخطوة . وفي سنة ١٩٣٥ قتلت الحكومة البريطانية اقتراحا آخر بقيام مجلس تشريعي عرضه المندوب السامي ؛ فالآن بعد عشرين سنة لا يستغرب أن يرى العرب أنهم لا يستطيعون أن يقبلوا ، بعد كل تضحياتهم ، اقتراحا بقيام مجلس تشريعي

وقال جمال افندي : إن العرب لا يريدون أن يتخلصوا من اليهود ، ولكن إذا كان اليهود يريدون أن يغادروا فلسطين فإن هذا يكون خيراً ؛ أما إذا أرادوا البقاء ، فإنه يكون لهم نفس المركز الذي هو لسواهم ، ولن يكون هناك محل للقول بالسيطرة والتحكم . وإذا سرنا على هذا المنهج فقد يحىء اليوم الذي يتعذر فيه أن يعرف اليهودي من غير اليهودي في فلسطين ، ولكن إذا أصرت الحكومة البريطانية على سياسة قائمة على الاختلافات الطائفية فإنها بهذا تبذر بذور النزاع

وأشار جمال افندي إلى المستر لويد جورج والمستر تشرشل اللذين قررا في سنة ١٩٢٢ أنه لا محل للقول بإنشاء دولة يهودية ثم عادا فقررا أمام اللجنة الملكية أن تصريح بلفور ينطوي على إقامة دولة يهودية في النهاية . وقال : إن مثل هذا السلوك هو الذي يسلب عرب فلسطين كل ثقة بالحكومة البريطانية والآن يقدم لهم المستر ماكدونالد تأكيذاً جديداً مغايراً لذلك التفسير ، وهو - أي جمال افندي - يؤمن باخلاص المستر ماكدونالد والحكومة البريطانية الحاضرة ، ولكن من الذي يضمن أن لا ينجيء حكومة أخرى فتقلب هذه السياسة ؟ إنه لا أحد سوى العرب أنفسهم يستطيع أن يقتنع العرب بأن حقوقهم مكفولة . وختم جمال افندي رده بقوله انه يؤكد للمستر ماكدونالد بأنه إذا حصل العرب على استقلالهم ، فإن اليهود يلقون في فلسطين معاملة هي خير بكثير مما يعاملون به في أي مكان من أوروبا في الوقت الحاضر .

المستر أنطونيوس — أثار نقطتين فيما يتعلق ببيان المستر ماكدونالد . فاقترح أن تترك في الوقت الحاضر الاعتراضات المحتملة من جانب جنيف والولايات المتحدة أو غيرها من الحكومات على اجابة مطالب العرب ، واقترح أيضاً أن يجرى البحث في الموضوع من حيث هو للوصول إلى ما يقتضيه الحق . ومتى تقرر ما هو حق ، فانه يسعنا حينئذ البحث في الاعتراضات المحتملة والوسائل اللازمة للتغلب عليها .

وأشار المستر أنطونيوس ، إلى ما قاله المستر ماكدونالد من أن الحكومة البريطانية ترغب في حالة لا يتسنى فيها أن يسيطر اليهود على العرب ، أو العرب على اليهود ، وقال : إن مثل هذه الحالة يمكن تصورها في أى بلد . ففي أى بلد - كاثنة ما كانت نسبة العناصر التي تتألف منها السكان - لابد من أن تكون للكثرة سيطرة على صورة ما ، على القلة .

وأراد المستر أنطونيوس أن يستوضح المستر ماكدونالد ، فسأله : هل كان يعنى ما عني جمال افندى حين قال " جمال افندى " : إن اليهود يستطيعون أن يثقوا بأنهم لن يتحكم فيهم العرب متى قدمت لهم ضمانات كافية . ذلك أن الدعاية اليهودية التي أراد بها اليهود أن يجتذبوا اليهم العطف على قضيتهم ، ظلت عدة سنوات تتخذ شعاراً لها أن اليهود لا يريدون التحكم في العرب ، ولا أن يتحكم العرب في اليهود . ومثل هذه العبارة لاعمى لها ، فان من الحق والعدل - وهو الحاصل فعلاً في كل مكان - أن يكون صوت الكثرة هو الأعلى والأقوى من غير أن يكون ذلك منطقياً على تحكم من فريق في فريق آخر .

المستر ماكدونالد - قال إنه سيرد على ما طلبه المستر أنطونيوس من الايضاح عن الاقتراح الخاص باقامة نظام لا يسمح بتحكم العرب في اليهود أو اليهود في العرب . وقال : إن المستر أنطونيوس ذهب إلى أن هذا لاعمى له وان من المستحيل أن لا تسيطر الكثرة على القلة وتغلب إرادتها بواسطة الاداة الدستورية . ومن الشائع ، ولكنه ليس عاماً ، في الحكومات الديمقراطية أن تغلب إرادة الكثرة العديدة . فثلا الولايات التي تتألف منها استراليا ليست متساوية من حيث عدد السكان ، ولكن تمثيلها متكافئ في الهيئة الدستورية المختصة بما بينها من الشؤون .

وقال المستر ماكدونالد انه يعترف بصواب ما قاله جمال افندى الحسيني من أن نظاماً يؤكد الخلافات بين الطائفتين في فلسطين ، لا تكون له نتيجة إلا إدامة الشعور بالتعادي بينهما .

ولكن مزايا هذا النظام قد ترجح على مساوئه وهو إنما أراد أن يقترح وسائل لتفادي المصاعب التي لفت المستر أنطونيوس النظر إليها .

وقال : إن في الهند كثرة هندوكية وقلة من المسلمين ، والأرجح أنه ما من أحد من أعضاء المؤتمر الحاضرين يجب أن يرى المسلمين وهم القلة خاضعين أبداً لارادة الكثرة الهندوكية . ومع أن نظام الحكم في الولايات الهندية ديمقراطي ، فإنه ليس قائماً على القاعدة العددية . ففي المجالس التشريعية ممثلون إضافيون ، معينون أو منتخبون ، يقوى بهم تمثيل الأقلية المسلمة . وهذه طريقة قد يستطاع تطبيقها في فلسطين إذا قبل المبدأ الذي ينفي التحكم بفضل الكثرة العددية

وفي البلاد التي يكون السكان فيها متجانسين تنطبق القاعدة الديمقراطية التي نبه إليها المستر أنطونيوس ، ولكن في البلاد التي تختلف طوائفها ولا تأتلف ، لا يعد من المخالف للأصول الديمقراطية أن تتخذ تدابير خاصة لاجتناب تحكم طائفة في أخرى بفضل الكثرة العددية ، بل على العكس لا يكون من الديمقراطية في شيء اجتناب اتخاذ هذه التدابير ، ويكون من التهديد الصريح المباشر للأقلية عدم اتخاذها

وهو في الوقت الحاضر لا يشير بهذه الطريقة أو تلك ، ولكنه يقرر أن من الممكن تذليل العقبة التي أشار إليها المستر أنطونيوس .

الجنرال نوري السعيد — سأل : هل تمثيل الأقلية المسلمة في الهند كتتمثيل الاكثرية الهندوكية تماماً ؟

المستر ماكدونالد — طلب من المستر بتلر أن يشرح النظام المتبع في الهند

المستر بتلر — قال : إن المسلمين في بعض الأقاليم الهندية (مثل البنجاب) هم الكثرة ، وفي البعض الآخر (مثل الأقاليم المتحدة) هم الأقلية . والطريقة المتبعة هي التي تسمى طريقة "التوازن" ففي الأقاليم المتحدة مثلاً يعطى المسلمون مقاعد في المجلس التشريعي فوق حقتهم إذا اعتبرنا عددهم . وكذلك يراعى أن يكون للأقلية في كل حالة عدد معين من الأعضاء في الوزارة ؛ ويجب أن نذكر أن هذه الأقاليم تتمتع بالحكم الذاتي التام .

[ودارت مناقشة أخرى في التدابير المتبعة في الهند]

المستر أنطونيوس — قال : إن المستر ماكدونالد بين بعض الاستثناءات في القاعدة ،

وهي أى الاستثناءات، ذات صبغة غريبة. ولا شك في أن عرب فلسطين يدركون الحاجة إلى منح الأقليات نوعاً من الحماية من إرادة الأغلبية المطلقة. وهذا هو الذى عنوه حينما عرضوا أن يضمنوا حقوق الأقلية اليهودية، ولهذا يقترح "المسمر أنطونيوس" الكف عن المناقشة فى المبدأ، والشروع فى بحث مدى الضمانات المرغوب فيها لضمان حقوق الأقلية اليهودية فى فلسطين.

الدكتور الخالدى — قال: إن عرب فلسطين جاءوا إلى لندن مع ممثلى البلدان العربية كلها، وهى بلاد ينبغى أن يكون لآرائها من الوزن أكثر مما لبلاد أخرى مثل الولايات المتحدة وقد جاءوا ليتبينوا هل حكومة جلالته مستعدة وراغبة أن تحدث تغييراً أساسياً فى المركز الدولى لفلسطين، وقد بنوا مطالبهم على عدة عوامل — الوعود التى بذلت لهم فى أثناء الحرب ومبدأ تقرير المصير، وعهد عصبة الأمم، والحالة الحاضرة فى فلسطين — ولم يجيئوا ليطالبوا أو ليقبلوا نوعاً من المجالس التشريعية لا يكون خيراً من جمعية للمحاضرات الأدبية. وأعرب الدكتور الخالدى عن رأيه فى أن من تضييع الوقت أن لا يتناول البحث المسائل والمبادئ الأساسية؛ فإذا كانت حكومة جلالته مستعدة لقبول حل قائم على تغيير أساسى، وذلك بالاعتراف من البداية باستقلال العرب، فانه يمكن تناول المسائل الأخرى بالبيان والبحث مثل وسائل ضمان الحقوق اليهودية، وفترة الانتقال.

ألفريد افندى روك — أضاف إلى ماسبق أن اليهود يعيشون فى أمان واطمئنان فى كل البلاد العربية الأخرى. ولا يوجد ما يمنع أن يكون الحال كذلك فى فلسطين.

المستر ماك دونالد — رد على الدكتور الخالدى، فأشار إلى ماورد فى كلام جمال افندى الحسينى من أن حكومة جلالته لعلها تفكر فى خلق أعذار للاحتفاظ بالانتداب إلى الأبد. فهو يجب أن يقول إن الحكومة تنوى إنهاء الانتداب بعد فترة تعد كافية فى جميع الأحوال. فحكومة جلالته تعترف إذن بحق أهالى فلسطين فى التطلع إلى قيام حكومة فلسطينية مستقلة، ولكنها ترى أيضاً أن النوع الصالح لهذه الحكومة يجب أن يكون منطويماً على ما يمنع تحكم فريق فى فريق، بفضل عدده، فالضمانات اللازمة لحماية الأقليات تعد لهذا السبب على أعظم جانب من الأهمية

وهو بدوره يجب أن يسأل مندوبى عرب فلسطين: هل يعنون عندما يذكرون الضمانات للأقلية اليهودية، التمثيل الخاص لها فى المجلس التشريعى وفى الهيئة التنفيذية على نحو ما هو

حاصل مثلاً في الهند؛ أو هل يعنون اصدار «لائحة حقوق، تضطر الهيئة التنفيذية العربية إلى مراعاتها والتقييد باحكامها؟

جمال افندى الحسيني — اعترض على اتخاذ الهند مثلاً، لأن مركزها الدولي مختلف جداً. فإذ كانت فلسطين قط مستعمرة، وقد كان أبناؤها شركاء في الدولة العثمانية. ووجود بريطانيا العظمى في فلسطين قائم على المادة ٢٢ من ميثاق العصبة فإذا كانت حكومة جلالته مستعدة أن تعمل طبقاً لروح هذه المادة فإن البحث يحدى وإلا فلا أمل في الوصول إلى نتيجة. وقال جمال افندى إنه يسأل المستر ماكدونالد الذي يعرف شؤون فلسطين معرفة وافية، هل يعتقد جاداً أن عرب فلسطين يقبلون المهانة التي ينطوى عليها وضعهم على قاعدة المساواة — لا أكثر — مع اقلية يهودية؟ إننا جميعاً نريد السلام في فلسطين. ولكن هذا لا يكفل السلام، وما هو إلا مسكن. وقد جلبت المسكنات الخراب لفلسطين فيما مضى وخلق بها أن تجره عليها أيضاً في المستقبل. وناشد المستر ماكدونالد أن يتناول قضية فلسطين جاداً وقال: إنه إذا فعل ذلك لا يجد داعياً لاثارة مسألة التكافؤ بين الطوائف في فلسطين.

المستر ماكدونالد — قال: إن وجود مثل هذا العدد الكبير من مندوبي الدول العربية حول مائدة المؤتمر، دليل على أن حكومة جلالته تعالج القضية العربية جادة؛ ولولا أنها جادة لكان من السهل عليها أن تصوغ الدعوة إلى المؤتمر بحيث تجعل من المستحيل على عرب فلسطين أن يحضروا، ثم تلقى عليهم التبعة أمام الرأي العام عن رفض الدعوة. وكان في وسع حكومة جلالته كذلك أن تدعو عرب فلسطين وحدهم؛ ولكنها بدلاً من ذلك تعمدت أن تدعو الدول العربية أيضاً وبذلك جعلت حجة العرب أقوى.

ووافق المستر ماكدونالد الدكتور الخالدي على أن من الواجب أن تعار آراء الدول العربية الأهمية التي هي جديرة بها. وأضاف إلى ذلك أن هذا لا يعني ولا يستدعي إهمال آراء الدول الأخرى التي لها حق في العناية بأمر فلسطين.

وقال أنه لم يرد أن يقف فلسطين إلى الهند، وإنما جاءت المقارنة — وإن كان لها وجه — عرضاً، على أثر السؤال العملي الذي وجهه الدكتور الخالدي. وهو لا يعتقد أن الأكرديات في الإقليم الهندية، ترى من المهانة لها أنها قبلت مبدأ «الموازنة» عند تمثيل الأقليات. يضاف إلى ذلك أن هذا لم يفرض وإنما قبله الطرفان بعد البحث والمناقشة.

عوني بك عبد الهادي — قال إنه في مباحثات سنة ١٩٢٢ لما واجه عرب فلسطين حكومة جلالة وخدم وبغير مؤازرة خارجية عرضت عليهم اقتراحات تعد خير أما يعرض عليهم الآن .

الجنرال نوري السعيد — قال إنه فهم أن المستر ماكدونالد يرغب في معرفة آراء الوفد الفلسطيني في موضوع الضمانات للأقليات ، فهو يرى من المناسب أن يشير إلى مركز الأقلية اليهودية في العراق من الوجهة الدستورية ، ومن اليهود في بغداد ثمانون ألفاً والباقيون موزعون " جماعات صغيرة " في بقية البلاد ، ففي المجالس الإقليمية أعطى اليهود من حيث التمثيل ، فوق حقهم إذا اعتبرنا عددهم ؛ وهناك تشريع يضمن لهم عدداً معيناً من المقاعد في مجلس النواب . وتعامل الأقليات الأخرى نفس هذه المعاملة . وهي معاملة عادلة جداً ، وقد اعترفت عصبة الأمم والولايات المتحدة الأمريكية بعدها عند دخول العراق في العصبة .

على ماهر باشا — قال : إذا كان مسلماً أن مبدأ إقامة دولة عربية مقبول من كل الجهات ، ولا سيما من جانب عرب فلسطين ، فإن طريق البحث في موضوع الضمانات للأقلية اليهودية يكون واضحاً . وهناك صور ونظم شتى للضمانات . ومن رأيه أن الأولى أن يضع اليهود أو الحكومة البريطانية اقتراحات في هذا الصدد ، تبحثها لجنة فرعية صغيرة من المؤتمر .

صاحب السمو الملكي الأمير فيصل — هل قبل فعلاً مبدأ قيام دولة عربية مستقلة كقاعدة ؟ فإذا كان الأمر كذلك فإن البحث كله يجب أن يجري على هذه القاعدة . المستر ماكدونالد — رد بقوله : إن موضوع البحث في جلسة هذا المساء هو اقتراح الوفد الفلسطيني العربي أن تقوم دولة عربية مستقلة . هذا هو أساس البحث ، وقد أراد الوفد البريطاني ، ولا يزال يريد ، أن يسمع الحجج المؤيدة لهذا الاقتراح . فالوفد البريطاني إلى الآن لم يقبل الاقتراح كجزء من اتفاق . وقد بدأ بأن شرح بعض الأسباب التي تجعله يرى صعوبات عظيمة في طريق ما هو مقترح من إقامة دولة عربية مستقلة ، ولكن من رأيه أن المناقشة أثمرت إزالة كثير من الغموض . فقد بين مثلاً للوفود العربية أن الحكومة البريطانية تقبل المبادئ الآتية :

١ — أن لا تكون هناك دولة يهودية ؛

٢ — أن لا يبقى الانتداب إلى الأبد ؛

٣ — أن النية متجهة إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة

ولكن الوفد البريطاني لم يقتنع إلى الآن بالرأى القائل بأن فلسطين ينبغي أن تصبح دولة عربية مستقلة . وفي الوقت نفسه اقترح الوفد البريطاني أن يحصل الاحتياط حتى لا تتحكم إحدى الطائفتين في الأخرى . وأعرب عن رجائه أن تستمر المناقشة في الجلسة التالية .

حسن نشأت باشا — قال إنه لما كان للوضع هذه الأهمية العظيمة ، ولا سيما بعد البيان الذى أدلى به المستر ماكدونالد ، فإنه يقترح أن تجتمع وفود الدول العربية غداً للبحث فيما بينها . الدكتور الخالدي — ذكر حسن نشأت باشا بأن الوفود العربية اجتمعت من قبل في القاهرة ، وبحثت كل هذه النقط . ومحاضر اجتماعاتها موجودة ، ومنها يتضح أن الوفود متفقة فيما بينها على القرارات التى اتخذتها . ففي هذه الحالة لا يبدو داع لاجتماع الوفود العربية مرة أخرى لبحث جديد .

المستر ماكدونالد — قال إنه لاشك في أن كل وفد له آراؤه وما هو مقتنع به ، وإن ما اتفقت أو تتفق عليه الوفود مسألة تعنيها وحدها . ولكنه يرجو أن تكون المناقشة الحالية وافية حقاً ، وصريحة وحرّة ، وأن تكون كل الوفود مستعدة للاقتناع بأية حجة جديدة تعرض أثناء البحث .

راغب بك النشاشيبي — سأل : هل لشعب فلسطين أمل في الاستقلال ؟ لقد قال المستر ماكدونالد إن الانتداب سينهى في وقت ما ، وإن الاستقلال سيمنح على الرغم من وعد بلفور ، ومن الوعود المبذولة لليهود . وعلى هذا تكون العقبة الوحيدة التى تعترض الآن طريق الاستقلال هي ضمان حقوق الأقليات . وقال : إنه يعتقد أنه حينما منح العراق الاستقلال لم تعتبر مسألة الأقليات عقبة ، وإن كان البحث قد تناولها . ولما كان المستر ماكدونالد قد وافق على أن عرب فلسطين جديرون بالاستقلال كإخوانهم في العراق — وقد كان كلا الفريقين عضواً في الدولة العثمانية — فإن موضوع البحث الوحيد هو حماية الأقليات ، وهي مسألة سهلة الحل . فإذا كانت هناك أمور أخرى تعترض الاستقلال فإنه يسر الوفود العربية أن يعرضها المستر ماكدونالد ليدور البحث فيها .

جمال افندى الحسينى - قال إنه يلاحظ ، مع الاحترام التام للمستر ماكدونالد ، أن مقاله هذا المساء لاجديد فيه ، وأنه لا يبلغ من أمره أن يكون تمهيداً للبحث المنتج . وذكر أن الحكومة البريطانية فى سنة ١٩٢١ أكدت للعرب أن الانتداب لن يدوم ، وأن المجلس التشريعى هو الخطوة الأولى فى سبيل الاستقلال ، وأنه لن تقوم هناك دولة يهودية . فكلام المستر ماكدونالد هذا المساء لم يتقدم بالموضوع خطوة واحدة إلى الأمام . وقال إنه يوافق راغب بك النقاشي على أنه إذا كانت الحكومة البريطانية تقبل المبدأ الذى يقضى بمنح عرب فلسطين الاستقلال كما منحه زملائهم فى العراق ، فإن الموضوع الوحيد الذى يحتاج إلى البحث بعد ذلك يكون - كما اقترح على ماهر باشا - موضوع الضمانات للأقليات . وهو يقترح أن تتولى الدول العربية المجاورة ، وبريطانيا العظمى معاً ، ضمان مركز الأقليات فى فلسطين . وليس أولى من هذا بإيجاد شعور قوى بالاطمئنان .

المستر ماكدونالد - قال إنه نظراً لارتباط الوفود العربية بمواعيد فى هذا المساء ، يحسن رفع الجلسة . وأكد أن الوفد البريطانى أصنى بعناية للمناقشة ، وتتبعها بدقة ، وأنه سيدرس الموضوع قبل الجلسة التالية ، وحينئذ يدلى بملاحظاته . ورجا فى أثناء ذلك اجتناب الإفضاء بشيء مما جرى الحديث فيه فى هذه الجلسة ، إلى أحد من الخارج . وستكون الحكومة البريطانية مستعدة فى الوقت المناسب لإذاعة كل شيء رسمياً على الجمهور ، ولكن من الضرورى فى الوقت الحاضر إبقاء المناقشة فى طى الكتمان .

واتفق على أن تعقد الجلسة التالية فى الساعة الحادية عشرة من صباح السبت الثامن عشر من فبراير .

ورفعت الجلسة فى الساعة الخامسة والدقيقة العشرين .

م. ف. (و. ع. و.) (ف. و.) — ٨ —

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة الثامنة

الجلسة المعقودة بقصر «سان جيمس» في يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٣٩ الساعة ١١ صباحاً

هذه صورة من محضر الجلسة المذكورة للاطلاع عليها، وإقرارها أو تعديلها. والمرجو أن ترسل التصحيحات إلى السكرتير يوم الثلاثاء ٢١ فبراير على الأكثر. وبعد هذا التاريخ يعد المحضر صحيحاً ما لم يتلق السكرتير تبليغاً بخلاف ذلك.

(الإمضاء)

٨. ف. دوني — سكرتير المؤتمر

قصر سان جيمس

١٨ فبراير سنة ١٩٣٩

م. ف (و. ع. ٠) (ف) - ٨ -

صورة رقم ٦٠

سرى

الجلسة الثامنة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة - الوفود العربية

صورة من محضر الجلسة الثامنة المعقودة بقصر "سان جيمس" بلندن
في يوم السبت ١٨ فبراير سنة ١٩٣٩ الساعة الحادية عشرة صباحاً

الحاضرون

| | |
|---|----------------------|
| المستر مالكولم ماكدونالد - وزير المستعمرات (رئيساً) | } المملكة المتحدة... |
| المستر أ. إ. بتلر - الوكيل البرلماني لوزارة المستعمرات | |
| المركيز أوف دو فرين وآفا - الوكيل البرلماني لوزارة المستعمرات | |
| السير جون شاكيرج - الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات | |
| السير جراهام بوش - المستشار القضائي لوزارة المستعمرات | |
| المستر باكستر - مستشار بوزارة الخارجية | |

الوفود العربية

جمال أفندي الحسيني
عوني بك عبد الهادي
موسى بك العلي
المستر جورج أنطونيوس
الدكتور حسين الخالدي
راغب بك النشاشيبي
ألفريد أفندي روك
أمين بك التيمي
يعقوب أفندي الغصين
فؤاد أفندي سابا
الدكتور عزت طنوس

وفد فلسطين

صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم
السعادة حسن نشأت باشا - سفير مصر بلندن
المقام الرفيع علي ماهر باشا - رئيس الديوان الملكي
السعادة عبد الرحمن بك عزام } الوزير المفوض لدى ملكتي
العراق والعربية السعودية

وفد مصر

صاحب الدولة الجنرال نوري السعيد
رئيس الوزارة
وزير الخارجية
صاحب السعادة رؤف بك جادرجي
سيد أفندي عبد الله بكير - السكرتير
المستر ه. آي. لويد

وفد العراق

| | |
|--|--|
| صاحب السمو الملكي الأمير فيصل — وزير الخارجية | } وفد المملكة العربية السعودية |
| صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه — الوزير المفوض بلندن | |
| صاحب السعادة فؤاد بك حمزة — وكيل الخارجية | |
| الشيخ إبراهيم السليمان — السكرتير | |

| | |
|---|------------------|
| صاحب الدولة توفيق باشا أبو الهدى — رئيس الوزارة | } وفد شرق الأردن |
| الشيخ نجيب علم الدين — السكرتير | |

| | |
|-----------------------------|--------------------|
| القاضي محمد عبد الله الشامي | } وفد اليمن |
| الأستاذ إبراهيم الموجي | |
| محمد أفندي أبو السعود | |

السكرتارية

المستر ه. ف. دوفى — السكرتير

| | |
|------------------------------|------------------|
| مساعدو السكرتير | » ن. اى. ارشر |
| | » ج. س. بينيت |
| | » اى. ر. آدموندز |
| » ج. سمرفيل — المترجم الرسمى | |

محضر الجلسة

المستر ماكدونالد - افتتح الجلسة في الساعة الحادية عشرة بقوله إنه تلقى كتاباً من صاحب السمو الأمير سيف الإسلام الحسين يقول إنه اضطر إلى السفر لأمر هام ، وإنه يعتذر من تخلفه عن هذه الجلسة ، وإنه أناب عنه أحد زملائه . وقال المستر ماكدونالد : إن الكتاب سيوزع على أعضاء المؤتمر ليطلعوا عليه .

ثم قال إنه يريد أن يمضى في بحث ما اقترحه الوفد الفلسطيني من إقامة دولة عربية في فلسطين فوراً . وقد وعد الوفد البريطاني أن يدرس الاقتراح ، وأن يبدى ملاحظاته عليه في بداية هذه الجلسة .

ويود أولاً أن يشير إلى المجلس التشريعي الذي اقترحت الحكومة البريطانية إنشائه في سنة ١٩٢٢ ؛ وقد انتقد الوفد الفلسطيني هذا الاقتراح ، على اعتبار أن تمثيلهم فيه لا تكون له قيمة . ولكنه يجب أن يلفت النظر إلى أن هذا الاقتراح كان بداية ليس إلا . وكان المجلس المراد تأليفه مكوناً من أغلبية من غير الموظفين ، فلو أنه قام في السنوات الست عشرة الماضية لنقص عدد الموظفين تدريجاً ، وزاد عدد غير الموظفين . وقد كان مجلس سنة ١٩٢٢ سيخول سلطة واسعة ، وكان جديراً بالتطور المطرد . والمألوف أن تكون الاقتراحات الأولى التي من هذا القبيل مراعى فيها القصد والاعتدال ، ليتسنى النمو المطرد في الأهمية والسلطة . ولا يشك - المستر ماكدونالد - في أنه لو كان المجلس التشريعي قد قام في سنة ١٩٢٢ لكانت فلسطين الآن قد نالت قسطاً عظيماً من الحكم الذاتي ، ولكن الاقتراح رفض لسوء الحظ . واستمر المستر ماكدونالد في كلامه ، فقال : إن الأصوب توجيه العناية إلى المسائل الرئيسية التي تواجهنا في سنة ١٩٣٩ . وقد قال المستر أنطونيوس في جلسة سابقة إن المستر ماكدونالد قال ما يفهم منه ان الحكومة البريطانية ترفض الاقتراح القائل بإنشاء دولة عربية ؛ لأنها تخشى أن لا يكون مقبولا من بعض الدول الأخرى الممثلة في جنيف ، ومن الولايات المتحدة . واقترح المستر أنطونيوس إغفال هذه الاعتبارات ، وبحث الموضوع على أساس الحق في فلسطين ، وما هو مرغوب فيه بالنظر إلى الحالة فيها . وقال المستر أنطونيوس إنه إذا اتضح أن الحق والحالة يقضيان إقامة دولة عربية ، فإن البحث يجرى بعد ذلك في كيفية التغلب على الصعوبات المحتملة في جنيف والولايات المتحدة . قال المستر ماكدونالد إنه يرى أن هذا من العدل والحق ، وإنه سيتناول الموضوع من هذه الوجهة ، وعلى هذه القاعدة .

ثم قال المستر ماكدونالد : وقد احتج جمال أفندي الحسينى لإقامة دولة عربية بأن هذا المطلب قائم على الحق ، وقال إنه يرى أمامه وزراء بريطانيين شبانا ، وإنه يلحح حماسة الشباب وحرارته ، وقال إنه لو كان المستر ماكدونالد ، والمستر بتلر عرييين لكانا عرييين وطنيين (المستر أنطونيوس - الذى قاله بالفعل هو أنهما كانا خليقين أن يكون متطرفين) وقال المستر ماكدونالد : إنه ليس واثقاً أنهما لا يكونان متطرفين ، بل أشد المتطرفين تطرفاً ، ولكنه يرجو أن لا يكونا أحقيين ، وأن يدركا أن المتطرفين يسيئون إلى قضاياهم . فان القضية التى تفوز بالدفاع عنها بالاعتدال والحكمة أحق بالنجاح .

وقال إنه يعلم أن هناك رجالاً يموتون فى سبيل القضية العربية - رجالاً نبلاء كراماً - وهو يحترم عاطفتهم ، ولكن رأيه أنهم مخدوعون ، وإن كان لا ينكر وطنيتهم . وقد أشار إلى وطنيتهم ، وأشاد بها فى مجلس العموم ، فقبل بالانتقاد . أما عن المتطرفين فى فلسطين فانه لا يوافق أبداً على القول بانهم نبلاء وكرام ، وإذا ذهب أحد من الحاضرين إلى أنهم كرام ونبلاء ، فان هذا يجعله يشعر أن فلسطين لم يحن فيها الوقت لقيام الحكم العربى . إن فى هذه البلاد كثيرين يعطفون على العرب ، وهم يشاطرونه رأيه فى أن المتطرفين يسيئون إلى قضيتهم . وأشار إلى المذبحة التى دارت فى طبرية ، وقتل فيها يهود عزل بلا موجب . وهذه أفظع حادثة ، وهناك أشباه لها وإن لم تبلغ مبلغها من السوء .

وقال إنه بينما تجرى المفاوضات لتسوية الأمر فى لندن يواصل المتطرفون فى فلسطين كل يوم حملة القتل التى تزهق فيها أرواح النساء كما تزهق فيها أرواح الرجال . فبينما تدافع الوفود العربية عن قضية العرب نرى المتطرفين يفسدون بما يجترحون كل يوم . وهؤلاء المتطرفون هم الذين يسيئون لإساءة بليغة إلى القضية العربية ، فليس اليهود والبريطانيون هم وحدهم الذين يعانون الآلام والمتاعب . وقد قال جمال أفندي إن السبب فى هذه الحوادث التى يؤسف لها سياسة إدخال اليهود فى فلسطين ، ولكنه - أى المستر ماكدونالد - يظن أن فى هذا بعض الشك ، وسيتأوله بالبحث فيما بعد .

واستمر المستر ماكدونالد ، فقال : إنه ليس كل ما هناك أن اليهود يقاسون آلاماً ، بل إن العرب يقتلون العرب أيضاً ، وهذه حقائق لها علاقة وثيقة بالموضوع ، ولا يسعه إلا أن يبرى ضميره بذكرها الآن ، فان لها تأثيراً عميقاً فى أذهان البريطانيين . والوفد البريطانى

يعلم أن العرب عرضوا أن يكفلوا اليهود إذا أقيمت دولة عربية ، والوفد البريطاني يتقبل هذا العرض بإخلاص ، ولكن المتطرفين الذين لاسلطان للعرب عليهم خليقون أن يضيعوا قيمة الضمانات التي يقدمها العرب . وقد قال الوفد العربي إن اليهود خليقون أن يشعروا بالاطمئنان ، لأن هذه الضمانات تكفلها وتؤيدها الدول العربية المجاورة ، وبريطانيا العظمى . وقال المستر ماكدونالد : إن الدول العربية ستتكلم ، ولا شك ، بنفسها عن نفسها ، ولكن حكومة جلالة لا تستطيع أن تكفل سلامة الأقلية اليهودية في فلسطين في الوقت الحاضر إذا قامت دولة عربية في فلسطين ، إلا إذا سيطرت "الحكومة البريطانية" على الجيش والبوليس في البلاد ، ومثل هذه السيطرة لا تدوم ، ولا تبقى إلى مالا نهاية ، ولكن هذا هو الموقف في الوقت الحاضر .

وقال المستر ماكدونالد : إن للقضية العربية أصدقاء عديدين في هذه البلاد ، وعددهم في ازدياد ، وهؤلاء الأصدقاء لهم من النفوذ والسلطة في هذه البلاد ما يستطيعون معه أن يثقوا بتنفيذ ما يعتقدون أنه العدل الواجب للعرب . وقال إن هذا يسره ، ولكن إذا تقدمت الحكومة إلى البرلمان مقترحة حلاً للمشكلة الحاضرة ، كإقامة دولة عربية ، فإن من المحقق أن الحكومة تهزم ، وتكون هزيمتها بأصوات أصدقاء العرب ، كما تكون بأصوات سواهم . قال : وإذا كان الواجب إقناع البلاد بأن إقامة دولة عربية هو الحل الصحيح للمشكلة ، فإن الواجب أولاً هو التمهيد لذلك بحسن سلوك العرب في فلسطين . ويجب أن يثبت العرب أنهم يستطيعون أن يحترموا حقوق الشعوب الأخرى ومصالحها . وقال إنه ينبغي أن يقول أيضاً : إن من العوامل التي يجب أن تدخل في الحساب عدم الاقتصار على إقناع الرأي العام في هذه البلاد ، بل أن يشمل الإقناع الآراء العامة للأمم الممثلة في جنيف وفي الولايات المتحدة أيضاً

وقال إن جمال أفندي الحسيني ذكر أن التبعة عن حملة الإرهاب لا تقع على عواتق العرب ، وأن الذي أحدث تغييراً في التسامح العربي المعهود ، هو السياسة التي قضى بها تصريح بلفور . وهو - أي المستر ماكدونالد - يرى هذا حقاً ، ولكن العرب واليهود والبريطانيين يجب أن يحمل كل منهم نصيبه من التبعة ، فإن سياسة حكومة جلالة القاضية بإنشاء وطن قومي قد أثارت مخاوف بين العرب سببت هذه الحالة التي يؤسف لها في فلسطين ، وهو مستعد

أن يعترف بنصيب بريطانيا من التبعة ، وأن يبحث هذا ، ويتخذ التدابير اللازمة لإزالة هذه المخاوف . والذي فهمه هو أن مما يخشاه العرب إنشاء دولة يهودية في وقت ما . وإزالة هذا الخوف سبق له أن عرض أن تصدر حكومة جلالته تصريحاً علنياً في صيغة رسمية منطوية على تعهد بأنها لا تعدّ أن تصريح بلفور معناه إقامة دولة يهودية في فلسطين ، وأنه ليس في نيتها تنفيذ مثل هذه السياسة . ولكن جمال أفندي استخف بهذا الاقتراح ؛ فإذا كان العرب يرفضونه فإن رفضهم يعني الحكومة البريطانية من إصدار هذا التصريح ، ومن تقدكير تعرض له بسببه . أما إذا رأى العرب أن هذا التصريح تكون له فائدة ، فإن العرض يظل قائماً .

وقال إنه يظن أن السبب في استخفاف جمال أفندي بهذا العرض أنه مع ثقته بالحكومة البريطانية الحاضرة يخشى أن لا تنقيد به الحكومات المستقبلية . فهو يجب أن يؤكد للوفد الفلسطيني أنه إذا صدر مثل هذا التصريح ، فانه سيوضع بحيث يقيد كل حكومة في المستقبل ، وأخلق بأن تكون قوته وقيمه أعظم إذا لم يكن صادراً من جانب واحد ، بل جزءاً من اتفاق رسمي ينتهي إليه هذا المؤتمر . ومن رأيه أن اتفاقاً يشمل تصريحاً من هذا القليل يساعد على إصلاح الضرر الذي أحدثته في الماضي سياستنا في فلسطين

وهو لا يقول إن هذا كل ما يجب ، فقد ذكر الوفد الفلسطيني رغائب أخرى خاصة بالهجرة وبيع الأراضي ، لا تردد الحكومة البريطانية في بحثها ، ولكنه يرى أن يرجى الكلام في هذه الشؤون الآن حتى لا تؤثر في المناقشات التي ستدور فيها فيما بعد

ولكنه مع اعترافه بأن جمال أفندي على حق في تحميل بريطانيا بعض اللوم على كل حال عما حدث في فلسطين ، فإن علينا أن نتناول الحالة كما نجدها ، وليس يسعنا أن نفغى عن أن هناك عرباً متطرفين . وهو لا يعني بالمتطرفين من لهم آراء متطرفة مشروعة ، وإنما يعني الذين لا تميز في أعمالهم ، ومن ينفذون سياسة القتل السياسي ، لا ضد اليهود وحدهم ، بل ضد العرب والبريطانيين أيضاً ، وقد سببت أعمالهم ضرراً عظيماً لقضية العرب ، وللأمل في قيام دولة عربية في فلسطين . لهذا تميل حكومة جلالته بشدة في الوقت الحاضر إلى رفض الطلب الأول للوفد الفلسطيني ، وهو قيام دولة عربية مستقلة ، ولكنها تعرض بدلاً منه اقتراحات أخرى . وهو يريد أن ينظر في الموضوع بعدل وإنصاف ، فلا يجوز أن يعد هذا جواباً نهائياً ، لأن في نيته في هذه المرحلة أن يقدم تقريره إلى رئيس الوزارة الذي يتتبع المناقشات بعناية .

توفيق باشا أبو الهدى — قال إن الوفد الفلسطيني قدم بصراحة طائفة من الاقتراحات :
أولها إنشاء دولة عربية مستقلة في فلسطين وهو يرى من المناقشات التي دارت إلى الآن في
هذا الاقتراح أن الوفد البريطاني قد دار ولف حول الموضوع من غير أن يعرب عن رأى
صريح محدود ، وقد فهم الأعضاء من كلام المستر ماكدونالد في الجلسة الماضية أن حكومة
جلالته ترى أن من الممكن تأليف حكومة وطنية في فلسطين ، بشروط معينة ، أى بضمانات ،
وقد فهم هو أيضاً أن الوفد البريطاني يتجنب التعبير بكلمتي " حكومة عربية " فهو لهذا يرى
أن من الضروري بعد أن اعترفت الحكومة البريطانية بأن من رأيها أن الوقت حان لإقامة
حكومة فلسطينية أن تبين بصراحة أى نوع من الحكومة تراه صالحاً ، فإن حكومة فلسطين
إلى الآن لاتزال خليطاً غير مفهوم ، وقد بين الوفد الفلسطيني مايريد ، فاذا عرف المؤتمر
أى نوع من الحكومة ترى بريطانيا إقامته في فلسطين ، ومدة دور الانتقال الذي تراه لازماً ،
فانه يكون في الوسع في هذه الحالة استمرار المناقشة .

المستر ماكدونالد — قال إن هذا في الواقع هو الذي كان يفكر فيه ، وإنه لم يرجع عن
شيء مما قاله في الجلسة السابقة ، وقد بين أن حكومة جلالته ترى أن يستمر الانتداب ،
ولكنها تعترف بحق أهل فلسطين في السيطرة على شئونهم في الوقت المناسب ، ولكنه لم
يقبل شيئاً يفهم منه أن هذا الوقت قد جاء ، على أن حكومة جلالته مستعدة للابتداء بإقامة نظم
تمثيلية فوراً إذا حصل الاتفاق على هذا ؛ وانه أوضح بعض الاعتبارات التي يجب ملاحظتها
عند إقامة هذه النظم ، ولكنه لما كان هو والمستر بتلر يريدان أن يفحصا الموضوع على ضوء
المناقشات التي دارت في اليومين الماضيين ، فانهما ليسا مستعدين أن يقدموا في هذه الجلسة
اقتراحات معينة محدودة ، ولكنهما لم يعدلا عن شيء مما عرضه من قبل .

على ماهر باشا — شكر للمستر ماكدونالد روح الإنصاف التي يتناول بها المسائل
والحوادث التي وقعت في فلسطين ، في السنوات الست عشرة الماضية ، وقال إنه يخشى أن
يطول المؤتمر إذا ظل الأعضاء يعربون عن آراء فردية في الموضوع المعروض عليهم ، وقد
حان الوقت لأن يقدم ممثلو الوفود العربية بعد المشاورة بينهم وبين الوفد الفلسطيني بياناً
بآرائهم جميعاً . وهو يقترح أن تقدم مذكرة ، بعد درس الموضوع ، وذلك في الجلسة
المقبلة في مسألة إقامة دولة عربية مستقلة ، وهو مارفضته حكومة جلالته بادىء الرأي .

وقال إنه واثق أن الجميع يريدون الوصول إلى اتفاق ، ولكن ظهور اختلاف في الآراء يصعب الأمور ما لم يصنف الموقف .

المستر ماكدونالد — رحب باقتراح على ماهر باشا ، وكرر أنه وإن كان يمثل حكومة جلالته قد تعمدوا إيضاح ميولهم في المسألة ، إلا أن تصريحهم بأن اقتراح دولة فلسطينية لم يرفض نهائياً ، قائم بإخلاص .

على ماهر باشا — قال إنه لهذا السبب يعرض اقتراح البيان المشترك .
جمال أفندي الحسيني — أثنى على البراعة والرقعة التي يديرهما المستر ماكدونالد الجلسات وقال إن براعته ومهارته تخيفانه أحيانا .

ثم قال إن من رأيه أن مسألة تأليف المجلس التشريعي الذي عرضته الحكومة البريطانية في ١٩٢٢ والاقتراحات التي تلت ذلك لا تقبل بالمرّة ، وقد لج المستر ماكدونالد في إثارة تاريخ الاقتراح الخاص بالمجلس التشريعي حتى أنه ليخشى الإخفاق على المؤتمر ، وقد تستمر المناقشة في جمال المجلس التشريعي ، أو عدم صلاحه ، عدة أيام ، وكل مايقوله انه لما عرض هذا الاقتراح الخاص بالمجلس التشريعي ، كان تأليفه بحيث يجعل أنصار تصريح بلفور هم الأغلبية فيه ، وكفى بهذا دافعاً للعرب على رفضه .

على أن هذا تاريخ قديم ، وهو يجب أن يتبع نصيحة رئيس الوزارة ، بأن يتفرغ لحقائق اليوم الحاضر .

وشكر جمال أفندي المستر ماكدونالد على رقة عبارته حيث تناول أعمال المتطرفين في فلسطين ، ولكنه لايسعه إلا أن يكرر أن هذا التطرف إنما أوجدته حكومة جلالته وسياستها ، فقد ظل العرب عشرين سنة يعانون هذه السياسة ، وفي عشرين سنة لم ينالوا إلا وعوداً ، وفي عشرين سنة لم تقابل مطالبهم بغير الرفض المر . وقد قال المستر ماكدونالد إن بين الذين يقاتلون في فلسطين أناساً من ذوى السيرة السيئة ، فأنا أقرر أن الوفد العربي لم ينكر هذا قط ، وما من أمة تكون في حالة ثورة ، وتخلو من أمثال هؤلاء . وفي تاريخ بريطانيا ، وفي تاريخ الثورة الفرنسية ، أمثلة من هذه الفظائع . وقد وقعت حوادث معينة في طبرية ، غير أنه يجب أن نذكر أن قتابل قتل أبرياء كثيرين من العرب في القدس ، وفي يافا وحيفا . وما أحب أن أطيل في هذا المعنى ، فقد أدار المستر ماكدونالد جلسات المؤتمر بروح ودية ،

فيخشى أن يؤدي البحث في هذا الموضوع إلى احتياج الشعور . ولكنى أحب أن أكرر ما أكده الوفد الفلسطيني العربي من أن معرفتهم بإخوانهم الفلسطينيين تسمح لهم بأن يقرروا ، وهم واثقون ، أن من المستطاع إقناع عرب فلسطين بإلقاء السلاح في أربع وعشرين ساعة إذا تقدم إليهم الوفد العربي بعرض مقبول ، وأن السلم يمكن الاحتفاظ به في فلسطين إذا كان كل من يعينهم الأمر ينفذون بإخلاص أحكام أى اتفاق يتتبع إليه هذا المؤتمر .

وقد ذكر المستر ماكدونالد أن رئيس الوزارة يتتبع أعمال المؤتمر بعناية واهتمام . ونحن الآن نبحث مسألة استقلال العرب في فلسطين مع ضمانات لليهود . وعلاقة العرب باليهود في فلسطين مسألة دقيقة ، وهذا عذرى في الإشارة إليها مرة بعد أخرى . ولا شك أن رئيس الوزارة يعرف ما يشعر به العرب حيال هذا الموضوع . وقد كان كره السامية غير معروف في فلسطين . وبين أعضاء الوفد البريطاني هنا ، مثل السير جون شاكبرج ، من كانت له صلة بشؤون فلسطين منذ احتلال بريطانيا لها ، وهو وأمثاله من ذوى المعرفة بفلسطين لا يستطيعون أن يذكروا مثلاً أو مظهراً واحداً لكراهة العنصر السامى . وقد حرص العرب ، في كل خطبهم ومذكراتهم إلى الحكومة ، على أن يقرروا أنهم لا يكرهون اليهود من أجل أنهم يهود ؛ بل إن الشعب البريطانى الذى يظهر كل هذا العطف على اليهود لا يستطيع أن يدعى أن تاريخه خال من العداء للسامية ، ككل تاريخ العرب .

ومضى جمال أفندى في كلامه ، فأكد أن إقامة دولة عربية في فلسطين لا تكون لخير العرب وحدهم ، بل لخير اليهود وغيرهم أيضاً من سكان البلاد . وقال إنه يجب أن يكرر هنا النقطتين اللتين أثارهما من قبل ، وهما :

(أ) لا يجوز أن تكون هناك ضمانات على قاعدة طائفية ؛

(ب) لا يمنح أى تفضيل لأقلية يتجاوز قيمتها العديدة .

وهاتان النقطتان خليقتان أن تكونا مصدر المتاعب دائماً إذا لم تحلأ ، فأما عن الضمانات ، فإن الواجب أن تكون محكمة ، وأن تكون هي الضمانات الطبيعية في كل بلد متحضر . وكل ضمان ينطوى على تحيز لآى فريق لا يسع الوفد الفلسطيني إلا رفضه ، لأنه يكون عقبة في طريق التسوية الدائمة .

وقال جمال أفندى إنه يوافق على ما هو باسأ على أن تقدم الوفود العربية بياناً واحداً

في هذا الموضوع ، ولكنه لا ينوى أن ينتقل إلى المبحث الثاني الخاص بالهجرة إلا بعد الانتهاء من مسألة الضمانات .

أما التصريح بأنه لن تكون هناك دولة يهودية ؛ فانه وحده ، وبدون تغيير في حالة البلاد ، لا يكون له أى تأثير في موقف عرب فلسطين .

عبد الرحمن عزام بك — قال إنه صحيح أن مصالح حكومة جلالته ، والأمم الممثلة في جنيف ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والدول العربية ؛ تدور حول غرض واحد هو السلام .

المستر ماكدونالد — قال إنه يود أن يقول كلمة في منهاج المؤتمر يدعو إليها ما قبل الآن . فقد ذهب جمال أفتدى إلى أنه لا ينبغي تناول موضوع الهجرة ، إلا بعد أن تنتهى المناقشة في المسألة الأولى . ولكن وجهة نظر الحكومة البريطانية هي أنه لا يكون من الميسور ولا من الصواب أن نحاول الوصول إلى نتيجة في المسألة الأولى ، إلا بعد أن تدور المناقشة على الأقل في المسألتين الثانية ، والثالثة . والوزارة تؤثر أن ترى الصورة كاملة قبل أن تنتهى إلى رأى في أى جانب منها . وقد يحىء القرار في المسألة الأولى متأثراً بما يبدو ممكناً في المسألتين الثانية ، والثالثة .

واستمر المستر ماكدونالد ، فقال إنه مستعد أن يوافق على استمرار المناقشة في المسألة الأولى إذا كان عند الوفود مادة أخرى يقدمونها . وهو يقترح الانتقال بأسرع ما استطاع إلى موضوع الهجرة ، وبيع الأراضي . وبهذا يتسنى للوزارة أن تدرس الموضوع بعد أن تكون قد وضحت لها الحقائق ، في كل جانب من جوانبه . وهو يرجو أن يتناول المؤتمر مسألة الهجرة ، كما تناول مسألة الدستور ، ثم يستطرد إلى بيع الأراضي ، وبعد ذلك يعود إلى المسائل الثلاث على ضوء ما قيل في كل منها .

عبد الرحمن عزام بك — قال إن مسألة الدستور أساسية ، ولكنه يرى أن المسائل الأخرى وثيقة الصلة بها .

المستر أنطونيوس — قال : إن المستر ماكدونالد - في بداية الأمر - وافق على أن يجرى البحث في المسألة الدستورية ، وبعد تقرير ما يقضى به الحق والإنصاف فيها ، تنتقل إلى بحث العقبات ، وما يجب أن يصنع لتذليلها . فهل نفعل هذا ، أو نترك موضوع الدستور وتتناول غيره ؟

المستمر ماكدونالد - قال : فيما يتعلق بالبحث الدستورى اجتمعت لدينا معلومات كثيرة ، وإذا كان الوفد الفلسطينى يريد أن يزيد الموضوع بياناً ، فأنى مستعد إلى الإصغاء ، وإلى إرجاء البحث فى موضوع الهجرة . ولكن الوزارة - قبل أن تدرس الموضوع الدستورى - تريد أن تعرف رأى المؤتمر فى مسألتى الهجرة وبيع الأراضى . والمألوف فى المؤتمرات أن يدور البحث فى الموضوعات واحداً بعد واحد ، ولكن الرأى النهائى فى واحد منها لا يكون إلا بعد الفراغ من المباحث الأولى .

المستمر أنطونيوس - قال : إننا لم نزد فيما يتعلق بمسألة النظام الأساسى ، على أن نسمع بيانات الجانبين . واقترح أن تطرح اقتراحات واضحة معينة .

المستمر ماكدونالد - نبه إلى أن الوفد الفلسطينى طرح اقتراحاً معيناً ، وأن البحث جرى فيه . وأن الوفد البريطانى عرض بديلاً منه ، وإن لم يبلغ مبلغ الاقتراح الفلسطينى من الدقة والتحديد . وقال إنه دار بحث نافع فى أمور ترجع إلى المبدأ ، بل فى بعض التفاصيل ، وفى بعض الأيام الماضية تناولنا ما حدث فى الهند ، وبلاد غيرها بشيء من الإسهاب ، وقد كان من أثر ذلك أن قال جمال أفندى ان الضمانات للأقلية فى فلسطين لا ينبغى أن تنقل نقلاً عن الضمانات الخاصة فى البلاد الأخرى . ودار البحث أيضاً فى الاقتراح الفلسطينى ، وفى البديل منه الذى عرضه الوفد البريطانى ، فإذا لم تكن هناك طائفة ثالثة من الاقتراحات ، فإنه يكون على الوزارة أن تبحث الموضوع ، وتتخذ قرارات من شأنها أن تفضى إلى الطائفة الثالثة من الاقتراحات . فقد ترى الوزارة أن المناقشة التى جرت كافية ، أو ترى أن تكون المناقشة أكثر تفصيلاً فى اقتراحات الوفد البريطانى ، أو تخطر لها وسيلة أخرى لتخطى المصاعب التى تعترض طريق العرب وطريق بريطانيا . وقال أخيراً إنه لا يدرى ماذا يمكن أن يصنع أكثر من ذلك .

عبد الرحمن عزام بك - قال : إذا سويت النقطة الأولى فإن البحث يمكن أن يستمر .
المستمر ماكدونالد - قال إنه مستعد للاستمرار .

عبد الرحمن عزام بك - قال إنه فهم أنه يمكن إقامة دولة عربية فى فلسطين إذا كان الجيش والبوليس تحت سيطرة الحكومة البريطانية . فهو يقترح أن يستمر البحث فى مسألة الضمانات ، وقال : إن العرب لا يريدون أن يغبنوا أحداً من أهالى فلسطين الآخرين .

المستر ماكدونالد — قال إنه صحيح أن حكومة جلالته ليست مستعدة لضمان الأمن في فلسطين بغير السيطرة على قوات الجيش والبوليس ، وإن لم يكن هذا كل ما لديها من التحفظات . وهو لا يريد أن يحتم انتهاء البحث . وإنما يرى اجتناب الإعادة ، وقد دارت المناقشة في الضمانات الأخرى في جلسة سابقة ، فإذا لم يكن هناك جديد يقال ، فإن المناقشة فيها تكون قد بلغت غايتها من الفائدة في هذه المرحلة . فإذا وافق المؤتمر على هذا ، أمكن الانتقال إلى الموضوع التالي ، وهو المهاجرة . وقال : إن الوزراء البريطانيين الذين سيحال إليهم الموضوع يرون أنهم لا يستطيعون أن ينظروا في اقتراحات خاصة بالنظام الأساسي لفلسطين في المستقبل ، إلا إذا استطاع هو - أي المستر ماكدونالد - أن يقدم لهم خلاصة البحث في موضوعي الهجرة ، وبيع الأراضي أيضاً ، لأنهم يريدون أن يتأملوا الصورة في مجملتها .

جمال أفندي الحسيني - قال إن من رأيه أن مادار من البحث في موضوع النظام الأساسي كاف إذا تذكرنا الصعوبات العملية التي ذكرها المستر ماكدونالد . ولكن نظراً إلى ما عرضه المستر ماكدونالد من الشروع فوراً في إقامة هيئات تمثيلية تكون غايتها الأخيرة الاستقلال ، فانه - جمال أفندي - يسأل : هل هو مصيب فيما فهمه من أن حكومة جلالته تقبل ماطلبه العرب من الاستقلال في فلسطين مع تحفظات جرى فيها البحث إجمالاً ؟

المستر ماكدونالد - قال : إن حكومة جلالته توافق على حق أهل فلسطين في الاستقلال التام في أوانه ، ولكنها لا ترى أن أوان الاستقلال التام قد آن . ومن رأيها أنه لا بد من فترة انتقال تتقدم في خلالها النظم النياية تقدماً مطرداً . وهذا المنهج يتوقف على اتفاق الجميع في مسألة الضمانات .

جمال أفندي الحسيني - قال إنه يفترض أن حكومة جلالته وافقت على حق فلسطين في الاستقلال ، ولكنها ترى أن فترة الانتقال تتأثر بنتيجة البحث الذي سيدور في موضوعي الهجرة ، والضمانات ؛ فإذا كان هذا يعد متفقاً عليه ، فإن في الوسع الانتقال إلى مسألة الهجرة .

المستر ماكدونالد - قال : إن حكومة جلالته ، باختصار ، توافق على حق أهالي فلسطين في الاستقلال ؛ ولكنها لا تقبل في الوقت الحاضر ما اقترحه الوفد الفلسطيني عن

شكل الحكومة التي تكون مظهر هذا الاستقلال . وبعبارة أوضح وأصرح ، لاتوافق حكومة جلالته على فكرة أن يكون للأغلبية العربية الصوت الأعلى في الحكومة، ومن رأيها أن تكون الضمانات قوية . وهذه هي الصعوبة التي سيرضاها على زملائه الوزراء ، ويبحثها معهم قبل أى بحث آخر فيها في المؤتمر .

جمال أفندى الحسينى - قال إنه يعتقد أن المستر ماكدونالد هو الذى سيشير على الوزارة فيما يتعلق بهذا الموضوع ، ولهذا يرى - جمال أفندى - أن الأمل ضعيف فى أى تغيير فى رأى حكومة جلالته .

المستر ماكدونالد - قال : إن حكومة جلالته مستعدة لقبول ما تقتنع به فى الموضوع ؛ وضرب لذلك مثلاً اقتراحه الخاص باتباع نظام « التوازن » المعمول به فى الهند .
المستر أنطونيوس - قال : إن المبدأ الذى تقوم عليه هذه الاقتراحات واحد ، وهو شل الأغلبية العربية .

المستر ماكدونالد - قال : إن هذه هى النقاط التى سيدرسها الوزراء . وأكد للمؤتمر أنه هو لم يكون رأيه بعد ، فيما يشير به على الوزارة .

عونى بك عبد الهادى - سأل : هل حكومة جلالته مستعدة للاعتراف بحكومة عربية مستقلة إذا أمكن الاتفاق على مسألة الضمانات ؟ فإذا كانت مستعدة ، فإن الضمانات تكون هى إذن موضوع البحث .

المستر ماكدونالد - قال : إن ما يقترحه عونى بك عبد الهادى ليس خارجاً عن نطاق البحث ، ولا مستبعداً فى الاحتمال ، ولكن لا يجوز أن يفهم المؤتمر أن المبدأ الذى ينطوى عليه السؤال معقول .

جمال أفندى الحسينى - أعرب عن شكه فى فائدة إحالة الموضوع إلى الوزارة البريطانية ، مادامت المسافة بعيدة بين وجهتى النظر .

المستر ماكدونالد - قال : إن مواصلة تفكيره مع زملائه قد تساعد على تقريب الفريقين ، ولكنه يجب فى الوقت نفسه أن تكون أمامه صورة عامة لآراء المؤتمر فى موضوعى الهجرة وبيع الأراضى .

راغب بك النشاشيبي — قال : إذا سويت المسألة الأولى الخاصة بالاستقلال ، فان المسألتين الآخرين - الهجرة ، وبيع الأراضى - تحلان من تلقاء ذاتهما .

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا من الوجهة المنطقية صحيح ، ولكنه يرى أن الأوفق فى هذه الظروف الانحراف قليلا عن المنهج المنطقى .

وبعد مناقشة اتفق على أن تعقد الجلسة التالية فى يوم الاثنين ٢٠ فبراير ، وأن يفتح الوفد البريطانى البحث فى موضوع المهاجرة .

ورفعت الجلسة فى الساعة الأولى بعد الظهر



م. ف. ٥٠ (و. ع. ٥٠) (ف) - ٩ -

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة التاسعة

محضر الجلسة المعقودة بقصر "سان جيمس" في يوم الاثنين ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٩ الساعة ٤ مساء

مع هذا صورة من مذكرات السكرتير عن الجلسة المذكورة للتفضل بالموافقة عليها أو تعديلها ؛ والمرجو أن ترسل التصحيحات إلى السكرتير في ميعاد لا يتجاوز يوم الخميس ٢٣ فبراير ، وبعد هذا التاريخ سيعتبر المحضر صحيحاً ما لم يتلق السكرتير تبليغاً بخلاف ذلك .

(الامضاء)

ه. ف. ٥٠ — سكرتير المؤتمر

قصر سان جيمس

٢٠ فبراير سنة ١٩٣٩

م. ف. ٠ (و. ع. ٠) (ف) - ٩ -

صورة رقم ٦١

سرى

الجلسة التاسعة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة - الوفود العربية

محضر الجلسة التاسعة المعقودة بقصر « سان جيمس » بلندن في يوم الاثنين ٢٠ فبراير
سنة ١٩٣٩ الساعة الرابعة مساء

الحاضرون

| | |
|---|----------------------|
| المستر مالكولم ماكدونالد - وزير المستعمرات (رئيسا) | } عن المملكة المتحدة |
| الفيكونت هاليفاكس - وزير الخارجية | |
| المستر بتلر - الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية | |
| المركيز اوف دوفرين وآفلا - الوكيل البرلماني لوزارة المستعمرات | |
| السير جون شاكبرج - الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات | |
| السير جراهام بوش - المستشار القضائي لوزارة المستعمرات | |
| المستر س. و. باكستر - المستشار بوزارة الخارجية | |
| المستر س. إي. ف. لوك - من وزارة الخارجية | |

الوفود العربية

جمال أفندي الحسيني
عوني بك عبد الهادي
موسى بك العلي
المستر جورج أنطونيوس
يعقوب أفندي فراج
الدكتور حسين الخالدي
راغب بك النشاشيبي
ألفريد أفندي روك
أمين بك التميمي
يعقوب أفندي النصين
فؤاد أفندي سابا
الدكتور عزت طنوس

وفد فلسطين

صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم
صاحب السعادة حسن نشأت باشا — سفير مصر بلندن
صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا — رئيس الديوان الملكي
صاحب السعادة عبد الرحمن بك عزام } الوزير المفوض لدى ملكتي
العراق والعربية السعودية

وفد مصر

رئيس الوزارة
وزير الخارجية } صاحب الدولة الجنرال نوري السعيد
صاحب السعادة رؤوف بك جادرجي
السيد توفيق بك السويدي
السيد عبد الله بكر — السكرتير
المستر ه. آي لويد

وفد العراق

| | |
|--|--|
| صاحب السمو الملكي الأمير فيصل — وزير الخارجية | } وفد المملكة العربية السعودية |
| صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه — الوزير المفوض بلندن | |
| صاحب السعادة فؤاد بك حمزة — وكيل وزارة الخارجية | |
| إبراهيم أفندي السليمان — السكرتير | |

| | |
|---|------------------|
| صاحب الدولة توفيق باشا أبو الهدى — رئيس الحكومة | } وفد شرق الأردن |
| الشيخ نجيب علم الدين — السكرتير | |

| | |
|-----------------------------|--------------------|
| القاضي محمد عبد الله الشامي | } وفد اليمن |
| الأستاذ إبراهيم الموجي | |
| السيد علي محمد بن عقيل | |

سكرتارية المؤتمر

| | |
|------------------------------|--|
| المستر ه. ف. دوفى — السكرتير | |
| } مساعدو السكرتير | المستر ن. إي. ارشر |
| | المستر ج. س. ينييت |
| | المستر إي. ر. ادموندز |
| | المستر ج. سمر فيل — المترجم الرسمى للمؤتمر |

محضر الجلسة

المستر ماكدونالد — دعا على ماهر باشا إلى إلقاء بيانه :

بيان حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا

باسم الحكومات العربية نشكر للحكومة البريطانية دعوتها لنا إلى الاشتراك في هذا المؤتمر الذي جئنا إليه بعزيمة صادقة لنعمل على إيجاد حل لهذه المشكلة الصعبة ، ولإعادة السلام إلى ذلك البلد المنكوب .

إن لمساعدتنا الرامية إلى غرض إنساني عظيم ، أهمية كبرى من الوجهة الدولية ، لقد جئنا وكلنا أمل في نجاح هذا المؤتمر الذي يستقر بنجاحه السلم والتعاون في الشرق الأدنى والأوسط ، ويتعزز مركز الإمبراطورية البريطانية التي تربطها بالعالم العربي روابط التحالف والصداقة ، وروابط أخرى أيضاً . تلك الروابط التي تستدعي تشاوراً بين الدول المختلفة ، وقد هيأ هذا المؤتمر كذلك سابقة حسنة لتبادل الرأي ، ولحل ما يحدث من المشاكل . إننا نعتقد أن هذا المؤتمر قد وصل إلى دور يسمح بإمكان الاتفاق ، لجميع الذين فيه يطلبون سلباً عاجلاً في فلسطين ، وهذا السلم يجب أن يؤسس على القاعدة الدولية العامة . أى على قاعدة المساواة في الحقوق بين جميع سكان الدولة ، وأن تضاف إلى ذلك ضمانات لحقوق الأقليات والمصالح الجهورية للإمبراطورية البريطانية تعطى عن رضا . مع ملاحظة الحاجة إلى فترة انتقال لازمة للخروج من عهد الوصاية إلى عهد الاستقلال التام الذي نرمي إليه .

وإن رجل الدولة الذي يسمو بنفسه عن الجدل والنظريات الخاطئة ، والآراء المغرضة ، والخواطر السريعة لن يجد ، في اعتقادنا ، حلاً آخر يؤدي إلى السلم . وهذا الحل نفسه يتفق والمرونة التقليدية للسياسة البريطانية ؛ وإننا نتصح بأن يكون الحل لمسألة فلسطين حلاً سريعاً واضحاً حاسماً ؛ ويدفعنا إلى هذه النصيحة علماً بأن العالم يتطور سريعاً ، وأن الحوادث تتوالى وتتلاحق ؛ فالحل الوقى الذي لا يحسم النزاع يستبقى عناصر الاضطراب والقلق ، ولا يوجد الطمأنينة الضرورية في هذا الوقت التاريخي .

بقي أن نقول كلمة لبعض الحكومات الصديقة ، قرية كانت أم بعيدة ؛ ولبعض الزعماء السياسيين في هذه المملكة الذين رغم رغبتهم في إقامة السلم في فلسطين ليسوا على استعداد

لقبول مثل هذا الحل : إننا نعتقد أن هؤلاء وهؤلاء لا يعلمون كل حقائق هذه القضية ، وإن يكن من المنتظر أن يعدلوا أفكارهم مع الزمن ، إذا سمح الزمن بذلك ، فمن المستحسن والحالة هذه بذل المساعي القوية لتمكين الحكومات الصديقة وقادة الرأي من الإحاطة بحقائق القضية العربية التي لا نظن أنها طرحت أمامهم بجلاء وإنصاف ؛ وبذلك نستطيع إيجاد الطمأنينة في قلوبهم ، ووضع حد لتردد اليهود الذين سيجدون أن مصلحتهم الحقيقية في الحل العملي الذي نقترحه لا في اتباع نظريات المتعصبين من بعض زعمائهم السياسيين .

ولأجل أن تدركوا علة إصرارنا على حل حاسم سريع نضع بين أيديكم صورة من الرأي العام في البلاد الإسلامية كلها .

ولا شك أن ما يحدث في فلسطين التي يرتبط بها تاريخ المسلمين الديني والزمني ، والتي فيها مقدسات عظيمة لهم ، قد أثار شعوراً عميقاً في العالم الإسلامي كله ؛ فالعامة تعتقد أن بريطانيا العظمى تساعد اليهود على امتلاك فلسطين ومقدسات المسلمين فيها ، وهذه العقيدة العامة التي نعلم نحن خطأها هي السائدة فيهم ؛ أما الخاصة فلاسباب أخرى ، ومن وجهة نظر ثانية ، يعتقدون كذلك أن فلسطين في خطر .

لقد احتج علماء الأزهر مراراً على الحالة الراهنة في فلسطين ، وبذلوا المساعي الكثيرة لحل الحكومة المصرية على العمل لدفع الخطر عنها ، وهؤلاء العلماء يتمتعون بقسط وافر من النفوذ والاحترام في العالم الإسلامي ، وقد قام في كل الأقطار الإسلامية قادة الرأي الديني والمعاهد الدينية بمثل ما قام به الأزهر ، وأعربت كل الطوائف ، وجميع المذاهب عن مخاوفها .

لقد عبرت الحكومات الإسلامية جميعها ، بمختلف الوسائل ، عما يحتاج صدور رعاياها من خوف وقلق ، واتخذت الدول العربية وسائل شتى ، لتظهر ذلك أمام العالم عامة والحكومة البريطانية خاصة ؛ أما الحكومة المصرية فقد طلبت مرتين أمام جامعة الأمم أن يوثق بحل للمشكلة الفلسطينية ، على أساس يرضى عرب فلسطين ؛ وقد تقدم الطلب نفسه مرتين مختلفتين ، بواسطة وزيرى خارجية يمثلان جميع الآراء المصرية على اختلاف ألوانها ؛ زد على ذلك أن الحكومة المصرية رحبت بالمؤتمر الإسلامي الذي اجتمع في القاهرة في الخريف الماضي للدفاع عن حقوق العرب في فلسطين ؛ وقد تفضل صاحب الجلالة الملك فاروق ، وهيئة وزرائه ، فرحبا بأعضاء المؤتمر ، وبذلك ساعد جلالته بحكمته السامية على الاعتدال ، وتهدئة الهياج الذي أثارته حوادث فلسطين .

ثم إن الدول العربية الأخرى ، أى المملكة العربية السعودية ، ومملكة اليمن ، ومملكة العراق وأمانة شرق الأردن ، قد انتهزت كل فرصة سنحت للإعراب عن مخاوفها من نتائج حوادث فلسطين ، وتأثيرها فى مستقبل تلك البلاد . وقد اتصلت هذه الحكومات بشتى الوسائل بالحكومة البريطانية معربة عن هذه المخاوف ؛ ثم إنها تدخلت فعلا فى سنة ١٩٣٦ لإنهاء الإضراب وإخماد الثورة ؛ وقد طالبت الحكومة العراقية فى مواقف متعددة فى جنيف بضرورة وضع حل لهذه المشكلة ؛ وإن الرسالة التى تفضل أخيراً صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن سعود بإرسالها إلى الرئيس روزفلت ، لتعبر بصورة جلية صريحة وافية عن الشعور الذى يسود العالم العربى الآن .

وقد اجتمعت الدول الموقعة على ميثاق سعد آباد فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٨ فى جنيف ، وهى تركيا ، وإيران ، وأفغانستان ، والعراق ، وأمضت بالإجماع اقتراحاً أيدت فيه مطالب العراق لعرب فلسطين ، ومطالبة الحكومة البريطانية بحل يرضى العرب ؛ ولقد أمضى وزراء هذه الدول الأربع اقتراحاً رسمياً ليبلغ إلى الحكومة البريطانية .

ولا شك فى أن بريطانيا العظمى محور أعظم إمبراطورية تهتم بترضية هذا الشعور ، وإننا ننهز هذه الفرصة للتذكير بأن عرب سورية وشمال إفريقيا ، رغم عدم تمثيلهم هنا ، يشاطروننا الرأى تماماً ؛ ولا يمكن لفرنسا ، التى تعول على سواعد عرب شمال إفريقيا وإخلاصهم ، أن تتجاهل هذا الشعور .

فاذا جاز لنا أن نفرض أن صداقة المسلمين والعرب أساسية للديمقراطيات العظيمة ، فإن اليهودية العالمية التى تعتمد لضمان سلامتها وحرّياتها على قوة تلك الديمقراطيات ، لا بد لها أن ترى أن المصلحة الحقيقية اليهودية هى فى الاعتراف بحق السيادة لعرب فلسطين وفى إيجاد سلم دائم فى تلك البلاد .

إن كل هذا تعرفه الحكومة البريطانية ، ولكننا نشك فى أنه معروف كله فى الولايات المتحدة ، وقد بذلت الحكومات العربية مساعى حديثة لإنارة حكومة الولايات المتحدة ، ونحن نرجو أن تجد الحكومة البريطانية سيلاً لبذل جهود قوية لتتویرها بشأن قضية العرب .

ولا حاجة بنا إلى التأكيد مرة أخرى أن السلم في فلسطين هو لمصلحة الديموقراطيات الثلاثة، والعرب، واليهود، وأهل فلسطين؛ وهذا السلم يجب أن يؤسس على قواعد العدل، فكيف الوصول إليه؟

في سنة ١٩١٨ كان عدد اليهود في فلسطين ٧ في المائة من السكان، وكان المسلمون والمسيحيون يؤلفون عنصراً واحداً من لغة واحدة، وكان اليهود إلى حد كبير في فلسطين يشاركون أهل البلاد حياتهم ولغتهم وعاداتهم.

وهذه الحالة تعطينا صورة لدولة عربية، ولكن عهد بلفور الذي عقبتة موجات الاضطهاد لليهود في شرق أوروبا، أدخل بهذا التوازن على هذه الصورة؛ فما هو السبيل لإصلاح ما طرأ على هذا المنظر الكامل من خلل؟

لقد أدخل على البلاد رغم إرادة أهلها نحو ٤٠٠ ألف من اليهود يختلفون في ثقافتهم ولغتهم وعنصرهم وعقائدهم السياسية والاجتماعية؛ ومع ذلك احتفظ السكان الأصليون بجميع المزايا والمؤهلات اللازمة للتضافر على تأليف دولة مستقلة.

فأكرم حل توحيه السياسة البعيدة النظر الواسعة الصدر هو الذي يكفل لجميع اليهود حقوقاً متساوية مع أهل البلاد؛ وهذا الحل يجب أن يكون عادلاً وشرافاً، حتى من وجهة النظر اليهودية، فهو فضلاً عن أنه يعطي اليهود حقوقاً متساوية مع العرب يكفل لهم هذه الحقوق، كما يكفل لبريطانيا مصالحها الجهرية؛ وهو حل قد أخذ في نظر الاعتبار جميع الحقائق الراهنة. والخطوة الثانية هي إقامة سياسة إنشائية تسمح بالتعاون بين جميع السكان. ونحن حين نلح على الحكومة البريطانية بوجوب إقامة دولة مستقلة في فلسطين، مستعدون للإلحاح كذلك على عرب فلسطين بوجوب قبول كل الضمانات والمصالح المعقولة التي تطلب منهم.

المستر ماكدونالد — ذكر أن البيان الذي ألقاه على ماهر باشا عظيم الأهمية، وأنه يتم الصورة التي يعرضها هو والمستر بلر على الأعضاء في هذه المرحلة، لوجه الموضوع الدستورية، وأن المؤتمر قد يذكر وعده بأن يبلغ زملاءه كل ما يقال فيما يتعلق بهذا الموضوع الأول، وأنه كان يرغب في سماع المناقشة في موضوعي الهجرة وبيع الأراضي؛ ليتسنى له عرض صورة كاملة على رئيس الوزارة ومجلس الوزراء، فيستطيع المجلس حينئذ أن ينظر

في الاقتراحات التي يمكن وضعها ، بعد الإحاطة بالمسألة كلها ؛ وقال إن الأوفق الاستمرار على هذه الطريقة وتناول موضوعي الهجرة وبيع الأراضي في اليومين التاليين ؛ ثم يرفع تقريره إلى زملائه الوزراء ، ويعود إلى المؤتمر بأسرع ما يتيسر بالاقتراحات ؛ ولهذا ينتقل الآن إلى الهجرة .
(وهنا خرج أعضاء الوفد المصري ، ماعدا واحداً ، ليسمعوا إذاعة لاسلكية لجلالة الملك فاروق)

ومضى المستر ماكدونالد في كلامه ، فقال : إن الوفد الفلسطيني اقترح وقف الهجرة اليهودية تماماً ، فما هو موقف الحكومة البريطانية في هذه المسألة ؟ إن الحكومة البريطانية مرتبطة بتعهدات بمقتضى الانتداب ، وهو الانتداب الذي لا يعترف به الوفد الفلسطيني ، وهم في ذلك أحرار بطبيعة الحال ، ولكن الحكومة البريطانية ليست حرة ؛ فما هي الوعود التي قطعتها فيما يتعلق بالهجرة اليهودية ؟ أولاً : وعدت أن تسهل هجرة اليهود في ظروف ملائمة ؛ وثانياً : أن تسهل إقامتهم في البلاد ، على شرط أن تكفل حقوق الأهالي غير اليهود ومركزهم ، وبمقتضى هذه التعهدات سمح لأكثر من ثلاثمائة ألف يهودي بدخول فلسطين في العشرين سنة الماضية . ومن المسائل الخلافية أن هذه الهجرة نفعت العرب أو ضررتهم ، وقد ذهب جمال أفندي الحسيني إلى أن الهجرة اليهودية قد سببت ضرراً مادياً عظيماً للعرب ؛ أما هو (المستر ماكدونالد) فإنه يرى أن يقتصر على القول بأن هذه مسألة خلافية ، وقد قالت لجنتا "بيل" و"وودهد" ، وهما هيئتان رسميتان إن الزيادة العظيمة في عدد اليهود لم تسيء إلى مركز العرب . على أنه لا يريد أن يرجع إلى الماضي ، بل يقتصر على الحاضر والمستقبل ؛ والواعد التي قطعتها الحكومة البريطانية في موضوع الهجرة لا تقتضى بتسهيلها في أي ظرف كان ، بل في الظروف الملائمة فقط ؛ وعلى هذا النحو أيضاً وعدت الحكومة البريطانية بتسهيل إقامة اليهود في البلاد إذا كانت إقامتهم لا تؤثر في حقوق الأهالي غير اليهود ومركزهم ، فإذا لم تتحقق هذه الشروط ، فإن حكومة جلالة تكون حرة ، وفي حل من وعودها ، فهل هناك متسع لهجرة يهودية أخرى ؟ إنه يذكر - على سبيل افتتاح المناقشة - حقيقتين تجعلانه يرى أن هناك متسعاً :

١ - أن عدداً من المستعمرات اليهودية الحالية لم يستوف حظه من الاستغلال والنمو ؛ فكلما استمر استثمار الأرض التابعة لليهود الآن كان ذلك مؤدياً إلى إفساح المجال لقبول عدد آخر بغير إساءة إلى حقوق الآخرين ومركزهم ؛

٢ — والنقطة الثانية لاتعلق بالزراعة وحدها ، بل بمركز فلسطين على العموم . وقد أشار إلى لجنتي بيل وودهيد ، وهما هيئتان نزيهتان ، حاولتا جهد الطاقة أن تدرسا الحالة في فلسطين بغير تحيز ، وقد انتهتا إلى القول بانها تكون ضربة خطيرة لفلسطين على العموم ، وللعرب وللإهود على السواء ، إذا منعت الهجرة فجأة . وقال إنه سيتلو فقرتين من تقرير لجنة وودهيد :

١ — الفقرة ٤٠٠ من الصفحة ١٩٩ : ” إن النظام الاقتصادي والمالي كله في فلسطين مرتبطاً وثيقاً بالارتباط بانتظار استمرار الهجرة اليهودية ، فكل منع حاسم لها لابد أن تكون له نتائج بعيدة المدى في الميزانية وغيرها ، وهي نتائج ينتظر أن تكون خطورتها على العموم ، على نسبة مبلغ المنع ومدته “

٢ — ص ٣٠ فقرة ٤٦ : ” إن مستقبل الأهالي العرب أصبح مهدداً من الآن ، إلا إذا سمح للهجرة اليهودية ، وللوارد من رؤوس الأموال اليهودية بالاستمرار “

وقد كانت الحجج التي انتهت بأعضاء اللجنتين إلى هذه النتائج ، اقتصادية ، وعلى أعظم جانب من الأهمية . فقد أنشئت الصناعات اليهودية في فلسطين ، مع التعويل على ورود رؤوس أموال أخرى ، فإذا امتنعت الهجرة ، ووقف ورود المال خاب أمل هذه الصناعات ، وفقدت معولها ، وواجهها الضيق المالي ؛ وهذا من شأنه أن يؤدي إلى البطالة بين العرب والإهود على السواء ، وإلى نقص دخل الحكومة الذي كانت تستخدمه في الأعمال العامة . وقال المستر ماكدونالد إنه لا يريد أن يسهب في التفاصيل ، ولكنه يريد أن يبين أن هاتين الهيئتين الرسميتين الموثوق بهما ذهبتا إلى أن أي وقف فجائي تام للهجرة اليهودية ولورود الأموال اليهودية يكون له تأثير خطير في الحالة الاقتصادية في فلسطين ، يتناول الإهود والعرب جميعاً . فإذا كان هذا صحيحاً ، فإن من المرغوب فيه لمصلحة البلاد على الجملة أن لا يحدث منع مفاجيء للهجرة ، بل الواقع أنه يكون من مصلحتها على العموم أن يسمح بهجرة أخرى . وإذا كانت المستعمرات الزراعية اليهودية تستطيع أن تحتل يهوداً آخرين ، وإذا كان من المرغوب فيه لمصلحة العمل ومصلحة الإيراد السماح بالهجرة ، فانه ينبغي أن تتلقى فلسطين مهاجرين آخرين .

واستمر المستر ماكدونالد ، فقال إنه لا يحتاج أن يتناول مسألة اللاجئين اليهودية على عظم خطورتها ، لأن خطباء آخرين ، وفي جملتهم أعضاء الوفد الفلسطيني ، تكلموا عنها

بروح العطف . وهو لا يشك في أنه إذا كانت حالة أى بلد تسمح بالتساهل مع اللاجئين ، فان أهلها لا يابون تقديم المساعد ؛ وكل بلد يطلب منه الآن أن يساعد على حل هذه المشكلة ، وبريطانيا تقوم بنصيب عظيم من المعونة ، فان اللاجئين الذين يقبلون في بريطانيا هم ضعفا الذين يدخلون فلسطين في الوقت الحاضر ؛ ويدخل بريطانيا العظمى منهم في العام خمسة وعشرون ألفاً ، وكذلك تقدم الإمبراطورية فيما وراء البحار مايسعها من المساعدة ، وأستراليا تقوم بأوفر نصيب بين المستعمرات المستقلة ، أما في المستعمرات التابعة للتاج ، فان حكومة جلالته تضع التدابير لإسكان أكبر عدد ممكن من اليهود في غينيا البريطانية ، وكينيا ، وروديسيا الشمالية ، وتنجانيقا وغيرها ؛ ولاداعي لتقصي أسماء البلاد التي تبذل معونتها ؛ ولكن يجب أن نذكر أن الولايات المتحدة تأخذ ثلاثين ألفاً في العام ، وكذلك تفتح جزر الفليبين ، وسانتا دومينيكا صدرهما ، ولا شك في أن أهل فلسطين لا يابون المعونة إذا كانت في وسعهم ؛ وهو - المستر ماكدونالد - يدرك بطبيعة الحال أنه إذا تيسر قبول مهاجرين آخرين في فلسطين ، فان ذلك لابد أن يكون مع اتخاذ تدابير دقيقة تكفل أن لا تؤدي الهجرة إلى ضرر مادي للأهالي الحاليين ، ولا بد أن يوضع لها حد ، ولكن هذا الجانب للمسألة ليس هو موضوع البحث ، إنما الموضوع هو اقتراح وقف الهجرة . وقد اقتصر على إبداء ملاحظات على هذا الاقتراح ، وهو يتوقع أن تكون لجمال أفندي الحسيني ملاحظات على ما قال .

جمال أفندي الحسيني — قال : إن المستر ماكدونالد بنى كلامه على قاعدة الانتداب ، فقدم من الحجج ما سمعه العرب في فلسطين ، من كل وزير مستعمرات ، وكل مندوب سام ، منذ سنة ١٩٢٠ ، فلا يسعه - أى جمال أفندي - تأييداً لقضية العرب ، إلا أن يتناول تاريخ المسألة كلها ، ويظهر تأثير المراحل المختلفة للهجرة .

جاء في الكتاب الأبيض الصادر في سنة ١٩٢٢ " أن هذه الهجرة لا يمكن أن تكون بحيث تتجاوز مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين " وهذا المبدأ لم تخرعه حكومة جلالته من تلقاء نفسها ، وإنما كان نتيجة احتجاجات العرب والبحوث الشاملة التي قامت بها لجنتنا التحقيق في ستي ١٩١٩ و ١٩٢٠ ، وهو في الواقع مبدأ يضع حداً للهجرة . وقد كان متوسط عدد المهاجرين بين ستي ١٩١٩ و ١٩٢٢ سبعة آلاف في العام ، وبين ستي ١٩٢٢ و ١٩٢٦ ارتفع المتوسط إلى سبعة عشر ألفاً على نقيض ما نصحت به اللجنتان وما قطعتة الحكومة في الكتاب الأبيض من العهود .

وفي السنوات الثلاث التي تلت سنة ١٩٢٦ مرت بفلسطين محنة مالية واقتصادية شديدة ، وجاء في التقرير السنوى لفلسطين أن هذه الأزمة كانت بسبب الهجرة المفرطة ، وأن الحكومة اضطرت إلى استخدام الأموال العامة لتخفيف وطأة الأزمة على المهاجرين . وقد زار السيرجون كامبل فلسطين ، موفداً من قبل الوكالة اليهودية ، فقرر أن الأزمة الاقتصادية راجعة إلى أن المهاجرين الذين دخلوا البلاد تجاوزوا قدرتها الاقتصادية على الاستيعاب . وقررت لجنة التحقيق البرلمانية سنة ١٩٣٠ أنه "توجد أدلة لاتنقض ، فيما يتعلق بالهجرة ، على وجود انحراف خطير عن مبدأ قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب " ونصحت بالرقابة الدقيقة لتخفيض نسبة المهاجرة ، وقد أيدت التقارير الرسمية ، وتقرير لجنة هوب سمبسون ، ذلك .

وقال إن عدد المهاجرين السنوى بين سنتى ١٩٢٠ و ١٩٣٠ بلغ تسعة آلاف ، وأنه على الرغم من الحقائق التي ذكرها ولفت إليها النظر ، ارتفع هذا المتوسط فيما بين سنتى ١٩٣٣ و ١٩٣٦ إلى خمسة وأربعين ألفاً ، أى على نقيض ما أشارت به جميع لجان التحقيق . على أن هذا الرقم لايدخل فيه العدد المتزايد من المهاجرين بطريقة غير شرعية ، وقد بلغ في سنة ١٩٣٥ و ١٩٣٦ إلى أربعين ألفاً .

ويتضح من هذه الحقائق أن السلطات اليهودية وإدارة الانتداب عملت على نقيض قوانين البلاد ، وحادت عن مبدأ القدرة الاقتصادية على الاستيعاب الذى وضعت حكومة جلالة ، وأهملت النصائح الإجماعية لسلسلة متعاقبة من اللجان . وألخص المسألة فأقول : إلى سنة ١٩٢٢ كان الذى تشير به التقارير هو تخفيض المتوسط السنوى للهجرة عن سبعة آلاف ، ولكن المتوسط ارتفع في سنة ١٩٢٦ إلى سبعة عشر ألفاً ، فحدثت الكارثة المالية . وقررت اللجان أن زيادة المتوسط إلى تسعة آلاف في العام من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٠ تجاوزت كل حد . وقد أقر الكتاب الأبيض الصادر في سنة ١٩٣٠ هذه النتائج ، فكانت النتيجة زيادة أخرى في الهجرة إلى خمسة وأربعين ألفاً في العام ؛ وكانت نتيجة زيادة الضغط على هذا النحو انفجار المراحل ؛ وقد قتل آلاف من الأبرياء من عرب ويهود وإنجليز ، وأتلفت أملاك قيمتها بضعة ملايين من الجنيهات ، والآن يشق العرب المساكين كل يوم لأسباب تافهة . وقال جمال أفندى : إن هناك مسؤولية خطيرة عن كل هذا لا يبدو أن أحداً يشاق إلى حملها ، وإن المسؤولية تقع على الانتداب ، وعلى الذين نفذوه وفسروه تفسيراً مناقضاً .

وقد كانت نتيجة الهجرة من الوجهة الاقتصادية كارثة على البلاد كلها، فمثلاً وجدت اللجنة الملكية أن في تل أبيب يوجد طبيب لكل مائة وستين شخصاً، وفي فلسطين على العموم يوجد طبيب لكل خمسمائة وستين شخصاً، على حين يوجد في بريطانيا طبيب لكل ١٠٨٥ شخصاً، ويستطيع أعضاء الوفد الفلسطيني أن يتحدثوا - استناداً إلى تجاربهم الشخصية - عن نتائج هذا الحال في مهنة واحدة. وحالة المهن الأخرى لا تختلف عن هذه.

وضرب جمال أفندي مثلاً آخر التأثير السيء الذي أحدثته الهجرة فيما يتعلق بزراعة الموالح، وقال إنه كفلاح يعرف هذا حق معرفته، فقد اتسعت زراعة الموالح اتساعاً عظيماً بفضل اتساع الهجرة، لكثرة رؤوس الأموال اليهودية والعمال اليهود، فكانت النتيجة الإسراف في الإنتاج، مما أدى إلى خسائر جسيمة، وإلى هبوط الدخل من هذه الزراعة عن تكاليف الإنتاج. وفي سنة ١٩٣٧ قال له الخبير الاقتصادي بوزارة المستعمرات: إن أسواق العالم تستطيع أن تستوعب حوالى عشرة ملايين من الصناديق من البرتقال الفلسطيني بأسعار معقولة. ومع ذلك ارتفع إنتاج البرتقال الفلسطيني للتصدير بسرعة عظيمة. والمتوقع في هذا العام أن يبلغ عدد الصناديق للتصدير خمسة عشر مليوناً، وبعد خمس سنوات ستنتج المساحة التي يزرع فيها البرتقال خمسة وعشرين مليون صندوق. وبديهي أن هذا هو الخراب بعينه. ولما كانت زراعة البرتقال هي العمود الفقري للكيان الاقتصادي بفلسطين، فإن من السهل أن نتصور أى نوع من الخير جلبته الهجرة اليهودية، ورؤوس الأموال اليهودية للبلاد. إن خسارة العرب من هذه الناحية وحدها ترجح كل ما يدعيه اليهود لهجرتهم من المزايا المادية.

إن مساحة فلسطين تبلغ حوالى عشرة آلاف ميل مربع، وسكانها حوالى ١,٤٠٠,٠٠٠ نسمة، فالكثافة تبلغ ١٤٠ للبلد الواحد، فإذا حذفنا الأرض التي لا تصلح للزراعة، ارتفعت كثافة السكان إلى ٥٠٠ في الميل الواحد، وهو رقم عال جداً؛ وهناك زيادة طبيعية تبلغ ٢٥ في الألف بين العرب، و٢٠ في الألف بين اليهود في العام، وهذا يؤدي إلى الزيادة المستمرة في كثافة السكان في بلاد ثلاثة أرباعها غير قابلة للزراعة، وقد وصفها اللجنة الملكية بأنها "من أصغر البلاد، وأقلها كفاية لنفسها" فالعمل على زيادة السكان زيادة غير طبيعية بالهجرة يكون معناه نقض كل مبادئ التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وقصر النظر الإداري أيضاً. إن فلسطين بلد زراعى على الأكثر، ولكنه وجد في سنة ١٩٣٠ أن خمسة وعشرين

في المائة من الفلاحين لا أرض لهم ، ولا يمكن أن يكون الرقم الآن أقل من خمسين في المائة بسبب الزيادة الطبيعية .

والناحية السياسية للهجرة أكثر خطراً ، فقد أثبتت كل اللجان التي زارت فلسطين أن المهاجرين اليهود يختارون في العادة بحسب آرائهم السياسية ، ففي كل عام يدخل فلسطين مهاجرون صهيونيون يعتقدون آراء هي نقيض ما يعتقه العرب تماماً ؛ والمهاجرون اليهود إلى فلسطين من طراز مختلف جداً عن طراز اليهود الذين يذهبون إلى الولايات المتحدة أو إلى بريطانيا ، لأنهم معنيون بشيء واحد ، هو إقامة وطنهم القومي ، الذي لا يستطيعون أن يفهموا منه إلا الدولة اليهودية ؛ ومن المعترف به أن اليهود على آراء مختلفة ، ولكن التجربة الطويلة دلت على أنهم في قرارة نفوسهم يعتقدون رأياً واحداً ، ويرمون إلى غرض واحد ؛ وقد تذهب حكومة جلالاته إلى آراء مختلفة في أوقات مختلفة فيما يتعلق بالهجرة اليهودية ، ولكن اليهود لا يرون فيها إلا غرضاً قومياً واحداً لا يتغير ، وما من شيء في العالم يستطيع أن يقنع العرب بأن الأمر ليس كذلك ؛ والمهاجرون اليهود واثقون من أن اليهودية العالمية بكل ماتملك من موارد المال ، ومن القدرة على التنظيم تشد أزهم وتناصرهم ؛ ولا نكران أنهم من الناحية الاقتصادية والسياسية أكثر من أنداد لعرب فلسطين .

ومضى جمال أفندي في بيانه ، فقال : إن نسبة اليهود إلى العرب في الوقت الحاضر ، كنسبة ٢٩ إلى ٧١ وإذا كان العرب يفوقون اليهود من حيث العدد ، فإنهم لا يستطيعون أن يدعوا أنهم يفوقونهم من الناحية السياسية أو المادية ، فقبولهم استمرار الهجرة يكون انتحاراً سياسياً ؛ وحتى لو منعت الهجرة بتاتا يبقى مركز العرب حافلاً بالآخطار عليهم ، فقد بينت اللجنة الملكية أن أقلية تستطيع أن تدرك الأكثرية وتسبقها على مر الأيام ، والهجرة اليهودية تزيد كل سنة في عدد السكان اليهود ، فقد يأتى الوقت الذي تجاوز فيه الزيادة الطبيعية لليهود الزيادة الطبيعية بين العرب ، ومن السهل إيراد أمثلة تدل على أن الأمم أو الجماعات المنظمة تستطيع - في الوقت الحاضر - أن ترفع نسبة الزيادة الطبيعية إذا وجهت إلى هذه الزيادة همها ومواردها ؛ وفي مثل هذه الحالة تصبح الأغلبية العرية في خطر ؛ وما يضرب مستقبلها ولا شك أن تزيد هذا الخطر بالسماح لليهود بأن يزيدوا عددهم بالهجرة .

وقال جمال أفندي : إن المستر ماكدونالد ذهب إلى أن الزيادة في عدد العرب راجعة إلى المزايا المادية المستفادة من الهجرة اليهودية ، فكيف اتفق إذن أن أهل العراق ومصر وسورية

زادوا زيادة عظيمة بغير هجرة يهودية إلى هذه البلاد . إن الزيادة في تعداد هذه البلاد جاءت نتيجة لارتقاء التعليم ، ووقف التجنيد العسكرى ، وتحسين الأحوال الصحية . وقد تكلم المستر ماكدونالد أيضاً عن المشروعات الصناعية اليهودية ، والمجال الذى تفسحه لقبول هجرة أخرى ؛ والعرب يشكون فى نجاح هذه المشروعات ، والذى يعرفه العرب هو أنهم بسبب هذه المشروعات اليهودية اضطروا أن يشتروا البضائع بأثمان عالية ، لأن رسوما جمركية كبيرة فرضت على الواردات لحماية الصناعات اليهودية ؛ وهذه الصناعات لم تؤد إلى تحسين أحوال العمال العرب ، لأن اليهود لا يستخدمون العرب ؛ وأخيراً أقول إجمالاً : إن هذه المشروعات ليس لها أساس وطيد . ثم قال جمال أفندى إنه لا يعرف غير صناعة واحدة ناجحة ، أشار إليها تقرير السير جون هوب سيمبسون ، وهى عمل الأسنان الصناعية ؛ وأن من الميادين التى أصاب فيها اليهود بعض النجاح صناعات البناء ، ولكن هذه غدارة حتى باليهود أنفسهم ، لأنه بمجرد وقوع أزمة اقتصادية يتبطل عشرون ألفاً ، ويخلون من العمل . وقد بنى المستر ماكدونالد اعتقاده أن فى الإمكان استمرار الهجرة ، على أمرين :

الأول : أن هناك مستعمرات يهودية لم يتم استغلالها ؛

والثانى : أن هذه المستعمرات تنسج لمهاجرين آخرين .

والمعلومات التى حصل عليها الوفد الفلسطينى من خبراء عديدين تدل على أن كل المستعمرات اليهودية التى أنشئت منذ الحرب - ماعدا اثنتين - أفلست . وقال إنه لا يعلم أن هناك مستعمرات يهودية لم يتم استثمارها ، وذكر امتياز الحولة قائلاً إن هذه فضيحة كبيرة يجب صونا لسمعة الحكومة البريطانية إعادة النظر فيها ؛ وإلى الآن لم يصنع شئ لزيادة قدرة الحولة على الاستيعاب عدا ما أنفقته الحكومة من المال لمكافحة الملاريا .

وأشار جمال أفندى إلى امتياز البحر الميت ، وقال : إن الشروط الخاصة بالإنتاج والتوسع خولفت فى التطبيق ، حتى لينبغى على الحكومة أن تسترد الامتياز . ولخص جمال أفندى الموضوع ، فقال : إن الزعم بأن هناك مجالا آخر لهجرة يهودية فى بابى الزراعة والصناعة ليس إلا خرافة وأسطورة ، وحتى لو كان هناك متسع لوجب أن نذكر أن الزيادة الطبيعية فى عدد اليهود تبلغ سبعة آلاف فى العام ، فكل متسع موجود فى الوقت الحالى يجب أن يحتفظ به لهذه الزيادة ، وكل قبول لمهاجرين آخرين لا يقتصر ضرره على العرب ، بل يمتد إلى اليهود أنفسهم ، وما زالت ذكريات السنوات من ١٩٢٦ إلى ١٩٣٠ حية حين نزل باليهود من البأساء أكثر مما نزل بالعرب .

لهذا يصير الوفد الفلسطيني العربي على منع الهجرة اليهودية بتاتاً إلى فلسطين . أما قول المستر ماكدونالد ان عليهم أن ينظروا إلى الموضوع من ناحيته الإنسانية ؛ فان الرد على هذا هو أن فلسطين تقبلت من اليهود أكثر مما تقبل أى بلد آخر في العالم ، ولو أن كل بلد قبل عدداً صغيراً من اليهود اللاجئين لحلت المسألة .

المستر ماكدونالد — قال : إن بيان جمال أفندي خال من روح الهوادة واللين في معناه ومبناه . وانه ليس في نيته أن يرد الآن على النقط التي أثارها جمال أفندي ، ولا سيما أنه فهم أن الوفود العربية مرتبطة بموعد في الساعة السادسة . واقتراح رفع الجلسة .
المستر أنطونيوس — قال إنه قبل رفع الجلسة يحب أن يلفت النظر إلى نقطتين أثارهما تصريح المستر ماكدونالد :

١ — اقتطف المستر ماكدونالد فقرات من تقارير لجان تحقيق زارت فلسطين ، ووصف هذه اللجان بأنها حجة وأنها زنية . وقال المستر أنطونيوس إنه يجب في مثل هذه الحالة أن لا يقتصر على ما جاء في تقرير بعض اللجان الموثوق بها ، فان هناك لجانا أخرى هي أيضاً حجة وزنية . وأشار إلى النتائج التي انتهى إليها السير جون هوب سمبسون ، وغيرها بما لم يشر إليه المستر ماكدونالد ؛ وقال إنه يلفت النظر إلى هذه الآراء ، لا لأنه يريد أن يصحح للمستر ماكدونالد تصريحاته ، بل لأن ذلك لازم لجلاء الموضوع ؛ وقال إنه يجب أن يوجه النظر إلى تقرير اللجنة الملكية التي درست موضوع المقدرة الاقتصادية على الاستيعاب ، فصرحت بلهجة قاطعة وعبارات حاسمة ، بأن الجانب الاقتصادي ليس هو الوحيد الذي يجب أن يبنى عليه الحساب ، بل يجب أيضاً مراعاة العوامل السياسية والاجتماعية والنفسانية

٢ — والفقرة الثانية التي يريد الإشارة إليها مأخوذة من تقرير السير جون هوب سمبسون ، وقال : إن من المتفق عليه أن بحث السير جون هوب سمبسون يعد شاملاً ودقيقاً ، كغيره من البحوث ؛ وأن السير جون يعد حجة في المسائل الاستعمارية ، أكبر وأولى بالثقة من غيره ممن تلوه وقاموا من بعده بالتحقيق ؛ وقد صرح السير جون في سنة ١٩٣٠ بأن مقدرة البلاد على استيعاب مهاجرين آخرين قد استنفدت تقريباً .

وقال المستر أنطونيوس إنه يقترح على المستر ماكدونالد عند استيفاء بحث هذا الموضوع أن يعنى بهاتين النقطتين .

المسترم ماكدونالد — قال إنه لا يريد الآن أن يرد بإسهاب على المستر أنطونونيوس ، ولكنه يجب أن يبين لماذا اقتصر على الاقتصاف من تقريرى وودهيد وويل ، دون اللجان السابقة . والسبب هو أن هذه التقارير هى الأحداث . وهو لا يريد أن ينتقص من قيمة التقرير الذى وضعه السير جون هوب سمبسون فى ١٩٣٠ ، فانه - على العكس - من أهم الوثائق . ووافق المستر ماكدونالد على أن السير جون من الخبراء والإخصائين فى الاستعمار الزراعى ، وأنه فى هذا لم يلحقه إلى الآن لاحق ؛ وذكر أن لجنى ويل وودهيد وافقتا السير جون هوب سمبسون على ماذهب إليه فيما يتعلق بالاستعمار الزراعى ، ومتى وصل المؤتمر إلى بحث موضوع بيع الأراضى ، فان آراء السير جون هوب سمبسون سيكون لها أهمية عظمى ، وانه يؤكد للمستر أنطونونيوس أنه سيدكر هذه النقطة .

وقال : على أن السير جون هوب سمبسون لم يكن صاحب الكلمة الأخيرة فيما يتعلق باحتمالات الهجرة الصناعية إلى فلسطين ، ومع أن السير جون قال فى سنة ١٩٣٠ : إن قدرة البلاد على الاستيعاب قد استنفدت تقريباً ، إلا أنه منذ سنة ١٩٣٠ قد زاد عدد المهاجرين نحو مائتى ألف ، وقد استوعبتهم البلاد فى باب الصناعة على الأكثر ، وهذا رأى يؤيده تقرير وودهيد .

ووافق المستر ماكدونالد أيضاً على النقطة الثانية ، وهى أن البحث لا ينبغى أن يقتصر على الناحية الاقتصادية ، وأنه يجب أن ندخل فى حسابنا العوامل السياسية والاجتماعية والنفسانية ، وهى عوامل على أعظم جانب من الأهمية ، لأنه - وإن كان لانكران أن عدداً كبيراً من المهاجرين استوعبوا اقتصادياً فى السنوات القليلة الأخيرة - فان من الواضح أنهم لم يستوعبوا سياسياً . وقال : إن هذه النقطة ستكون ماثلة أبداً فى أذهاننا .

وقال أخيراً : إن جمال أفندى ألقى بياناً طويلاً دقيقاً محكماً فى موضوع الهجرة ، يود الوفد البريطانى أن يدرسه بعناية . واقترح أن يستمر بحث مسألة الهجرة فى الجلسة المقبلة من حيث تركها جمال أفندى والمستر أنطونونيوس ، وأن يجرى البحث أيضاً فى موضوع بيع الأراضى .

واتفق المؤتمر على عقد الجلسة التالية فى الساعة الرابعة من مساء الأربعاء ٢٢ فبراير

وقبل رفع الجلسة رحب المستر ماكدونالد ترحيباً قليلاً بتوفيق بك السويدى الذى انضم إلى الوفد العراقى ، ويعقوب فراج الذى انضم إلى الوفد الفلسطينى العربى .

م. ف. (و. ع. (ف. (١٠ —

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة العاشرة

محضر الجلسة التي عقدت بقصر « سان جيمس » في يوم الأربعاء الثاني والعشرين من فبراير
سنة ١٩٣٩ الساعة الرابعة مساء

نبحث إليكم بنسخة من مذكرات السكرتير عن الجلسة المذكورة للتفضل بمراجعتها
والموافقة عليها أو تصحيحها
والمرجو أن ترسل التصحيحات إلى السكرتير في موعد لا يتجاوز ٢٧ فبراير، وبعد هذا
التاريخ - ما لم يرد تبليغ بعكس ذلك - تعتبر المذكرات غير محتاجة إلى التصحيح

(الإمضاء)

ه. ف. دوني — سكرتير المؤتمر

قصر سان جيمس
٢٢ فبراير سنة ١٩٣٩

م. ف (و.ع.) (ف) - ١٠ -

سرى

الجلسة العاشرة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

محضر الجلسة العاشرة التي عقدت بقصر «سان جيمس» بلندن في يوم الأربعاء ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٩ الساعة الرابعة مساء

الحاضرون

المستر مال كولم ماكدونالد — وزير المستعمرات (رئيساً)
المستر ر. أ. بتر — الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية
المركيز اوف دوفرين وآفا — الوكيل البرلماني لوزارة المستعمرات
السير جون اى. شاكبورج — الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات
السير جراتان بوش — المستشار القضائي لوزارة المستعمرات
المستر س. و. باكستر — المستشار بوزارة الخارجية
المستر س. إى. ف. لوك — من وزارة المستعمرات
المستر د. ج. هاريس — من حكومة فلسطين

عن المملكة المتحدة

الوفود العربية

| | |
|----------------------|---------------------|
| جمال أفندى الحسينى | } وفد فلسطين |
| عوفى بك عبد الهادى | |
| موسى بك العلى | |
| المستر جورج أنطونيوس | |
| يعقوب أفندى فراج | |
| الدكتور حسين الخالدى | |
| راغب بك النشاشيبي | |
| ألفريد أفندى روك | |
| أمين بك التميمى | |
| يعقوب أفندى النصين | |
| فؤاد أفندى سابا | |

| | |
|---|------------------|
| صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم | } وفد مصر |
| صاحب السعادة حسن نشأت باشا — سفير مصر بلندن | |
| صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا — رئيس الديوان الملكى | |
| صاحب السعادة عبد الرحمن بك عزام {الوزير المفوض لدى مملكتى العراق والعربية السعودية} | |

| | |
|---------------------------------|---------------------|
| صاحب الدولة الجنرال نورى السعيد | } وفد العراق |
| رئيس الوزارة ووزير الخارجية | |
| صاحب السعادة توفيق بك السويدى | |
| صاحب السعادة رؤوف بك جادرجى | |
| السيد عبد الله بكر — السكرتير | |
| المستر ه. آى. لويد | |

| | |
|---|--|
| صاحب السمو الملكي الأمير فيصل — وزير الخارجية | } وفد المملكة العربية السعودية |
| الوزير العربي السعودي | |
| صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه { المفوض بلندن | |
| صاحب السعادة فؤاد بك حمزة — وكيل وزارة الخارجية | |
| الشيخ إبراهيم السليمان — السكرتير | |

| | |
|---|------------------|
| صاحب الدولة توفيق باشا أبو الهدى — رئيس الوزارة | } وفد شرق الأردن |
| الشيخ نجيب علم الدين — السكرتير | |

| | |
|-----------------------------|--------------------|
| القاضي محمد عبد الله الشامي | } وفد اليمن |
| الأستاذ إبراهيم الموجي | |
| السيد علي محمد بن عقيل | |

السكرتارية

المستر هـ. ف. دوني — السكرتير

| | |
|------------------|--------------------|
| { مساعد السكرتير | المستر ن. إي. ارشر |
| | المستر ج. س. بنيت |

المستر ج. سمر فيل — المترجم الرسمي

محضر الجلسة

المستر ماكدونالد — قال إنه يفتح المناقشة، أو استمرار المناقشة، في مسألة الهجرة بإبداء بعض الملاحظات على البيان الذي أدلى به جمال أفندي الحسيني في الجلسة الماضية.

وأشار إلى أن جانباً كبيراً من بيان جمال أفندي كان متعلقاً بتاريخ السنوات العشرين التي مضت، وأن كثيراً مما قاله له صلة بالبحث الحاضر. ثم قال إنه لا ينوي أن يتعقب بيان جمال أفندي بالتفصيل، وإنه سيقصر على المسألة العامة. وقال: إننا لسنا معنيين بإثارة الجدل حول الماضي، بل بمحاولة إيجاد حل للمسائل العملية التي تواجهنا في الحاضر والمستقبل.

وتناول بعض النقاط العامة في بيان جمال أفندي، واصفاً إياه بأنه "حملة عنيفة على حكومة فلسطين في السنوات العشرين الماضية" فأشار إلى ما ذهب إليه جمال أفندي من أن الحكومة في هذه المدة كلها لم تحرص على توخي مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب، وأن هذه المقدرة على الاستيعاب قد تجاوزتها الحكومة تجاوزاً عظيماً. وقال إنه لا يسهه إلا أن يرد على هذا القول، بروح ودية، لا حياءً أو رغبة في الجدل، بل محافظة على سمعة حكومة فلسطين وعدلها فيما يتعلق بمسألة الهجرة اليهودية. ولهذا سيتناول بعض النقاط التي اتخذ منها جمال أفندي مؤيداً لقوله.

١ — قال جمال أفندي إنه قبل سنة ١٩٣٠ تجاوزت المقدرة الاقتصادية على الاستيعاب وأشار إلى ما جاء في تقرير اللجنة البرلمانية سنة ١٩٣٠ من أنه حدث انحراف خطير عن هذا المبدأ. وهنا اعترف المستر ماكدونالد بأنه يوجد ما يسوغ هذا القول، ولكنه يرى أنه إلى سنة ١٩٣٧ كان مبدأ "المقدرة الاقتصادية على الاستيعاب" يطبق بدقة، ولكن في تلك السنة وقعت أزمة مالية واقتصادية في فلسطين، وفي المراحل الأولى لهذه الأزمة كانت نسبة الهجرة عالية جداً بلا شك، ولم يكن السبب في ذلك أن الحكومة أرادت أن تتجاوز مقدرة البلاد على الاستيعاب، بل كان السبب أنه احتيج إلى وقت لإدراك الظروف الجديدة وتكييف الهجرة طبقاً لها؛ ولم يكن مبدأ المقدرة الاقتصادية على الاستيعاب سهل التطبيق في ظروف اقتصادية متغيرة. وكان يحدث أحياناً تراخ، ولكن فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية سنة ١٩٣٧

أعيدت الحالة الطبيعية تقريباً بسرعة . وفي سنة ١٩٢٩ قدر عدد العاطلين اليهود بأقل من ألفين ، فكان الواضح أن المهاجرين اليهود استوعبتهم البلاد ؛

٢ — والنقطة الثانية التي أوردتها جمال أفندي هي أن لجنة ١٩٣٠ أشارت بضبط الهجرة بدقة ، رغبة في خفض نسبتها ؛ ولكن الهجرة " بدلا من خفضها " زادت فعلا . وقال المستر ماكدونالد : إنه صحيح أن الهجرة زادت بعد سنة ١٩٣٠ ، ولكنه ليس صحيحاً أن يقال إن اللجنة أشارت بوجوب التخفيض . وإنما الذي نصحت به اللجنة هو أن يحدد مبدأ المقدرة الاقتصادية على الاستيعاب تحديداً أوضح ، ليتسنى أن يكون تطبيقه أدق . وعلى أثر تقرير اللجنة أعيد بيان هذا المبدأ ، ووضع تشريع خاص لتطبيقه ؛ وقد طبق هذا التشريع منذ ذلك الوقت بإحكام ودقة .

وأشار المستر ماكدونالد إلى شكوى جمال أفندي من أنه فيما بين سنتي ١٩٣٣ و ١٩٣٦ ارتفعت أرقام الهجرة ارتفاعاً عظيماً جداً ، وصار متوسط الرقم للسنوات الثلاث ٤٥٠٠ وعقب المستر ماكدونالد على هذا بقوله إنه في خلال هذه المدة دخل المهاجرون طبقاً لمبدأ القدرة الاقتصادية على الاستيعاب . وذكر أن تدفق رأس المال على الوطن القومي كان له تأثير يزداد على الأيام ، وكانت هذه حالة اقتصادية طبيعية تسمح لنسبة الهجرة بأن تزيد . وقال إن مما يدل على أن هذا العدد الضخم من المهاجرين استوعبه النظام الاقتصادي بفلسطين أنه في خلال سنتي ١٩٣٣ — ١٩٣٦ لم يزد عدد اليهود العاطلين عن ستة آلاف ، بل كان أقل من العادة . وفي سنة ١٩٣٤ لم يكن هناك يهود عاطلون ، فمن الواضح إذن أن البلاد استوعبت المهاجرين اليهود .

وقال المستر ماكدونالد إنه لا يريد أن يورد إحصاءات عملة ، ولكنه يكتفي بأن يقول إجمالاً : إن الذي يؤخذ من الإحصاءات التي هي تحت يده ، هو أن الفترة الوحيدة التي كثر فيها العاطلون هي فترة ١٩٢٧ — ١٩٢٩ ، وقد كان هذا راجعاً إلى هبوط اقتصادي مفاجئ . ومثل هذا الهبوط حدث ويحدث في أحسن البلاد نظاماً وأحوالاً ، وهو يعالج بتدابير خاصة ، مثل تدابير أعمال للإسعاف والتخفيف . وقد صارت بلدان أوروبا كلها تعرف بالخبرة والتجربة في السنوات الأخيرة ظاهرة الهبوط الاقتصادي المبالغ ، وقد اتبعت حكومة فلسطين في ١٩٢٧ سياسة تدبير الأعمال للإسعاف والتخفيف ، واستطاعت أن تمول هذه

الأعمال إلى حد كبير ، من الإيرادات الناتجة عن دخول رؤوس الأموال اليهودية . وذكر المستر ماكدونالد المؤتمر بأن لجنة بيل قد درست وفحصت هذا التاريخ الماضي بعناية شديدة ، وأنها خصت بالدرس الدقيق مبدأ المقدرة الاقتصادية على الاستيعاب ، وعلى أى وجه طبق . وقال المستر ماكدونالد إنه لا يقول ان كل كلمة في تقرير اللجنة الملكية يجب أن يسلم بأنها صحيحة مائة في المائة ، وإنما يقول إن اللجنة قررت رأياً يعول عليه في هذه المسألة حيث قالت :

” في طول مدة الانتداب كان مبدأ المقدرة الاقتصادية على الاستيعاب يطبق . ولكن مرونة هذا المبدأ واحتماله لتفاسير متفاوتة ، جعلاً من الصعب تطبيقه على الحالة الاقتصادية المعقدة في فلسطين . ونظراً إلى هذه الصعوبات نرانا مقتنعين بأن القانون الأساسى واللوائح التى عدلت من حين إلى حين جاءت منفذة على وجه مرضى لواجب الدولة المتدبة “

وقال المستر ماكدونالد إنه يجب أن يقول كلمة أو اثنتين في بعض التفاصيل التى أثارها جمال أفندى الحسينى . فالحكومة البريطانية تعترف بصراحة بأن مبدأ القدرة الاقتصادية على الاستيعاب لم يعمل به في كل وقت بدقة تامة ، ولا شك أن أخطاء ارتكبت . ويهم الحكومة كلما ظهر خطأ أن تتخذ التدابير اللازمة لإصلاحه ؛

لقد تكلم جمال أفندى عن مهنة الطب في فلسطين وازدحامها الشديد . ولا شك أن هذا حدث ، ولكن بمجرد حدوده وضعت الحكومة تشريعاً لحصر عدد المشتغلين بمهنة الطب . فعلى الرغم من الأخطاء التى لامعدى عن وقوعها من حين إلى حين ، فإنه يقول إن ما ذكره يدل على أن البلاد استوعبت المهاجرين اليهود .

ومضى المستر ماكدونالد في كلامه فقال إنه يدرك أن قضية الوفد الفلسطينى تقوم إلى حد كبير ، على أن الهجرة اليهودية ألحقت بالعرب أضراراً مادية عظيمة . فالوفد قد يعترف بأن البلاد استوعبت المهاجرين اليهود ، ولكنه يقرر أن العرب زحزحوا . مثال ذلك أن جمال أفندى قال : إن من نتائج الهجرة اليهودية ، ونمو الصناعة اليهودية ، أن ارتفعت أثمان البضائع التى يشتريها العرب . وبعض الرد على هذا القول ، أنه لو كانت فلسطين قد بقيت بلاداً عربية بحتاً لما استطاع عرب فلسطين أن يشتروا كثيراً من المواد التى يشترونها الآن . وإذا فرضنا أن الأثمان قد ارتفعت ، فإن أجور كثيرين من العمال العرب في فلسطين قد صارت

أعلى من مثيلاتها في البلدان المجاورة . وقال إنه لا ينوي أن يعمل المؤتمر بالأرقام التي تحت يده ، والتي تثبت أن أجور العمال المهرة والعاديين في فلسطين أعلى من أجور أمثالهم في العراق مثلاً . فإذا صح أن الأثمان ارتفعت على العموم ، فإن من الصحيح أيضاً أن القدرة الشرائية قد زادت كذلك وقد ذكرت كل من لجنة " بيل " ولجنة " وودهيد " أن مستوى المعيشة بين العرب قد احتفظ به على العموم في خلال السنوات العشرين الماضية .

وأشار المستر ماكدونالد بعد ذلك إلى ما عرض له جمال أفندي الحسيني من أن ما أقيم من الصناعات اليهودية لم يؤد إلى تحسين في حالة العمال العرب ، لأن اليهود لا يستخدمون العرب ، وقال المستر ماكدونالد إنه يعرف أن الأمر ليس كذلك في عدة أحوال ، وأنه يذكر المؤتمر بأن بعض الصناعات اليهودية مثل شركة البوتاس الفلسطينية ، وشركة نيشر تستخدمان عدداً كبيراً من العمال العرب ، وأن حكومة فلسطين بسبب زيادة الدخل الناتج من المشروعات اليهودية استطاعت أن تقوم بأعمال عامة ، مثل المباني والموانئ والطرق التي أوجدت أعمالاً واسعة النطاق للعرب .

وكرر المستر ماكدونالد أن السكان العرب في خلال العشرين سنة الأخيرة زادوا بمقدار أربع مائة ألف ، وأنه بدلاً من أن تكون هناك بطالة كبيرة بين العرب الذين يزداد عددهم صارت الأحوال في فلسطين بحيث أعانت على الهجرة المطردة إليها . ونه إلى أنه لا يقول : إن الأرقام الخاصة بالهجرة اليهودية عالية ، وإنما أراد أن يقول : إن الهجرة العربية استمرت ، وأن هذا ما كان ليحدث لو أن الهجرة اليهودية كان من تأثيرها نقص العمل بين العرب ، وإحلال اليهود محلهم . ولو أن هذا حدث لكانت هجرة العرب من فلسطين لا إليها .

وقال المستر ماكدونالد إن ملاحظاته عامة ، وأن آقته هي آفة التعميم . وأنه لاشك أن هناك حوادث فردية حل فيها اليهود محل العرب ، ولا شك كذلك في أن أخطاءاً فردية ارتكبت ، ولكن هذا يحدث في كل بلد ؛ وواجب الحكومة أن تصلح مثل هذه الأخطاء . وقال إنه يشعر أنه استنفد وقتاً طويلاً في بحث هذا الماضي ، ولكنه إنما فعل ذلك ليرد على ما ذهب إليه جمال أفندي من أن فلسطين والحكومة البريطانية لم تكونا صادقتين فيما تعهدتا به من تطبيق مبدأ القدرة الاقتصادية على الاستيعاب بدقة .

المسترا أنطونيوس — سأل المستر ماكدونالد هل عنده ملاحظات على مقاله جمال أفندي عن الحالة فيما يتعلق بزراعة الموالح ؟ .

المستر ماكدونالد — قال إنه لا يسهه إلا الاعتراف بأن الحالة فيما يتعلق بهذه الزراعة سارت في طريق يبعث على الأسف ، وهناك ميل إلى الإسراف في الإنتاج ، وأن هذا الإسراف هو الطابع في كثير من الإنتاج الزراعي في العالم الآن . وأن هذه الحالة قد وجد مثلها في نواح كثيرة من الإمبراطورية ، ولا سيما في زراعة الكاكو . ومن رأيه أنه لم يبق محل لتوسع جديد في زراعة الموالح ، بل يمكن القول بأن ما كان من التوسع إلى الآن قد جاوز الحد . وعنده أن الطريقة الوحيدة لعلاج الحالة هي أن يعمل المنتجون في فلسطين - من العرب واليهود على السواء - على تنظيم الإنتاج والإصدار ، على نحو ما حصل في بلاد أخرى . وذكر أن زراعة الموالح في فلسطين لها صلة بمسائل سيتناولها فيما بعد عند الكلام على انتقال الأرض إلى اليهود .

وقال إنه أشار في جلسة سابقة إلى حقائق معينة دلت الحكومة البريطانية من الوجهة الاقتصادية البحث على أن هناك متسعاً للهجرة اليهودية .

وأشار إلى أن بعض المستعمرات الزراعية اليهودية الحالية لم تستغل تماماً . وأن الأرض بيعت لليهود (وهنا يقول إنه مامن عربي أكره على بيع أرضه) ، وأن من الممكن استغلالها وتميئتها لاستقبال مهاجرين آخرين من غير زحزحة للعرب الموجودين الآن في فلسطين . ورد على قول جمال أفندي " أن معلوماته تدل على أنه لا متسع هناك للمهاجرين الآخرين في هذه المستعمرات ، بأنه لا يسهه إلا أن يشير إلى تقرير لجنة "وود هيد" ، وهي هيئة فنية ، وقد طافت بأرجاء فلسطين في الصيف الماضي ، ودرست هذا الموضوع بعناية ، وقد قررت أن هناك متسعاً لعدد كبير من السكان في هذه المستعمرات .

وانتقل المستر ماكدونالد إلى مسألة بيع الأراضي لليهود . وقال إنه لا يظن أن أحداً من قرأوا تقرير السير جون هوب سمبسون ، وتقرير اللجنة الملكية ، وتقرير لجنة وود هيد يشك في أن المجال لإقامة اليهود المهاجرين في فلسطين محدود جداً ، بسبب أساليب الزراعة فيها . فهناك مساحات لا يوجد فيها متسع لآخرين ، ومساحات أخرى يضيق فيها المجال جداً لقبول مهاجرين . والحكومة بمقتضى تعهداتها ملزمة أن لا تسهل الهجرة إذا كانت تضر بحقوق

الأهالى الآخرين ومركزهم ، وعليها أن تراعى الأهالى الموجودين فعلا ، والزيادة السريعة فى عددهم . والحكومة البريطانية ليست مقتنعة بأن الوقت حان لتقييد بيع الأرض فى فلسطين ، وهو لا يريد أن يدخل فى التفاصيل فى الوقت الحاضر ، ولكنه يكتفى بأن يقول إن من رأى الحكومة البريطانية أن قضية التحديد عادلة ، وإن كانت معلوماتها لاتحملها على الذهاب إلى التحريم التام فى البلاد كلها

وتم باعث آخر على ماتراه الحكومة البريطانية من أن هناك متسعا من الوجهة الاقتصادية للهجرة اليهودية ، وذلك أن لجنى التحقيق الأخيرتين قررتا أن الوقف التام للهجرة فى الوقت الحاضر يكون له تأثير خطير فى الحالة الاقتصادية والمالية فى فلسطين . ومن رأى هاتين اللجنتين أن التحريم يودى إلى انهيار بعض المشروعات اليهودية ، ويجب أن يذكر أن هذه المشروعات توجد أعمالا للعرب واليهود بطريقة غير مباشرة إذا كانت لاتفعل ذلك بطريقة مباشرة . وقد ذهبت اللجنتان إلى أن حالة العمل بين اليهود والعرب على السواء تتعرض لضرر إذا وقفت الهجرة ، وأن من النتائج غير المباشرة فى هذه الحالة أن ينقص دخل الحكومة وأن يودى هذا إلى تقليل الإنفاق على الأعمال العامة التى كان التوسع النافع فيها من الخصائص البارزة للحكم البريطانى فى العشرين سنة الأخيرة ؛

وقال إن اللجنتين ليستا وحدهما اللتان تقرران أن وقف الهجرة يكون سيء المنفعة ، وأن الهجرة لهذا واجبة الاستمرار . فقد كان مما لوحظ فى خلال المتاعب التى حفلت بها السنوات الأخيرة ، والتى أصيبت بسببها التجارة والصناعة والمشروعات المختلفة بأضرار جسيمة ؛ أن سيل الهجرة اطرده بنسبة عشرة آلاف مهاجر يهودى فى السنة . ولا شك أن العرب كرهوا هذا جداً ، ولكننا إذا نظرنا إلى الحقائق الاقتصادية وحدها وجدنا أن من الواضح أن هؤلاء المهاجرين يستوعبهم نظام البلاد الاقتصادى وهم لم يكونوا عاطلين . فإذا كان هذا هو الواقع فى وقت أزمة ، فلا شك أن استيعاب مهاجرين آخرين ممكن جداً فى أيام السلم ، على شرط أن لا يحدث تغيير اقتصادى .

ويرى المستر ماكدونالد لهذا أنه من الوجهة الاقتصادية يمكن تأييد قضية السماح بالهجرة إلى مدى آخر ، ولكن المسألة لا يمكن " كما بين المستر أنطونينوس " النظر إليها من الوجهة الاقتصادية وحدها ، فقد كان من أكبر أغلاط اليهود أنهم وجهوا كل عنايتهم

إلى إبراز الناحية الاقتصادية ، وأهملوا التأثير السياسي والاجتماعي والنفسي الذي يجب إدخاله في الحساب والذي قد يكون أهم من العوامل الاقتصادية . إن هناك ظروفًا سياسية معينة في الوقت الحاضر تجعل من المهم أن تساعد اليهود على الدخول في بلاد جديدة ؛ وليس من همهم أن يسهب في هذا الموضوع ، ولكن في أوروبا الوسطى مئات من آلاف اليهود يجب إيجاد مأوى لهم . وبديهي أن إيجاد مأوى لهؤلاء اليهود كلهم في فلسطين غير ممكن ؛ وما خطر قط للحكومة البريطانية أن فلسطين تستطيع أن تحل مشكلة المهاجرين اليهود ، أو ما يماثلها ؛ وهناك بلاد كثيرة تبذل أقصى وسعها لحل المشكلة ؛ وقد قال جمال أفندي إن نسبة اليهود في فلسطين أعلى منها جدًا في بريطانيا ؛ أو أي بلد آخر ، واقترح أن تزيد بريطانيا والبلدان الأخرى نسبة اليهود فيها ، فيستطاع لذلك حل هذه القضية الضخمة - قضية اللاجئين - خارج فلسطين .

ثم قال إنه لا يريد أن يكرر كل مقال في جلسة سابقة عما ساهمت به المملكة المتحدة ، والأملاك المستقلة والمستعمرات ، وما تساهم به إلى الآن في حل مشكلة اللاجئين اليهود ، ولكن بما يستحق الذكر أن بريطانيا على ضيق المجال فيها للاستغلال تتلقى من المهاجرين اليهود ما يقرب من ضعف النسبة السنوية التي تتلقاها فلسطين (٢٥٠٠٠ ضد ١٢٠٠٠) ، وإذا كان من الممكن اقتصاديًا لبلد من البلاد أن تستوعب اللاجئين اليهود ، فإن حجة الإنسانية تكون قوية ؛ وليس معنى هذا أنه لا توجد أسباب سياسية خطيرة في جانب الرأي الآخر . وهو يبادر إلى الاعتراف بأن في فلسطين الآن عوامل سياسية ونفسانية مهمة ، يجب إدخالها في الحساب عند النظر في مسألة الهجرة اليهودية ؛ وأنه ما من منصف يستطيع أن يغفل رد الفعل العظيم للهجرة اليهودية في فلسطين . ومن رأيه أن أصل المتاعب راجع إلى الاعتبارات السياسية ، لا إلى الاعتبارات الاقتصادية ؛ ولم يكن هناك في الماضي قيد للهجرة غير القيد الاقتصادي ، وعلى قدر ما كانت الحالة الاقتصادية تسمح بقبول الزيادة في المهاجرين كانت النتائج السياسية تزداد خطورة ، فقد خاف عرب فلسطين هذا النمو المطرد ، وما عسى أن يؤدي إليه من السيطرة والسيادة لشعب جديد غنى نشيط .

وقال المستر ماكدونالد إن من رأيه أن الخوف كان العامل الرئيسي في إثارة المتاعب الأخيرة في فلسطين ، وأن من واجب الجميع أن يدركوا ويقدروا الحقائق في هذا الموضوع ، وأن يعترفوا بحقوق العرب فيه ، ولهذا فانه مع كونه يرى أنه من الوجهة الاقتصادية يوجد متسع للهجرة

يهودية أخرى ، إلا أنه لا يرى أن تظل المهاجرة مقيدة بعد الآن بمبدأ القدرة الاقتصادية على الاستيعاب وحده ، دون النظر إلى الاعتبارات الأخرى ، ولا بد أن يظل هذا المبدأ قائماً مع غيره ، ولكن السياسة المستقبلية يجب أن ترمى إلى إزالة المخاوف العربية المشروعة ، من أن يصبح العرب تحت سيطرة عنصر جديد مطرد النمو ، وذلك بتنظيم الهجرة وتقييدها ، طبقاً للعوامل الاقتصادية والسياسية معاً .

وختم المستر ماكدونالد كلامه بأن قال إنه لا يرى من المرغوب فيه في هذه اللحظة وقف الهجرة وفقاً تاماً ، نظراً للحالة الاقتصادية الحاضرة في فلسطين ، وإلى تحذيرات التجتي بيل وودهد من الضرر الذي يحدثه الوقف التام المفاجيء للهجرة - وهو ضرر يصيب العرب واليهود على السواء ؛ فإذا قبلت وجهة النظر هذه فانه يمكن القول بأن فلسطين تستمر على المساهمة بنصيب في حل مشكلة اللاجئين اليهود في أوروبا .

عبد الرحمن عزام بك — سأل الوزير هل هو مصيب فيما فهمه من أن الوزير قال : إن نماء المشروعات اليهودية في فلسطين يتوقف على القبول المستمر للمهاجرين جدد ؟ ، لأنه إذا كان الأمر كذلك ، فإن اتساع نطاق المشروعات اليهودية لا يلبث أن يتضح - عاجلاً أو آجلاً - أنه يسير في دائرة مفرغة .

المستر ماكدونالد — قال إن هذا لا يمثل ما قاله على وجه الدقة . ولا شك أن المشروعات الاقتصادية في الوقت الحاضر ، تتوقف على ما تتطلع إليه وتنتظره من اطراد دخول رؤوس الأموال والرجال . ولكنه ليس من الضروري أن يظل الحال هكذا . فمثلاً إذا تقرر أنه نظراً إلى الظروف كلها يجب تنظيم الهجرة بدقة في خلال فترة معينة من الزمن ، فإن المشروعات في فلسطين يكون عليها في هذه الحالة أن تكيف نفسها على مقتضى الموقف الجديد ، فيؤدي هذا إلى أن تصبح تدريجياً في حالة طبيعية ، وأن لا تكون متوقفة على انتظار "مدد" ، ولكي يتيسر هذا قد تحتاج المشروعات إلى الحماية زمنياً ، لا إلى الأبد .

جمال أفندي الحسيني — رد على القسم الأول من بيان المستر ماكدونالد ، فقال : إنه ما من عضو في الوفد الفلسطيني يستطيع أن يدعى أن له مثل الفصاحة والمقدرة اللتين أعانتا وزير المستعمرات على بناء موضوع من لاشيء . وأعرب عن رأيه أن ليس من الضروري الرد بإسهاب لنقض ماذهب إليه المستر ماكدونالد ، ولكنه يرجو أن يسمح له بأن يقول :

إن المستر ما كدونالد قد أغرق في حماسه للمزايا العظيمة التي جاءت بها الهجرة اليهودية لفلسطين ، حتى جعل العرب يبدون كأنما ينقصهم الفهم والإدراك لما هو خير لهم أو ليس بخير لهم . وقد قيل لهم إنه لولا الهجرة لما كانت لهم اليوم قدرة شرائية ، وكاد يقال لهم : إنه لولا الهجرة لما كان لهم أطفال .

وذكر أنه لا يلوم المستر ما كدونالد على دفاعه عن حكومة فلسطين ، ولكنه يعتقد أن الوفد الفلسطيني عرض قضية العرب بجلاء ووضوح . ومن رأيه أنه لا فائدة تجنى من الاستمرار في بحث هذه النقط ومناقشتها بالتفصيل ، وإن كان يحتفظ بحقه في الرد فيما بعد إذا رأى ضرورة لذلك .

وانتقل إلى النقطة الثانية التي وردت في بيان المستر ما كدونالد ، فقال إنه - أي المستر ما كدونالد - قد قرر أنه مامن عربي أكرهه على بيع الأرض لليهود . ولا شك أنه صحيح أن ليس ثمة إكراه بالمعنى القانوني ، ولكن إذا اعتبرنا كل العوامل الخاصة بهذا الموضوع ، فإنه يتضح أن العرب أكرهوا على بيع أراضيهم . وإذا شاء المستر ما كدونالد ، فإنه مستعد للتوسع في البيان ، ولكن حتى على فرض أن العرب كانوا راغبين في البيع ، فقد جاء وقت كان يجب فيه على الحكومة أن تتدخل كما فعلت في مصر ، وفي كينيا ، وفي السودان ، لمنع بيع الأراضي . ويجب أن يقال إنه في الحالات التي حصل فيها البيع لليهود من ملاك كبار لم يكن المستأجرون العرب مسؤولين عن البيع ، ولكن الحكومة كانت مسؤولة عن طردهم بصفتهم مستأجرين .

وقال المستر ما كدونالد : إن هناك متسعاً لعدد آخر من المهاجرين في المستعمرات الموجودة التي لم تستوف حظها من النمو والترقية . وذكر جمال أفندي في الرد على هذا أن عرب فلسطين لا يوافقون على هذا الرأي ، ولكن حتى إذا فرضنا جدلاً أن المستر ما كدونالد على صواب في هذه النقطة ، فإن بعد النظر الذي اشتهرت به الحكومة البريطانية يجب أن ينهبها إلى الزيادة الطبيعية السنوية في عدد اليهود ، وهي تبلغ حوالى عشرين ألفاً ، فتحفظ بما تسع له هذه المستعمرات لهم .

وذكر المستر ما كدونالد أيضاً أن المهاجرين في السنوات الأخيرة ، وكانوا يفدون فيها جماعات كبيرة ، قد استوعبتهم الحياة الاقتصادية للبلاد . وقد قال جمال أفندي في رده على هذا :

إن هؤلاء إنما وجدوا أعمالاً ، للحاجة العظيمة للبوليس الإضافي ، وما يجري هذا المجرى ، ومتى تحسنت حالة الأمن ، فإن آلافاً من اليهود لابد أن يتعطلوا ، ويصبحوا بغير عمل ؛ وقال جمال أفندي إنه لا ينوي أن يتعقب كل ماورد في بيان المستر ماكدونالد ، ولكنه يذكر أن رأى الوفد الفلسطيني إجمالاً في مسألة الهجرة إلى فلسطين ، هو أنها بلغت حداً لازيادة بعده لمستزيد ، اقتصادياً وسياسياً ، فلا يسع عرب فلسطين أن يوافقوا على هجرة أخرى .

المستر ماكدونالد — قال إنه يدرك حق الإدراك أن الوفد الفلسطيني يحتاج إلى وقت لإعداد رده الوافي على بيانه . وقد اعترف في هذا البيان ببعض الأخطاء التي ارتكبتها حكومة فلسطين في الماضي ، وقد عرض بالإجمال وجوه التعديل للسياسة الحالية ، فيما يتعلق بالهجرة وبيع الأراضي . فإذا كان الوفد الفلسطيني يرغب في إقناع حكومة جلالاته ، بأن الحاجة تدعو إلى تغيير تام ، لا إلى مجرد تعديل ، فانه هو مستعد من ناحيته أن يصنى إلى حجج الوفد متى هيأها وأعدّها . وليس له أى رغبة في قفل باب المناقشة قبل الأوان في هذين الموضوعين ، وهو يدعو الوفد الفلسطيني أن يبين ، هل يرغب في استمرار المناقشة في الموضوع ؟ .

جمال أفندي الحسيني — قال : إن الوفد الفلسطيني ليس عنده ما يضيفه إلى ما قال في مسألة الهجرة وإنه يفضل أن تنتقل المناقشة في الجلسة التالية إلى مسألة بيع الأراضي .

على ماهر باشا — شكر للمستر ماكدونالد جهده الذي بذله في إيضاح آراء حكومة جلالاته في هذه المسائل ، وعرض حجج الفريقين بجلاء وإنصاف . وقال إنه يظن أن من الصعب في الاجتماعات الكبيرة التي من هذا القبيل أن يتيسر الوصول إلى تفاهم دقيق ، فإذا حصلت الموافقة على المبدأ ، فانه يستحسن تأليف لجنة فرعية تعالج التفاصيل اللازمة للتطبيق .

المستر أنطونيوس — قال إن هناك نقطة من المفيد أن تبين في هذه المرحلة ، ذلك أنه ، وهو يسمع بيان المستر ماكدونالد في فاتحة الجلسة ، اعتقد — مع احترامه له — أنه ركه وهم خطير في كثير من الحقائق . فهو لهذا يقترح أن يقوم الوفد الفلسطيني في الجلسة التالية بتقديم بيان لا يتناول غير الحقائق التي ذكرها المستر ماكدونالد ، والتي يرى هو أن معلوماته فيها غير صحيحة . وأعرب المستر أنطونيوس عن رجائه — متى روجعت وصححت هذه الحقائق — أن يراجع المستر ماكدونالد الاقتراحات التي عرضها .

المستر ماكدونالد - رحب باقتراح المستر أنطونيوس ، وقال إنه إذا ظهر له أنه كان حقيقة مخطئاً فيما ذكر ، فانه يكون أول من يعترف بذلك ، فان حكومة جلالته معنية قبل كل شيء بالوصول إلى الحقيقة ، فما يساعد الوفد البريطاني أن يعرض عليه بيان من هذا القبيل الذي اقترحه المستر أنطونيوس ؛

وقال المستر ماكدونالد : إن " الحاسة " التي انتقدتها جمال أفندي مرجعها فيما يعلم إلى قراءته بعناية لتقريرى لجنتي بيل وودهيد ، وإذا كان قد شوه الصورة عفواً بغير عمد ، فان الواجب إصلاح ذلك بلاريب . وذكر المستر ماكدونالد أنه فيما يتعلق بملاحظاته ، فانه يجب ألا تعد اقتراحات نهائية لحكومة جلالته ، بل اقتراحات معروضة للبحث والمناقشة . وتلت ذلك مناقشة في البيان المقترح من الوفد الفلسطيني ، وهل يكون في صورة مذكرة توزع لدرسها قبل الجلسة التالية ، أو تلقى شفهاً في الجلسة ؟ فقال المستر أنطونيوس إنه كان يقترح بياناً شفويّاً ، وإن الوفد الفلسطيني لا تمتنع من الوقت أمامه لإعداد مذكرة مكتوبة توزع قبل الجلسة

على ماهر باشا - قال رداً على سؤال من المستر ماكدونالد : إن الوفد المصرى يفضل أن يرجىء إلى الجلسة المقبلة البيان العام الذى ينوى أن يلقيه .

الجنرال نورى السعيد - قال إنه عائد إلى العراق ، فهذه آخر جلسة للمؤتمر يستطيع أن يشهدها ، وإنه يود قبل السفر أن يشكر الرئيس والأعضاء جميعاً على ما أولوه من مودة ، وسيحل محله في رئاسة الوفد العراقى توفيق بك السويدى الذى ترجع معرفته بقضية فلسطين إلى سنوات كثيرة ، والذى يستطيع أن يساهم في مداولات المؤتمر بخير مما وسعه هو .

المستر ماكدونالد - شكر الجنرال نورى السعيد باسم الحاضرين جميعاً على ما ساهم به في مداولات المؤتمر ، وتمنى للجنرال نورى النجاح فيما هو راجع له ، أما عن توفيق بك السويدى فانه - مع اتقائه الخوض في الشؤون العراقية - يرحب بمظهر هذا التعاون بين الحكومة والمعارضة في مسائل تهمهما جميعاً ، ومع أسف المؤتمر لغياب الجنرال نورى السعيد ، فانه يسرهم أن يحل محله توفيق بك السويدى .

توفيق بك السويدى - شكر المستر ماكدونالد ، وقال : إن مسألة فلسطين في نظر العراق فوق السياسة الحزبية ، وإنها مسألة قومية تعنى بها الأحزاب جميعاً ، وتظهر فيها عوناً واحداً .

صورة رقم ٥٨

م . ف . (و.ع.) (ف.) — ١١ —

سرى

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة الحادية عشرة

- ١ — تعقد الجلسة الحادية عشرة بقصر "سان جيمس" في يوم السبت الخامس والعشرين من فبراير في الساعة الحادية عشرة صباحاً .
ومع هذا جدول الأعمال
- ٢ — المرجو من الأعضاء عند حضورهم أن يدخلوا من باب السفراء
- ٣ — الثياب العادية .

ه . ف . دوني
السكرتير

قصر سان جيمس
٢٢ فبراير سنة ١٩٣٩

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة الحادية عشرة

الساعة الحادية عشرة من يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٩

جدول الأعمال

استمرار المناقشة

م . ف . (و . ع .) (ف .) - ١١ -

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة الحادية عشرة

محضر الجلسة المعقودة بقصر "سان جيمس" في يوم الاثنين ٢٧ فبراير
سنة ١٩٣٩ في الساعة الحادية عشرة صباحاً

مع هذا صورة من محضر الجلسة المذكورة لمراجعته وتصحيحه أو إقراره ، والمرجو أن
يرسل التصحيح إلى السكرتير في موعد لا يتجاوز يوم الثلاثاء الثاني من شهر مارس ،
وبعد هذا التاريخ يعد المحضر صحيحاً ما لم يرد تبليغ بخلاف ذلك .

ه . ف . دوني
سكرتير المؤتمر

قصر سان جيمس
٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩

م. ف. (و. ع.) (ف.) - ١١ -

صورة رقم ٦٥

سرى

الجلسة الحادية عشرة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

محضر الجلسة الحادية عشرة المعقودة بقصر "سان جيمس" بلندن
يوم الاثنين ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩ الساعة ١١ صباحاً

الحاضرون

| | |
|--|----------------------|
| المستر مالكولم ماكنونالد — وزير المستعمرات (رئيساً) | } عن المملكة المتحدة |
| المستر . ر. بتلر — الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية | |
| المركيز اوف دوفرين وآفا — الوكيل البرلماني لوزارة المستعمرات | |
| السير جون إى شاكيرج — الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات | |
| السير جراتام بوش — مستشار قضائى لوزارة المستعمرات | |
| المستر س. و. باكستر — مستشار بوزارة الخارجية | |
| المستر س. إى. ف. لوك — من وزارة المستعمرات | |
| المستر د. ج. هاريس — متدب من حكومة فلسطين | |

الوفود العربية

جمال أفندي الحسيني
عوني بك عبد الهادي
موسى بك العلي
المستر جورج أنطونيوس
يعقوب أفندي فراج
الدكتور حسين الخالدي
راغب بك النشاشيبي
ألفريد أفندي روك
أمين بك التيمي
يعقوب أفندي الغصين
فؤاد أفندي سابا

وفد فلسطين

صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم
صاحب السعادة حسن نشأت باشا — سفير مصر بلندن
صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا — رئيس الديوان الملكي
صاحب السعادة عبد الرحمن بك عزام (الوزير المفوض لدى ملكتي
العراق والعربية السعودية)

وفد مصر

صاحب السعادة توفيق بك السويدي
صاحب السعادة رؤف بك جادرجي
السيد عبد الله بكر — السكرتير
المستر ه. آي. لويد

وفد العراق

| | |
|--|--|
| صاحب السمو الملكي الأمير فيصل — وزير الخارجية | } وفد المملكة العربية السعودية |
| صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه — الوزير المفوض بلندن | |
| صاحب السعادة فؤاد بك حمزة — وكيل الخارجية | |
| الشيخ إبراهيم السليمان — السكرتير | |

| | |
|---|------------------|
| صاحب الدولة توفيق باشا أبو الهدى — رئيس الوزارة | } وفد شرق الأردن |
| الشيخ نجيب علم الدين — السكرتير | |

| | |
|-----------------------------|--------------------|
| القاضي محمد عبد الله الشامي | } وفد اليمن |
| القاضي علي بن حسين العمري | |
| الأستاذ إبراهيم الموجي | |
| السيد علي محمد بن عقيل | |

السكرتارية

المستر ه. ف. دوني — السكرتير

| | | |
|-----------------|---|-----------------------|
| مساعدو السكرتير | { | المستر ن. إي. ارشر |
| | | المستر ج. س. بينيت |
| | | المستر إي. ر. آدموندز |

المستر ج. سمر فيل — المترجم الرسمي

مخضر الجلسة

المستر ماكدونالد - افتتح الجلسة بقوله إن الوفد البريطاني يريد أن يطرح بعض الاقتراحات أولاً ، فيما يتعلق بالجانب الدستوري للوضوع الذي يدور فيه البحث ، وإن خلاصة هذه الاقتراحات قد وزعت يوم السبت حتى لا يفاجأ بها الوفد الفلسطيني ، وليتسع أمامه الوقت لبحثها ودرسها . وقال المستر ماكدونالد إنه ينو في هذه الجلسة أن يشرح هذه الاقتراحات .

وهو يريد أولاً أن يلفت النظر إلى وجوب المحافظة على سرية ما يدور في هذه الجلسات ، فإن الصحف قد حصلت على بيانات بعضها صحيح والبعض غير صحيح ، وهذا - كما يحدث دائماً - يزيد الصعوبات أمامنا ، ومن أجل هذا يلح على أعضاء الوفود جميعاً أن يحرصوا على كتمان كل صغيرة وكبيرة مما يجري فيه الكلام ، ولا سيما في هذه المرحلة .

ثم انتقل إلى خلاصة الاقتراحات التي يعرضها الوفد البريطاني ، فقال إنه يبدى ثلاث ملاحظات :

(أ) أن الخلاصة ماهي إلا بيان بالاقتراحات ، وليست اقتراحات رسمية . ومع أن هذه المقترحات جاءت نتيجة المشاورة مع بعض الوزراء ، إلا أن مجلس الوزراء لم يستشر فيها ، فينبغي أن تعد المقترحات صادرة عن الوفد البريطاني ، لاعن الحكومة البريطانية ؛

(ب) هذه الاقتراحات مقصورة على الجانب الدستوري ، فلا يمكن أن تعد نهائية حتى يتقرر شيء في مسألتى المهاجرة وبيع الأراضي . والمسائل الثلاث ، متوقف بعضها على بعض ، ولا يعد الوفد البريطاني - كما لا يعد أي وفد آخر - مقيداً بهذه المقترحات الدستورية حتى يتيسر الوصول إلى اتفاق على المسألتين الأخريين ؛

(ج) أبلغت هذه المقترحات إلى الوفد اليهودي أيضاً . وإذا أردنا أن نصل إلى اتفاق ثلاثي ، فلا بد أن يجري بحث مع الوفد اليهودي مائل للذي يجري هنا .

ومضى المستر ماكدونالد في بيانه ، فقال : إن هذه المقترحات يعرضها الوفد البريطاني ، وهو صادر فيها عن نية حسنة وطوية نقية . وهو الآن يحاول شرحها بتوسع .

وهي تنطوي على وجوه ثلاثة : -

١ — أن تعلن الحكومة البريطانية عزمها على إنهاء الانتداب في الوقت المناسب ، وأن يقوم مقام هذا النظام ، دولة فلسطينية مستقلة ترتبط مع بريطانيا العظمى بمعاهدة ؛

٢ — من الواضح أن التدابير الدستورية الخاصة بالدولة الفلسطينية المستقلة ، وشروط المعاهدة وأحكامها ستحتاج إلى عمل كثير ، وجهد كبير ، فإذا أمكن الوصول إلى اتفاق في هذا المؤتمر ، فإن الحكومة البريطانية يهملها أن تشرع في هذا العمل بأسرع ما يمكن ، ولكن لا بد من أمرين :

(أ) يحتاج وضع النظام الدستوري وأحكام المعاهدة إلى هيئة تؤلف لهذا الغرض خاصة ؛

(ب) تحتاج الحكومة البريطانية إلى مدة معقولة لتستعد للبحث التفصيلي في مثل هذا الموضوع الصعب ؛

لهذا أقترح أن يدعو الملك - طبقاً لمشورة الحكومة البريطانية - مؤتمر مائدة مستديرة ، للاجتماع في لندن في أخريات العام ، يوكل إليه وضع تفاصيل الدستور لدولة فلسطينية مستقلة ، وشروط معاهدة تعقد بين هذه الدولة وبين بريطانيا العظمى . وقد اقترح أن يكون المؤتمر مؤلفاً من ثلاث طوائف - العرب واليهود والحكومة البريطانية - وفيما يتعلق بتمثيل بريطانيا العظمى ، ليس في النية أن يكون الوفد البريطاني مؤلفاً من ممثلي الحكومة ليس إلا ، فإن من المرغوب فيه الارتفاع بهذا الموضوع فوق السياسة الحزبية ، ليثق العرب واليهود جميعاً أن كل ما يتقرر يكون مقبولا ، لامن الحكومة الحاضرة وحدها ، بل من جميع الحكومات البريطانية المقبلة .

وفيما يتعلق بتمثيل العرب واليهود ، نرى أن تتبع ما حصل مع مصر والهند ، فتختار - بالتشاور مع الهيئات التمثيلية - طائفة من الأفراد ذوي المؤهلات التامة ، وسنحتاج بطبيعة الحال إلى زعماء سياسيين يمثلون آراء الشعب ، وإلى تمثيل المصالح الفردية ، من دينية وتجارية ، وإلى علماء بالفقه الدستوري للاستعانة بهم ، ولا ضرورة الآن للدخول في التفاصيل ، ولكن من الجلي أن عملا له مثل هذه الأهمية الكبرى يتطلب هيئة جديرة به .

ويكون على مؤتمر المائدة المستديرة أن تضع الدستور لدولة فلسطينية مستقلة . وبنبغي أن يكون الدستور بطبيعة الحال لأهالي فلسطين جميعاً . فمن أهم واجبات المؤتمر أن تعين العلاقة على الوجه الصالح بين طائفتي العرب واليهود ، وحكومة فلسطين . ومن الممكن وضع

جدول بالمسائل التي سيكون على مؤتمر المائدة المستديرة أن يدرسها ويبدى فيها رأيه. وفيما يلي جدول وجيز، ولكنه غير شامل لجميع هذه المسائل :

(١) إن الجميع ، ولا شك ، متفقون على وجوب فترة انتقال تتحول في خلالها فلسطين إلى الاستقلال التام . فمن واجبات مؤتمر المائدة المستديرة أن يدرس التدابير الخاصة بفترة الانتقال ؛

(ب) وسيكون على المؤتمر أيضاً أن يبحث التدابير اللازمة للاحتفاظ بالصبغة الفريدة لفلسطين بصفقتها بلاداً مقدسة ، عند أتباع ديانات ثلاث كبرى . وأخلق بهذا أن لا يكون عسيراً ، لأن الجميع متفقون من حيث المبدأ على أهمية هذا الوجه من وجوه المسألة ؛
(ج) وينبغي أن تكون هناك ضمانات لمصالح الطوائف المختلفة ، وفي جملتها مصالح الوطن القومي اليهودي ؛

(د) كذلك المصالح البريطانية ، ينبغي أن تكفل ، وسيكون على المؤتمر أن يدرس كيف يتسنى لفلسطين المستقلة المرتبطة بمعاهدة مع بريطانيا العظمى أن تكفل هذه المصالح ؛
و ثم مصالح أخرى ليست لها هذه الأهمية العظمى ، فهناك مثلاً المعاهد والمؤسسات والبعثات الأمريكية التي ينبغي أن تكفل مصالحها على وجه يتفق واستقلال فلسطين .

وقال المستر ماكدونالد إنه لا ينوي أن يتناول بالتفصيل العمل الذي سيكون على مؤتمر المائدة المستديرة أن يقوم به . ومن الواضح أنه إذا كان مبدأ التمهيد لدولة فلسطينية مستقلة مقبولا ، فإن من الضروري الاعتراف بالمشقة العظيمة التي سيعانيها مؤتمر المائدة المستديرة في تناوله لتفاصيل العمل المعقد الذي سيواجهه .

٣ — الوجه الثالث لاقتراحات الوفد البريطاني ، هو أنه في خلال ذلك ورغبة من الحكومة البريطانية في إشراك أهالي فلسطين في حكومتهم ، ينبغي أن يضم أعضاء فلسطينيون إلى الهيئات الحكومية الموجودة ، أى إلى المجلس الاستشاري ، والمجلس التنفيذي . وليس من المقترح أن تعدل أو تغير اختصاصات هذه الهيئات ، أو أن يحدث أى شيء من شأنه أن يكون بمثابة سبق للنتائج التي سينتهي إليها مؤتمر المائدة المستديرة . إذ يجب أن يكون ذلك المؤتمر تام الحرية في اقتراح التعديلات الدستورية التي يراها ملائمة

وإنما المقترح هو أن يضاف عدد من مرشحي ممثلي العرب واليهود إلى المجلس الاستشاري ، المؤلف في الوقت الحاضر من الأعضاء الرسميين وحدهم ، وأن يغير اسم هذه الهيئة فيصير

"مجلس الدولة" أو شيئاً من هذا القبيل، وسيكون على المندوب السامي أن يستشير المجلس الاستشاري، كما يفعل في الوقت الحاضر، في كل المسائل المتعلقة بالتشريع، قبل تقرير شيء نهائى .

أما المجلس التنفيذى، فثولف فى الوقت الحاضر من المندوب السامى ، وعدد قليل من رؤساء المصالح، والمقترح هو ضم عدد من ممثلى العرب واليهود ، وأن يكون على المندوب السامى - كما هو الحال الآن - أن يستشير المجلس التنفيذى قبل أن يقطع بأمر فى الشؤون التنفيذىة. وقد يكون من المستحسن تغيير اسم المجلس بحيث يصبح اسمه "مجلس الوزراء" . وحينئذ يكون للأعضاء من العرب واليهود مركز الوزراء بغير وزارات .

ولا تزيد هذه على أنها تدابير وقتية فى فترة الإعداد، تدل على رغبة الحكومة البريطانية فى أن يشترك أهل فلسطين فى حكومتهم . أما مسألة التدابير الدستورية فى صورتها الدائمة، فإنها متروكة لمؤتمر المائدة المستديرة، يبحثها ويعرض ما يصل إليه فيها .

وقال المستر ماكدونالد إن هذه هى خلاصة المقترحات التى يعرضها الوفد البريطانى، وهى تمثل تلك الصورة . ولا تتم الصورة إلا بمقترحات خاصة بالهجرة وبيع الأراضى . وقد أبدى الوفد الفلسطينى فى الجلسة الأخيرة رغبة فى إلقاء بيان واف يعزز به مطلبه الخاص بالوقف التام للهجرة اليهودية . وقال إنه لا يدرى هل لا يزال الوفد الفلسطينى راغباً فى ذلك؟ أو هل يفضل أن يترك الوفد البريطانى يقدم اقتراحات، ثم يدور البحث على أساسها؟

أما عن بيع الأراضى، فقد دار فيها بحث وجيز وظهر ما يدل على رأى الوفد البريطانى فى الموضوع، فهل يريد الوفد الفلسطينى أن يقول شيئاً قبل أن يسمع اقتراحات الوفد البريطانى؟ أم هل يفضل أن يسمع الاقتراحات ثم يناقشها؟

جمال أفندى الحسينى - قال إنه قبل التعقيب على اقتراحات المستر ماكدونالد فى المسألة الدستورية، يرى أن يلفت نظر المؤتمر إلى الحوادث الآلية التى وقعت فى فلسطين فى اليومين الأخيرين . فقد انفجرت قنبلة، ألقاها اليهود، فقتلت واحداً وأربعين، وجرحت أكثر من مائة . وبين هؤلاء وأولئك كثير من النساء والأطفال .

وقال إنه لا يريد أن يزيد على هذا شيئاً سوى أنه لما أعلن منع التجول فى حيفا على أثر هذا الحادث، أعفيت الأحياء اليهودية من منع التجول . وهذه حقيقة تنطق بنفسها .

ثم إنه يريد أن يذكر أن المعلومات التي نشرت في الصحف، والتي أشار إليها المستر ماكدونالد لم تصدر عن هذا الجانب من المؤتمر ؛ ولقد أخبرنا مندوبو الصحف أنهم لا يحصلون منا على معلومات وأخبار ، ولكنهم يحصلون على الكثير من الجانب الآخر (المؤتمر المعقود مع ممثلي اليهود) ولقد لام الوفد الفلسطيني كثيرون من أصدقائه ، لأنه يضيع ما يبدو أنه فرصة حسنة لعرض قضيته على الرأي العام . ومع ذلك امتنعنا عن الإفشاء بأى بيان إلى الصحف .

المستر ماكدونالد — قال إن له كلمة يجب أن يقولها في هذين الموضوعين . ذلك أنه واثق أن كل وفد حاضر في هذا المؤتمر يود أن يعرب عن عطفه ومشاركته للوفد الفلسطيني في شعوره ، لمناسبة الحوادث التي وقعت في فلسطين في اليومين الأخيرين . وقال إنه تلقى برقية أولى عن هذه الحوادث ، ولكنه إلى أن يصل البيان الرسمي الوافى لا يستطيع أن يحكم على هذا أو ذاك بالمسؤولية . وأضاف المستر ماكدونالد إلى ذلك أنه لا يسعهم جميعاً إلا العطف العميق على ضحايا هذه الحوادث التي يظن أنها يمكن أن تعزى إلى حد ما إلى الانباء المتبورة أو غير الصحيحة عن مباحثات لندن . وهو واثق أن الجميع يدركون ضرورة السير بالمباحثات على نحو يرجى أن يؤدي إلى وضع حد لهذه المآسى لا إلى تفاقمها .

وقال إنه يرغب أن يعرب عن تقديره لما أكده جمال أفندى الحسيني من حرص الوفد الفلسطيني على الامتناع عن الإفشاء بأخبار أويانات للصحف ، أو عن القيام بدعاية لقضيته . وهو واثق أن هذا الموقف هو الخلق أن ينجح سعى المؤتمر ، وأن يؤدي في النهاية إلى إعادة السلام إلى فلسطين .

جمال أفندى الحسيني — شكر المستر ماكدونالد ، وقال إنه قبل أن يعلق على الاقتراحات الدستورية التي عرضها وفد بريطانيا ، يرى الوفد الفلسطيني أن الأفضل أن يسمع أولاً الاقتراحات البريطانية في موضوعي الهجرة ، وبيع الأراضي . كذلك يفضل الوفد الفلسطيني إرجاء بقية الكلام في وجوب المنع البات للهجرة . وإذا استطاع المستر ماكدونالد أن يدلى ببيان في هاتين المسألتين ، فإن هذا يكون أعون للوفد الفلسطيني على تناول الموضوع في جملة . المستر ماكدونالد — قال إنه سيلقى بيانا عاما في مسألة الهجرة . وهي مسألة لا يمكن أن تفصل عن مسألة اللاجئين اليهود ، وإن كان لا يرى داعياً لأن يكرر أن حكومة جلالته

لا ترى أن فلسطين تستطيع أن تهىء حلاً لهذه المسألة، فإن هذا يجاوز طاقتها، حتى لو لم يكن فيها أحد من العرب. على أن بريطانيا تشعر مع ذلك بأن كل بلد يستطيع أن يساهم إلى حد ما، في حل هذه المسألة، ينبغي أن يفعل ذلك. وفضلاً عن هذا فإنه يظن أن المؤتمر يوافق على أن حكومة جلالته لا تستطيع أن تنظر إلى المهاجرة اليهودية إلى فلسطين من ناحية مسألة اللاجئين وحدها؛ وذلك لأن على حكومة جلالته مسؤوليات أخرى لا يعترف بها الوفد الفلسطيني ولا ينتظر أنه يستطيع الاعتراف بها، ولكن حكومة جلالته لا يسعها أن تنصل منها.

ويعرف أعضاء المؤتمر أن مسألة نقل وإسكان اليهود اللاجئين من أوروبا تبحث طبقاً لبرنامج ينفذ في خمس سنوات، ومن أجل هذا يقترح استخدام مثل هذه المدة (خمس سنوات) للوصول إلى حل مرضي لمسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين. أى أن يوضع برنامج لخمس سنوات لا تتجاوز الهجرة إلى فلسطين في خلالها رقماً يجعل جملة عدد اليهود في نهاية المدة أقلية كبيرة. ومن المستحيل الحكم سلفاً من الآن على ما ينبغي أن يصنع في مسألة الهجرة بعد انقضاء فترة السنوات الخمس، ولكن حكومة جلالته ستكون مستعدة لترك مسألة الهجرة في آخر هذه المدة للحكومة التي تكون قائمة في فلسطين، والتي تكون ثمرة ما أشار به واقترحه مؤتمر المائدة المستديرة

وحكومة جلالته تدرك أن عرب فلسطين شديداً الرغبة في أن يتخلصوا من القلق والشك اللذين يساورانهم فيما يتعلق بمسألة الهجرة، وأن يحتفظوا بالنسبة الحالية للفريقين في خلال المستقبل المنتظر؛ وما دام الأمر معلقاً، ولم يبت فيه، فإن احتمال العود إلى الأرقام العالية للهجرة في الفترة بين سنتي ١٩٣٣ و ١٩٣٦، يظل ممكناً، كما أشار إلى ذلك جمال أفندي الحسيني. وهو (أى المستر ماكدونالد) يرجو أن يؤدي وضع برنامج لخمس سنوات ينتهى بتحديد نسبة عدد اليهود إلى جملة السكان، إلى ما ينبغي العرب من الطمأنينة؛

وإنه ليكون من العسير من الوجهة العملية - ويؤدي أيضاً إلى إيجاد عنصر من عناصر القلق والشك غير مرغوب فيه - أن نعمل عاماً فاعماً على قاعدة النسبة. ولهذا يقترح أن تحدد - بالاتفاق إذا أمكن - النسبة التي لا يجوز أن يتجاوزها عدد اليهود في آخر السنوات الخمس. وبعد أن تحدد جملة عدد المهاجرين الذين يتطلبهم إبلاغ عدد اليهود إلى هذه النسبة يقسم العدد على خمس سنوات، وتعين لكل عام حصته. ويجب أن يكون مفهوماً أنه إذا

حدث في بعض السنوات أن نقصت قدرة البلاد على استيعاب العدد المقرر من المهاجرين ، فإن العدد يخفض بطبيعة الحال . فالنسبة التي تحدد لعدد اليهود ستكون حداً أقصى ، وليست حداً أدنى ، وليس من المحتم أن يبلغها عدد اليهود . وانتقل المستر ماكدونالد إلى مسألة الأراضي فذكر المؤتمر بأنه قال في جلسة سابقة : إن حكومة جلالاته ترى أن الوقت قد حان لتقييد بيع الأراضي لليهود ، وذلك لمصلحة الزراعة العرب وهو يقترح تحويل المندوب السامي السلطة لتحريم أو تقييد بيع الأراضي في فلسطين ، وبمقتضى هذه السلطة يكون له الحق (بعد استشارة الهيئات المختصة في الحكومة) في تحديد مناطق يحرم فيها البيع أو يقيدها أو يباح . وهذه السلطة تستعمل بناء على ما تقتضيه الحالة الواقعة في كل منطقة من فلسطين . والغرض من التقييد هو الاحتفاظ للزراعة العرب بالكفاية من الأرض ، لسد حاجاتهم وحاجات أتباعهم . وكل من يعرف حالة الأراضي في فلسطين ، أو اطلع على التقارير المختلفة في الموضوع ، يدرك أهمية هذا المبدأ

وأضاف المستر ماكدونالد إلى ذلك أن مثل هذا التدبير خليق أن يفضى من تلقاء نفسه إلى تعويق الهجرة ، وصد تيارها فهو يزيد اطمئنان العرب .

جمال أفندي الحسيني — اقترح رفع الجلسة خمس دقائق لتمكين الوفود العربية من التشاور في بعض الأمور على ضوء البيان الذي ألقاه المستر ماكدونالد .
المستر ماكدونالد — قال : إن الوفد البريطاني سيغادر قاعة الجلسة .

[ورفعت الجلسة في الساعة الثانية عشرة والرابع]

أعيدت الجلسة في الساعة الثانية عشرة والدقيقة العشرين

جمال أفندي الحسيني — قال : إن الوفود العربية بعد أن تداولت في بيان المستر ماكدونالد ، ترغب أن تبحث المشروع كله من جديد ، ولذلك يقترح تأجيل الجلسة إلى يوم الأربعاء الساعة الرابعة مساءً ، إذا كان هذا الموعد يوافق الوفد البريطاني .

المستر ماكدونالد — وافق على التأجيل ، وقال : إن أعضاء الوفد البريطاني سيكونون على استعداد في كل وقت للإجابة على كل سؤال متعلق باقتراحاتهم .

المستر أنطونيوس — قال إنه يود أن يوجه سؤالاً خاصاً بما تسرب إلى الصحف من الأخبار . والسؤال هو : هل للمؤتمر أن يتخذ بعض التدابير لمنع تسرب الأخبار ؟ وذكر أنه يتلقى دائماً طلبات وأسئلة بالتليفون من ممثلي الصحافة ، ولكنه لا يزيد في رده على أنه لا معلومات هناك إلا ما يرى المستر ماكدونالد أن يفرض به . وقد حرص على التزام هذا الموقف ، على الرغم من أنه يسيء إلى مركز الوفود العربية عند الصحافة ، فهو يقترح أن ينظر المؤتمر في التدابير التي يمكن اتخاذها لتشديد الإجراءات الحالية ومنع تسرب الأنباء .

المستر ماكدونالد — قال : إن الماجور اتلي زعيم المعارضة قدم سؤالاً خاصاً في مجلس العموم عن المؤتمرين (المؤتمر المعقود مع العرب ، والآخر المعقود مع اليهود) وهو (أى المستر ماكدونالد) يدرس الآن الرد الذي يرجح أن يكون مؤداه ما يأتي : إن الوفد البريطاني قدم للوفود العربية وللوفود اليهودية مقترحات معينة لحل مسألة فلسطين ، ولا تزال هذه المقترحات تدرس في المؤتمرين ، وليس عنده بيان مفيد يفرض به في الوقت الحاضر . ومن سوء الحظ أن بعض أبناء غير صحيحة نشرت في فلسطين ، وسببت حوادث خطيرة هناك . وهو يناشد المجلس والرأى العام في فلسطين ، وفي هذه البلاد أيضاً أن لا يلتفت إلى ما يقال في الصحف عن مقترحات الوفد البريطاني ، إلى أن يصدر بيان رسمي ؛ وهذا البيان سيذاع في أقرب فرصة ، ولكن من المستحيل إصداره في المرحلة الحاضرة

ومضى المستر ماكدونالد في كلامه ، فقال إنه يرى أن من الواجب تتبع البيانات التي تنشرها الصحف . وقد يكون من الصواب بسبب الإشاعات الصحفية أن يذاع بيان رسمي في وقت مبكر ، مثل الغد ، ولكنه لا يمكن إصدار مثل هذا البيان إلا بعد التشاور مع جميع الوفود العربية واليهودية .

جمال أفندي الحسيني — قال : إن ما نشر في الصحف كان قريباً جداً من المقترحات البريطانية ، وإن أى بيان رسمي يصدر لا يكون إلا بمثابة نفي .

المستر ماكدونالد — قال إنه وإن كانت أنباء الصحف عن مقترحات الوفد البريطاني قريبة من الحقيقة ، ولكن ما يفهم منها خطأ . مثال ذلك القول بأن حكومة جلالاته توافق على إقامة دولة عربية مستقلة ، يستفاد منه ، ولا شك ، أنه ستقوم في فلسطين حكومة عربية صرفاً ، ولا يشترك فيها يهود فلسطين ، ومثل هذه المبالغات هو الذي يحدث المتاعب .

موسى بك العلى — قال إنه نشرت إشارات أيضاً إلى مركز الأقلية اليهودية .
المستر ماكدونالد — قال : إن هذا الموضوع لا يزال تحت البحث . وهو يرى من
الضرورى نشر بيان رسمى .

عونى بك عبد الهادى — سأل عن موقف الوفد البريطانى إذا رفض اليهود مواصلة
البحث فى المقترحات التى طرحت ، هل يكون الوفد البريطانى مستعداً أن يستمر فى البحث
مع العرب وحدهم ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن من الصعب الإجابة على هذا السؤال الفرضى .
والوفد البريطانى ينوى أن يستمر فى البحث مع العرب على كل حال . ومن رأيه ، إذا أريد
إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، أن من الضرورى أن تنال الفكرة تأييد كل طبقات الأهل .
فالوفد البريطانى لن يقطع البحث مع العرب ، لغير ماسبب سوى أن اليهود يريدون قطع البحث
مع الوفد البريطانى . على أنه لا يظن أن هذا الفرض سيحدث ، وقد كانت أنباء الصحف غير
صحيحة ، ولكنه لا يعرف ماذا عسى أن يقول له اليهود حين يجتمع بهم بعد الظهر

وقال إنه شاكر لما تلقى من الاقتراحات فى صدد تسرب الأخبار إلى الصحف ، وذكر
أن أى بيان رسمى قد يصدر ، لا يمكن أن يتجاوز القول بأن المسائل المختلفة تحت البحث ،
وأنه لا يستطيع الآن استخلاص شيء . ويجب أن يترك المؤتمر يمشى فى طريقه .

جمال أفندى الحسينى — قال إنه يريد أن يقول إنه يجب على اليهود أن يفهموا ويعلموا
أن كل ما ينشر فى الصحف لا يؤثر فى العرب أى تأثير .

المستر ماكدونالد — اقترح رفع الجلسة .

[ورفعت الجلسة فى الساعة ١٢ والدقيقة ٣٥]

م. ف. (و. ع. ١٠) (ف. ١٢) -

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة - الوفود العربية

الجلسة الثانية عشرة

محضر الجلسة المعقودة بقصر سان جيمس ، في يوم الأربعاء أول مارس
سنة ١٩٣٩ الساعة الرابعة مساء

نرسل إليكم مع هذا صورة من محضر الجلسة المذكورة للموافقة عليه أو تصحيحه ؛
والمرجو أن ترسل التصحيحات إلى السكرتير قبل يوم الاثنين ٦ مارس ، وبعد
هذا التاريخ ، ومالم يتلق السكرتير تبليغاً ، يعتبر المحضر صحيحاً .

ه. ف. دوني

السكرتير

قصر سان جيمس
أول مارس سنة ١٩٣٩

م. ف (و. ع. ٠) (ف) - ١٢ -

صورة رقم ٦٥

سرى

الجلسة الثانية عشرة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الاجتماع بالفود العربية

محضر الجلسة الثانية عشرة المعقودة بقصر "سان جيمس" بلندن
في يوم الأربعاء أول مارس سنة ١٩٣٩ الساعة الرابعة مساء

الحاضرون

الرايت أونورا بيل مال كولمكدونالد — وزير المستعمرات (رئيسا)
الرايت أونورا بيل ر. ا. ب. — الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية
المر كيزاوف دو فرين وآفا — الوكيل البرلماني لوزارة المستعمرات
السير جون شا كبرج — الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات
السير جراتان بوش — مستشار قضائي لوزارة المستعمرات
المستر س. ف. با كستر — مستشار وزارة الخارجية
المستر س. إى. ف. لوك — من وزارة المستعمرات
المستر د. ج. هاريس — من حكومة فلسطين

عن المملكة المتحدة

الوفود العربية

| | |
|----------------------|--------------------|
| جمال أفندى الحسينى | } وفد فلسطين... .. |
| عوفى بك عبد الهادى | |
| موسى بك العلى | |
| المستر جورج أنطونيوس | |
| يعقوب أفندى فراج | |
| الدكتور حسين الخالدى | |
| راغب بك النشاشيبي | |
| ألفريد أفندى روك | |
| أمين بك التميمى | } |
| يعقوب أفندى الغصين | |
| فؤاد أفندى سابا | } |

| | |
|---|------------------|
| صاحب السمو الامير محمد عبد المنعم | } وفد مصر |
| صاحب السعادة حسن نشأت باشا — سفير مصر بلندن | |
| صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا — رئيس الديوان الملكى | |
| صاحب السعادة عبد الرحمن عزام بك (الوزير المفوض لدى مملكتى العراق والعربية السعودية) | |

| | |
|-------------------------------|---------------------|
| صاحب السعادة توفيق بك السويدى | } وفد العراق |
| صاحب السعادة رموف بك جادرجى | |
| السيد عبد الله بكر — سكرتير | |
| المستر هـ. اى. لويد | |

| | |
|--|--|
| صاحب السمو الملكي الأمير فيصل — وزير الخارجية | } وفد المملكة العربية السعودية |
| صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه — الوزير المفوض بلندن | |
| صاحب السعادة فؤاد بك حمزة — وكيل وزارة الخارجية | |
| الشيخ إبراهيم السليمان — سكرتيراً | |

| | |
|---|------------------|
| صاحب الدولة توفيق باشا أبو الهدى — رئيس الوزارة | } وفد شرق الأردن |
| نجيب بك علم الدين — سكرتيراً | |

| | |
|-----------------------------|--------------------|
| القاضي محمد عبد الله الشامي | } وفد اليمن |
| القاضي علي بن حسين العمري | |
| الأستاذ إبراهيم الموجي | |
| السيد علي محمد بن عقيل | |

سكرتارية المؤتمر

المستر ه. ف. دوني — السكرتير

| | |
|---|--------------------|
| { | المستر ن. إي. آرشر |
| | المستر ج. س. بنيت |

المستر ج. سمر فيل — المترجم الرسمي

محضر الجلسة

المستمر ماكدونالد — قال إنه علم أن جمال أفندي الحسيني يريد أن يلتقي بياناً .

جمال أفندي الحسيني — قال : إن وفد عرب فلسطين قرأ بعناية الاقتراحات التي عرضها عليه المستمر ماكدونالد ، وفحصها فحصاً دقيقاً ، وهو يروم أن يعرب عن شكره للوفد البريطاني لاعترافه بعدالة ما يطلبه العرب ، من إقامة دولة مستقلة في فلسطين ، تحل محل الانتداب الحالي . ومن رأيه أن هذه الخطوة دليل على الرغبة الصادقة من جانب حكومة جلالاته ، في أن ترى السلام والاستقرار يسودان البلاد المقدسة . والوفد العربي الفلسطيني يبادر ، حتى في هذه الساعة المظلمة الحافلة بدواعي القلق ، إلى شكر الوفد البريطاني على هذا العمل النبيل ؛

ومضى جمال أفندي في كلامه ، فقال : إن الوفد العربي الفلسطيني ، مدفوعاً بنفس الرغبة المخلصة ، يحب أن يقدم ملاحظاته على الاقتراحات البريطانية الخاصة بالخطوات المبدئية التي تسبق إقامة دولة مستقلة :

ورد في الفقرة الأولى من خلاصة الاقتراحات البريطانية ، أن مؤتمراً لمائدة مستديرة ينبغي أن يجتمع بلندن في الخريف الآتي . ففي هذا الموقف الحرج ، ولا سيما في المراحل الأولى ، نرى أن أهم شيء هو الوصول إلى السلام في فلسطين ، بإيجاد الثقة في نفوس الشعب واكتساب تأييده . وما لم تحصل الثقة في هذا الوقت الحرج ، فإن مصاعب الموقف تزداد ، بإشاعات الصحف وبمساعي الدسائس ، إلى حد قد يتعذر معه تذليلها ؛

والذي يُطلب من الوفد العربي الفلسطيني عرضه الآن على الأمة هو أن الدولة المنتدبة أعلنت عزمها على إقامة دولة مستقلة في فلسطين بعد كذا من السنين ، وأن الصورة التي سيصاغ فيها هذا الاستقلال ، ستكون محل الدرس بعد ستة شهور أو سبعة في مؤتمر مائدة مستديرة ، ومع أن القيود يمكن أن تعرف بصفة عامة ، إلا أن مداها غير معروف ، فليس في وسع أحد أن يتكهن بما يسفر عنه مؤتمر المائدة المستديرة ، وأثر ذلك في الاستقلال المعلن حديثاً ؛

وقال جمال أفندي إنه إذا أغض عينيه لحظة ، وتصور وقع هذه الصورة في نفوس عرب فلسطين ، فإنه لا يرى إلا مرارة الألم ، ولا يسمع إلا صيحات خيبة الأمل . وهذه

الصورة لابد أن توقع في الروح أن المؤتمر الحاضر قد أخفق في الواقع ، إلى الآن على الأقل . أما المستقبل فعليه عند الله . وقد طال مالوح أمام عيون العرب بالاستقلال في صور شتى في السنوات الماضية ، ولكنه لم يتحقق قط . وقد جرب العرب التصريحات السياسية التي كان مصيرها كمصير الفقايع . وفي خلال العشرين سنة الماضية ، كانت آمال العرب تحيي كل سنتين لتعود فتحطم على صخور الخيبة .

ولو كان عرب فلسطين كعرب البلاد الأخرى ، لا يواجهون سوى بريطانيا العظمى ، لما كان ثم على العموم محل للشكوى من تصريحاتها ، ولكن من سوء الحظ أن عرب فلسطين يلاقون بريطانيا العظمى في الحلبة السياسية مع طرف ثالث لا يزال نفوذه العظيم يفسد التوازن ، ويلقى بالعرب في الهاوية . وقد أدت هذه التجربة المنكودة إلى إيجاد جو نفساني خاص في فلسطين ، فصار العرب لا يؤمنون إلا بالحقائق المادية ، ولا يرون إلا ما يستطيعون لمس وجسه ؛

واستمر جمال أفندي ، فقال : إن من رأى الوفد الفلسطيني أن مشروع عقد مؤتمر مائدة مستديرة - في الفقرة الثانية - يمحو الوعد بالاستقلال في الفقرة الأولى . فهو لا يملأ أيدي العرب بشيء يستطيعون أن يقولوا إنه لهم ، ولا يبعث على الثقة لا بالحكومة البريطانية ، ولا بنفسه وبزملائه . وإنما يستطيع الوفد الفلسطيني أن يبعث الثقة في نفوس أهل فلسطين إذا استطاع أن يذهب إليهم بتأكيدات نهائية للاستقلال ، وبضمانات كافية ، وبغير ثغرات ينفذ منها ما يعصف بهذا الاستقلال . والمؤتمر الحالي هيئة مخصصة قادرة على أن تضع القواعد لهذا الاستقلال ، والمبادئ الخاصة التي ينبغي أن يشتمل عليها الدستور . فإذا أمكن أن نصل إلى هذه المرحلة ، فإن الاتفاق على المسائل الدستورية الأخرى يكون سهلاً .

وبهذه الطريقة وحدها يستطيع الأطراف الثلاثة أن يشعروا بالاطمئنان ، وأن يعرفوا أين هم . ولنفرض أن تصريحاً بالاستقلال صدر اليوم ، وأنه متى حان أن تبحث مسألة الضمانات بعد ستة شهور ، اختلف الأطراف الثلاثة . فإن التصريح يكون في هذه الحالة عديم القيمة . فالعرب لا يستطيعون أن يطمئنتوا على استقلالهم إلا بعد أن يعرفوا مدى القيود والضمانات ، وبعد أن يحدد ذلك كله في التصريح .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، لا يدري عرب فلسطين كيف أن حكومة مستقلة توضع لها دستورها هيئة مؤلفة من بريطانيين ويهود وعرب ؟ كذلك من العسير على عرب فلسطين

أن يفهموا كيف يضع شروط معاهدة مع بريطانيا العظمى أناس تعينهم الحكومة البريطانية، أو يعينهم عمالها في فلسطين - كاتنين من كانوا ١٢ إن هذا في نظر عرب فلسطين لا يعدو أن يكون مفاوضة تجرى بين حكومة جلالة، وحكومة جلالة، أما الدستور فأخلق به أن يعد نظاما تفرضه حكومة جلالة على غير الوجه الذي يتفق مع التصريح بالاستقلال .

وقال جمال أفندي إنه هو وزملاؤه لهذا السبب يرون أن الفقرتين : الثانية والثالثة من خلاصة الاقتراحات، غير مقبولتين من حيث المبدأ، ومن الوجهة العملية أيضاً . وهم يقدمون اقتراحات أخرى جديدة أن تعيد الثقة وتقرر السلم .

وأشار جمال أفندي الحسيني إلى ما سبق له أن حذر منه في مباحثة ماضية ، وهو وضع دستور لفلسطين على قاعدة طائفية ؛ وقال : إن علينا إذا أردنا الاحتفاظ في فلسطين بسلم دائم، أن نطيع دواعي العقل والعدل ، وعلى هذه القاعدة نستطيع أن نبني دولة مستقلة بغير قيود شاذة لاستقلالها حتى لا تكون مصدراً دائماً للاضطراب والأحقاد . على أنه يجب أن يكون القرار واضحاً فيما يتعلق بأى ضمان معقول يطلب من العرب تقديمه في نطاق استقلالهم . وهذه الضمانات يجب أن تعين بجلاء من البداية ، لتعرف كل طائفة حقوقها وواجباتها .

فالخطوة الأولى هي أن تحدد وتبحث الضمانات المطلوبة للمصالح ، ولا يجوز أن يكون هناك قيد للاستقلال التام سوى الضمانات المقبولة . وبعد هذه الخطوة ، يكون من الواجب إقامة حكومة وقتية تحت رئاسة الرئيس الحالي للحكومة ، فيقوم بمنصب الرئيس الوقي للدولة حتى يحصل الاستقلال ، وتكون المهمة الرئيسية للحكومة الوقية اتخاذ التدابير لدعوة جمعية منتخبة تمثل أهالي فلسطين ، وينبغي أن يتم هذا بأسرع ما يستطاع ، وتولى الجمعية المنتخبة البحث والبت في أمر الدستور الذي يعرض عليها ، على أنه اقترح من الحكومة البريطانية، مشفوع بآراء الخبراء . ويشتمل هذا الدستور على جميع الضمانات والكفالات التي يكون قد سبق الاتفاق عليها في المؤتمر الحالي .

فالخطوة الأولى ينبغي إذن أن تكون إقامة جمعية دستورية تنتخب حكومة دستورية ، وتقوم هذه الحكومة الدستورية بواجب الذهاب إلى لندن لوضع أحكام المعاهدة مع بريطانيا العظمى ، وتكون هذه المعاهدة مبنية على القواعد العامة التي اتفق عليها في المؤتمر الحالي . مثل هذه الحكومة المنتخبة يكون لها - فضلا عن رئيس منتخب للمجلس يعمل تحت رئاسة المندوب السامي قبل انتخابه - رئيسها الذي يؤدي واجباته تحت رئاسة المندوب السامي

في خلال فترة الانتقال التي لا ينبغي أن تتجاوز ثلاث سنوات . وبعد انقضاء هذه الفترة تتولى حكومة ديمقراطية مستقلة تماماً الهيمنة على شؤون الدولة الفلسطينية المستقلة . وهذه الطريقة مماثلة على العموم للطريقة التي اتبعت في العراق ، وحالفها التوفيق .

وقال جمال أفندي الحسيني : إن المستر ماكدونالد تطف فآلتي بيانا في الجلسة السابقة عن اقتراحات الحكومة فيما يتعلق بالهجرة وانتقال ملكية الأراضي . ومن رأى الوفد العربي الفلسطيني أنه في بلد تقل مساحة الأراضي الميسورة فيه ، عن نصف ما يكفي لإعاشة السكان ، يكون انتقال ملكية الأراضي جناية على السكان السياسى والاقتصادى لهذا البلد . وفي بلاد كفلسطين تعمل فيها مثل هذه العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتعظم فيها كثافة السكان ، وتجاوز الزيادة الطبيعية السنوية لعدد الأهالى ، المستوى الطبيعى ، لا يستطيع الوفد العربى الفلسطينى فى أى حال من الأحوال أن يقبل أى زيادة مفتعلة لعدد الأهالى بواسطة الهجرة ، سواء أكانت يهودية أم غير يهودية ، لهذا يصر الوفد العربى الفلسطينى على وقف الهجرة ، ونقل ملكية الأراضي إلى اليهود ؛

وختم جمال أفندي الحسينى كلامه بقوله إنه متى احتملت الدولة الفلسطينية المستقلة المسؤولية التامة بعد انقضاء فترة الانتقال ، يمكن أن تنظر هذه الدولة فى مسألة المهاجرة فى جو آخر مختلف جداً ، ولكن البت فى الأمر يكون من حقها وحدها . ولا شئ غير هذا المشروع - فيما يرى الوفد العربى الفلسطينى - يبعث الثقة ، ويحفظ السلام فى البلاد المقدسة .

المستر ماكدونالد - قال : إن الوفد البريطانى يشكر لجمال أفندي الحسينى بيانه ، ويسره أن يكون الوفد الفلسطينى قد قدر الاقتراحات التى عرضها (الوفد البريطانى) ولكنه لا يظن أن تعليقات جمال أفندي الحسينى وملاحظاته قد قربت المؤتمر من التسوية المنشودة ؛

لقد كانت اقتراحات الوفد البريطانى متعلقة بنقطة البحث الأولى ، أى المسألة الدستورية ، وكانت فى رأى الوفد البريطانى تنطوى على تساهل عظيم رغبة فى إرضاء الوفد الفلسطينى . غير أن جمال أفندي الحسينى اعتبر أن هذه الاقتراحات قبول واضح لأول مطالب الوفد الفلسطينى . وهذا الوضع غير دقيق ، ويحتاج إلى إيضاح . لقد طلب الوفد الفلسطينى إنشاء دولة عربية مستقلة ، أما اقتراح الوفد البريطانى فينطوى على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ، يشترك فيها أهالى فلسطين جميعاً ، من عرب ويهود ، وينعمون على السواء بحكم أنفسهم .

وكرر المستر ماكدونالد ما قاله من أن اقتراحات الوفد البريطاني تنطوي على تساهل عظيم، لأنها تقدم إلى فلسطين مزية الحرية ونعمتها، التي تعتز بها الأمم قاطبة، ولا تعدل بها غيرها. وقال إنه قد طرحت في هذه الجلسة اقتراحات معارضة تختلف عن اقتراحات الوفد البريطاني من وجوه مهمة. وهو يدرك أن هذه الاقتراحات المعارضة ليست سوى اقتراحات متعلقة بالنهج وخطة السير، ولكنها تخالف اقتراحاتنا في نقط مهمة جداً من خطة السير وغيرها أيضاً. وهي تعد - كما قال جمال أفندي الحسيني - بمثابة رفض لشطر كبير مما عرضه الوفد البريطاني. وهذا يصدق كذلك على نقط أخرى: مثل المهاجرة، وبيع الأراضي؛ وهما أمران لا بد من أن تشتمل عليهما كل تسوية عامة؛

وفي بيان جمال أفندي الحسيني ما يجب الوفد البريطاني أن يناقشه؛ وهو - المستر ماكدونالد - لا يرى سبباً يمنع من إمكان الاتفاق. ولكنه يظن أن السير على الطريقة الحاضرة في المناقشة يطيلها إلى غير نهاية. وحكومة جلالاته شديدة الرغبة في الوصول إلى تسوية عاجلة بالاتفاق، إذا تيسر الاتفاق، وإلا ففي صورة تصريح من جانب واحد تصدره، وهو يود أن يؤكد للمجلس أن الحكومة البريطانية تؤثر الأمر الأول - أي التسوية بالاتفاق - وأنها لا تلجأ إلى الطريقة الثانية إلا وهي مكرهة جداً. ولكنه يخشى أن يزيد طول الوقت في صعوبة الوصول إلى اتفاق، لاسبب الوفود الممثلة في المؤتمر، بل بسبب القوات والمؤثرات الخارجية: الرأي العام، والبرلمان، والموقف اليومي في فلسطين.

وناشد المستر ماكدونالد المؤتمر أن يقف جهده على مواطن الاتفاق التي ظهرت، وأن لا يغيب عنه أن كل اتفاق، لكي يتم، يستدعي التساهل من الجانبين. وأعرب عن رجائه أن يتيسر الآن المضي في العمل بسرعة. وقال إنه يستطيع إذا شاء أن يعلق بإسهاب وإفاضة على بيان جمال أفندي الحسيني، ولكن من رأيه - وفي مرجوه أن يوافقه المؤتمر على ذلك - أن العمل يكون أسرع إذا انقطع تبادل البيانات الطويلة. وقال إنه يظن أن المسؤولية مشتركة عن السير في العمل بأسرع ما استطاع، والآن وقد وصلوا إلى مرحلة النظر في اقتراحات عملية، فانه يظن أن الأولى تأليف هيئة أصغر، أي لجنة مؤلفة من واحد، أو اثنين من كل وفد؛ وهو لا يتوقع أن يصدر المؤتمر قراراً في هذا الاقتراح حالا، ولكنه يرجو أن تبخثه الوفود العربية فيما بينها بعد الجلسة. فاذا تسنى تأليف لجنة صغيرة، فانه يرجو ما عنده من البيان إلى أن تجتمع هذه اللجنة.

وأضاف المستر ماكدونالد إلى هذا أن هناك نقطة يريد أن يذكرها الآن، فقد قال جمال أفندي إن أهالي فلسطين الذين يمثلهم ليست لهم ثقة بحكومة جلالة، وطالب بالأعمال لا بالتصريحات. وقد يكون من الصعب إقناع الوفد الفلسطيني بالإخلاص في نيات الوفد البريطاني، ولكنه يجب بكل مايسعه من التأكيد أن يقتنع الوفد الفلسطيني بذلك.

جمال أفندي الحسيني — قاطع المستر ماكدونالد ليبين أن ما يخشاه عرب فلسطين هو عدم الثبات على الاقتراحات البريطانية إذا تغيرت الحكومة القائمة في بريطانيا، وإمكان حصول اضطرابات بسبب تدخل فريق ثالث — أى اليهود — ولو كان عرب فلسطين لا يواجهون سوى حكومة جلالة لكان الموقف أسهل.

المستر ماكدونالد — قال إنه لو كانت حكومة جلالة لاتواجه سوى اليهود وحدهم لكان الموقف سهلاً جداً.

جمال أفندي الحسيني — قال: إن عرب فلسطين يخشون دائماً، إذا أمكن الوصول إلى تسوية، أن يحبطها ويفسدها اليهود.

المستر أنطونيوس — زاد على ذلك أن العرب لم يحبطوا، ولم يفسدوا قط، أى اتفاق بين حكومة جلالة وبين اليهود.

المستر ماكدونالد — قال: إن الطريقة التي يقترحها الوفد البريطاني ليس المقصود بها إيجاد فرصة للبرلمان، ليحبط أى اتفاق يمكن الوصول إليه. فالوفد البريطاني يريد أن تكون قرارات المؤتمر ملزمة للحكومة الحالية، والحكومات المستقبلية في بريطانيا، ولهذا السبب اقترح الوفد البريطاني إشراك أعضاء من المعارضة في مؤتمر المائدة المستديرة. على أنه يقدر تمام التقدير ما يخالج عرب فلسطين من الشكوك في قدرة حكومة جلالة على تنفيذ ما تعلنه من سياساتها في فلسطين. وهذه الشكوك هي التي يود الوفد البريطاني بإخلاص أن يمحوها.

ثم سأل المستر ماكدونالد: هل المؤتمر موافق على تأليف لجنة سياسية تبحث اقتراحات الوفد البريطاني والاقتراحات المعارضة لها من الوفد الفلسطيني؟

جمال أفندي الحسيني — قال: إن الجميع متفقون على أن المؤتمر أكبر من أن يصلح لهذا البحث، وهو يقبل اقتراح المستر ماكدونالد من حيث المبدأ، وقال: إن الوفود العربية ستداول فيما بينها بعد الجلسة.

راغب بك النشاشيبي — سأل : هل قرارات اللجنة تكون ملزمة للمؤتمر كله ؟
المستر ماكدونالد — قال إنه يتوقع أن تعرض اللجنة ماتصل إليه على المؤتمر الكامل ،
وإن أعضاء اللجنة سيحرصون بطبيعة الحال على الاتصال بوفودهم . ثم إن عضوية اللجنة
لا ضرورة لأن تكون مقصورة على أشخاص معينين .

[أظهر المؤتمر الموافقة العامة على هذا الاقتراح]

راغب بك النشاشيبي — سأل : هل توزع محاضر اللجنة على الوفود ؟
المستر ماكدونالد — قال : إن المحاضر ستوزع وتوزع بنفس الطريقة التي توضع بها
وتوزع محاضر المؤتمر نفسه ؛

ثم قال إنه يقترح أن يفضي إلى الصحف بيان عن هذه الجلسة ، يقول فيه : إن الوفد
الفلسطيني ألقي بياناً أورد فيه ملاحظاته واعتراضاته على اقتراحات الوفد البريطاني ، وإن
المؤتمر قرر أنه أن تؤلف لجنة صغيرة للنظر في هذه الاقتراحات وما يعارضها ، وإن هذه
اللجنة ستجتمع في اليوم التالي .

[تمت الموافقة على هذا]

وفي الختام قال المستر ماكدونالد إن هناك نقطة أخرى يريد أن يقول فيها كلمة قبل
رفع الجلسة ، فقد لفت جمال أفندي النظر إلى أن الاقتراحات المعروضة صادرة عن جانب
من أعضاء الحكومة البريطانية ، لاعن الوزارة كلها . مع أن هذا التفريق قد أبرز ، لأن
أخباراً في الصحف ظهرت ، وجاء فيها أن هذه الاقتراحات حائزة لموافقة مجلس الوزراء ،
على حين أنها لم تنل إلا موافقة لجنة وزارية ، وهو لا يجب أن يكون هناك أي سوء تفاهم .
ولكن لما كانت اللجنة الوزارية مؤلفة من رئيس الوزارة ووزير المالية ووزير الخارجية ،
وعدد آخر من الوزراء البارزين ، فانه يرى أن من الممكن القول بان الاقتراحات تنال
موافقة معظم مجلس الوزراء . وهو لهذا يرجو من الوفد الفلسطيني أن لا يخامرهم أي خوف
من أن يكون هذا التحفظ الذي أبداه لعبة تلعبها حكومة جلالته .

واتفق المؤتمر على أن تعقد جلسة « اللجنة » في يوم الخميس الثاني من شهر مارس سنة ١٩٣٩
في منتصف الساعة الرابعة .

[ورفعت الجلسة في الساعة الخامسة والدقيقة العشرين]

م. ف. (و. ع.) (ف.) — ١٣ —

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

الجلسة الثالثة عشرة

الجلسة المعقودة بقصر " سان جيمس " في يوم الأربعاء ١٥ مارس
سنة ١٩٣٩ الساعة الرابعة مساء

مع هذا صورة من محضر الجلسة المذكورة للفضل بمراجعتها وإقرارها أو تصحيحها .
والمرجو أن يرسل التصحيح إلى السكرتير في موعد غايته يوم السبت ١٨ مارس . وبعد هذا
التاريخ ، يعد المحضر صحيحاً ما لم يتلق السكرتير تبليغاً بخلاف ذلك .

(الامضاء)

ه. ف. دوني — سكرتير المؤتمر

قصر سان جيمس

١٥ مارس سنة ١٩٣٩

م. ف. (و. ع. ٠) (ف) — ١٣ —

صورة رقم ٦٣

سرى

الجلسة الثالثة عشرة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

محضر الجلسة الثالثة عشرة المعقودة بقصر "سان جيمس" بلندن
في يوم الأربعاء ١٥ مارس سنة ١٩٣٩ الساعة الرابعة مساء

الحاضرون

المستر مالكولم ماكدونالد — وزير المستعمرات (رئيساً)
الفيكونت هاليفاكس — وزير الخارجية
المركيز اوف دوفرين وآفا — الوكيل البرلماني لوزارة المستعمرات
السير جون شاكبرج — الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات
السير جراتان بوش — المستشار القضائي لوزارة المستعمرات
المستر س. و. باكستر — مستشار وزارة الخارجية
المستر س. إي. لوك — من موظفي وزارة الخارجية
المستر د. ج. هاريس — مندوب من حكومة فلسطين

عن المملكة المتحدة

الوفود العربية

جمال أفندى الحسينى
عونى بك عبد الهادى
موسى بك العلى
يعقوب أفندى فراج
المستر جورج أنطونيوس
الدكتور حسين الخالدى
راغب بك الناشيى
ألفريد أفندى روك
أمين بك التيمى
يعقوب أفندى الغصين
فؤاد أفندى سابا

وفد فلسطين ...

صاحب السمو الامير محمد عبد المنعم
صاحب السعادة حسن نشأت باشا — سفير مصر بلندن
صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا — رئيس الديوان الملكى
صاحب السعادة عبد الرحمن بك عزام (الوزير المفوض لدى ملكتى
العراق ، والعربية السعودية

وفد مصر

صاحب السعادة توفيق بك السويدى
صاحب السعادة رموف بك جادرجى
السيد عبد الله بكر — السكرتير
المستر ه. آى . لويد

وفد العراق

| | |
|--|--|
| صاحب السمو الملكي الأمير فيصل — وزير الخارجية | } وفد المملكة العربية السعودية |
| صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه — الوزير المفوض بلندن | |
| صاحب السعادة فؤاد بك حمزة — وكيل الخارجية | |
| الشيخ إبراهيم السليمان — السكرتير | |

| | |
|---|-------------------|
| صاحب الدولة توفيق باشا أبو الهدى — رئيس الوزراء | } وفد شرفي الأردن |
| الشيخ نجيب علم الدين — سكرتيراً | |

| | |
|---|--------------------|
| صاحب السمو الملكي الأمير سيف الإسلام الحسين | } وفد اليمن |
| القاضي محمد عبد الله الشامي | |
| القاضي علي بن حسين العمري | |
| الأستاذ إبراهيم الموجي | |
| السيد علي محمد بن عقيل | |

سكرتارية المؤتمر

| | |
|-------------------------------------|-------------------|
| المستر هـ . ف دوني — السكرتير | } مساعدو السكرتير |
| المستر ن . إي . ارشر | |
| المستر ج . س . بنيت | |
| المستر ر . ب . بلات | |
| المستر ج . سمر فيل — المترجم الرسمي | |

محضر الجلسة

المستر ماكدونالد — أشار إلى الفترة الطويلة التي مرت منذ عقدت آخر جلسة للمؤتمر ، وقال إن الوفد البريطاني لم يكن يلهو في هذه الفترة . وذكر أنه في آخر اجتماع للجنة المؤتمر تعهد الوفد البريطاني بأن يتقدم بأسرع ما يستطيع ، باقتراحات نهائية . وبين أن هذه المقترحات ستشمل الموضوع كله ، وأن الوفد سيضعها مسترشداً بالمباحثات التي دارت في الأسابيع الستة الماضية ، وقال : إن الوفد البريطاني ذكر أن هذه المقترحات ستكون نهائية ، على اعتبار أنها تمثل القواعد الرئيسية ؛ أما التفاصيل فإنها تكون قابلة للبحث . وقال : إن الوفد البريطاني مستعد الآن لعرض هذه المقترحات على الوفود العربية .

وأكد المستر ماكدونالد أن المقترحات التي سيطرحها على الأعضاء في هذه الجلسة هي في جوهرها اقتراحات نهائية من الحكومة البريطانية ، ولكن صياغتها ليست نهائية ، أي أن عبارتها قابلة للتعديل . والوفد البريطاني يرجو الوصول إلى اتفاق عليها ، وفي هذه الحالة إذا حصل التفاهم توضع في صورة اتفاق ، وحينئذ يمكن أن يتناول الوفود صياغتها بالمناقشة . ويشعر الوفد البريطاني أن من الضروري الآن الوصول إلى اتفاق سريع إذا أمكن . فاذا تعذر ذلك فإن الحكومة البريطانية يكون عليها أن تنظر في السياسة التي ينبغي أن تتبعها على مسؤوليتها ، فتضع اقتراحاتها ، وتلقى عنها بياناً في البرلمان في الأسبوع المقبل .

وقال المستر ماكدونالد إنه بعد أن بين وأكد أن جوهر المقترحات نهائي ، ولكن الصياغة ليست كذلك ، يطرح المقترحات . وهي تشمل ، كما أسلف ، الموضوع كله : المسألة الدستورية ، والهجرة ، وبيع الأراضي ؛ وسيتلو بيانه كله أولاً بالإنجليزية ثم يدعو المستر سمر فيل لتلاوة ترجمته بالعربية .

ثم تلا المستر ماكدونالد البيان التالي :

أولاً : عن المسألة الدستورية :

١ — إن غاية حكومة جلالته هي إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، قد تكون ذات صبغة اتحادية ، مرتبطة مع بريطانيا العظمى بمعاهدة تكفل للبلدين مصالحهما التجارية والحربية . وهذا يستدعي إنهاء الانتداب ؛

٢ — ليس من أغراض حكومة جلالاته أن تصبح فلسطين دولة يهودية أو دولة عربية .
وهي لا ترى أن عهودها لليهود أو للعرب تقتضى منها التشجيع على إقامة إحدى هاتين الدولتين .
وينبغي أن تكون دولة يشترك العرب واليهود في حكومتها على نحو يكفل لكل منهما مصالحه الجوهرية ؛

٣ — يوضع دستور الدولة المستقلة في الوقت المناسب بواسطة جمعية وطنية من أهالي فلسطين ، ينتخب أعضاؤها أو يعينون ، حسب ما يتفق عليه . وتكون حكومة جلالاته ممثلة في هذه الجمعية ، ويشترط أن تقتنع بصلاح أحكام الدستور ، ولا سيما فيما يتعلق بالأمور التالية :

(أ) سلامة الأماكن المقدسة وحرية الوصول إليها ؛

(ب) حماية الطوائف المختلفة في فلسطين طبقاً لتبعات حكومة جلالاته أمام كل من العرب واليهود ، وفيما يتعلق بالمركز الخاص في فلسطين للوطن القومي اليهودي .
وستطلب حكومة جلالاته أن تقتنع بأن مصالح بلاد أجنبية معينة في فلسطين ، تعد حكومة جلالاته في الوقت الحاضر مسؤولة عنها ، مكفولة كفالة وافية .

٤ — تسبق إقامة دولة مستقلة في فلسطين فترة انتقال تحتفظ حكومة جلالاته في أثنائها - باعتبارها الدولة المنتدبة - بالمسؤولية عن حكومة فلسطين .

٥ — بمجرد استقرار الأمن والنظام ، تتخذ التدابير الأولى لمنح أهالي فلسطين نصيباً متزايداً في حكومة بلادهم ؛

وتكون المرحلة الأولى على الوجه الآتي :

في الدائرة التشريعية : يضم عدد معين من الفلسطينيين ، بالتعيين ، إلى المجلس الاستشاري .
ويكون عدد ممثلي العرب واليهود مناسباً لتعداد كل من الفريقين في البلاد على قدر الإمكان ، بحيث تصبح الأكثرية للأعضاء الفلسطينيين ؛

في الدائرة الإدارية : يختار أعضاء فلسطينيون من المجلس الاستشاري لعضوية المجلس التنفيذي . ويكون عدد العرب واليهود منهم ، مناسباً لتعداد كل من الفريقين في البلاد على قدر الإمكان ، وبحيث يصبح نصف أعضاء المجلس من الفلسطينيين

وتكون المرحلة الثانية كما يأتي :

في الدائرة التشريعية : يحول المجلس الاستشاري إلى مجلس تشريعي ، وفيه عنصر فلسطيني منتخب . ويحتفظ المندوب السامي بسلطات معينة .

في الدائرة الإدارية : توكل إدارة مصالح معينة إلى فلسطينيين من أعضاء المجلس التنفيذي . وبعد هذه المرحلة الثانية ، يرجح أن تكون الخطوات التالية في سبيل الحكم الذاتي ، عبارة عن توسيع اختصاصات المجلس التشريعي ، وزيادة عدد المصالح الموكولة لإدارتها إلى الفلسطينيين من أعضاء المجلس التنفيذي .

٦ — ستكون حكومة جلالته مستعدة - إذا سمحت أحوال فلسطين - بإجراء انتخابات لمجلس تشريعي ، يكون تأليفه واختصاصاته موضع البحث والمشاورة بين الأحزاب المختلفة ، في خلال سنتين . وفيما عدا ذلك لا يتيسر من الآن تعيين وقت للانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى في طريق التطور الدستوري في فترة الانتقال . كذلك لا يتسنى الآن تحديد وقت لطول فترة الانتقال ، ومتى تنتهي ، ومتى تقوم الدولة المستقلة . على أن حكومة جلالته ترجو أن يتسنى الفراغ من هذه المراحل كلها في عشر سنوات ، ولكن هذا يتوقف على الحالة في فلسطين ، وعلى مبلغ نجاح التغييرات الدستورية المختلفة في فترة الانتقال ، واحتمالات التعاون المستمر في الحكومة بواسطة أهل فلسطين . وليس في وسع حكومة جلالته أن تفكر في التخلي عن مسؤوليتها عن حكومة فلسطين ، إلا إذا وثقت أن مدى الاتفاق بين الطوائف المختلفة في فلسطين يسمح بإمكان قيام حكومة صالحة .

ثانياً : وهناك اقتراحات خاصة بالهجرة :

١ — تكون الهجرة في خلال السنوات الخمس التالية بنسبة ترفع عدد اليهود - إذا سمحت قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب - إلى ثلث تعداد النفوس في فلسطين تقريباً ، فإذا اعتبرنا الزيادة الطبيعية المنتظرة في عدد العرب واليهود ، وعدد المهاجرين اليهود الذين دخلوا بطريقة غير شرعية (وقد قدروا بأربعين ألفاً) فإنه يمكن السماح لخمس وسبعين ألف مهاجر بالدخول في خلال السنوات الخمس التالية ، على النحو الآتي :

عشرة آلاف في كل سنة ، يضاف إلى مجلتهم خمسة وعشرون ألف لاجئ .
(ويفضل الاطفال) ويسمح للاجئين بالدخول متى اقتنع المندوب السامى بأن التداير الكافية اتخذت لإقامتهم .

٢ — يُحتفظ بالأداة الحالية لمعرفة قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب . ويكون المندوب السامى هو صاحب الكلمة العليا في تقرير ما تسمح به القدرة الاقتصادية . وقبل تقرير شيء ما ، يستشار ممثلو العرب واليهود .

٣ — بعد انقضاء السنوات الخمس لا يسمح بالهجرة اليهودية إلا بموافقة العرب واليهود والسلطات البريطانية . ويجرى البحث في هذا الشأن والبت فيه بواسطة الهيئات الدستورية التي تكون قائمة في فترة الانتقال أو بالتشاور بين حكومة جلالته وبين العرب واليهود .

٤ — وحكومة جلالته مصممة على منع الهجرة غير المشروعة ، وقد شرع في اتخاذ التدابير اللازمة لذلك ، وستنفذ بدقة ، فإذا أمكن على الرغم من ذلك أن يدخل البلاد مهاجرون يهود بطرق غير مشروعة ، فإن مثل عددهم يحذف من المسموح به سنوياً .

ثالثاً : بيع الأراضي — وفي هذا الموضوع سيخول المندوب السامى السلطات العامة لمنع بيع الأراضي ، وتنظيمه . وستصدر التعليمات إلى المندوب السامى بأن يعين مناطق يسمح فيها بحرية بيع الأراضي ونقل ملكيتها ، أو تنظيم ذلك وتقييده ، أو تحريمه ، مسترشداً في ذلك بتقارير لجنتي " ييل " و " وودهيد " . وتبقى للمندوب السامى هذه السلطة طول فترة الانتقال .

وختم المستر ماكدونالد بيانه بقوله إن هذه هي مقترحات حكومة جلالته ، وإن الوفد البريطاني يعرضها على المؤتمر راجياً أن تؤدي إلى اتفاق عام على المسائل المتنوعة التي دار فيها البحث في الأسابيع الستة الماضية .

ثم تليت ترجمة البيان باللغة العربية .

المستر ماكدونالد — بعد انتهاء التلاوة — سأل الوفد الفلسطيني : هل يفضل أن يناقش هذه المقترحات الآن ، ويسأل عما يبدو له ، أو هو يؤثر تأجيل الجلسة ومناقشة الاقتراحات غداً ؟

جمال أفندي الحسيني — قال إنه يود أن يعقب بإيجاز على البيان ، الآن ، وإن الوفد الفلسطيني يرجي التبسط في الكلام إلى أن يدرس الموضوع بالتفصيل .

وقال إن هذه المقترحات هي بعينها التي عرضت على الوفد الفلسطيني قبل عشرة أيام .

وقد رفضها الوفد الفلسطيني ، وعرض بديلا منها . على أن الوفد الفلسطيني مع ذلك سيدرس الاقتراحات ، ويقدم رده عليها ، فاذا حبط المؤتمر فهو يرجو أن يفترق الوفدان : البريطاني والفلسطيني ، على ود وصفاء ، وقد عرف كل منهما رأى الآخر ، وفي مآمله أن يحترم كل منهما وجهة نظر معارضة .

وقال إن الوفد الفلسطيني ليقدر روح الإنصاف في الشعب البريطاني ، ويأمل أن ينجى الوقت الذي يعترف فيه هذا الشعب بعدالة القضية العربية . ومهما يكن من ذلك فإن الوفد الفلسطيني لا ينوي أن يقاطع مائدة الحكومة من أجل أنه لم يسعه الموافقة على اقتراحاتها . وأضاف جمال أفندي إلى ذلك أنه يود أن يعرف أى المسائل في رأى الوفد البريطاني ، تعد من القواعد ، وأياها يعد من المسائل التفصيلية ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا سؤال جوابه يتعذر قليلا إذا لم يكن هناك مثال ، أو نقطة معينة يطلب الوفد الفلسطيني إيضاها بشأنها ، وعسى أن يكون الأولى أن ينتظر الوفد الفلسطيني حتى يستعد ثم يدلى بملاحظاته ، وحينئذ يتسنى للوفد البريطاني أن يبين أى المسائل قابلة للتعديل ، وأياها تعد قواعد ثابتة . وسيكون الوفد البريطاني مستعداً بطبيعة الحال للنقاش والبحث في أى موضوع ، سواء أكان من القواعد أم من التفاصيل ، رغبة منه في جلاء الأمر وشرح المقترحات .

جمال أفندي الحسيني — سأل المستر ماكدونالد : ماذا يعنى الوفد البريطاني بعبارة « الوطن القومي اليهودي » ، و « الضمانات للوطن القومي اليهودي في المستقبل » ؟
المستر ماكدونالد — أجاب بأن الوطن القومي اليهودي في رأى الوفد البريطاني معناه الطائفة اليهودية الموجودة في فلسطين في أى وقت معين بأنظمتها الخاصة ، وكل ما يتعلق بها .
المستر أنطونيوس — قال إن عنده سؤالان يود أن يوجههما :

الأول : ماذا تعنى حكومة جلالتة بتصرييحها أنها لا تنوى إقامة دولة يهودية أو دولة عربية ؟ إن كل ماسمعه الوفد الفلسطيني إلى الآن هو أنه ليس في النية إقامة دولة يهودية ، وقد فهم الوفد الفلسطيني من ذلك أنه لما كان اليهود أقلية فلن يسمح لهم بإقامة دولة في فلسطين كلها أو بعضها . ولكن القول بأنه لن تكون هناك دولة عربية لايسهل فهمه أو قبوله ، فإن مؤداه أن لا تكون هناك دولة فلسطينية ، لأنه إذا قامت هذه الدولة ، فانه يكون عليها طابع الاكثرية من أهلها .

المستر ماكدونالد — بين أن موقف الوفد البريطاني موضح في البيان الذى ألقى ، وأنه قد شرح في البيان تكوين الدولة الفلسطينية المستقلة ، وضرب مثلا الرسوم الجمركية ، التى تحمى في الوقت الحاضر صناعات في فلسطين هى على العموم يهودية ، وأن الأثرية العربية في فلسطين إذا كانت مهيمنة تماما على الحكومة ، فقد يحدث أن تخفض الرسوم الجمركية عامة ، فتقضى على الصناعات اليهودية ، ويكون من نتائج ذلك أن يضطر كثيرون من اليهود إلى الرحيل عن فلسطين ، ومن أجل هذا رأت الحكومة البريطانية أنه في بعض المسائل الحيوية يجب أن لا تتمكن طائفة من التحكم في طائفة أخرى .

المستر أنطونيوس — قال إن هذا ليس جواب سؤاله فإن من المفهوم جيداً أن الدستور المقترح سيشتمل على ضمانات شتى ، ولكن فلسطين بعد فترة الانتقال ستكون مستقلة تماما ، فإذا كانت الأثرية فيها من العرب ، فكيف يمكن اتخاذ خطوات إيجابية لمنع قيام دولة عربية ، وحرمان الدولة القائمة هذه الصبغة المستمدة من الكثرة ؟

المستر ماكدونالد — قال إن الدولة العربية يكون معناها ، فيما يرى ، أن يكون العرب متحكمين في كل أمر ، مسيطرين على كل شأن ، ولا يكون اليهود إلا أقلية يمكن تخطي آرائها . وقد بين أن هناك مسائل حيوية معينة لا يكون من العدل التحكم فيها ، مثال ذلك أنه قد تكون هناك مناطق كثيرة أهلها من اليهود ، والقلة فيها من العرب ، ففي هذه المناطق تكون الضمانات لمصلحة الأقلية العربية . وقال : إنه يصعب في الوقت الحاضر أن يفعل المرء أكثر من إيضاح المبادئ العامة . وسيكون على الجمعية الوطنية أن تضع الأحكام لتطبيق هذه المبادئ .

جمال أفندى الحسينى — قال : إن المستر ماكدونالد يعنى في الحقيقة المساواة .

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا ليس ضرورياً .

جمال أفندى الحسينى — سأل : هل يظن المستر ماكدونالد أنه بعد خمسين سنة ستظل أيدى الأثرية مغلوطة بهذه الشروط كما هى مغلوطة في ظل الانتداب ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن هذه مسائل متروكة للجمعية الوطنية ، والمرجو أن يتسنى لها وضع دستور يرضى عنه الجميع .

الدكتور الخالدي — سأل : هل يظل الانتداب ساريا طوال فترة الانتقال ؟

المستر ماكدونالد — أجب بأن الانتداب ، بما ينطوى عليه من تعهدات للجانبين ، سيبطل ساريا في خلال هذه الفترة ، وقال إنه أوضح في بيانه الظروف والأحوال التي ترى حكومة جلالة أنها تؤدي إلى إنهاء الانتداب .

الدكتور الخالدي — سأل : هل ينتهي ، بانتهاء فترة الانتقال ، تعهد حكومة جلالة فيما يتعلق بالوطن القومي اليهودي ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن الجواب بالإيجاب .

المستر أنطونيوس — قال : إن المستر ماكدونالد في كلامه عن الهجرة في السنوات الخمس قال إنها خاضعة لقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب . فهل معنى هذا إهمال العوامل الأخرى من سياسية واجتماعية ونفسية ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن هذه العوامل روعيت في الاقتراح الخاص بتحديد جملة عدد المهاجرين في السنوات الخمس ، وفي جعل الهجرة بعد انقضائها رهناً بموافقة الأحزاب جميعاً . وهذه العوامل التي ذكرها المستر أنطونيوس هي التي دفعت حكومة جلالة إلى وضع هذه التدابير الخاصة .

المستر أنطونيوس — سأل : هل جملة عدد المهاجرين (وهي خمسة وسبعون ألفاً) سيسمح لها بالدخول على أي حال ، سواء أسمحت مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب بذلك أم لم تسمح ؟

المستر ماكدونالد — أجب بالسلب ، وقال : إن رقم ٧٥,٠٠٠ ، هو رقم الحد الأقصى ، فإذا سمحت مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب بدخولهم دخلوا ، وإلا فإن الرقم يكون دون ذلك ، أي في حدود الطاقة .

المستر أنطونيوس — طلب إيضاحاً عن سلطة المندوب السامي فيما يتعلق بمقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب بعد استشارة العرب واليهود ، فهل سيكون لآراء ممثلي العرب واليهود أثر فعال ، أو يكون المندوب السامي مطلق الحرية في تقرير ما يرى ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن المسؤولية تقع في النهاية على عاتق المندوب السامي ، ولكن آراء العرب واليهود ستكون محل عناية جديّة ، وسيستشير المندوب السامي ممثلي الفريقين قبل أن يتخذ قراراً ما .

جمال أفندي الحسيني — قال إنه فهم في جلسة سابقة أن الهجرة بعد انقضاء السنوات الخمس سيكون أمرها كله في أيدي العرب . فالآن يظهر أن الموقف تغير وأن استمرار الهجرة سيكون موضوعاً يتفق عليه .

المستر ماكدونالد — قال إنه لم يحدث تغير في الاقتراح البريطاني ، فبعد خمس سنوات ، ومهما تكن آراء البريطانيين أو اليهود ، فإن الهجرة لا يمكن أن تستمر إذا لم يوافق عليها العرب . الدكتور الخالدي — قال : إن هذا الاقتراح ينقصه شيء من الإيضاح . فهل المقصود أن لا يدخل مهاجر واحد بعد خمسة وسبعين ألفاً ، وأنه لن يحصل تدخل لامن جانب البريطانيين ولا من جانب اليهود ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن الأمر كما قال الدكتور الخالدي ، وإن كان لاشك في أنه ستجرى مشاورات بين الطوائف المختلفة .

الدكتور الخالدي — سأل هل هو مصيب فيما فهمه من أن الكلمة الأخيرة ستكون للعرب ، وأنه لن يسمع بهجرة أخرى بغير موافقتهم ؟

المستر ماكدونالد — أجاب بالإيجاب . وقال : إن المبدأ الذي تعرب حكومة جلالتة عن استعدادها لإعلانه وتقريره كجزء من الاتفاق ، هو أنه لن تستمر الهجرة بعد السنوات الخمس بغير موافقة العرب ، بغض النظر عن رغبات أية طائفة أخرى . أما ما جاء في الاقتراح عن المشاورة وغير ذلك ، فليس إلا أداة لتنفيذ هذا المبدأ .

المستر أنطونيوس — سأل عن قاعدة التمييز بين المهاجرين الذين يدخلون بنسبة عشرة آلاف كل عام ، والمهاجرين الذين يعدون لاجئين والذين قدر عددهم بخمسة وعشرين ألفاً ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن هناك فرقين ، الأول أن رقم ١٠,٠٠٠ حد أقصى لعدد المهاجرين في كل عام ، ولا يمكن تجاوزه في أية سنة ، أما الخمسة والعشرون ألفاً فيمكن أن يسمح لهم بالدخول في فلسطين في أي وقت إذا اقتنع المندوب السامي بأن التدابير اللازمة قد اتخذت لقبولهم . والفرق الثاني هو أن الخمسة والعشرين ألفاً " لاجئون " ويفضل الأطفال ، أما العشرة آلاف فيمكن أن يكونوا من اللاجئين أو من سواهم . ولاشك أن عدداً كبيراً منهم سيكون من اللاجئين .

الدكتور الخالدي — قال إنه لا يود أن يكون هناك سوء تفاهم ، وإن الأسئلة التي يلقيها الوفد الفلسطيني يراد بها الحصول على صورة واضحة لنيات حكومة جلالاته وفكرة صحيحة عن مقترحاتها . وقال : إن المستر ماكدونالد يعلم أن الوفد الفلسطيني رفض السماح بالهجرة ، ولا يزال مصرأ على هذا الرفض .

المستر ماكدونالد — قال إنه يدرك رغبة الوفد الفلسطيني .

ألفريد أفندي روك — سأل : هل تظن حكومة جلالاته أن خمسة وسبعين ألف يهودي يدخلون فلسطين يحلون مسألة اليهود العالمية ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن حكومة جلالاته لا تظن ذلك ، وستواصل المملكة المتحدة وجماعة الأمم البريطانية مساعدتها للمشاركة في حل هذه المسألة . وبعد خمس سنوات لا تشترك فلسطين في المساعدة إلا إذا رغب العرب ، واليهود أيضاً ، في ذلك .

الدكتور الخالدي — قال : إن هذا سيكون مستحيلاً من الوجهة المادية .

المستر ماكدونالد — قال إنه يعرف أن الأمة العربية لا تقبل عن أية أمة أخرى مروءة وإنسانية .

عوني بك عبد الهادي — سأل : على أية قاعدة يسمح لليهود بدخول المملكة المتحدة بنسبة خمسة وعشرين ألفاً في السنة ، كما أخبر المستر ماكدونالد ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن القاعدة فيما يتعلق ببريطانيا تختلف عن القاعدة فيما يتعلق بفلسطين . وهناك اعتبارات خاصة - مثل ارتفاع مستوى الصناعة - جعلت من الممكن أن تقبل بريطانيا أكثر مما تستطيع أن تقبل فلسطين ، ولكن هناك أيضاً اعتبارات من نوع آخر ، فإن تعداد النفوس في المملكة المتحدة خمسة وأربعون مليوناً ، منهم مليونان عاطلون ، أما فلسطين فبلاد لا تزال قابلة للاستثمار .

الدكتور الخالدي — قال : إن فلسطين بلاد قاحلة جداً .

المستر ماكدونالد — قال : إنه يروم أن يبين بجلاء أن الاقتراحات الخاصة بالهجرة - أي باللاجئين وبالألاف العشرة كل سنة - تتوقف على قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب .

جمال أفندى الحسينى — قال إن له سؤالاً أخيراً ، وهو : هل يعتقد المستر ماكدونالد المراحل المختلفة فى التطور الدستورى قبل الاستقلال التام - كماهى واردة فى اقتراحاته - خليفة أن تجعل اليهود أشد رغبة فى التعاون مع العرب ، وأعظم إقبالا عليه ؟ . وقال جمال أفندى إنه قد بين من قبل أن اليهود - ماداموا يلحون فرصة لإطالة فترة الانتقال - لن يكفوا عن وضع العراقيل وخلق المصاعب ليثبتوا أن فلسطين لا يمكن أن تستقل . وقال إنه ينجيل إليه من بيان المستر ماكدونالد أنه ليس فى نية حكومة جلالته أن تدنى اليهود من العرب ليعملا معاً . وقال أيضاً إنه لو كان يهوديا لاتبع هذه الخطة بلوغ غايته ، ولعمل على إثبات عدم الاستقرار .

المستر ماكدونالد — قال : إن هذه نقطة مهمة جداً . والذى ذهب إليه جمال أفندى من أن يهود فلسطين لن يتعاونوا مع العرب ماداموا يشعرون أن فى وسعهم الاعتماد على التأييد البريطانى - هذا الذى ذهب إليه جمال أفندى - قد حسب الوفد البريطانى حسابه ، وهو الذى أدى إلى التساهل العظيم مع وفد فلسطين . وقال إنه يريد أن يتناول هذه النقطة مع الإشارة إلى الملاحظة التى أبداها جمال أفندى هذا المساء ، حيث قال إن الاقتراحات المعروضة الآن لا تختلف عن الاقتراحات التى عرضت قبل عشرة أيام . وليس هذا بصحيح ، فان اقتراحات اليوم تختلف عن تلك فى نقطة أساسية ، فقد كانت الاقتراحات السابقة تنص على الشروط الخاصة بالهجرة فى سنوات خمس ، ولكنها لا تذكر عنها شيئاً بعد انقضاء هذه المدة ، فكان من الممكن لهذا أن تستمر الهجرة بعد السنوات الخمس حتى بغير موافقة العرب ، إذ كان البت فى هذا متروكا للحكومة البريطانية ؛

أما فى المقترحات الجديدة ، فان الكلمة الأخيرة للعرب فيما يتعلق بالهجرة بعد انقضاء السنوات الخمس . وهذا يعد تغييراً عظيماً فى السياسة البريطانية ، بل قلباً لهذه السياسة فى أهم موضوع . وقد كان العرب إلى الآن يخشون استمرار الهجرة ، وأن يصبح اليهود ، على الأيام ، أكثرية فى البلاد ؛ أما الآن فالامر فى يد العرب ، وهم الذين يسمحون أو لا يسمحون بأن يتجاوز تعداد اليهود ثلث عدد السكان تقريباً . وليس فى وسع اليهود الآن أن يعتمدوا على التأييد البريطانى فى أهم شأن يعنهم ، وهو الهجرة . وخلق بهذا أن يغير موقفهم حيال العرب . ومن رأى حكومة جلالته أن هذا جدير بأن يحمل اليهود على الرغبة والسعى فى التعاون مع الأكثرية العربية

وقال المستر ماكدونالد إنه يود أن يلفت النظر إلى قيمة هذا التغير الذى تنطوى عليه المقترحات البريطانية فيما يتعلق بالهجرة ، وأن من المحقق أن اليهود أدركوا هذا ، وعنده أن رأى العام سيدركه كذلك .

جمال أفندى الحسينى — قال : إذا كانت حكومة جلالته تعتقد أن اليهود سيضطرون إلى تغيير موقفهم ، فلماذا لا يحدد تاريخ لانتهاة فترة الانتقال ؟ وسأل أيضاً : أليس الواقع أن اليهود يبلغون الآن ثلث أهالى فلسطين ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن المرجو أن تؤدي الاقتراحات البريطانية إلى جعل اليهود أكثر استعداداً للتعاون فى فلسطين مع العرب ، وإنه لا يبعد - قبل انقضاء عشر سنوات - أن يتم وضع النظم الدستورية بالاتفاق ، تمهيداً لقيام دولة مستقلة . فاذا تحققت الشروط المرغوب فيها ، فإن دولة فلسطين المستقلة تخرج إلى الوجود قبل عشر سنوات . أما عن نسبة اليهود إلى العرب فى الوقت الحاضر فقد قامت الحكومة بتحريات دقيقة بواسطة الخبراء فى فلسطين ، وهى مقتنعة بصحة أرقامها .

المستر أنطونيوس - سأل : هل وضع رقم "٧٥,٠٠٠" اعتباطاً ، أو بناءً على حساب ما ؟ المستر ماكدونالد — قال : إن كل الأرقام الخاصة بالتعداد واحتمالات الزيادة الطبيعية قد فحصت ، وإن حكومة جلالته قد وجدت أن وصول نسبة عدد اليهود ، من سكان فلسطين إلى الثلث يحتاج إلى دخول حوالى ١١٥,٠٠٠ مهاجر . وقد حذف من هذا الرقم أربعون ألفاً ، هو عدد الذين دخلوا البلاد بطريقة غير مشروعة ، فبقى ٧٥,٠٠٠ فهو إذن رقم لم يوضع اعتباطاً .

جمال أفندى الحسينى — سأل : هل فى نية حكومة جلالته أن تحذف رقم خمسة آلاف من تعداد العرب ، هو عدد من قتلوا فى السنوات الأخيرة القليلة ؟ وهل ستراعى فى حسابها أن الزيادة الطبيعية بين العرب ستكون قليلة نظراً لسوء الأحوال الاقتصادية الناشئة عن الحالة الراهنة ؟ وهل راعت حكومة جلالته أن الأربعين ألف مهاجر يهودى بطرق غير مشروعة ، قد أصبح رقماً قديماً ، وأن عدداً كبيراً من اليهود يتدفق كل يوم على فلسطين ؟ وهل لاحظت حكومة جلالته أن معظم اليهود الداخلين ، هم من الشبان ، فالزيادة الطبيعية بينهم ستكون على الأرجح عظيمة ؟ فضلاً عن ذلك فإن اليهود يستطيعون إيجاد وسائل لمضاعفة الزيادة الطبيعية ، وبهذا لا يلبثون أن يتجاوزوا ٣٣٣ فى المائة .

المستر ماكدونالد — أجاب بأن من المستحيل أن يكون التقدير في هذا الموضوع عملية حساسية دقيقة . وقد بذل الجانب البريطاني أقصى ما في وسعه لمراعاة الحقائق التي لها علاقة بالأمر ، مثل عدد العرب واليهود الذين قتلوا في السنتين الماضيتين ، ومثل كون الزيادة الطبيعية ستأثر بالأحوال الاقتصادية . وقد بنيت الأرقام على إحصاءات الخبراء الذين لم يهملوا في تقديراتهم أن اليهود من الشبان . وقد دخل في الحساب أيضاً المهاجرون بطرق غير مشروعة من اليهود ومن العرب كذلك . أما الرقم "٤٠,٠٠٠" وهو عدد المهاجرين اليهود بطرق غير مشروعة فقد استند عند وضعه إلى تقرير لجنة بيل ، وروجع على التقارير الأخيرة التي وضعتها حكومة فلسطين . وكانت لجنة بيل قد قالت إنه في سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ دخل من اليهود حوالي ٢٢,٠٠٠ مهاجر بغير الوسائل المشروعة . والمتفق عليه أن عدداً كبيراً آخر دخل في المدة الأخيرة ، وقد جاء التقدير الوارد من فلسطين في الأسبوع الماضي باعتبار الحكومة جلالته على إضافة حوالي ١٨,٠٠٠ إلى الرقم الذي وضعت لجنة بيل ، وهو ٢٢,٠٠٠ ، ولسنا نقطع بأن هذا الرقم الإجمالي دقيق غاية الدقة ، ولكن حكومة جلالته حاولت بذمة وإخلاص أن تدخل جميع العوامل في حسابها .

موسى بك العلي — سأل : هل الرقم "٧٥,٠٠٠" وهو عدد الذين سيسمح لهم بالهجرة ، يتوقف أولاً على المقدرة الاقتصادية للبلاد على الاستيعاب ، وثانياً على أنه لايجوز في أى وقت من الأوقات أن يتجاوز عدد اليهود ثلث عدد السكان ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا الرقم (٧٥,٠٠٠) يتوقف على مقدرة البلاد على الاستيعاب . أما عن الشق الثاني من السؤال ، فإن المسألة ليست كما يفهم من سؤال موسى بك العلي تماماً . فإن المفهوم من السؤال أن لايزيد عدد اليهود - في أى وقت - عن ثلث سكان البلاد ، ولكن حكومة جلالته لا تعنى أنه في آخر كل سنة من السنوات الخمس يجب أن لايتجاوز عدد اليهود الثلث . فإن هذا يكون صعباً جداً . فثلاً إذا استطاعت فلسطين أن تستوعب خمسة وعشرين ألف مهاجر دفعة واحدة ، فإنه لا بد أن يجيء وقت يزيد فيه اليهود على الثلث ، ولكن حكومة جلالته أرادت تحديد رقم يرفع عدد اليهود بعد خمس سنوات إلى ثلث عدد السكان . وقد رأت حكومة جلالته حسماً للنزاع تحديد رقم لايسمح ليهودى واحد ، بعده ، بالدخول في حال من الأحوال .

موسى بك العلى — سأل عما يحدث إذا اتضح بعد خمس سنوات أن اليهود مازالوا أقل من ثلث السكان ، فهل يسمح في هذه الحالة بدخول آخرين ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا لا يمكن أن يحدث بدون موافقة العرب . وأما نسبة الثلث فإن الغرض من تحديدها هو أن يطمئن العرب ويثقوا أن اليهود سيكونون أقلية ، وليست نسبة الثلث مبدأ واجب المراعاة في كل وقت . فإذا نقصت نسبة اليهود عن $\frac{33}{100}$ في المائة ، فليس ثم ما يضطر أحداً إلى رفع هذه النسبة إلى الثلث تماماً بعد انقضاء السنوات الخمس .

موسى بك العلى — سأل : هل دخول ٧٥,٠٠٠ يهودى يتوقف على مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ؟ وهل إذا دخل خمسون ألفاً في خلال السنوات الخمس ، يسمح للباقي أى ٢٥,٠٠٠ بالدخول بعدها ؟

المستر ماكدونالد — قال : إنه لا يسمح بهذا بعد مضي السنوات الخمس .

موسى بك العلى — قال : إن حكومة جلالته تطلب من العرب أن يوافقوا على شيء مادي محدود في مقابل شيء غامض قد لا يتحقق .

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا يصح أن يكون وصفاً للموقف من بعض الوجوه ، وإن حكومة جلالته لا تحاول أن تبرأ من النقد ، ولم تعين أحوال محدودة لانتهاى فترة الانتقال ، لأن حكومة جلالته تريد أن تتركها غامضة بغير جلاء أو تبيين ، وقد بينت حكومة جلالته مايجب توفره ، في خلال فترة الانتقال ، لأن هذا لازم وجوهري ، لإمكان قيام الدولة ، ولكن حكومة جلالته أرادت أن تحدد ما كان مطلقاً ، فقررت أن تضع حداً للهجرة ، وفي مرجوها أن تضطر الأحوال اليهود إلى التعاون في المسألة الدستورية .

الدكتور الخالدي — قال : إن السياسة الغامضة التي اتبعتها حكومة جلالته في السنوات العشرين الماضية قد جرت البلاد إلى الحالة الحاضرة ، فإذا كان المراد حمل اليهود على التعاون في المسألة الدستورية ، فلماذا لا تحدد فترة لمرحلة الانتقال ؟

المستر ماكدونالد — قال إنه أجاب في الحقيقة عن هذا السؤال حين بين ردأ على سؤال جمال أفندى الحسينى أن حكومة جلالته لا تستطيع أن تجزم بأن معاونة اليهود مكفولة في أى وقت ما ، كذلك لا تستطيع حكومة جلالته أن تقيد نفسها بمدة معينة لفترة الانتقال ، ولكن حكومة جلالته وضعت قيداً للهجرة اليهودية ، والمرجو أن يتيسر التعاون اليهودى في خلال

مدة عشر سنوات ، فاذا حدث هذا فان الدستور يمكن أن ينفذ قبل نهاية هذه المدة ، وحكومة جلالته تأمل أن تجرى الأمور في هذا المجرى ، ولكنها لا تستطيع أن تجزم بأنه لابد حاصل ؛ وقد قال الدكتور الخالدي إن غموض سياسة الحكومة البريطانية هو علة المتاعب كلها في فلسطين ، ولكنه (أى المستر ماكدونالد) يرى - وقد يكون مخطئاً - أن المتاعب ترجع إلى أمرين : الأول : الشك في أن في النية إيجاد دولة يهودية ، وقد قضت اقتراحات الحكومة البريطانية على هذا الشك ؛ والثاني : الاعتقاد بأنه سواء أكانت النية إيجاد دولة يهودية ، أم لم تكن ، فان اليهود يمكن أن يصبحوا أكثرية في البلاد ، مادام أنه لا قيد هناك يحدد الهجرة ، سوى مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب . والاقتراحات الحاضرة التي تعرضها حكومة جلالته خليفة أن تمحو هذا الاعتقاد ، لأن استمرار الهجرة بعد السنوات الخمس سيكون أمره رهناً بموافقة العرب .

موسى بك العلي — قال إنه لا يستطيع أن يأخذ مأخذ الجدل قول المستر ماكدونالد إن العرب سيكون في وسعهم منع الهجرة اليهودية . فان الحكومة ستظل حكومة إنجليزية في الواقع ، ولن يكون العرب أكثر من متفرجين .

المستر ماكدونالد — قال إنه يرجو أن تؤخذ اقتراحات الحكومة البريطانية مأخذ الجد كما هو المقصود بها . وصحيح أنه بعد انتهاء السنوات الخمس ، قد لا تنتهي فترة الانتقال ، فيظل البريطانيون مضطلعين ببقعة الحكم ، ولكن الاقتراحات الجديدة مؤداها أنه مهما يكن رأى غير العرب ، فان الهجرة اليهودية ستقطع ، مالم يقبل العرب استمرارها .

موسى بك العلي — سأل عن العرب الذين سيستشارون في الموضوع ، من عسى أن يكونوا ؟ هل يكونون ممن تختارهم حكومة جلالته ، أو ممن يختارهم الشعب ؟

المستر ماكدونالد — قال إن المتفق عليه أن تجرى انتخابات لمجلس تشريعي في خلال سنتين .

موسى بك العلي — سأل : هل تجرى الانتخابات على مقتضى قانون تضعه حكومة جلالته ؟

المستر ماكدونالد — قال : إذا كان العرب سيئ الظن إلى هذا الحد ، فانه لا يبق هناك أمل في شيء ، ولو أن الحكومة البريطانية قالت إن الهجرة ستقطع غداً لما صدقها العرب . وقال إن التصريح المقترح مؤداه بإخلاص وجد أنه إذا رأى العرب بواسطة ممثليهم المنتخبين للمجلس التشريعي ، أو بغير هذه الوساطة ، وقف الهجرة اليهودية بعد السنوات الخمس ،

فان الهجرة تنقطع . والمأمول أن لاتضطّر الحكومة البريطانية إلى إعلان سياستها هذه بتصريح من جانب واحد ، وأن يتسنى وضع هذه السياسة على صورة اتفاق يصل إليه هذا المؤتمر ، فيصبح الاتفاق عقداً يقيد الحكومات التالية أيضاً .

عبد الرحمن عزام بك — قال : إن الجميع متفقون ، على ما يظهر ، على وجوب انقطاع الهجرة بعد خمس سنوات ، وسيدرك اليهود هذا حق الإدراك ، ولاشك ، فلماذا رؤى من الضروري أن ينص في عقب هذا على أن الهجرة يمكن أن تستمر إذا وافق العرب ؟ وقال : إن من البديهي أنه لن تكون ثم معارضة في استمرار الهجرة إذا وافق العرب . فلماذا لا يقتصر التصريح على أن الهجرة تنتهى بعد خمس سنوات ؟

المستر ماكدونالد — قال إنه أؤكد وأقوى في العبارة أن يقال إنه لن تكون هناك هجرة أخرى إلا برغبة العرب وموافقتهم . فان هذا يجعل من الواضح أن الأمر في أيدي العرب وحدهم .

عبد الرحمن بك عزام — قال إنه يقدر وجهة نظر المستر ماكدونالد ، ولكنه مع ذلك يرى أن الأصوب أن يقال إنه لا هجرة بعد انتهاء السنوات الخمس .

المستر ماكدونالد — قال : إذا أخذ بهذا النص وصار جزءاً من اتفاق معقود ، فقد يفيد أنه لن تكون هناك هجرة حتى ولو أرادها العرب .

عبد الرحمن عزام بك — اقترح أن يكون واضحاً أن الهجرة تنقطع بعد السنوات الخمس ، وقال : إن هذا لا يمنع أن يظل من الممكن بعد فترة الانتقال ، أن تقبل الدولة العربية المستقلة ، بالتعاون مع اليهود ، مهاجرين آخرين .

المستر ماكدونالد — قال : إن اقتراح عبد الرحمن عزام بك يعد بمثابة تقييد لحرية العرب . عوفى بك عبد الهادي — سأل : هل يفهم أن للعرب ، من ناحية ، الحق في وقف الهجرة اليهودية بعد السنوات الخمس ؛ ولل يهود ، من ناحية أخرى ، الحق في وقف قيام دولة مستقلة ؟ المستر ماكدونالد — قال : إن هذا هو الذي سيكون ، سواء أذكر في التصريح أم لم يذكر ، ومن الجوهرى على كل حال أن يتعاون العرب واليهود قبل أن يستطاع قيام دولة مستقلة . عوفى بك عبد الهادي — سأل عما عسى أن يحدث إذا رفض اليهود إقامة دولة مستقلة ؟ المستر ماكدونالد — قال : إن في وسع اليهود أن يمنعوا قيام دولة مستقلة ، سواء أذكر

هذا في التصريح أم لم يذكر ، وفي مقدور اليهود أن يجعلوا أمر الحكومة مستحيلا في دولة مستقلة غداً .

موسى بك العلى — أعرب عن شكه في هذا .

المستر ماكدونالد — قال : إن اليهود قد يحجرون على سياسة عدم التعاون ، وقد يمتنعون عن دفع الضرائب ، إلى آخر ذلك . وطلب أن يكون من المفهوم جيداً أن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تتخلى عن مسؤوليتها في فلسطين نحو العرب واليهود ، إلا إذا كان الفريقان على استعداد للتعاون . ومن مصلحة الحكم الصالح أن يحتفظ البريطانيون بمقدار من الإشراف والهيمنة .

جمال أفندي الحسيني — قال إن كثيراً من الأسئلة التي طرحها الوفد الفلسطيني قد أوضحت الأمر ، وصار الموقف جلياً ، وستجتمع غداً لجنة مكاهون ؛ والوفد الفلسطيني يرغب في عقد اجتماع من أعضائه ، ولهذا لا يستطيع أن يتقدم برده على المقترحات البريطانية قبل يوم الجمعة ، فهو يقترح تأجيل المؤتمر إلى ذلك التاريخ .

المستر ماكدونالد — وافق على عقد الجلسة التالية في يوم الجمعة ، وقال : إن المؤتمر سيتلقى فيها تقرير لجنة مكاهون ، وينظر في بيان الوفد الفلسطيني ؛

وحصل الاتفاق على أن تكون جلسة المؤتمر التالية في يوم الجمعة ١٧ مارس في الساعة الثالثة مساءً

ورفعت الجلسة في الساعة ٦ والدقيقة ١٥

م. ف. (و. ع. (ف.) - ١٤ -

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة - الوفود العربية

الجلسة الرابعة عشرة

محضر الجلسة المعقودة بقصر « سان جيمس » في يوم الجمعة السابع عشر من شهر مارس
سنة ١٩٣٩ في الساعة الثالثة مساء

مع هذا صورة من محضر الجلسة المذكورة للموافقة عليها أو تصحيحها ؛ والمرجو أن
يرسل التصحيح إلى السكرتير في موعد غايته يوم الثلاثاء ٢١ مارس ؛
وبعد هذا التاريخ يعد المحضر صحيحاً - مالم يتلق السكرتير تبليغاً بخلاف ذلك

(الإمضاء)

ه. ف. دوني - سكرتير المؤتمر

قصر سان جيمس

١٧ مارس سنة ١٩٣٩

صورة رقم ٦٥

م. ف. ٠ (و. ع. ٠) (ف) - ١٤ -

سرى

الجلسة الرابعة عشرة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة - الوفود العربية

محضر الجلسة الرابعة عشرة المعقودة بقصر « سان جيمس » بلندن
في يوم الجمعة ١٧ مارس سنة ١٩٣٩ الساعة الثالثة مساء

الحاضرون

المستر مال كولم ماكدونالد - وزير المستعمرات (رئيساً)
المركيز اوف دوفرين وآفالا الوكيل البرلماني لوزارة المستعمرات
السير جون إي . شا كبرج - نائب وكيل وزارة المستعمرات
السير جراتان بوش - مستشار قضائي بوزارة المستعمرات
المستر س . و . باكستر - مستشار بوزارة الخارجية
المستر س . إي . ف . لوك - من وزارة المستعمرات
المستر د . ج . هاريس - مندوب بمهمة خاصة من حكومة فلسطين
المستر ه . ل . باجاللي - السكرتير الاول لوزارة الخارجية
المستر ج . ر . كولفيل - السكرتير الثاني لوزارة الخارجية

عن المملكة المتحدة

الوفود العربية

| | |
|----------------------|---------------------|
| جمال أفندى الحسينى | } وفد فلسطين |
| عوفى بك عبد الهادى | |
| موسى بك العلى | |
| المستر جورج أنطونيوس | |
| يعقوب أفندى فراج | |
| الدكتور حسين الخالدى | |
| راغب بك النشاشيبي | |
| ألفريد أفندى روك | |
| أمين بك التيمى | |
| يعقوب أفندى الغصين | } |
| فؤاد أفندى سابا | |

| | |
|--|------------------|
| صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم | } وفد مصر |
| صاحب السعادة حسن نشأت باشا — سفير مصر بلندن | |
| صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا — رئيس الديوان الملكى | |
| صاحب السعادة عبد الرحمن بك عزام | |
| (الوزير المفوض لدى ملكتى العراق والعربية السعودية) | |

| | |
|-------------------------------|---------------------|
| صاحب السعادة توفيق بك السويدى | } وفد العراق |
| صاحب السعادة رؤوف بك جادرجى | |
| السيد عبد الله بكر — السكرتير | |
| المستر ه. آى لويد | |

| | |
|--|--|
| صاحب السمو الملكي الأمير فيصل — وزير الخارجية | } وفد المملكة العربية السعودية |
| صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه — الوزير المفوض بلندن | |
| صاحب السعادة فؤاد بك حمزة — وكيل وزارة الخارجية | |
| الشيخ إبراهيم السليمان — السكرتير | |

| | |
|---|------------------|
| صاحب الدولة توفيق باشا أبو الهدى — رئيس الحكومة | } وفد شرق الأردن |
| الشيخ نجيب علم الدين — السكرتير | |

| | |
|---|--------------------|
| صاحب السمو الملكي الأمير سيف الإسلام الحسين | } وفد اليمن |
| القاضي محمد عبد الله الشامي | |
| القاضي علي بن حسين العمري | |
| الأستاذ إبراهيم الموجي | |
| السيد علي محمد بن عقيل | |

سكرتارية المؤتمر

المستر ه. ف. دوني — السكرتير
المستر ن. إي. ارشر — مساعد السكرتير
المستر ج. سمر فيل — المترجم الرسمي

محضر الجلسة

المستر ماكدونالد — افتتح الجلسة بقوله إن أول مادة في جدول الأعمال هي تقرير اللجنة التي عينها المؤتمر لبحث وثائق مكماهون. وإن هذا التقرير الذي اتفقت عليه اللجنة قد قدم للمؤتمر. وأعرب المستر ماكدونالد عن أمله أن تكون الوفود قد اتسعت وقتها لدرسه. وهو يقترح أن يعده المؤتمر صادراً عنه.

المستر أنطونيوس — سأل عن معنى ذلك

المستر ماكدونالد — قال إن التقرير في الوقت الحاضر هو تقرير اللجنة الذي وضعته، وينبغي أن يكون تقرير المؤتمر. وإن هذا - فيما يعتقد - هو الإجراء العادي المألوف في مثل هذه الأحوال.

المستر أنطونيوس — سأل: ألا يكون من الصواب أن يناقش المؤتمر التقرير؟

المستر ماكدونالد — قال إنه اقترح أن يعد المؤتمر التقرير صادراً عنه، فإذا كان المؤتمر يرغب في مناقشته، فإن المناقشة يمكن أن تبدأ. وسأل: هل يريد أحد أن يناقش التقرير؟
عوني بك عبد الهادي — قال: إن الوفد الفلسطيني يقبل التقرير، ويوافق على اعتباره صادراً عن المؤتمر.

المستر ماكدونالد — قال: إن الوفد البريطاني مستعد لاعتبار التقرير صادراً عن المؤتمر.

الأمير سيف الإسلام — قال: إن بعض الوفود لا تعرف محتويات التقرير.

المستر أنطونيوس — قال: إن الترجمة العربية لم توضع، وإن التقرير لم يذيل بالتوقعات إلا أمس، وإن الوقت لم يتسع أمام الوفود لدرسه.

الأمير سيف الإسلام — قال إنه على قدر ما يتذكر كان القرار أن يناقش التقرير في المؤتمر.

عبد الرحمن عزام بك — نفي ذلك، وقال: إن اللجنة وكل إليها درس الوثائق ووضع التقرير.

المستر ماكدونالد — قال: إن هناك نهجين ممكنين. فإذا كان بعض الوفود لم يتسع وقته لدرس التقرير، ولا يريد أن يتقيد بمحتوياته قبل الدرس، فإن المؤتمر يستطيع: (١) أن يقبله على أنه

تقرير اللجنة، فاذا تقرر نشره نشر على أنه تقرير اللجنة لاتقرير المؤتمر ، أو (٢) أن يرجع الموضوع إلى أن يتاح للوفود درس التقرير ، ثم تعقد بعد ذلك جلسة لبحث الموضوع .
الدكتور الخالدي — اقترح أن يدون في المحضر أن التقرير طرح على المؤتمر ، وأن المؤتمر أخذ علماً به .

المستر ماكدونالد — وافق على هذا الاقتراح .

عوني بك عبد الهادي — كرر أن وفد فلسطين يقبل التقرير ، فاذا كان صاحب السمو الملكي الأمير سيف الإسلام يرغب في درس التقرير ، فإن من الميسور أن يعتبر المؤتمر أن التقرير صادر عنه على شريطة أن تتاح لصاحب السمو الملكي فرصة لإبداء ملاحظاته عليه فيما بعد .

المستر ماكدونالد — قال إن مسألة وثائق مكاهون فحست فحساً وافياً بواسطة اللجنة، فلو أن مناقشة أخرى جرت في الموضوع لما كان هناك جديد يضاف من جانب الوفد البريطاني أو الوفود الأخرى التي كانت ممثلة في اللجنة. وأشار إلى أنه يدرك عذر من لا يجب أن يتقيد بشيء قبل درس التقرير، ولهذا يوافق الدكتور الخالدي على ما اقترح من أن يأخذ المؤتمر علماً بالتقرير باعتباره تقرير اللجنة .

أما عن نشر التقرير فإنه يتوقع المطالبة به، وليس عند الحكومة البريطانية ما يمنع من ذلك، فإن من الصعب فيما يبدو له رفض طلب النشر، إذا كان الرفض خليفاً أن يثير الشكوك، أو يوهم أن في التقرير ما يراد كتمانته . ومن أجل هذا يقترح أن ينشر التقرير على أنه تقرير لجنة المؤتمر، وأن المؤتمر أخذ علماً به .

عبد الرحمن عزام بك — قال : إن هذا الاقتراح لا يقيد أحداً .

المستر ماكدونالد — قال : إنه لا يقيد سوى الذين وقعوا التقرير .

توفيق بك السويدي — سأل عما عسى أن يكون إذا تقرر مناقشة التقرير، ثم حصلت الموافقة على اعتباره صادراً عن المؤتمر، هل تحصل الموافقة على ذلك بالأغلبية ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا تقرير إجماعي من لجنة . وخلاصته أن الأعضاء العرب والبريطانيين انفقوا على أن يختلفوا فيما خلا نقطة أو نقطتين . وفي الملاحق بيانات كل من

الجانبيين . وفيما يتعاقب هذا المؤتمر ، إذا دارت المناقشة في التقرير ، فقد يقبله المؤتمر بالإجماع أو يرفضه بالإجماع . وهناك وفد أو وفدان تقيدا بالتقرير بواسطة ممثليهما في اللجنة ، فهناك نتيجة أخرى محتملة للمناقشة ، وهي أن يقبله البعض على حين يرفضه البعض الآخر . ولما كانت اللجنة قد درست المسألة درساً وافياً ، فإن اقتراح الدكتور الخالدي هو الاقتراح العملي .
الأمير سيف الإسلام — أعرب عن رأيه في أن التقرير يجب أن تدور فيه المناقشة في المؤتمر ، وأن تكون الوفود جميعاً حرة في الموافقة أو عدم الموافقة .

المستر أنطونيوس — قال إن اللجنة عينت لتقدم تقريرها إلى المؤتمر ، وكان المؤتمر قد شرع في المناقشة في مسألة وثائق مكاهون ولم ينته إلى نتيجة ، فتقرر أن يبحث الموضوع بالتفصيل بواسطة اللجنة ، وبعد ذلك تستأنف المناقشة بواسطة المؤتمر . ولا يكفي أن ينشر التقرير على أنه تقرير اللجنة . ومن رأيه أن تفرد جلسة لمناقشة التقرير . وذكر فيما يتعلق به أنه حين كان يعرض وجهة نظر العرب على اللجنة كان يعتقد أن المؤتمر سيناقش التقرير .

المستر ماكدونالد — قال إنه رهن مشيئة الوفود ، وإن المسألة متروكة لكل وفد ، ليقرر ما يراه .

الأمير سيف الإسلام — قال : إن خلاصة الموقف أنه ينبغي أن يعطى كل وفد وقتاً لدرس التقرير .

المستر ماكدونالد — قال : إذا رغب أى وفد في إعطائه مهلة لدرس التقرير ، فإن المؤتمر لا يسعه إلا أن يقبل ذلك .

على ماهر باشا — نبه إلى أن الوفود جميعاً قد سبق لها أن أدلت بآرائها في عهود مكاهون ، والتقرير يدل على أن الوفود جميعاً متمسكة بآرائها ، فلا محل إذن لمناقشة جديدة . وزكى اقتراح الدكتور الخالدي .

الأمير سيف الإسلام — وافق على اقتراح الدكتور الخالدي ، وسأل : هل يعد المؤتمر مسؤولاً عن آراء اللجنة ؟

المستر ماكدونالد — قال : إذا وافق المؤتمر على اقتراح الدكتور الخالدي ، فإنه لا يكون مسؤولاً عن آراء اللجنة ، وإنما الذى يحمل المسؤولية الوفود التى احتملت المسؤولية فعلاً بواسطة ممثليها في اللجنة .

جمال أفندي الحسيني — قال إن من الضروري أن يعد المؤتمر هذا التقرير صادراً عنه ، وأن لا يكتفى بأخذ علم به . إذ يجب أن يجعل التقرير من عمل المؤتمر ، ولكنه يوافق على أنه لا محل لمناقشة جديدة .

عوفى بك عبد الهادي — قال إنه فهم أن كل الوفود ماعدا وفد اليمن توافق على التقرير ، فهو إذن يقترح أن يفسح المؤتمر لصاحب السمو الملكي الأمير سيف الإسلام في الوقت ، لدرس التقرير ، وفي خلال ذلك يوافق المؤتمر على التقرير ، وينتظر ماعسى أن يكون لصاحب السمو الملكي من رأى .



وطرح على المؤتمر اقتراح بأن يعد التقرير صادراً عنه ، فأقر المؤتمر الاقتراح بالإجماع . الدكتور الخالدي — اقترح أن ينشر التقرير بأسرع ما استطاع . ووافق المؤتمر على هذا أيضاً . المستر أنطونيوس — طلب أن يدون في المحضر أنه يخالف القرار بالموافقة على التقرير بدون مناقشة ، لأنه يعتقد أن البحث قد يثمر خيراً . وذكر أن أمين بك التيمى منضم إليه في هذه المخالفة .

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا سيدون في المحضر .

واستمر المستر ماكدونالد فقال : إن المادة الأخرى الواردة في جدول الأعمال هي مواصلة البحث في المقترحات التي عرضها الوفد البريطاني في الجلسة الماضية . ولعل الوفود تذكر أن أسئلة كثيرة قد قدمت عن هذه المقترحات في الأسبوع الماضي . وقد تبين الوفد البريطاني في المناقشة والأسئلة أن إحدى النقاط التي كانت ترد دائماً في خلال البحث ، لم توضح توضيحاً كافياً في الاقتراحات المعروضة الآن . وحتى لا تظن الوفود العربية أن الوفد البريطاني قد عدل عن هذه الاقتراحات أو تراجع ، يرى من الواجب أن يبين أن الوفد البريطاني كان ، وما يزال ، يقول إن مراحل التطور الدستوري في فلسطين أثناء فترة الانتقال لن تعطل أو تقف من أجل أن هذا الفريق أو ذاك يؤثر عدم المعاونة . فهو مثلاً قد أكد لوفد فلسطين أنه إذا كان ممثلو العرب مستعدين أن يشتركوا في المجلسين : التنفيذي والاستشاري ، وكان ممثلو اليهود غير مستعدين لذلك ، فإن الحكومة البريطانية تمضى على الرغم من ذلك في تعيين ممثلي العرب ، ويسير المجلسان في عملهما على الرغم من خلوهما من ممثلي اليهود .

وقال إنه أكد للوفود أيضاً أن هذا المبدأ يسرى طول فترة الانتقال ، وصحيح أن هذه النقطة لم تنل من التأكيد حقها في الصيغة المكتوبة لاقتراحات الوفد البريطاني ، ولهذا يقرر أن هذا المبدأ يعد جزءاً من اقتراحات الوفد البريطاني في سبيل الاتفاق . وفي خلال فترة الانتقال قد تصل البلاد إلى مرحلة يكون فيها وزراء فلسطينيون مسؤولون في كل دوائر الحكومة تحت رئاسة المندوب السامي . فاذا حدث حين تدخل البلاد في هذه المرحلة أن كانت المعاونة اليهودية لاتزال غير موجودة ، فإن هذا لا يصد الحكومة البريطانية عن تنفيذ الاقتراح . وحينئذ يكون لدى المندوب السامي مجلس وزراء فلسطيني تمثيلي ، وسيحتفظ بسلطات احتياطية في حالة عدم وجود ممثلين فلسطينيين . وسيوضح هذه النقطة في الاقتراحات البريطانية ، وتتضمنها عند ما تنشرها الحكومة البريطانية ، سواء أأنهى هذا المؤتمر إلى اتفاق أم لم ينته . ومن الواضح إذا تعذر الوصول إلى اتفاق أن نطالب بنشر الاقتراحات التي عرضها الوفد البريطاني ورفضت ، وقال إنه من أجل هذا أراد أن يبين أن الوفد البريطاني لم يرجع عن الموقف الذي وضعه الآن ، والذي يسرى على كل مرحلة من مراحل الانتقال .

عوفى بك عبد الهادي — لاحظ أن فترة الانتقال لاتزال غير معروفة المدة .
المستر ماكدونالد — أجب بأنه لا يمكن أن يقال شيء عن فترة الانتقال أكثر مما جاء في المقترحات البريطانية . وقال : إن الحكومة البريطانية ترجو أن ترى دولة فلسطين المستقلة قائمة في خلال عشر سنين . وهذا مؤداه أن من الممكن أن تقوم حكومة مسؤولة قبل ذلك . ومرحلة التطور النهائية إلى دولة مستقلة تستوجب التعاون . وهذا جوهرى قبل أن تتخلى الحكومة البريطانية عن كل مسؤولية عن الحكم في فلسطين ، ولكن الحكومة البريطانية تتوقع ، قبل هذا ، أن تكون هناك حكومة مسؤولة لها وزراء من العرب تحت رئاسة المندوب السامي حتى لو أبقى اليهود التعاون .

عوفى بك عبد الهادي — استنتج من كلام المستر ماكدونالد أن العرب في النهاية سيكونون تحت رحمة المعاونة اليهودية .

المستر ماكدونالد — أكد أن التطور في سبيل الحكم الذاتي لن يعوقه عدم المعاونة من اليهود ، ولكن إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، فعلاً ، لا يتيسر بغير هذه المعاونة .

موسى بك العلي — سأل : هل أعطى اليهود تأكيداً كهذا فيما يتعلق بالتقدم الدستوري

في فترة الانتقال إذا جنح العرب إلى عدم المعاونة ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا بطبيعة الحال هو الموقف والواقع ، ولكن في خلال المباحثات مع اليهود ، تبين الوفد البريطاني أنهم ينتقدون بشدة الاقتراح الذي يقضى بأن يكون هناك يهودى واحد واثنان من العرب في المجلس التنفيذى ، وهددوا بعدم التعاون . وقد قلنا للوفد اليهودى إن الحكومة البريطانية - إذا أبى اليهود التعاون ، ورضيه العرب - ستمضى فى تنفيذ الاقتراحات ، ولم تترك لهم أى مجال لسوء الفهم ، فيما يتعلق بالحالة فى فترة الانتقال .

موسى بك العلى — سأل : هل إذا قاطع العرب نظم الحكم الذاتى فى أثناء فترة الانتقال تمضى الحكومة البريطانية فى المشروع ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا هو الذى يكون .

موسى بك العلى — سأل : كيف إذن يعد المبدأ الذى قرره المستر ماكدونالد الآن ، تساهلا مع العرب ؟

المستر ماكدونالد — نبه إلى أن كلاما كثيراً قد قيل عن إمكان وقوف اليهود فى طريق التقدم نحو الحكم الذاتى .

موسى بك العلى — قال : ليست هذه هى المسألة ، إنما المسألة أن اليهود سيقفون فى طريق قيام دولة مستقلة .

المستر ماكدونالد — قال إنه يدرك تماماً وجهة النظر التى بينها موسى بك . والحكومة البريطانية مصممة على قدر ما يتيسر ذلك عملياً على منع حرمان العرب حقوقهم السياسية من جراء عدم المعاونة اليهودية ، وستظل تمنع هذا الحرمان - على قدر ما يتيسر ذلك عملياً - إلى نهاية مرحلة التقدم فى سبيل الدولة المستقلة .

عوفى بك عبد الهادى — أصر على أن المقترحات البريطانية تحول - أو تتيح لليهود أن يحولوا - بين العرب واستعمال حقوقهم السياسية ، وأن هذا يناقض المبدأ الذى تقبله الحكومة البريطانية وتسلم به ، فيما يعمله ، وهو أن للعرب حقاً فى الاستقلال الحقيقى فى يوم ما .

المستر ماكدونالد — قال : إنه لن يكون هناك تقييد لحقوق العرب لا يكون فى الوقت ذاته تقييداً لحقوق الآخرين . وبمقتضى المقترحات البريطانية يستطيع الأهالى العرب ، والوزراء العرب ، أن يشتركوا فى حكومة مسؤولة تماماً .

عوفى بك عبد الهادى — قال : إن الحكومة البريطانية تعلم ، وعرب فلسطين يعلمون ، أن اليهود لن يسمحوا أبداً بقيام دولة مستقلة .

المستمر ماكدونالد — قال : إن المسألة مسألة سياسة عملية ، كما هو الحال فى كل بلد تكون فيه أكثرية وأقلية كبيرتان عظيمتا الشأن ، وفى هذه البلاد (بريطانيا) أكثرية من الإنجليز وأقلية كبيرة من الأسكتلنديين ؛ وبغير التعاون بين هذين الشعبين ، تكون الحكومة المستقلة مستحيلة ، وليس الاقتراح البريطانى مجرد وسيلة دستورية لحل مشكل ، فان الحكومة البريطانية تحاول أن تساعد عرب فلسطين على الحصول على حقوقهم عملياً بإنقاص قوة اليهود إلى الحد الأدنى . وسيكون التقدم فى طول فترة الانتقال - بما فى ذلك عهد الحكومة المسؤولة - مستقلاً عن المعاونة اليهودية . وفضلاً عن ذلك ، فان العرب يحصلون أيضاً على الحق فى وقف الهجرة ، واليهود يعرفون أنهم فى هذه الحالة لا يستطيعون أن يعتمدوا على التأييد البريطانى فى هذا . إن الحكومة البريطانية تواجه مسألة عملية ، وتحاول أن تواجهها على نحو يزيل العقبات التى يمكن إزالتها عن طريق حصول العرب على حقوقهم ، فاذا كان هذا لا يرضى الوفد الفلسطينى ، فان له أن يقول ذلك ، ولكنه لا يستطيع أن يتهم الوفد البريطانى بإيجاد عقبات فى الطريق .

البيان الختامى لوفد فلسطين

جمال أفندى الحسينى — تلا الملاحظات الآتية للوفد الفلسطينى على المقترحات البريطانية :
” درس الوفد العربى الفلسطينى بعناية المقترحات التى أبلغه إياها وفد المملكة المتحدة فى جلسة مؤتمر فلسطين المعقودة فى ١٥ مارس سنة ١٩٣٩ ، وهو يرى أن المقترحات محل اعتراضات جدية من الوجهة العملية ، ومن وجهة النظر التى يقضى بها الإنصاف العادى . ويود الوفد العربى الفلسطينى من غير أن يدخل فى التفاصيل ، أن يبدى الملاحظات التالية ، التى يرى أنها كافية لإثبات تعذر العمل بهذه المقترحات على العموم :
إن مقترحات حكومة جلالتة تتناول ثلاث مسائل رئيسية : التغييرات الدستورية ، والهجرة ، والأراضى .

فأما عن المسألة الأولى : فان حكومة جلالتة تقترح أن تكون هناك فترة انتقال من نظام الانتداب الموجود إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، ولكنه لم يحدد مدة لهذه الفترة التى

تركت مرهونة "بنجاح" المراحل الدستورية المختلفة ، وإمكان التعاون الفعال في الحكومة بين أهل فلسطين ؛

والوفد العربي الفلسطيني يقدر تماماً ، قيمة تصريح حكومة جلالته بأن غايتها هي إنهاء الانتداب ، وتأسيس دولة مستقلة في فلسطين . ورغبة منه في إظهار تقديره ، والتدليل على استعداداته للتساهل في كل نقطة يتسنى فيها التساهل ، يقبل مبدأ فترة الانتقال ، ولكن على شرط أن تعين مدة محدودة لها . ويرى الوفد أنه لافائدة من الدخول في بحث التدابير الخاصة بفترة الانتقال ما لم تقبل حكومة جلالته من ناحيتها مبدأ تحديد المدة .

وبغض النظر عن اعتراضات الوفد العربي الفلسطيني على عدة وجوه للتدابير الخاصة بفترة الانتقال ، يرى أن عدم تحديد مدة الفترة عقبة في سبيل ما تصرح حكومة جلالته بأن غايتها تحقيقه ، إذ أن ذلك يتيح لأية أقلية تبغى أن تؤخر أو تعرقل قيام دولة مستقلة في فلسطين ، ثغرة واسعة ، بل يغريها باتباع سياسة العرقلة عمداً ؛

والوفد العربي الفلسطيني مقتنع بأن كل هذه التدابير الدستورية - من وقتية ودائمة - يجب - لمصلحة الجميع ، ولمصلحة السلم - أن تكون بحيث تكفل سهولة العمل ، واجتناب الاحتكاك والنزاع بين الطوائف المختلفة . ومن رأى الوفد أن وضع نهاية للفترة لا بد منه لنجاح التدابير في خلالها ، ولإزالة مايسهل أن يصبح سبباً للاحتكاك بين الطوائف المختلفة ، ولمنع التعويق عمداً ، ولا سيما أن وفد المملكة المتحدة قد اعترف بأن عدم وجود نهاية للفترة يكسب اليهود قدرة على العرقلة ، يبلغ من أمرها أن تحول دون قيام الدولة المستقلة .

وأما عن الهجرة : فإن الوفد العربي الفلسطيني يلاحظ مع الارتياح أن حكومة جلالته قد اعترفت أخيراً بأن من الواجب أن تنتهى هجرة اليهود إلى فلسطين ، ولكنه يرى أن اقتراحات حكومة جلالته ليس من شأنها أن تحمله على تغيير ما يذهب إليه من أن عدد السكان الحالي أكثر مما تستطيع البلاد احتماله .

وأما عن الأراضي : فإن من بواعث الأسف للوفد العربي الفلسطيني أن يجد أن اقتراحات حكومة جلالته لا تدخل في حسابها الحالة الخطيرة الناشئة عن قلة كفاية الأراضي في فلسطين ، ويؤخذ من أحدث تقرير وضعته هيئة رسمية ، وهي "لجنة وودهد للتقسيم - سنة ١٩٣٨" أن أدنى مساحة لازمة للأسرة هي ١١١ دونماً في المتوسط ، على حين أن الواقع لا يتجاوز

٤٥ دونماً للأسرة ، أى أقل من نصف الحد الأدنى اللازم لحياة الكفاف . وهذا التقدير ينطبق على البلاد كلها على العموم ، وقد روعي فيه التفاوت بين الأراضى المختلفة فى الجهات المتنوعة . ومن رأى الوفد العربى الفلسطينى أن النهج القويم الوحيد فى مسألة خطيرة كهذه يقضى بتحريم بيع الأراضى من العرب لليهود ، وذلك لتخفيف وطأة الحالة الناشئة عن عدم كفاية الأراضى ، وعند اليهود الآن مساحات كافية من أراض غير مستعملة ولا مستغلة لمواجهة الزيادة الطبيعية فى عدد اليهود . أما الأراضى التى يملكها العرب ، فلا تكاد تكفى لسد حاجات نصف الزراع العرب الحاليين ؛ ويضاف إلى ذلك أنه ليس هناك فائض لمواجهة الحاجات التى تنشأ عن الزيادة الطبيعية بين العرب ؛

والوفد العربى الفلسطينى يقدر تماماً الجهود التى تبذلها حكومة جلالتة للوصول إلى تسوية ، وهو واثق أن حكومة جلالتة تقدر تماماً من جانبها أن الوفد الفلسطينى فى بيانه الافتتاحى أمام المؤتمر صرح باستعداده للمفاوضة بروح المساواة والرغبة فى « الاتفاق » على الشروط اللازمة للضمانات المعقولة للمصالح البريطانية ، وللمحافظة على الأماكن المقدسة ، وكفالة حرية الوصول إليها ، ولحماية كل الحقوق المشروعة للأقليات من يهودية وغير يهودية . والوفد يغتنم هذه الفرصة ليعيد أنه شديد الرغبة فى مساعدة حكومة جلالتة فى أى تدبير من شأنه أن يضع حداً فى أقرب وقت للأحوال المضطربة التى تعانىها البلاد المقدسة بسبب السياسة التى اتبعت إلى الآن ، سياسة إنكار الاستقلال ، وإغراق البلاد بالمهاجرين ، والعجز عن حماية الزراع العرب مما يكابدونه من جراء قلة الأراضى بسبب استيلاء اليهود عليها .

كلمات الوفود

كلمة الوفد العراقي

توفيق بك السويدي — ألقى الكلمة التالية باسم الوفد العراقي :
يا سعادة الرئيس :

أرى أن اقتراحات الوفد الفلسطيني معقولة تحدها روح المسالمة ، وتدل على الرغبة في الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا العظمى ، إذا كان هذا ممكناً على نحو ما .

ويؤسفني أن أقول إنى لا أستطيع أن أجد في المقترحات البريطانية - إذا أخذت جملة - سياسة من شأنها أن تشجئنى على الاعتقاد بأن فلسطين ستنجو في المستقبل من الاضطرابات ، كذلك ليس من شأن المقترحات البريطانية أن تساعد على الاحتفاظ بالسلم في الشرق الأدنى في هذه الأيام العصية .

وأشعر أن المقترحات البريطانية الحاضرة لاتصلح أن تكون قاعدة لاتفاق مالم تعدل تعديلاً عظيماً .

ولسكنى أرجو يا خلاص أن تعيد الحكومة البريطانية النظر في سياستها على ضوء ماتيينه وعرفه مندوبوها من المباحثات غير الرسمية ، وإنى واثق أن في الوسع الوصول إلى اتفاق إذا كانت الحكومة البريطانية مستعدة أن تثق بعرب فلسطين ، كما وثقت بعرب العراق ؛

وإذا كنا نفترق الآن على غير اتفاق ، فاني أرى أن المباحثات قد أثمرت خيراً كثيراً .
فاذا احتفظ بهذه الروح في المستقبل ، فاني أرجو أن يؤدي الود والتفاهم اللذان ظهرا في لندن إلى علاقات أسعد في فلسطين والبلاد العربية .

كلمة الوفد النينى

الأمير سيف الإسلام الحسين — قال إن البيان الذى ألقاه صاحب السعادة توفيق السويدي بك لا يعبر عن شعور العراق فحسب . وإن الذى يود أن يقرره هو أنه على الرغم من المحن والشدائد التى عاناها العرب فى فلسطين ، فإنه لا يزال يرجو الوصول إلى حل عادل .

وقال إن الوفد النينى يود أن يشكر للحكومة البريطانية أمراً واحداً ، وهو دعوتها إياه للاشتراك فى المداولة فى هذه المسألة الشائكة ، وهى مسألة وجدت الحكومة البريطانية أن من الضروري أن تغير سياستها حيالها . وقال سموه إنه يود أيضاً أن يشكر الحكومة البريطانية على شىء آخر ، وهو الروح الرائع الذى ساد المباحثات . فهما تكن نتيجة المؤتمر ، فإنها لن تؤثر فى تقدير سموه لهذه الروح ؛

وأشار سموه إلى تاريخ السنوات العشرين الماضية ، فقال : إن كل من ينظر بعين الإنصاف لابد أن يمهّد العذر لعرب فلسطين على الموقف الذى اتخذوه فى خلال المباحثات . وقال : إن الثقة المتبادلة عامل أساسى يجب توفره إذا أريد الوصول إلى حل لأية مسألة ، ولكن هل من العدل أن يتوقع أحد أن يمنح العرب الحكومة البريطانية ثقته التامة حتى لو كانت الحكومة البريطانية هى الطرف الآخر الوحيد فى هذا الموضوع ؟ هل من العدل أن ينتظر من العرب أن يبذلوا هذه الثقة بعد كل الذى كابدهوه وقاسوه ؟ وهل بما يعين على الثقة أن تترك الحكومة البريطانية العرب فى أيدي اليهود ؟ إن العرب ليسوا بأعداء للحكومة البريطانية ، وإنهم لشعب يحب السلم ، ويؤثر الود ؛ ولكن الحكمة تقول : « إبدأ بنفسك ثم بمن تعول » ، وهذه حقيقة يجب أن تلقى حظاً كبيراً من العناية والتدبر . وليس العرب بمتطرفين ، وإنهم ليقدرّون مركز الحكومة البريطانية الدقيق ، ولكن هل من العدل أن يطالبوا بالرضا بأطباع اليهود وآمالهم فى بلادهم ، أو بأى حل يجعلهم رهن مشيئة اليهود أو الصهيونية ؟

ومضى سموه فى كلامه فقال إنه يؤيد من أعماق قلبه ما قاله توفيق السويدي بك من أن المقترحات البريطانية لا تعرض حلاً للموضوع . وليس فى وسع الوفد النينى أن يحمل عرب فلسطين على قبول سياسة غامضة بعد تجاربهم الماضية . وقال فى الختام إنه يرجو أن تعيد الحكومة البريطانية النظر فى الموقف .

كلمة الوفد السعودي

صاحب السمو الملكي الأمير فيصل — ألقى البيان الآتي باسم الوفد العربي السعودي :

" لقد بينا لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ولزملائنا أعضاء وفد المملكة المتحدة في محادثات عديدة ، رأينا في حل عادل عملي لمسألة فلسطين ، وهو حل يعيد السلام ، ويكفل استقرار الأمور في الشرق الأدنى ، في وسط الأحوال الدولية الحاضرة المضطربة .

ونحن نقدر الصعوبات التي تواجه حكومة جلالته ، ونذكر رغبتها في الوصول إلى تسوية للمسألة ؛ ولكن رأينا أن المقترحات التي عرضتها على المؤتمر لا يمكن أن تكفل ذلك الاستقرار الذي ينشده الجميع ، وذلك للأسباب الوجيهة التي سبق لنا أن ذكرناها لوفد المملكة المتحدة ، والتي أشار إليها الوفد العربي الفلسطيني في البيان الذي سمعناه الآن .

ومن أجل ذلك نود أن نلح على حكومة جلالته في أن تولى ملاحظات الوفد العربي الفلسطيني عنايتها الجدية ، وأن تعدل سياستها المقترحة تعديلا جوهريا . ونحن نعتقد أنه مدامت هذه السياسة لا تعدل على نحو ما بينا ، فإن موقف الوفد العربي الفلسطيني سيظل صعبا ، فلا يستطيع أن يوافق على المقترحات الحالية .

وإنا نرجو من أعماق قلوبنا أن تظل العلاقات الحسنة الحالية بين الدول العربية على العموم ، والأمة البريطانية ، قائمة ؛ وأن تتخذ حكومة جلالته تدابير فعالة لمحو الشكوك والريب التي أوجدتها الحوادث الماضية .

كلمة الوفد المصري

على ماهر باشا — تكلم باسم الوفد المصري فقال إنه يشعر أن جو المناقشة الحالية ليس بالجو الصالح . وقال : إن الوفد المصري يقدر الروح الودية التي أبدتها الوفود البريطانية ، والجهود الكبيرة التي بذلت للوصول إلى التفاهم ، أما من الناحية العربية ، فإن الوفد الفلسطيني لم يقصر في إظهار روح التساهل ، وقد أثبت أنه مستعد لأن يقبل كل ضمان معقول لجالية يهودية ممتازة ؛

وموضوع الخلاف الرئيسي بين الوفدين البريطاني والفلسطيني يدور حول تحديد مدة لفترة انتقال . ولو كان الأمر محصوراً بين الوفد الفلسطيني والحكومة البريطانية وحدهما لكان من

الممكن أن يقبل الوفد الفلسطيني المقترحات البريطانية ؛ ولكن وجود العنصر اليهودي ، وروح العرقلة التي أظهرها اليهود ، دفعا الوفد الفلسطيني إلى التردد ، فاذا أمكن التغلب على هذه الصعوبة ، وتحديد وقت لفترة الانتقال ، فإن الاتفاق يكون ممكناً . والوفد المصري تام الثقة بأن الفطرة البريطانية المبنية على حب العدل ونشدان الإنصاف ستتغلب لمصلحة السلام في فلسطين ؛

و ثم نتيجة أخرى تستخلص من مباحثات المؤتمر ، وهي أن اشتراك الدول العربية وما بذلته من الجهود قد ساعد كثيراً على إيجاد روح الاعتدال في الجانبين . وقال إنه يرى أنه مهما تكن نتيجة المباحثات فإنها ستكون من المعالم البارزة في تاريخ الإمبراطورية البريطانية ، ودليلاً على أن لها أن تعتمد على أصدقائها وحلفائها في الشرق الأدنى والأوسط ؛ وختم على ماهر باشا بيانه بالثناء على الأناة والحكمة اللتين أظهرهما الوفد البريطاني ، ولا سيما الرئيس المستر تشمبرلن . وأعرب عن أمله في إمكان تذليل الصعوبة إذا كان الخلاف مقصوراً على المسألة التي أشار إليها . أما المسائل الثانوية فقال إن حلها سهل بعد ذلك .

كلمة الوفد الأردني

توفيق باشا أبو الهدى — قال إنه بعد أن سمع بيانات الوفود الأخرى ، لا يدري ماذا يقول ، ولعله يكفي أن يؤيد كل ما قاله إخوانه أعضاء الوفود العربية الأخرى . على أنه يود مع ذلك أن يقول كلمتين : فقد سبق له أن قال إن المصاعب في فلسطين ناشئة عن مطامع اليهود التي لاحد لها ، ومخاوف العرب التي لها مايسوغها . وقال إن في وسعه أن يصرح الآن بأن مقترحات الوفد البريطاني فيما يتعلق بالمسائل الدستورية تركت آمال اليهود ومخاوف العرب كما كانت ؛

ثم قال إنه من أجل ذلك لا يعتقد أن المقترحات البريطانية تثمر السلم والسكينة في فلسطين . ولكنه يرجو أن يستطاع إيجاد حل عادل يعيد السلام ، ويحقق الغاية التي ترمى إليها الحكومة البريطانية .

كلمة الوفد البريطاني

المستر ماكدنولد — قال : إن الوفد البريطاني بذل أقصى مايدخل في طاقته في الأسابيع الستة الماضية ، للوصول إلى اتفاق . وقد بذل الوفد الأردني ، والوفود الأخرى كل ما في وسعها كذلك ، ولكن من دواعي الأسف أن الوفود لايسعها بعد كل هذا المجهود إلا أن تعترف بأنها لم توفق . فلا مفر إذن من أن تنتهى المباحثات . لأنها إذا استؤنفت لن تؤدي إلا إلى إعادة كل ما قيل في الأسابيع الماضية .

وقال إنه يشعر بياعث يدفعه إلى الرد على بعض النقاط التي وردت في أقوال الوفود الأخرى في هذه الجلسة ؛ ولكن الوفود تعرف آراء الحكومة البريطانية في كل هذه الأمور معرفة تامة . وقال : إن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل قد استعمل عبارة تصف الواقع أتم وصف حين قال إن الحكومة البريطانية في مر لزدقيق ؛

واستمر المستر ماكدنولد فقال إنه يستطيع أن يؤكد للوفود أن رغبة الحكومة البريطانية الوحيدة هي إنصاف الأمة العربية في فلسطين والشعب اليهودي ، بلاتحيز ولاخوف . ولما كان الاتفاق لم يتيسر لسوء الحظ ، فسيكون على الحكومة البريطانية أن تنظر في سياستها وتقدير مداها . وستفعل ذلك فوراً ، ثم تعلنها في خلال الأسبوع المقبل . وقد تحملت الحكومة البريطانية تبعات عديدة في جهات كثيرة من العالم ، وستقوم بأعباء تبعاتها في فلسطين . وإذا كان الاتفاق قد تعذر ، فقد حصلت اتصالات شخصية عديدة ، ونشأت صداقات ومودات . وقال إنه قبل رفع الجلسة يود أن يشكر كل الوفود ، وجميع أعضائها واحداً واحداً ، باسم الوفد البريطاني ، على صبرهم ، وطول أناتهم ، وسعة صدورهم ، وحسن مودتهم ولطفهم ، طول المدة التي انعقد فيها المؤتمر . وقال إنه لا يعتقد أن المباحثات كانت عديمة الثمرة ، فأنها آتت خيراً كثيراً على العموم .

[ورفعت الجلسة في الساعة الرابعة والدقيقة ٤٥ مساءً]

لجنة الشؤون السياسية

محاضر جلساتها

م . ف . (و . ع .) (ل . س .) - ١ -

صورة رقم ٥٨

سري

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة - الوفود العربية

لجنة الشؤون السياسية

الجلسة الاولى

في الجلسة الثانية عشرة للمؤتمر ، المعقودة في أول مارس تقرر تأليف لجنة للشؤون السياسية ، وستجتمع هذه اللجنة بقصر " سان جيمس " في يوم الخميس الثاني من شهر مارس في منتصف الساعة الرابعة .

ه . ف . دوني

السكرتير

قصر سان جيمس

أول مارس سنة ١٩٣٩

م. ف. (و. ع.) (ل. س.) - ١ -

سرى

الجلسة الأولى

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

لجنة الشؤون السياسية

محضر الجلسة الأولى للجنة « الشؤون السياسية » التي عقدت بقصر "سان جيمس" بلندن
يوم الخميس ٢ مارس سنة ١٩٣٩ الساعة ٣ والدقيقة ٣٠ مساء

الحاضرون

| | |
|---|----------------------|
| المستر مالكولم ماكنونالد — وزير المستعمرات (رئيساً) | } عن المملكة المتحدة |
| المستر بتلر — الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية | |
| السيرجون إى شاكيرج — الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات | |
| السير جراتان بوش — المستشار القضائي لوزارة المستعمرات | |
| المستر س. و. باكستر — مستشار وزارة الخارجية | |

الوفود العربية

وفد فلسطين ... { جمال أفندي الحسيني
المستر جورج أنطونيوس

وفد مصر ... { صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا — رئيس الديوان الملكي
صاحب السعادة عبدالرحمن عزام بك { الوزير المفوض لدى ملكتي
العراق، والعربية السعودية

وفد العراق ... صاحب السعادة توفيق بك السويدي

وفد المملكة العربية
السعودية ... { صاحب السعادة فؤاد بك حمزة

وفد شرق الأردن { توفيق باشا أبو الهدى
الشيخ نجيب علم الدين

وفد اليمن ... { القاضي محمد عبد الله الشامي
الاستاذ إبراهيم الموجي

سكرتارية المؤتمر

المستر ه. ف دوني — السكرتير

المستر ج. س. بنيت — مساعد السكرتير

المستر ج. سمر فيل — المترجم الرسمي

محضر الجلسة

افتتح المستر ماكدونالد الجلسة بقوله إنه يجب أن يعرض بعض الملاحظات على البيان الذى ألقاه الوفد الفلسطينى فى جلسة المؤتمر الأخيرة . وليس فى نيته أن يلقى بيانا طويلا رسمياً ، لأن الغرض من هذا الاجتماع الصغير هو الدخول فى صميم البحث ، غير أنه يود أن يوضح موقف الوفد البريطانى ، ثم قال :

لقد أعارت الحكومة البريطانية الموضوع عناية جدية عظيمة على ضوء المباحث التى دارت فى المؤتمر ، وكانت النتيجة أنها عدلت آراءها إلى حد معين . ومن رأى الحكومة البريطانية أنها تقدم تساهلاً عظيماً وإرضاء كبيراً لوجهة النظر العربية ، وهى على صواب فى ذلك . أما الاقتراحات الخاصة بنظام الحكم والمهاجرة والأراضى فترتبط بعضها ببعض ، والمطلوب هو الوصول إلى اتفاق عام عليها :

وفىما يتعلق بالنظام الأساسى للبلاد ، طرحت اقتراحات بعيدة المدى ، ترمى فى النهاية إلى تحرير فلسطين ، فى الوقت المناسب ، وإلى الشروع فى وقت مبكر فى العمل لوضع نوع مناسب من الدستور لدولة فلسطينية مستقلة ؛

أما الهجرة فقد اقترحت قيود شديدة جداً لها لمدة خمس سنوات ، على أن تنتقل السيطرة على المهاجرة بعد ذلك إلى الأداة الدستورية التى تكون قد وجدت كنتيجة لمداولات مؤتمر المائدة المستديرة ؛

وأما الأراضى ، فقد اقترح تحريم بيعها بتاتا لليهود فى مناطق معينة ، وتقييدها فى المناطق الأخرى .

وهذه الاقتراحات تنطوى على تعديل كبير للسياسة البريطانية فى فلسطين . والصراحة تقتضى القول بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تذهب إلى أبعد من هذا المدى من حيث المبدأ ، وإن كانت مستعدة أن تبحث التعديلات الخاصة بالتفاصيل .

وأعرب المستر ماكدونالد عن رأيه فى أن البحث فى غير هذه الاقتراحات يكون عقيماً عديم الفائدة ؛ حتى لو وافقت الحكومة البريطانية على اقتراحات أخرى ، لما كان فى وسعها تنفيذها .

ومضى المستر ماكدونالد في بيانه فقال إنه فهم أن العرب ينتقدون الاقتراحات الخاصة بنظام الحكم الأساسى - أى الدستور - لأنها تؤدي إلى تأخير ستة شهور ، وأن أهل فلسطين في خلال هذه المدة لا يسعهم أن يطمنوا إلى أن الدولة الفلسطينية ستخرج إلى حيز الوجود . ورداً على هذا الاعتراض بين المستر ماكدونالد أن الغرض المنشود ليس أن تصدر الحكومة البريطانية تصريحاً من جانب واحد ، بل أن يكون التصريح في اتفاق توقعه وفود المؤتمر جميعاً . ومثل هذا الاتفاق يكون عقداً من حقه أن يكون أعظم قيمة عند أهل فلسطين من تصريح جانب واحد . والاتفاق المقترح لا يقيد الحكومة الحاضرة فقط ، بل كل حكومة أخرى تليها في بريطانيا العظمى . ومن أجل هذا كان الوصول إلى هذا الاتفاق على أعظم جانب من الأهمية .

ثم انتقل المستر ماكدونالد إلى نقط معينة يجب أن يتناولها الاتفاق في رأى الوفد البريطانى :

١ — اقتراح إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الوقت المناسب يشترك في الحكم فيها كل من العرب واليهود ، وتكون مرتبطة ببريطانيا العظمى بمعاهدة ؛

٢ — اقتراح بأنه بعد مضي الوقت الكافى للتحضير الضرورى يشرع فوراً في وضع دستور ، ويكون هذا بما يتقيد به الطرفان في الاتفاق .

فؤاد بك حمزة — سأل عن معنى قول المستر ماكدونالد " في الوقت المناسب " المستر ماكدونالد — قال إنه حين استعمل هذه العبارة ، كان يفكر في فترة الانتقال اللازمة قبل إمكان الاستقلال التام . أما التدابير الخاصة بفترة الانتقال فيضعها مؤتمر المائدة المستديرة .

وبين المستر ماكدونالد أن لدى الحكومة البريطانية أسباباً عملية لما تقترحه من إيجاد فترة قبل تعيين هيئة تضع تفاصيل الدستور والمعاهدة . وفيما يلي أهم هذه الأسباب :

١ — إن مسألة النوع الملائم من الدستور لدولة فلسطينية مستقلة ، وأحكام المعاهدة على أعظم جانب من التعقيد . ومن الواجب أن نحرص على أن لاتدفعنا العجلة إلى وضع نوع من الدستور ينهار في مراحل حياته الأولى . وخير من ذلك أن نفسح في الوقت لدرس أنواع من النظم الدستورية ، لنختار منها الأصلح والأوفق . ويهم الحكومة البريطانية أن توضح آراءها في بعض المسائل التفصيلية ، مثل حماية المصالح البريطانية في فلسطين . فان

الحكومة البريطانية لم تفكر إلى الآن في أن تعهد في حماية مصالحها إلى سلطة أخرى في فلسطين، وقبل أن تقر بمهاية هذه المصالح وكنهها، وكيف تحمي، لابد من استشارة لجنة الدفاع الإمبراطوري، والخبراء العسكريين في الشرقين الأدنى والأوسط؛

٢ — كذلك لابد من الدرس الوافي المبدئي لمسألة الضمانات للأقليات، ولا سيما للوطن القومي اليهودي. والوطن القومي اليهودي ليس أقلية عادية، ومسألة ضمان مصالحه تعد فريدة في بابها. ولا شك أن هناك وسائل كثيرة مختلفة لتناول موضوع كهذا، وسيكون علينا أن ندرس التدابير النافذة في سويسرة مثلاً أو الهند. وستحتاج الحكومة البريطانية إلى استشارة أقدر خبرائها، وبعضهم الآن في الخارج، قبل أن تعرض أى اقتراح فيما يتعلق بالوسائل الدستورية التي تناسب أحوال فلسطين الخاصة؛

٣ — وكما أكد المستر ماكدونالد مراراً، يؤكد مرة أخرى، أن الغرض هو الوصول إلى اتفاق مقيد للداخلين فيه. ولهذا تحب الحكومة البريطانية أن تدعو الأحزاب المعارضة من العمال والاحرار للاشتراك في مؤتمر المائدة المستديرة. ولو أنها دعيت الآن لكان من الطبيعي أن ترفض لأنها تحتاج إلى وقت لدرس الموضوع. ولا بد للحكومة من وقت لتروض المعارضة على السكون إلى وجهة نظرها؛

٤ — والامر لا يقتصر على رغبة الحكومة البريطانية في اشتراك الأحزاب السياسية الأخرى، بل إن الواجب يقضى بالاتصال بعصبة الأمم، وإقناع جنيف بأن هذه هي السياسة الصائبة الرشيدة. وقال إنه يجب أن يذهب بنفسه إلى جنيف، وأن يتولى إقناع لجنة الانتدابات الدائمة. وإذا استطاعت الحكومة البريطانية أن تحصل على موافقة جنيف من حيث المبدأ، فإن هذا يكون معناه الحصول على موافقة ضمنية من عصبة الأمم فيما يتعلق بوضع التفاصيل، أما إذا مضينا في العمل قبل استشارة جنيف، فإن هذا يورثنا المتاعب؛

ولهذه الأسباب جميعاً يلح الوفد البريطاني في إفراح الوقت قبل القيام بأى محاولة لوضع نظام دستوري. وسيكون هذا عملاً مهماً جداً مضارعاً لوضع الدستور في مصر والعراق وإرلندا. وقد دلتنا تجربتنا على أننا في حينها تسرعنا كنا تقع في الأخطاء. وأتينا في حينها تأيننا وقتنا بالمراجعات المبدئية الواجبة، كنا نفوز ونوفق. ومن مصلحة عرب فلسطين أنفسهم أن لا يحبط الدستور الجديد المنشود.

فؤاد بك حمزة — سأل : هل يناقش الأعضاء النقط التي تثار واحدة واحدة أثناء عرضها ، أو يفضل المستر ماكدونالد الانتهاء من بيانه أولاً ؟ .

المستر ماكدونالد — قال إنه يجب أن يعرض الصورة كاملة . والوفد البريطاني يعتقد أن أقوم السبل أن يؤجل المؤتمر الحالي بعد أن يصل إلى الاتفاق من حيث المبادئ ، ثم يعود إلى الاجتماع فيما بعد لوضع الدستور . وقد يتسنى اجتماعه مرة أخرى قبل شهر أكتوبر - بل ربما تيسر هذا في يونيه - وقال إنه في الوقت نفسه يوافق الأعضاء العرب على أن التصريح البريطاني المقترح يجب أن يشتمل على أكثر من مجرد بيان لما تنويه الحكومة البريطانية من إقامة دولة فلسطينية مستقلة مرتبطة بمعاهدة بريطانيا العظمى . ويجب السعي للوصول إلى اتفاق على ما يصح أن يسمى اختصاص مؤتمر المائدة المستديرة أى على المسائل الرئيسية التي يكون عليه أن يدرسها وينظر فيها . وفيما يلي بعض هذه المسائل :

١ — يكون من اختصاص المؤتمر أن يضع دستوراً لفلسطين ، وأن يقرر أحكام المعاهدة التي تعقد مع بريطانيا العظمى . ويكون هذا هو غرضه العام ، ولكن عليه أيضاً أن ينظر في النقط التفصيلية الآتية :

٢ — يجب أن تكون هناك فترة انتقال قبل الاستقلال التام ، ويكون على المؤتمر أن ينظر في التدابير الواجبة لنظام الحكم في فلسطين في خلال فترة الانتقال ، وفي الشروط التي ينبغي أن تتوفر قبل أن تنتهي هذه الفترة ، وقد لا يحتاج الأمر إلى فرض شروط ، فيقتصر على تعيين مدة الفترة ؛

٣ — ينظر المؤتمر في خير وسيلة للاحتفاظ بالصيغة الفذة التي تمتاز بها فلسطين باعتبارها أرضاً مقدسة ، وبحرمة الأماكن المقدسة من إسلامية ومسيحية ويهودية ، وبحرية الوصول إليها ؛

٤ — ويجب النظر في الضمانات اللازمة للجياليات والطوائف المختلفة ، وخاصة الضمانات المتعلقة بالوطن القومي اليهودي ؛

٥ — ضمان المصالح البريطانية ، ومصالح الدول الأخرى ، مثل أمريكا .
واقترح المستر ماكدونالد الاتفاق على اختصاصات المؤتمر المقبل في هذا المؤتمر الحالي وتحرير وثيقة شاملة لهذه المسائل كلها .

المستر أنطونيوس — قال : إن المستر ماكدونالد ذكر أنه سيكون من أعمال مؤتمر

المائدة المستديرة " النظر " في الضمانات . فهل يعنى بذلك أن المؤتمر سيقصر عمله على وضع التفاصيل الخاصة بما يتفق عليه في المؤتمر الحالي ؟

المستر ماكدونالد — قال إنه كان سيوضح هذه النقطة . وذكر أنه قد يتسنى القيام ببحث تمهيدى هنا في موضوع الضمانات ، ولكن الحكومة البريطانية تشعر أنها لا تستطيع أن تقرر - بغير معونة من الخبراء - هل هذا الضمان أو ذاك ، يكفى ويحسن الأخذ به في فلسطين . ومن الممكن النظر في وسائل شتى عديدة ، ثم يعهد بأمر البت في الاقتراحات المختلفة ، إلى مؤتمر المائدة المستديرة .

جمال أفندى الحسينى — قال: إن الخلاف بين وفد فلسطين والوفد البريطانى لا يقتصر على الإجراءات والمسائل الشكلية ، بل يمتد إلى المبدأ . وقد بين المستر ماكدونالد أنه ستكون هناك حكومة مستقلة نوعا ، وأن نظامها الدستورى سيكون محل البحث في مؤتمر المائدة المستديرة ، وقال إنه لا بد من ضمانات للوطن القومى اليهودى ، وإن مؤتمر المائدة المستديرة سيكون مؤلفاً من أعضاء تعينهم الحكومة البريطانية للنظر في مسألة النظام الدستورى . ففي هذه النقطة يخالف الوفد البريطانى ؛

إن وفد عرب فلسطين لا يستطيع أن يتصور دولة فلسطينية مستقلة إلا إذا خول أهل فلسطين نفسها الحق في وضع دستورهم . أما إيضاح النقط المتعلقة بشروط المعاهدة المقترحة وأحكامها ، فمسألة أخرى مختلفة . فما دامت القواعد العامة للمعاهدة معروفة ، فخليق أن لا تكون ثم صعوبة في الأمر . أما من حيث الدستور فكيف تتسنى الثقة بأن لا يحدث خلاف شديد في رأى عند ما يجتمع مؤتمر المائدة المستديرة ؛ فالمرحوم توفيق الحكيم في المؤتمر الحاضر مبادئ معينة ، فانه يكون من الصعب على عرب فلسطين أن يشتركوا في مؤتمر المائدة المستديرة . فقد يجدون حين يجتمع ذلك المؤتمر أنهم لن يصلوا بعد كل ما بذلوه ، إلى الاستقلال .

واقترح جمال أفندى التمييز والتفريق بين الأمرين الآتين :

١ — الدستور الذى ينبغى أن يضع أحكامه أهل فلسطين على شرط أن تشتمل هذه الأحكام على شروط حصل الاتفاق عليها في هذا المؤتمر الحاضر ؛

٢ — والمعاهدة التى تعقدها جمعية وطنية في فلسطين بعد المفاوضة مع بريطانيا العظمى . وفي هذه المسألة لا يكون من المناسب دعوة أحزاب المعارضة للاشتراك في الأمر .

وأشار جمال أفندي إلى الاتفاق الأمريكي البريطاني المعقود في سنة ١٩٢٤ خاصاً بفلسطين ، وقال إنه سيكون من الضروري أن تعقد الجمعية الوطنية في فلسطين مثل هذا الاتفاق مع الولايات المتحدة الأميركية . ويمكن تضمين الدستور الفلسطيني أحكاماً تلزم دولة فلسطين باحترام نصوص الاتفاق المعقود مع الولايات المتحدة في سنة ١٩٢٤ .

وقال جمال أفندي إنه لا يستطيع أن يفهم كيف يعهد إلى هيئة غير مسؤولة ، كمؤتمر المائدة المستديرة المقترح ، بأن تضع دستوراً لفلسطين ، أو أحكاماً لمعاهدة معها . وإذا حصل هذا فأخلق أن تنشأ صعوبات خطيرة في نهاية فترة الانتقال ، لأن أهالي فلسطين قد يذهبون إلى أن الدستور من عمل الحكومة البريطانية ، وأشخاص اختارهم الحكومة البريطانية ، فهم غير ملزمين بأن يتقيدوا به ؛

وختم جمال أفندي الحسيني كلامه بأنه لا يكاد يرى كيف يكون مؤتمر المائدة المستديرة ، مقبولا من الوجهة القانونية .

المستر ماكدونالد — قال إن هناك سوابق للاستعانة بمؤتمر مائدة مستديرة لوضع دستور ، فهو لا يستطيع أن يفهم لماذا يرى أهالي فلسطين أن من الاعتداء على حرياتهم وحقوقهم أن تشترك الحكومة البريطانية في هذا العمل ؟

جمال أفندي الحسيني — قال إن المؤتمر كله سيكون عليه طابع النفوذ البريطاني . فبريطانيا هي التي استدعوه وتجمعه ؛ ويمثلو فلسطين - حتى لو كانوا هم يمثلها الحاليين - سيكونون أشخاصاً عينتهم الحكومة البريطانية . فالقرارات التي تنتهي إليها مثل هذه الهيئة لا يمكن أن تعد ملزمة للبلاد . وإنما يكون الدستور ملزماً للبلاد إذا كان من عمل جمعية منتخبة .

المستر ماكدونالد — ذكر أن زعماء الشعب الأيرلندي ، المعترف بهم ، دعوا إلى لندن بواسطة حكومة جلالتهم في سنة ١٩٢٢ للتداول معها فيما يتعلق بفترة الانتقال إلى الاستقلال . جمال أفندي الحسيني — قال : إن مركز فلسطين يختلف عن مركز أيرلندا ، أو الهند ، حيث كان النظام السابق قائماً على السيطرة والسيادة البريطانية التامتين .

المستر أنطونيوس — أشار إلى المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم التي تتعلق أحكامها بالأراضي التي كانت تابعة فيما مضى للدولة العثمانية ؛ وقال : إن مجرد الانتداب على فلسطين ينطوي على الاعتراف الضمني باستقلال البلاد . أما فيما يتعلق بالمفاوضة في استقلال الهند ،

أو أرنلدا ، فإن بريطانيا تخطو خطوة إلى الأمام . ولكنها بتصریحها أنها تريد إبلاغ فلسطين استقلالها ، لاتأق بجدید ، وإنما تنفذ أمراً كان مقررأ ضمناً فی عهد عصبة الأمم .

على ماهر باشا — قال إن من رأیه أن الأجدى ، بدلا من البحث فی المبادئ العامة ، أن يتناول المؤتمر الحلول العملية . وقد وعد المستر ماكدونالد أن يقدم للمؤتمر جدولاً عاماً یبین مدى اختصاص مؤتمر المائدة المستدیره . فاذا أصغینا إلى ما فی هذا الجدول وقبلناه أو عدلنا محتویاته فإن شقة الخلاف قد تضیق . وقال إنه یظن أن بعض المسائل التى تحتاج إلى التناول ذات صبغة تعنى بريطانيا العظمى من ناحية ، وفلسطين أجمعها - أى كل أهالیها من یهود وعرب على السواء - من ناحية أخرى ، ومنها ضمان المصالح البريطانىة ، وهى مسألة لا یرى صعوبة فی الوصول إلى اتفاق بشأنها . وثم طائفة أخرى من المسائل تعنى أهل فلسطين وحدهم ، ومنها دستور الحكم فی فلسطين فی المستقبل ؛

وقال على ماهر باشا إن خیر منهج فی رأیه هو تناول كل مسألة تحتاج إلى الوصول إلى قرار بشأنها ، لنعرف فی أى الطائفتین نضعها ، وإلى أى حد یتیسر حلها فی هذا المؤتمر ، أو هل یكون من الملائم تركها لمؤتمر المائدة المستدیره . وليس من الضرورى أن یعالج مؤتمر المائدة المستدیره كل هاتيك المسائل . ومن رأیه أنه لا یكون من بواعث الارتیاح ، ولا بما یرضى رغبات الوفد الفلسطينى الاكتفاء بتعین المسائل المهمة ، والقول بترك بحثها لمؤتمر المائدة المستدیره ، ولا شك أن هناك سوابق لتناول كثير من المسائل مثل مسألة الاقلیات ، ولكن هناك مسألة جدیدة هی الوطن القومى اليهودى ، ولا یحوز أن ینتظر من الوفد الفلسطينى أن یترك هذه المسألة ویرجئها من غیر أن یعرف الاتجاه فی طريقة حلها ، ویدعها لمؤتمر المائدة المستدیره ، وهو - أى الوفد الفلسطينى - قد یكون فیه أقلية ؛

أما من حیث تألیف مؤتمر المائدة المستدیره فقد قال على ماهر باشا ، بعد أن أشار إلى عیوب كل من الانتخاب والتعین ، إنه یقترح أن یكون الوفد الفلسطينى فی المؤتمر الحالى هو الذى یمثل بلاده فی مؤتمر المائدة المستدیره . ومن الجلى أنه حاز ثقة الشعب الفلسطينى ، وإلى أن یكون لفلسطين دستورها وحکومتها الخاصة ، یكون من التعقید الذى لا ضرورة له البحث عن ممثلین آخرین غیر أعضاء الوفد الحاضر . أما المعاهدة مع بريطانيا العظمى فیوقعها بطبیعة الحال ممثلو حكومة فلسطين المؤلفة تألیفاً دستورياً .

المستر ماكدونالد — قال إنه قد تكون هناك مزايا لاقتراحات على ماهر باشا الأخيرة ، ولهذا اقترح هو أن يؤجل المؤتمر الحاضر نفسه ، مع تخويله الحق في زيادة عدد أعضائه ، ليتسنى تمثيل المعارضة ، وتعيين الخبراء القانونيين من جانب المملكة المتحدة ، ثم يعود إلى الاجتماع في الخريف ، وهذا أفضل من أن يدعى إلى الانعقاد مؤتمر جديد كل الجدة .

جمال أفندي الحسيني — قال : إن الوفد الفلسطيني لا يملك السلطة التي تخوله الموافقة على هذا . وهو لا يستطيع أن يغضى عن احتمال أن لا يقبل الذين يمثلهم الوفد ، حضوره عنهم في مؤتمر المائدة المستديرة .

المستر ماكدونالد — قال : على أى حال ، إن المسألة ليست مسألة دستور يفرضه المؤتمر في الخريف على فلسطين . والأصح أنه بعد أن يوقع الأعضاء بالحروف الأولى من الأسماء على مشروع يتفقون عليه ، يطرح المشروع على جمعية عمومية في فلسطين .

جمال أفندي الحسيني — طلب تعريفاً لعبارة " مؤتمر المائدة المستديرة " وسأل : هل معنى ذلك أن الأحزاب الممثلة في المؤتمر يكون لها مركز واحد ، بغير تفاوت ؟ فإذا كان هذا هكذا فهل يتصور المستر ماكدونالد أن وفد فلسطين يقبل أن يجلس إلى جانب أقلية فلسطينية على قدم المساواة ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن التعبير غير مهم . وإذا كانت فلسطين سيكون لها دستور يستطيع العمل به ، فانه يجب أن يكون نتيجة الاتفاق والتعاون بين الأحزاب التي يعينها الأمر . عبد الرحمن عزام بك — قال : إن التأثير في الرأى العام يكون حسناً إذا دعى المؤتمر الجديد على اعتبار أنه استمرار لهذا المؤتمر المؤجل ، وهذا خليك أن يزيل المخاوف وينفى الشكوك التي قد تنشأ بغير ذلك .

فؤاد بك حمزة — وافق على أنه من الوجهة الشكلية ، يكون هذا نافعا ، وقال إنه ينضم إلى على ماهر باشا في كل ما بينه واقترحه . والمهم هو تحديد المسائل التي تدخل في اختصاص مؤتمر المائدة المستديرة ، وتحديد تلك التي تكون من اختصاص ممثلى فلسطين المعتمدين . وقال إنه يعتقد أن الحكومة البريطانية مستعدة أن تعترف بحق أهل فلسطين في وضع دستورهم ، على شرط أن يشتمل على الضمانات الملائمة ، للمصالح البريطانية .

المستر ماكدونالد — قال إنه فيما يتعلق بالمصالح البريطانية ، فان من الممكن تعيين لجنة

تكون بريطانية صرفاً ، تقدم تقريراً في هذا الموضوع إلى مؤتمر المائدة المستديرة ، ولكن هناك طريقة أخرى ، أشارت إليها ضمناً الاقتراحات التي عرضت ، وهي إخراج مسألة المعاهدة بين بريطانيا العظمى ودولة فلسطين المستقلة من جدول أعمال مؤتمر المائدة المستديرة ، وقصره على المسألة الدستورية وحدها ، ثم تدور المباحثة في المعاهدة مع الحكومة الفلسطينية التي تقوم طبقاً لأحكام الدستور الذي يوضع . وبهذه الطريقة لا يدخل في اختصاص مؤتمر المائدة المستديرة - فضلاً عن الدستور - سوى المصالح البريطانية والأجنبية في أثناء فترة الانتقال فقط .

فؤاد بك حمزة — قال إنه فيما يتعلق بالعراق ومصر وسورية قد ترك وضع الدستور لهذه الأمم ؛ ومن رأيه أن القياس عليها أولى من القياس على الهند حيث لا وجود لمسألة اعتراف ضمنى باستقلال .

المستر ماك دونالد — قال إنه لا يستطيع أن يوافق على أن فلسطين مثل البلاد التي ذكرها فؤاد بك حمزة ، وسبب الاختلاف هو وجود الوطن القومي اليهودي ، الذي ارتبطت بتعهدات له جهات شتى خارج فلسطين ، لا يستطيع ولا تريد أن تنصل منها ، وقد حملت حكومة جلالته أمانة دولية في هذا الصدد ؛ ولهذا يبدو له أن بما لا مفر منه أن تكون حكومة جلالته ممثلة في الهيئة التي تضع الدستور ، لتقتنع بأن الدستور يشتمل على أحكام للوفاء بتعهداتها للوطن القومي ، ومتى صارت هذه التعهدات محترمة بمقتضى دستور فلسطين ، فإن الدولة المنتدبة تستطيع أن تنسحب .

جمال أفندي الحسيني — قال إنه من الوجهة الفنية لا أهمية كبيرة لكيفية تأليف الهيئة التي تضع الدستور . ولو أن حكومة جلالته لم تكن ممثلة ومعها مستشاروها الخبراء لكان الأرجح أن يرغب ممثلو فلسطين في دعوة هؤلاء الخبراء لمساعدتهم بصفتهم الشخصية ، ولكن المهم هو أن يشعر أهل فلسطين أن دستورهم وضع على نحو يجعلهم مقيدين به . وإنه ليكون موقفاً سبياً المغلبة أن يضطر الأفراد لرفض الاعتراف بالدستور بعد وضعه ، بحجة أنه وضع بإملاء البريطانيين ، أو أن الفلسطينيين الذين اشتركوا فيه لم تكن صفتهم التمثيلية صحيحة .

فؤاد بك حمزة — أشار مرة أخرى إلى مثل العراق ، وذكر أن توفيق بك السويدي أخبره أنه في الوقت الذي عقدت فيه المعاهدة بين العراق وبريطانيا العظمى ، كانت في العراق أقلية كردية شديدة الشبه بالأقلية اليهودية في فلسطين . واقترح أن يطلب من توفيق بك السويدي أن يزيدهم ياناً في موضوع هذا التشابه بين الأقليتين .

توفيق بك السويدي — قال : إن الأقليات في العراق ، من أكراد وأتراك وخلافهم ، يبلغون مليوناً من أربعة ملايين هم تعداد الأمة العراقية . وبمقتضى دستور العراق صارت لكل طائفة من الأقليات محاكمها المختصة بالنظر في الأحوال الشخصية ، وأعطيت كل أقلية عدداً من المقاعد النيابية في مجلس النواب ، ولم تكن المسائل الدستورية التي خلقها وجود الأقليات ، جديدة ، فقد كانت هناك أمثلة عديدة يمكن الانتفاع بالقياس عليها . وقال إن من رأيه أن يجرى البحث الآن في مبلغ انطباق هذه العوامل المشتركة على المسألة الدستورية في فلسطين ، وبعد هذا يستطيع مع الاطمئنان ترك إعداد الدستور نفسه لأهالي فلسطين ؛ وذكر أنه لا يرى صعوبات كبيرة في المسألة الدستورية ، ولكن إذا كانت حكومة جلالاته ترى من الضروري أن تدعو مؤتمراً لتناول هذه المسألة ، فإنه لا يرى مانعاً .

وذكر توفيق بك السويدي أنه حتى فيما يتعلق بالعراق ، كانت هناك دعاية في إنجلترا وغيرها ضد التحرير والاستقلال . ومن رأيه أن تحدد معنى عبارة " في الوقت المناسب " فيما يتعلق باستقلال فلسطين ، وأن يعين تاريخ له اجتناباً لكل تأويل . وقد حدث هذا فيما يتعلق بالعراق . وأعرب عن موافقته لعلى ماهر باشا على ما رأى من عدم التناسب بين الموضوعات التي اقترح المستر ماكدونالد إحالتها إلى مؤتمر المائدة المستديرة . فثلاً مسألة فترة الانتقال تبدو له خارجة عن نطاق المؤتمر المقترح ؛ والأولى أن توضع في ملحق لتصريح الحكومة البريطانية . أما الضمانات للأقليات فمن رأيه أن ينص على بعضها في الدستور ، وعلى البعض الآخر في المعاهدة ، وقال : إن العراق عاجل مسألة الأقليات بتصريح أمام عصبة الأمم . وختم توفيق بك السويدي كلامه بقوله إنه يلاحظ مع السرور أن الوفود الحاضرة يبدو عليها الاتفاق العام على المبدأ .

المستر أنطونيوس — قال : إن الوفد الفلسطيني لا يوافق على اقتراح مؤتمر المائدة المستديرة لأسباب مختلفة أهمها : أولاً ، عدم ارتياحه إلى طريقة تأليفه واختصاصه ، وثانياً : عدم رضاه عن التأخير الذي تجره الدعوة إليه ، وسواء أجمع في صورة استمرار للمؤتمر الحاضر ، أم لا ، فإنه يظن أن الجميع موافقون على أنه ينبغي الوصول إلى تسوية في أقصر وقت ، وكفى بالحالة الحاضرة في فلسطين وضرورة وضع حد لها ، موجباً للإسراع .

ولهذا اقترح المستر أنطونيوس أن تدرس المسائل في هذا المؤتمر ، وهو يدرك أن حكومة جلالاته قد لا تكون تامة الاستعداد للبحث في بعضها ، مثل المسائل العسكرية ، ولكن

تناولها واحدة واحدة يعين على حل عدد منها ، وإذا ظهر أن هناك بقية من المسائل لا يتيسر حلها في الوقت الحاضر ، فانه يكون من المناسب حينئذ ، النظر في مبلغ الحاجة إلى عقد مؤتمر آخر ، وماذا يكون عمله إذا ظهرت الحاجة إليه .

وقال المستر أنطونيوس إنهم يبحثهم في اقتراح مؤتمر مائدة مستديرة يسبقون الحوادث ، وينظرون في عمل مستقبل قبل أن يعرفوا إلى أى مدى يستطيع الاتفاق على المسائل الحقيقية المتنازع عليها . وحض على إخراج اقتراح مؤتمر المائدة المستديرة من دائرة البحث في الوقت الحاضر ، وعلى تناول النقاط المختلف عليها .

المستر ماكدونالد — وافق على أن هذا اقتراح عملي ، وقال إنه متفرع عن اقتراحات على ماهر باشا وفؤاد بك حمزة . وقال إنه يحسن في الاجتماع التالي للجنة أن تفحص المسائل التي تتطلب البت ، واحدة واحدة ، وأن تقرر اللجنة في كل مسألة إلى أى حد تستطيع المضي في البحث ، والبت ، أو هل ينبغي لسبب ما ، إرجاء الأمر إلى بحث آخر ، وسيحضر الوفد البريطاني الاجتماع المقبل ، وهو مستعد للعمل بهذه الطريقة .

عبد الرحمن عزام بك — رحب بهذا الاقتراح .

فؤاد بك حمزة — سأل : هل الوفد البريطاني مستعد للموافقة على المبدأ القائل إن وضع الدستور ينبغي أن يترك لأهل فلسطين ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن هذه ستكون إحدى المسائل التي تفحص في الجلسة المقبلة ، وهو لا يرى أن يسبق الجلسة ، ويتعجل البحث ؛

واتفق على أن تعود اللجنة إلى الاجتماع مرة أخرى في يوم السبت الرابع من شهر مارس في الساعة العاشرة والدقيقة الثلاثين صباحا .

[ورفعت الجلسة في الساعة الخامسة مساء]

م. ف (و. ع. ٠) (ل. س. ٠) - ٢ -

صورة رقم ٦٢

سرى

الجلسة الثانية

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

لجنة الشؤون السياسية

محضر الجلسة المعقودة بقصر "سان جيمس" بلندن

في يوم السبت ٤ مارس سنة ١٩٣٩ الساعة العاشرة والدقيقة ٣٠ صباحاً

الحاضرون

المستر مال كولم ماكدونالد — وزير المستعمرات (رئيساً)
المستر ر. ا. بئر — الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية
المركيز اوف دوفرين وآغا — الوكيل البرلماني لوزارة المستعمرات
السير جون إى شا كبره — الوكيل المساعد بوزارة المستعمرات
السير جراتان بوش — المستشار القضائي لوزارة المستعمرات
المستر س. و. با كستر — مستشار بوزارة الخارجية

عن المملكة المتحدة

الوفود العربية

وفد فلسطين ... { جمال أفندي الحسيني
المستر جورج أنطونيوس — السكرتير العام للوفود العربية

وفد مصر ... { صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا — رئيس الديوان الملكي
الوزير المفوض لدى مملكتي
صاحب السعادة عبدالرحمن عزام بك { العراق والعربية السعودية

وفد العراق ... صاحب السعادة توفيق بك السويدي

وفد المملكة العربية { صاحب السعادة فؤاد بك حمزة — وكيل وزارة الخارجية
السعودية ... }

وفد شرق الأردن { صاحب الدولة توفيق باشا أبو الهدى — رئيس الوزارة
نجيب بك علم الدين — سكرتيراً

وفد اليمن ... { القاضي محمد عبد الله الشامي
الأستاذ إبراهيم الموجي

سكرتارية المؤتمر

المستر ه. ف. دوني — السكرتير

المستر ج. س. بنيت {
المستر إي. ر. ادموندز { مساعد السكرتير

محضر الجلسة

المستر ماكدونالد — قال إن الوفد البريطاني وعد في الجلسة الماضية بأن ينظر في المسائل الخاصة التي سيتناولها مؤتمر المائدة المستديرة ، ليتبين هل من الممكن والمرغوب فيه درس هذه المسائل في المؤتمر الحالي . وهناك مسائل عديدة من هذا الضرب ، مثل فترة الانتقال ، والشروط التي ينبغي توافرها قبل أن تنتهي ، والضمانات الخاصة بالأماكن المقدسة ، وبمركز فلسطين نفسها كبلد مقدس ، والضمانات المتعلقة بالوطن القومي اليهودي ، والضمانات اللازمة للمصالح البريطانية ، ومصالح البلدان الأجنبية الأخرى .

وقال إن الوفد البريطاني يوافق وفد فلسطين العربي على أنه ينبغي على الأقل أن يدور بحث مبدئي في بعض هذه المسائل ، مثل الضمانات اللازمة للوطن القومي اليهودي . وقال إنه يرى أن من المفيد أن يبين نوع الضمانات التي يفكر فيها الوفد البريطاني ، والتي تطلب حكومة جلالاته أن تقتنع بكفائتها قبل الاستقلال . وقال إنه لا يدعى أن الموضوع مفروغ من بحثه ، فإن الاستقرار على رأي نهائي فيه يتطلب تفكيراً كثيراً وتشاوراً طويلاً ، وقد يؤدي البحث إلى الكشف عن صعوبات جديدة .

وذكر أنه يود - في هذه المرحلة - أن يبدي ملاحظتين :

١ — أن مسألة الضمانات للوطن القومي اليهودي مما تعنى به حكومة جلالاته . ومن البديهي أن بعض وجوه الدستور لدولة فلسطين المستقلة مسألة تعنى الأهالي العرب واليهود وحدهم . وهو يدرك تماماً أنه لا يجوز أن تفرض الحكومة البريطانية الدستور ، وأن الواجب أن يضع أهالي فلسطين أنفسهم دستورهم . ولكن الضمانات اللازمة للوطن القومي اليهودي هي مما يجب أن تشترك الحكومة البريطانية في بحثه وتوافق على نتائجه ، بصفتها طرفاً ثالثاً مع العرب واليهود ، فإن أكثر من نصف أمم العالم ألتى على كاهل الحكومة البريطانية تبعه خاصة عن الوطن القومي اليهودي ؛

٢ — أن اليهود في فلسطين ، كما قيل مراراً من قبل ، لا يمكن أن يعدوا أقلية عادية ، وذلك لأن الأقليات في الدول الأخرى مؤلفة من أناس لهم أوطان خاصة بهم ، وليس اليهود كذلك . ثم إنه مهما تكن اعتراضات العرب على الاعتراف بالوطن القومي اليهودي

فانه (أى المستر ماكدونالد) يرجو أن يعترفوا بأن هناك فى الواقع تعهداً من جانب الحكومة البريطانية بأن تسهل إيجاد هذا الوطن .

ولهذه الأسباب تعد الأقلية اليهودية فى فلسطين غير عادية ، وتعتبر أقلية استثنائية تطلب لها الحكومة البريطانية وعصبة الأمم ضمانات خاصة ؛

ومضى المستر ماكدونالد فى كلامه ، فبين رأى الوفد البريطانى فى الضمانات الخاصة التى ستطلب للوطن القومى اليهودى ، وذكر الاقتراحات التالية على اعتبار أن بعضها قد يصلح بديلاً من البعض الآخر ، وطرحها للمناقشة :

(ا) أن تكون دولة فلسطين المستقلة التى ستقوم فى الوقت المناسب ، دولة اتحادية مؤلفة من إقليمين أو أكثر ؛ أى أن تكون هناك منطقة أو مناطق ، للعرب فيها الكثرة ، وأخرى لليهود فيها الكثرة ، وفى كل من هذه المناطق يكون هناك حكم ذاتى (أوتونومى) إقليمى كما هو الحال فى سويسرا ؛ ويتألف من هذه الأقاليم اتحاد يكون دولة فلسطين المستقلة ، له سلطة اتحادية ذات صفة قومية ؛

(ب) أن تكون هناك دولة موحدة ذات مجلسين : المجلس الأدنى منهما ينتخب أعضاؤه على قاعدة التعداد ، ويمكن جعل الدوائر طائفية ، على أساس الأرقام الحالية ، أى بمعدل اثنين من العرب لكل واحد من اليهود . وأما المجلس الأعلى فيؤلف على قاعدة التكافؤ . وينص على أنه فى مسائل معينة ، تحصل الموافقة على التشريع بالأغلبية العادية فى المجلس الأدنى ، ولكن فى بعض المسائل الخاصة يجب الحصول أيضاً على موافقة الأغلبية فى المجلس الأعلى . وبهذه الطريقة يحصل الاعتراف بأن العرب أكثرية فى البلاد ، وبأن الوطن القومى اليهودى له مركز خاص ؛

(ج) أن تكون هناك دولة موحدة ذات هيئة تشريعية ذات مجلس واحد على قاعدة التعداد النسبى - أى اثنان من العرب لكل واحد من اليهود - ويكفى فى بعض المسائل الحصول على الأغلبية العادية ، ولكن فى المسائل الخاصة ذات الأهمية لإحدى الطائفتين يجب للموافقة على التشريع ، الحصول على أغلبية الأصوات لكل من ممثلى الطائفتين ؛

(د) أن تكون الهيئات الدستورية قائمة على مبدأ التكافؤ . وهذا يكون صعباً فى دولة موحدة ، لأنه نظام لايسهل العمل به وتذليل مصاعبه إلا إذا كانت هناك سلطة عليها ، لها حق

الفصل . ويمكن في فترة الانتقال أن يتولى المندوب السامي هذه السلطة ، ولكن لا توجد هناك مثل هذه السلطة متى قامت الدولة المستقلة ، على أن مبدأ التكافؤ قد ينجح العمل به ، لأن المرجو أن يتحول أهالي فلسطين على الأيام عن النظام الطائفي ، وأن تنشأ الأحزاب السياسية الممثلة للعرب واليهود جميعاً . والواقع أن نظام التكافؤ قد يؤدي إلى حدوث أزمات دستورية تقضى على النظام الطائفي الحالي ؛

وقال المستر ماكدونالد إنه يعرض هذه المقترحات وهو غير مقيد بها ، أو مؤثر لأحدها على الآخر . وإن الوفد البريطاني لم ينته إلى رأى فيها ، فهو لا يفضل حلاً على حل . والمقترحات التي سردها ليست كل ما هناك ، فلعل ثم بديل منها .

جمال أفندي الحسيني — أشار إلى الاقتراح الثالث (ج) وقال : إن النص على وجوب الحصول على موافقة الأغلبية لكل من الطائفتين في مسائل معينة ، هو بعينه نظام التكافؤ الذي انتقده المستر ماكدونالد فيما بعد ، على اعتبار أنه لا يصلح للعمل به . وقال جمال أفندي : إن الاقتراح الثالث أقرب الاقتراحات إلى وجهة نظر الوفد الفلسطيني إذا خلا من اشتراط الحصول على أغلبية الأصوات لكل من الطائفتين على حدة . ومزية هذا الاقتراح أنه يعلو بالمسائل عن المستوى الطائفي . وقال إنه مادامت السياسة في فلسطين دائرة على المحور الطائفي ، فإنه لن يكون هناك سلام ، ولهذا ينبغي إخلاء الدستور من الروح الطائفي . وقال : إن " الطائفية " لم تكن موجودة في فلسطين قبل الحرب وحتى الآن ؛ ومن غير أن يكون هناك قانون في الموضوع ، نرى العرب المسيحيين ممثلين تمثيلاً هو أكبر مما يسوغه عددهم في البلاد . وضرب مثلاً لذلك أن الوفد العربي الفلسطيني فيه أربعة أعضاء مسيحيين ، وإن كان عدد المسيحيين في البلاد لا يتجاوز عشر الأهالي العرب ؛

وقال جمال أفندي إنه يعتقد أنه يجب أن تكون العلاقات بين العرب واليهود على هذا النحو إذا أريد السلام ، وأن مهمة الحكومة ستظل شاقة مابقيت الطائفية . وقال إنه لا يود أن ينتقد اليهود ، ولكنه يشعر أن من واجبه أن يلفت النظر إلى أنه مادامت الصحافة البريطانية والولايات المتحدة تشد أزر اليهود ، فإن خطر المتاعب السياسية في فلسطين سيبقى دائماً . وبين جمال أفندي أن اقتراحات المستر ماكدونالد تدور على محور الطائفية ، ما عدا الاقتراح الثالث ، وحتى هذا الاقتراح تسربت إليه الروح الطائفية ، بسبب اشتراط الأغلبية من كل من العرب واليهود في بعض المسائل . وأن هذا من شأنه أن يؤدي إلى التعقيد والأزمات ولا شك .

المستمر ماكدونالد — سأل جمال أفندي عن رأيه فيما ذهب إليه من أن هذه الازمات المتوقعة خليفة أن تؤدي في النهاية إلى القضاء على الطائفية ، وإلى إيجاد النظام الحزبي في الحكومة ؟

جمال أفندي الحسيني — قال إن مثل هذا التطور قد يحدث في المستقبل فيستقر السلام ، ولكنه لا يعتقد أن اليهود سيعملون على تحقيق ذلك ، وخصوصاً إذا كان الدستور من أول الأمر موضوعاً على قاعدة طائفية ، أما إذا اجتنبت القاعدة الطائفية في البداية ، فقد تقوم صعوبات في السنوات الأربع أو الخمس الأولى ، ولكن بعد ذلك يحتمل أن يظهر النظام الحزبي . وقال إنه مقتنع بأن فلسطين لا يمكن أن توجد فيها دولة على القاعدة الطائفية .

المستمر ماكدونالد — أعرب عن موافقته العامة على هذا الرأي . وقال إنه لهذا السبب يرى أنه ليس من العمل تعيين عدد من السنين لفترة الانتقال ، وأن من الجوهرى أن ينص على أن فترة الانتقال لا تنتهى إلا متى تحقق التعاون بين العرب واليهود .

جمال أفندي الحسيني — قال إنه لا يعتقد أن اليهود يوافقون على مثل هذا التعاون . توفيق بك السويدى — سأل عن المسائل التى تحتاج إلى الحصول على أغلبية الأصوات لكل من العرب واليهود ، ألا يمكن تعيينها ؟

المستمر ماكدونالد — قال : إن المسائل الخاصة بالأمن الداخلى والتعرفة الجمركية والشؤون المالية (وفى جملتها الميزانية) وبيع الأراضى ، والهجرة ، سيكون مما يحتفظ به على التحقيق . توفيق بك السويدى — سأل عما يحدث إذا رغب العرب فى تقييد الهجرة ، وعارض اليهود هذا التقييد ؟ ومن يكون الحكم الذى يفصل فى هذا الخلاف ؟

المستمر ماكدونالد — قال إنه فى فترة " الانتقال " يكون المندوب السامى هو الذى يفصل فى الامر . أما فى ظل الدولة المستقلة فالمفروض أنه لا تكون هناك سلطة عليا دستورية (١) ، فنقع الأزمة . ولكن هناك عاملين سيقويان وينموان فى فترة الانتقال : الأول : أن الازمات الدستورية خليفة أن تعجل بالقضاء على " الطائفية " وإيجاد النظام الحزبي ، والثانى : أن المرجو أن يزداد التعاون بين العرب واليهود تدريجياً فى فترة الانتقال ، تبعاً لإدراكهم أن من مصلحتهم جميعاً أن يحدث ذلك ؛

(١) أى مثل المندوب السامى الذى له فى فترة الانتقال حق الترجيح والفصل فى الخلافات

وقال إنه لا يدرى كيف يمكن أن تقوم الدولة المستقلة قبل أن يوجد هذا التعاون ، ولكنه ليس متشائماً .

عبد الرحمن عزام بك — قال إن هناك اقتراحاً آخر يخطر له ، ذلك أن في كل دستور تقريباً مسائل لا يتناولها التعديل عن طريق التشريع ، مثل الحرية الشخصية ، أفلا يمكن أن نحصى المسائل القليلة التى يخشى اليهود عليها من العرب ، وننص فى الدستور على أنه فى هذه المسائل تبقى الحالة الراهنة بلا تغيير ؟ إن هذا يسهل تفادى الأزمات ، فيعرف اليهود موقفهم على التعيين ، لأن مصالحهم الأساسية يكفلها الدستور على وجه نهائى .

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا الاقتراح الجديد يبدو ذا مزايا .

عبد الرحمن عزام بك — اعترف بأن اقتراحه ينطوى على عيوب من وجهة نظر العرب ، لأنه يقيد سلطة الأغلبية .

المستر ماكدونالد — قال : إن الأمر يتوقف على طبيعة المسائل التى تحتاج إلى كفالة الدستور . وقال : إن من الخطأ وضع دستور غير مرن ، وإنه يكفى النص على وجوب الحصول على أغلبية الثلثين فى بعض الشؤون .

عبد الرحمن عزام بك — وافق على أنه فى بعض الحالات يجوز النص على أغلبية الثلثين ؛ وقال إن بعض المسائل الأخرى يمكن النص فيها على إبقاء الحالة الراهنة بلا تعديل .

فؤاد بك حمزة — قال إن من رأيه أن هناك مسائل معينة يمكن أن تنشأ بسببها أزمات خطيرة . وضرب مثلاً السياسة الجركية ، وقال : إن اختلاف الرأى فى هذا قد يكون أو لا يكون طائفيًا ، ولكن من الصعب أن يرى المرء كيف يمكن حل هذه الأزمات ؛ وقد تقوم صعوبات أخرى بسبب مسألة الدفاع ، الذى يرجح أن تكون حرية الدولة الفلسطينية مقيدة فيما يتعلق به بمقتضى المعاهدة ؛ أو بسبب بيع الأراضى أو الهجرة التى ستكون ماثراً خطراً ؛

وأضاف فؤاد بك حمزة إلى ذلك أنه يرى أن ثم ضمانات معينة للمصالح اليهودية ، يمكن أن تندرج فى الدستور ، مع النص على أنها غير قابلة للتعديل إلا بموافقة الأغلبية فى كلتا الطائفتين . ويدخل فى هذا الباب الحرية الشخصية ، وحرية الرأى ، والعبادة ، والمساواة الشخصية أمام القانون ، وتحديد نسبة لليهود فى الوظائف العامة ، ووجود مجالس محلية ذات اختصاص فى المسائل المحلية ، مثل الصحة والتعليم ؛ فهذه كلها مسائل خاصة بالأفراد لا بالدولة

على العموم ، ومحاولة تعديلها لا تؤثر في عمل الدولة ؛ فن الملائم والعمل أيضاً أن ينص على أن مثل هذه الحقوق لا يجوز تغييره أو تعديله إلا بموافقة الأكثرية لكلتا الطائفتين ؛ وقال : إن المسائل المتعلقة بالجمارك والدفاع والهجرة ، وما يجرى هذا الجرى ، لها شأن آخر مختلف جداً ، فإن حدوث أزمة من جراء الاختلاف عليها يعطل أداة الحكومة .

المستر ماكدونالد — قال إنه يوافق فؤاد بك حمزة إلى مدى بعيد ، وإن كان يرى أن حصول أزمة من جراء هذه المسائل قد يوجد الحل المنشود الذي طال انتظار فلسطين له ، وقال : إن البديل الوحيد هو على ما يظهر إخضاع هذه المسائل الحيوية لتحكم الأغلبية العربية . وهذا قد يقضى على مركز الطائفة اليهودية .

جمال أفندي الحسيني — قال إنه لا يرى أملاً في تقدم مدامت المسائل تعالج على قاعدة " الطائفية " . ومن المعروف بالتجربة أن اليهود لا يقنعون أبداً بما ينالون حتى في ظل الانتداب ؛ ففي المجلس البلدى الذى كانت له به علاقة كان العرب والإنجليز يتفقون دائماً تقريباً ، وكان اليهود هم الذين ينزعون إلى الخلاف . وذكر أن أحد الأعضاء الإنجليز قال له مرة في تحليل هذا الحال إن العرب يقنعون بمائة فى المائة مما يستحقون ، وإن الإنجليز يقبلون عادة ثمانين فى المائة ، أما اليهود فلا يرضيهم أن يحصلوا على أقل من مائة وخمسين فى المائة . وقال جمال أفندي إنه مدامت المسائل السياسية فى فلسطين تسير على قاعدة " الطائفية " أو " التكافؤ " فإن من المحقق أن استقلال البلاد يهدم .

فؤاد بك حمزة — قال إن هذه هى الأزمة - أو وقوف دولاب الحكومة - التى أشار إليها . المستر أنطونيوس — قال : إن مما يخلق موقفاً مستحيلاً أن تكون الأقلية قادرة على تعطيل أعمال الأكثرية .

المستر ماكدونالد — سأل : ألا يوجد ما يبعث على الأمل فى أن تفضى هذه الأزمات إلى إيجاد أحوال تفضى بالتساهل لمصلحة الطائفتين جميعاً ؟

المستر أنطونيوس — لم يوافق على هذا . وقال إنه لن يحصل أى تقدم ما دامت الأقلية تعرف أن فى وسعها التعطيل .

المستر ماكدونالد — قال إنه غير مقتنع بهذا .

المستر أنطونيوس — قال : إن الذى يحق للأقلية أن تطلبه هو أن تدمج فى الدستور ضمانات

خاصة ببعض المبادئ ، تعززها ضمانات أخرى من الخارج . ويكون من شأن دستور كهذا أن يثير في نفوس الأهالي جميعاً شعوراً بالمساواة الوطنية في دولة موحدة . وقال إن النقد العام الذي يوجهه إلى مقترحات المستر ماكدونالد جميعها هو أنها قائمة على الاحتيال والتدبير ، لا على المبادئ ، وقد زاد اقتناعه بصواب نقده هذا بعد أن سمع فؤاد بك حمزة يسرد المسائل التي يمكن أن تثير الأزمات . وقال : إن العرب لا يحاولون هدم مركز الأقلية ، وإنما يريدون أن يتقوا أن يمنحوها سلطة استثنائية يمثل هذه التدابير المصطنعة .

فؤاد بك حمزة — وافق على ذلك .

عبد الرحمن بك عزام — قال إنه يرى أن هناك اهتماماً مبالغاً فيه بالضمانات للأقلية اليهودية ، يقابله نقص في الاهتمام بالضمانات اللازمة للأكثرية العربية . وقال : إذا ذكرنا الانقسام ، وقلة الموارد في الجانب العربي ، وما يقابله من وجود أربع مائة ألف يهودى متعلمين منظمين تؤيدهم كل القوى اليهودية في العالم ، فإنه يتضح لنا بجلالة أن اليهود يستطيعون بسهولة إذا ظلوا يعملون على القاعدة الطائفية أن يقوضوا كيان الحكومة المستقلة ، وأن يحدثوا أزمة لاحتل لها . وقال : إن الذي يتطلبه الأمر هو إيجاد حالة تضطر اليهود بطريقة ما إلى الاعتراف بالحالة كما هي في فلسطين وفي الشرق الأوسط على العموم ، وتكرههم على السعى للتفاهم مع مواطنيهم العرب . ولعل في تأليف المجمع البابوي ما يصح الاسترشاد به والأخذ عنه ، فاثم اعتراض على وجود ضمانات للأقلية ، ولكن من الجوهرى أن تتوفر للأكثرية الأحوال التي تكفل حسن سير الحكومة وانتظامه . ويجب حمل الأقلية على أن تدرك أن عليها أن تسعى للاتفاق مع الأكثرية ، فإذا تيسر هذا ، فإن الأحزاب تقوم حينئذ على قواعد سياسية طبيعية ، لا على قواعد طائفية . ويكون حينئذ من مصلحة اليهود أن يشتركوا في تأليف هذه الأحزاب التي قد يكونون فيها أقلية إذا اعتبرنا العدد ، ولكنهم خليقون أن يكونوا في الواقع ، بفضل قدرتهم على التنظيم ، العامل المسيطر عليها .

المستر ماكدونالد — قال إن المستر أنطونيوس قال إن الاقتراحات مظهر للاحتيال لا تطبيق لمبادئ ، ولكنه هو (أى المستر ماكدونالد) يعتقد أن اقتراحاته مبنية على مبدأ ، وهو عدم التحكم ، وهو مبدأ سليم لا شنوذ فيه ولا غرابة ، وله نظائر في البلاد التي تعيش فيها أقليات مختلفة . وقال إنه يقدر ما قيل عن وجوب حماية الأكثرية من وسائل التعطيل والعرقلة التي يمكن أن تلجأ إليها الأقلية . ولكن من المستحيل أن نغضى عن هذه الحقيقة ، وهي أنه إذا

وضعت السيادة في يد الأكثرية ، فانه يكون لها السلطة التي تمكنها من إهمال رأى الأقلية تماماً ، والعصف بمصالحها . وقد شاء الحظ أن تكون مصالح الطائفتين في فلسطين متعارضة تعارضاً تاماً . وضرب مثلاً مسألة الرسوم الجمركية ، وقال : إن معظم المشروعات والأعمال الصناعية في فلسطين يهودية ، فهي محتاجة إلى حماية جمركية ، أما العرب فهم على العموم غير صناعيين ، ومصالحهم تسير بالتجارة الحرة ، فهاهنا تصادم تام بين المصلحتين .

جمال أفندى الحسينى — قال : إن هذا التصادم الحاصل الآن بين المصلحتين ، مصطنع ؛ وعلته هذا التقسيم الطائفي للبلاد . فلو أن اليهود كفوا عن التقييد بنظامهم الطائفي الذي يقضى عليهم بأن لا يستخدموا غير اليهود في أعمالهم ومشروعاتهم الصناعية ، وصار العرب يستخدمون فيها ، لو حدث هذا لصارت مصالح أهالى فلسطين فيما يتعلق بالرسوم الجمركية مشتركة .

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا يقابله أنه إذا صار العرب واليهود وجهاً لوجه أمام أزمة بسبب السياسة الجمركية ، فقد يضطرون جميعاً إلى نشدان تسوية ومخرج بالتساؤل ، فيجد اليهود مثلاً أن من مصلحتهم أن يوافقوا على استخدام حوالى خمسين فى المائة من العمال العرب إذا ظفروا من العرب بالموافقة على مقدار من الحماية اللازمة لصناعاتهم . أما إذا كانت مصالح الأكثرية العربية مكفولة بقوة القانون ، وكان يسعها إرضاء مشيئتها ، فانها تستطيع تخفيض الرسوم الجمركية تخفيضاً عاماً ، فتتقوض الصناعات ، وقد يضطر اليهود إلى مغادرة البلاد .

جمال أفندى الحسينى — كرر أن المهمة الجوهرية فى هذا الباب هى إلغاء القيود التى وضعتها الطائفة اليهودية ، وألزمت بمقتضاها اليهود أن لا يستخدموا سوى أبناء جنسهم . وهذا يحى بطبيعة الحال إذا أهمل المبدأ الطائفي فى حل المسألة ؛

وقال إنه لا ينكر أن للأقلية أن تخشى أن تطغى عليها الأكثرية ، ولكن هذا الخوف ليس له مايسوغه إذا اعتبرنا المركز القوى الذى سيكون للأقلية وتمثيلها النسبى فى الهيئتين التشريعية والتنفيذية ، والاحتفاظ بحريتها الطائفية احتفاظاً لايجوز على حقوق السيادة للدولة . وقال : إن الحل على هذه القواعد هو وحده الكفيل بأن ينقض القاعدة الطائفية ، وبأن يوجد نظاماً حزبياً طبيعياً ، وهو نظام ظهرت بوادره فى فلسطين . وقال إنه لا يبعد - على الأيام - أن نرى الدكتور " بن زفى " يناضح عن قضية عمال العرب وهيئاتهم ضد عرب آخرين ، أما على القاعدة التى يقترحها المستر ماكدونالد فلا سبيل إلى التخلص من السياسة

الطائفية ، ولن يكون هناك سوى الاحتكاك والعنف ، ويرجح حينئذ أن يكون البادىء بالشر اليهود بفضل ارتفاع مستواهم السياسى .

المستر ماكدونالد — قال : إن هناك سبيين لمطالبة اليهود بأكثر من نصيبهم العادل فى فلسطين : الأول : أن الشطط فى طباع اليهود ؛ والثانى : أن اليهود أقلية فى كل بلد فى العالم ، فهم يودون أن يكون هناك مكان واحد يكون لهم فيه شأن ، فاذا أردنا أن نجعل أسلوب تفكيرهم طبيعياً لاشذوذ فيه ، فعلينا أن نزيل شعورهم بمركب النقص ،^(١) فى نفوسهم ، وهو شعور ناشئ عن كونهم أقلية . وقال : إن اقتراحات بريطانيا من شأنها أن تشعر اليهود بالاطمئنان ، وخلق بهم من أجل ذلك أن يقتنعوا بأن عليهم أن ينجسوا نهج المسالمة والتوفيق ، أما إذا بقوا أقلية يسهل التحكم فيها ، فإن التصادم المتكرر لا يبق منه مفر .

جمال أفندى الحسينى — قال : إن اليهود فى طباعهم العدوان ، وإن العرب هم المحتاجون إلى الحماية . السير جون شاكبورج — سأل جمال أفندى الحسينى عما عناءه حين قال إن اليهود محظور عليهم بحكم القانون أن يستخدموا العرب ؟

جمال أفندى الحسينى — قال : إن الذى يحظر عليهم هذا هو "قانونهم" الخاص . السير جون شاكبورج — قال إنه ليس من الممكن تنظيم أمر كهذا بالقانون العادى ، وإن من الضرورى — وهذا أيضاً من أغراض المؤتمر — أن يغير كل فريق ما بنفسه .

جمال أفندى الحسينى — وافق على أنه ليس من الممكن سن قانون من هذا النوع ، ثم قال : لكن إذا كان اليهود يريدون أن يعيشوا فى فلسطين فى سلام ، فإن عليهم أن يتبعوا سياسة المسالمة والتوفيق . وإذا كانوا يودون أن يستريحوا من متاعب العيش فى ظل دولة قائمة على القواعد الطائفية ، فإن عليهم أن يمحوا الطائفية ، وأن يسلكوا سبيلاً أخرى ، ويحجروا على سياسة طبيعية ملائمة لأهالى فلسطين كلهم . وتساءل جمال أفندى عن الضمانات للأقليات اليهودية فى إنجلترا أو الولايات المتحدة ، أين هى ؟ وسأل : ما معنى التحكم ؟ إنه لا تحكم فى إنجلترا ، لأن اليهود يتمتعون بالمساواة العادية فى المركز السياسى . إذن فليكن اليهود فى فلسطين كذلك مساوين لغيرهم من الأهالى فى الحقوق . وقال : إن من الخطأ أن يوضع نظام أو تدبير يمكن الأقلية اليهودية من عرقلة الأعمال النافعة للبلاد كلها .

المستر أنطونيوس — أشار إلى مقاله السير جون شاكبورج عما يجب من تغيير مابالنفس ؛ وقال إن اليهود يطلبون القمر حين يطلبون مايجاوز حقوق الأقلية العادية . وما داموا أقل ، فإن عليهم أن يذعنوا . وقال : إن من البديهيات أنه مامن دستور ينجح إلا إذا توفرت الرغبة في نجاح العمل به . فاذا لم يقتنع اليهود بأن الفترة التي يتمتعون في خلالها بمزايا استثنائية ، لها نهايتها ، وأن عليهم أن يوطنوا أنفسهم على أن يكونوا مواطنين لا يتمتعون بأكثر من حقوق المواطن العادى في الدولة ، فإن النظام الدستورى لا يمكن أن ينجح . وقال : إن التدابير المقترحة قائمة على قاعدة سيئة تجعل الأقلية تشعر بأنها تملك القدرة على العرقلة . وقال : إن جميع العناصر في فلسطين يجب أن تعمل معاً ، بالتعاون ، فلا يكون هناك تقسيم غير التقسيم الحزبى للمصلحة المشتركة ، بغض النظر عن كل اعتبار طائفى . ولكن اليهود ينتظرون أن يمنحوا كل أنواع المزايا الاستثنائية . وقال : إن الجميع متفقون على أن تكون هناك فترة انتقال ، فاذا حدث أن قامت حكومة انتقال على قاعدة قومية واسعة ، مع تحويل المندوب السامى حق وقف المشروعات ، فانه يمكن أن تسنح فرصة لمناقشة المسائل ذات الصبغة القومية بروح معقولة ، وحينئذ يرجى أن يتيسر الوصول إلى اتفاق على المسائل الكبيرة مثل الرسوم الجركية ، وبيع الاراضى ، والهجرة ؛ وفي هذه الحالة يتسنى في فترة الانتقال ماهو منشود من تغير الأحوال النفسية .

المستر ماكدونالد — وافق على أن فترة الانتقال لها أهمية عظيمة في تقريب ما بين الشعبين ، وإيجاد التعاون المنشود . وقال : لنفرض أن هناك هيئة تشريعية في دولة فلسطينية مستقلة ، فيها ممثلون للعرب واليهود على نسبة عددهم ، كما سيكون بعد خمسين سنة ، فهل ينتخبون على قاعدة طائفية ؟

جمال أفندى الحسينى — قال إنه يظن أنه بعد خمسين سنة ، إذا فرضنا أن حكومة صالحة تسمح لها بالوجود والعمل ، سيكون كل شيء قد تغير ، فيتحول اليهود إلى مواطنين عاديين . وقال إنه يوجد الآن أقليات من الأرمن والشراكسة وغيرهم ، ولهم حق التصويت ، وهم يعيشون مع العرب ويتعاونون معهم .

المستر ماكدونالد — سأل : هل يرى الوفد الفلسطينى أن تكون الانتخابات طائفية بعد انتهاء فترة الانتقال ؟

المستر أنطونيوس — أجاب بالسلب ، وقال إنه ستكون هناك دوائر انتخابية فقط .
فؤاد بك حمزة — قال : إن الدوائر لا تكون يهودية بحتا ، ولا عربية بحتا ، ولا يكون
الممثلون للدوائر إلا أعضاء فقط ، من العرب أو اليهود .

جمال أفندي الحسيني — قال إن الأصوات في الانتخابات البلدية الأخيرة كانت
مختلطة - بعضها من العرب ، والبعض الآخر من اليهود ، ولم يحدث اعتراض على هذا .

فؤاد بك حمزة — قال : إن هناك اعتراضين على الضمانات التي يقترحها الوفد البريطاني ؛
الأول : أن هذه الضمانات - إذا اعتبرنا ما ينبغي أن يتوفر للحكم الصالح - ستستخدمها الأقلية
للعرقلة والتعطيل ؛ والثاني : أنها تؤدي إلى تقسيم أهالي البلاد إلى طائفتين متميزتين ، تقتلان
على حقوقهما الخاصة ، لافي سبيل المصلحة المشتركة . فهي ليست ضمانات بالمعنى الصحيح ،
لأنها لا تمكن من التعاون ، ولا تساعد عليه ، وقال : إن هناك ستة أمور يصح أن تكون ثمة
ضمانات بشأنها :

- ١ — الحرية ؛ وتنطوي تحتها حرية الفرد ، وحرية الفكر ، وحرية العقيدة ؛
- ٢ — المساواة ؛ وتشمل المساواة في الحقوق والواجبات للدولة والمساواة أمام القانون
بلا أدنى تمييز ؛
- ٣ — مزايا خاصة تسمح بإنشاء محاكم أو مجالس طائفية خاصة للنظر في مسائل
الأحوال الشخصية ؛
- ٤ — ضمان التمثيل النسبي للطوائف المختلفة في وظائف الحكومة ، وفي الهيئة التشريعية ؛
- ٥ — تكون اللغة العبرية رسمية في المناطق اليهودية ، وفي كل مسألة تؤثر في المصالح
اليهودية في الحكومة ؛

٦ — تكون الإدارة البلدية واسعة بحيث يكون من اختصاصها ، فضلا عن المسائل
المتعلقة بالماء والإضاءة والصحة العامة وملاجئ الأيتام والمستشفيات ، سلطة تحولها أن تفرض
ضرائب قانونية ، وأن تبنى مدارس للتعليم الابتدائي ، ومعاهد للبر والخير ؛
أما الضمانات التي يقترحها الوفد البريطاني فسياسية ، وليست عملية .

جمال أفندي الحسيني — قال : إن مسألة اللغات صعبة ، وذكر أنه كانت هناك قضية أمام
المحكمة استعمل فيها مالا يقل عن خمس لغات .

عبد الرحمن عزام بك — قال إنه بمقتضى الاقتراحات ستكون لليهود حرية دينية وروحية وضمانات تكفل سلطة واسعة في الإدارة البلدية ، ترتفع إلى درجة الحكم الذاتي . وسيكون لهم نصيب من الحكم الذاتي أكبر جداً مما لهم في أى بلد آخر في العالم . وقال إنه مامن أحد يعرف على وجه الدقة معنى " الوطن القومى اليهودى " وربما حسن بالحكومة البريطانية أن توضح هذا ، على أن الحكم الذاتى الذى سينعم به اليهود بمقتضى الاقتراحات العربية قريب جداً من مدلول الوطن القومى . فاذا أخذ بالضمانات التى ذكرها فؤاد بك حمزة ، فان اليهود يصبحون حكماً حقيقين ، حتى فى بعض الأجزاء العربية من فلسطين ، ويتوطد الوطن القومى بما يكون لليهود من مشاركة فى الحكومة . وبعبارة أخرى يتحقق لليهود وعد بلفور . أما إذا كان الصهيونيون يظنون أن إنشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين معناه أن لا يبقى وطن ما لغيرهم من سكان البلاد ، فانه لا يبقى سبيل إلى أى اتفاق معهم ؛

ومضى عبد الرحمن عزام بك فى كلامه ، فقال : إن أية صناعة تقوم فى فلسطين لمصلحة اليهود وحدهم تقاطع حتماً ، وإن أية تعرفه جمركية توضع يجب أن تكون لفائدة فلسطين لا لفائدة اليهود بمجردهم ؛ فاذا ترك الباب مفتوحاً ، فان الصناعة الفلسطينية لا اليهودية تقوم ، وتظهر ، وتقضى مصلحة اليهود أنفسهم بأن لا يكون الوطن القومى اليهودى فى عزلة ، وبأن لا يسمح باستمرار صناعة طائفية لليهود دون سواهم . ويجب لازدهار الصناعة فى فلسطين أن تقرر التعرفة الجمركية بواسطة ممثلى البلاد كلها . ومن مصلحة الجميع فى المستقبل أن تتوفر أسباب النهوض للصناعة .

توفيق أبو الهدى باشا — قال إنه يجب اتخاذ " الوحدة " أساساً لتأليف مجلس النواب ، فيمثل اليهود طبقاً لعددهم فى البلاد ، أو بعدد معين من النواب . وينظر المجلس فى جميع المسائل المتعلقة بدولة فلسطين كلها مثل الأمن الداخلى والجمارك ، وفى فترة الانتقال يتولى المندوب السامى علاج المسائل الخاصة ببيع الأراضى والهجرة ، وبعد انقضاءها ينتقل الاختصاص إلى مجلس النواب . وكل ما ذكره فؤاد بك حمزة من الضمانات يجب أن ينص عليه فى الدستور ؛ وقال إن هناك سابقة فى العراق يراها حكيمه وسديده . فى السنة الأولى لقيام الدستور ، كان من الممكن تعديله ، وقد نص على أنه بعد السنة الأولى يبقى الدستور بغير تعديل عشر سنوات يمكن بعد انقضاءها تعديله مرة أخرى . وقال : إن هذا كان نهجاً قوياً ، وهو خليق إذا عمل فى فلسطين أن يسهل الأمور ، ويساعد على تحقيق التعاون .

المستر ماكدونالد — قال إنه لا يود أن يقلل من الأهمية العظيمة للضمانات التي ذكرها فؤاد بك حمزة ، والتي يعتقد أنها تنال الموافقة العامة ، فانها تتناول مسائل مهمة متعلقة بالمبادئ ، ولكنه لا ينبغي كذلك التقليل من الأهمية الخاصة لاعتبارات أخرى لها أثرها في الوطن القومي اليهودي . وقال إنه يضرب مثلاً مسألة التعرفة الجمركية التي تتضح منها أهمية هذه المسألة وأمثالها في نظر اليهود . ومن الجلي أنه إذا دارت مناقشة في هذا الموضوع في هيئة ، كثرة أعضائها من العرب ، وكان ينبغي أن ينفذ رأى الأغلبية ، فان الرسوم الجمركية قد تنخفض إلى حد يؤدي إلى خراب كثير من الصناعات اليهودية ، وقد يضطر كثيرون من اليهود إلى ترك البلاد ، فإذا بقي حينئذ من فائدة للضمانات التي ذكرها فؤاد بك حمزة ؟ إنه مهما يكن ما يعلن من حقوق اليهود والعرب ، فان تأثير ذلك يضع مادامت أصوات الأغلبية العربية تستطيع أن تنفذ أمراً يؤدي إلى خراب يهود عديدين . ومثل هذا يقال عن مسائل أخرى مثل بيع الأراضي .

عبد الرحمن عزام بك — قال إنه في الأحوال الحاضرة ، يستطيع العرب اذا اعترضوا على الحماية الجمركية لصناعة يهودية ما ، قائمة لمصلحة اليهود وحدهم ، أن يلجأوا إلى المقاطعة إذا لم يستطيعوا أن يستعينوا بالقانون . وروح هذا العداء هو الذي يجب أن يزول .

المستر ماكدونالد — قال إنه يرى أن اقتراحات الوفد البريطاني يتسنى معها ظهور عناصر التوفيق . فمثلاً إذا رجعنا إلى مسألة الرسوم الجمركية ، يرجح أن يتعهد اليهود باستخدام العمال العرب في مقابل استمرار العمل بالتعرفة الجمركية ، أما فيما يتعلق بالهجرة ، فان هناك مستعمرات يهودية لم يتم استثمارها ، فهي تحتل عدداً آخر من المهاجرين اليهود ، فإذا كان للأغلبية العربية سلطة تخولها وقف الهجرة ، فان هذه المستعمرات تبقى ناقصة الاستثمار ، ويحبط إلى حد ما الوطن القومي اليهودي ، ويضحى بالمصالح الكبرى للبلاد . وقال : إن حياة الطائفة اليهودية حيوية في أهميتها لفلسطين ، وإن أعمال الأغلبية العربية تستطيع أن تفسد الغاية من الضمانات التي ذكرها فؤاد بك حمزة ؛

وقال : إن الوفد البريطاني يريد أن يكون منصفاً للأغلبية العربية وللأقلية اليهودية على السواء . فالصعوبة التي تواجهه مزدوجة ، فان عليه أن يضمن الاتفاق في فلسطين ، وأن يكسب التأييدات السياسية ، في إنجلترا ، وفي جنيف ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية .

المستر أنطونيوس — لفت النظر إلى الناحية النفسية (البسكولوجية) في المسألتين اللتين ذكرهما المستر ماكدونالد ، وهما : مسألة الصناعات اليهودية ؛ ومسألة المستعمرات اليهودية التي لا تزال قابلة للاستثمار ؛

فأما عن الأولى فقد قال المستر أنطونيوس : إن الصناعات اليهودية منظمة على قاعدة غير طبيعية ، فاليهود لا يستخدمون العرب فيما عدا أعمال الخدمة المنحطة ، وصناعاتهم محمية بالرسوم الجمركية ، وما دامت هذه القاعدة المفتعلة باقية ، فإن من الطبيعي أن يرغب العرب في نحو هذه الصناعات والقضاء عليها ، ولو أن اليهود كفوا عن قصر العمل على اليهود ، وأقاموا صناعاتهم على أسس طبيعية لزال الباعث للعرب على الرغبة في التشريع ضد هذه الصناعات ؛

وأما عن المسألة الثانية ، فقال المستر أنطونيوس : إن مساحة الأرض اليهودية غير المستثمرة ، ليست سوى عامل ضئيل في الموضوع . وإذا حسبنا حساب الزيادة الطبيعية في عدد السكان ، فإنه يتضح أن هذه الأراضي غير المستثمرة ، ستكون لازمة لمقابلة الزيادة الطبيعية في عدد السكان . ويلاحظ أن زراعة الموالح فيها إسراف في الإنتاج ، فلا محل لزيادة عدد السكان في مناطقها ، وستؤدي العوامل الاقتصادية العادية إلى بطالة عدد كبير من اليهود المشتغلين بزراعة الموالح وصناعاتها .

جمال أفندي الحسيني — أضاف إلى ذلك أن اليهود يميلون إلى ترك المناطق الزراعية والاحتشاد في المدن ، فلماذا يحدث هذا إذا كان صحيحاً أن المناطق الزراعية لم تستوف حقها من الاستثمار ؟ على أن تقرير السير جون هوب سيمسون قد أظهر أن كل المستعمرات اليهودية تعد غير ناجحة من الوجهة الاقتصادية . وقال إنه لا يرى أى مسوغ لزيادة عدد اليهود ، فالزراعة اليهودية ليست عملاً ربيعاً ، كما أثبت العرب للجنة البرلمانية في سنة ١٩٣٠ . وقال إنه في العهد التركي كانت المناطق الزراعية التي يحتلها اليهود الآن تؤدي من العشور أكثر من الضرائب التي يدفعها اليهود في الوقت الحاضر . ومادامت الزراعة اليهودية باهظة النفقة كما هي الآن ، فلن يكون من ورائها ربح .

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا ليس وقت البحث في تفاصيل المسألة الزراعية ، ولكن ملاحظات جمال أفندي تصلح أن تكون مثالا لما حاول هو أن يبسطه ، وطبقاً لوجهة النظر التي بينها جمال أفندي الحسيني ، يبدو من الواضح أن العرب يرون من حقهم أن

يبدلوا أقصى مافي وسعهم لمنع زيادة استثمار المستعمرات اليهودية ، على أنه يجب أن يذكر أن لليهود رأيا آخر خلاف هذا في الموضوع . ولا شك أن أغلبية عربية تعتق آراء كالتى أعرب عنها جمال أفندى ، خليفة أن تمنع بتاتا كل هجرة يهودية ، وبهذا تسيطر الأغلبية العربية على اليهود ، وتتحكم فيهم ؛ وقال إن هذا يعزز مذهب إليه من أنه لاسيلا بغير الاتفاق بين العرب واليهود إلى تقدم حقيقى فى التطور الدستورى ، فلا بد من إكراه الفريقين على التساهل ، لأنه إذا لم يحصل هذا تعذر السير إلى الأمام .

جمال أفندى الحسينى — قال إنه بهذه الشروط لا يستطيع العرب ولا اليهود أن يشتركوا فى الدستور ، وقال إنه عاش وعمل مع يهود فلسطين قبل الحرب ، ولكنه مقتنع بأن من المستحيل العمل معهم إذا منحوا حقوقا مساوية لحقوق الاكثرية . ولو تركت الحكومة البريطانية اليهود وشأنهم ونقضت يدها منهم ، ولم يتدخل يهود العالم الخارجى ، لصار يهود فلسطين أسعد شعوب الدنيا . أما بغير ذلك فلا أمل فى السلام .

المستر ماكدونالد — قال إنه كان خليقا أن يقبل هذا الرأى لو كان المراد تنفيذ الدستور غداً ، ولكن الذى يدور عليه البحث هو إمكان قيام دولة مستقلة بعد فترة انتقال يتعود العرب واليهود فى خلالها أن يعملوا معاً متعاونين . فموضوع البحث الحقيقى هو فترة الانتقال نفسها .

توفيق بك السويدى — قال إنه قد يكفى أن يبت فى مسألتى الأراضى والهجرة فى فترة الانتقال بأغلبية الأصوات لكل من اليهود والعرب .

جمال أفندى الحسينى — قال : إن الصعوبة ، من وجهة النظر العربية الفلسطينية ، هى أن هذا يكون مؤداه أنه لا يمكن إحداث تغيير فى بابى الهجرة وبيع الأراضى أثناء فترة الانتقال . توفيق بك السويدى — قال إن الذى عناه هو أن علاج هاتين المسألتين فى خلال فترة الانتقال ينبغى أن يتقرر الآن بالاتفاق .

المستر أنطونىوس — قال : إن وفد فلسطين مستعد لبحث فترة الانتقال .

المستر ماكدونالد — قال : إن الغرض من البحث الحاضر هو تناول مسائل معينة متعلقة بالدستور الذى يوضع لدولة فلسطينية مستقلة ، ولكن الظاهر أن الرغبة العامة متجهة إلى البدء بتناول فترة الانتقال .

جمال أفندي الحسيني — قال إنه فهم أنه اتفق على الفراغ من فترة الانتقال ، وعلى أن يؤجل هذا المؤتمر ، وعلى أن يدعى مؤتمر آخر للبحث فقط في النقط التي تستدعي النظر بعد أن يكون أهل فلسطين قد وضعوا دستورهم .

المستر ماكدونالد — قال إن الوفد البريطاني يدرك أن لمؤتمر المائدة المستديرة المقترح عيوبه . وإنه اقترح تأجيل المؤتمر الحالي ، ولكنه ليس متمسكا بهذا الاقتراح . وقال : إن الذي نبغيه هو معرفة ما نستطيع بحته الآن ، وماذا يحسن أن يترك إلى ما بعد . ولما اقترح الوفد البريطاني عقد مؤتمر مائدة مستديرة ، أو تأجيل المؤتمر الحاضر ، كان الذي يقصد إليه ويفكر فيه هو أن يجتمع الأطراف الثلاثة - العرب واليهود والإنجليز - حول مائدة واحدة .

جمال أفندي الحسيني — قال إنه إذا أمكن الوصول إلى اتفاق ، فإن عرب فلسطين يسرهم حينئذ أن يقابلوا يهود فلسطين ، ويجتمعوا بهم ، ولكنهم لا يستطيعون أن يجتمعوا بالوكالة اليهودية ، فليس للعرب اعتراض على لقاء يهود فلسطين ، على شرط أن تكون هناك قاعدة معقولة مقبولة للمفاوضات .

المستر ماكدونالد — قال : إن الوفد البريطاني يفهم موقف عرب فلسطين حيال الوكالة اليهودية ، ولكن على عرب فلسطين أن يفهموا أن الحكومة البريطانية مقيدة بواجبات نحو اليهود ، فلا يسعها إلا أن تحتفظ برأيها في هذه النقطة .

عبد الرحمن عزام بك — قال : إذا أمكن الوصول إلى رأى واحد في المعنى الحقيقي للوطن القومي اليهودي فإن من الميسور أن يتقدم البحث . وقال إنه يرى أنه مادام أن أربعائة ألف يهودي قد دخلوا فلسطين ، فإن الوطن القومي اليهودي قد تأسس ، ولليهود حرية سياسية ودينية ومركز ثقافي . وهذا في رأيه وطن قومي . وقال إنه يعتقد أن اليهود يعنون أكثر مما ينبغي بعددهم ، ولو أن كل العرب أخرجوا من فلسطين ، وسمح للمليون ونصف مليون يهودي أن يدخلوا لما دخل فلسطين إلا عشرة في المائة من يهود العالم ، ولبقى التسعون في المائة خارجها ، فالوطن القومي اليهودي لا يمكن أن يكون أكثر من رمز .

المستر ماكدونالد — وافق على أن مليوناً ونصف مليون من اليهود ليس سوى جزء صغير من عدد اليهود في العالم ، وأن الوطن القومي اليهودي لا يمكن في أى حال أن يحتمل سوى بعض يهود العالم ؛ ثم قال : لكن إذا وافقنا على أن الوطن القومي اليهودي هو عبارة عن

طائفة مؤلفة من ٤٥٠,٠٠٠ يهودى ، فانه يبقى أن الحكومة البريطانية مقيدة بالتزامات تقضى عليها بالمحافظة على مصالح هذه الطائفة ومركزها ؛

ومضى المستر ماكدونالد فى كلامه ، فقال : إن الوفد البريطانى لا يقدم للمؤتمر بلاغاً نهائياً ، ولكنه يريد أن يوضح أن على حكومته التزامات للوطن القومى اليهودى . واقترح أن يدور البحث فى الجلسة التالية فى موضوع فترة الانتقال . ورجا من الوفود العربية أن تقنع بالسير خطوة خطوة ، وأن تسير على هدى التجربة ، من غير أن تورط نفسها فى مشروعات على الورق .

جمال أفندى الحسينى — سأل : هل يحق للوفد العربى الفلسطينى أن يفهم أن الوفد البريطانى ، بغض النظر عن مسألة فترة الانتقال ، موافق على أنه بعد هذه الفترة يجب أن تقوم حكومة ديمقراطية مستقلة ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن الوفد البريطانى اقترح تأسيس دولة فلسطينية مستقلة ، على شرط أن تتوفر الضمانات اللازمة ، وهذا الاقتراح متوقف على اقتناع الحكومة البريطانية أولاً فيما يتعلق بالضمانات ، وثانياً فيما يتعلق بمسألتى الهجرة ، وبيع الاراضى .

المستر أنطونىوس — سأل : هل سيكون البحث فى مسألة فترة الانتقال دائراً على أن من المرغوب فيه الوصول إلى قيام دولة مستقلة ذات سيادة فى فلسطين ؟

المستر ماكدونالد — وافق على هذا ، ولكنه أضاف إليه أنه إذا تعذر الوصول إلى اتفاق على المسائل التى ذكرها ، فان الحكومة البريطانية تعد نفسها فى حل بما اقترحت من إقامة دولة فلسطينية مستقلة .

جمال أفندى الحسينى — قال : لعله كان الأوفق أن يبدأ البحث بمسألة فترة الانتقال .

المستر ماكدونالد — وافق على أن المركبة وضعت أمام الجواد .

واتفق على عقد الجلسة التالية فى يوم الاثنين السادس من شهر مارس فى الساعة الحادية عشرة صباحاً ، وعلى أن يدور البحث فيها على فترة الانتقال .

[ورفعت الجلسة فى الساعة ١٢ والدقيقة ٣٥ مساء]

م. ف (ع. ٠) (ل. س. ٠) - ٣-

صورة رقم ٦٢

سرى

الجلسة الثالثة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

لجنة الشؤون السياسية

محضر الجلسة الثالثة المعقودة بقصر «سان جيمس» في يوم الاثنين ٦ مارس
سنة ١٩٣٩ الساعة ١١ صباحاً

الحاضرون

المستر مال كولم ماكدونالد — وزير المستعمرات (رئيساً)
المستر ر. أ. بتلر — الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية
المركيز اوف دوفرين وآفا-الوكيل البرلماني لوزارة المستعمرات
السير جون إى. شاكيره — الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات
السير جراتان بوش — المستشار القضائي لوزارة المستعمرات
المستر س. و. باكستر — المستشار بوزارة الخارجية

عن المملكة المتحدة

الوفود العربية

وفد فلسطين ... { جمال أفندي الحسيني
المستر جورج أنطونيوس — السكرتير العام للوفود العربية

وفد مصر ... { صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا — رئيس الديوان الملكي
الوزير المفوض لدى العراق والمملكة
عبد الرحمن بك عزام { العربية السعودية (والمستشار العام
للوفود العربية)

وفد العراق صاحب السعادة توفيق بك السويدي

وفد المملكة العربية
السعودية { صاحب السعادة فؤاد بك حمزة — وكيل الخارجية

وفد شرق الأردن { صاحب الدولة توفيق باشا أبو الهدى — رئيس الوزارة
الشيخ نجيب علم الدين — السكرتير

وفد اليمن { القاضي محمد عبد الله الشامي
الأستاذ إبراهيم الموجي

سكرتارية المؤتمر

المستر ه. ف. دوني — السكرتير

المستر ج. س. بينيت { مساعدان للسكرتير
المستر أ. ر. آدموندز

محضر الجلسة

المستر ماكدونالد — افتتح الجلسة في الساعة ١١ والدقيقة الخامسة ، وقال إنه يود أن يعرب عن تقدير الوفد البريطاني لاجتماعات هذه اللجنة ، فقد ساعدت كثيراً في رأيه على تقصير مسافة الخلاف والتقريب بين الطرفين ، فحتى لو أن الاتفاق التام تعذر على الرغم من ذلك ، لكان لما تم إلى الآن أثره الواضح في كل تصريح من جانب واحد يمكن أن يصدر ، على أن الوفد البريطاني لم يفقد الأمل في إمكان الاتفاق .

وانتقل المستر ماكدونالد من هذا إلى تذكير المجتمعين بنقطتين برزتا في خلال المناقشة في المسائل الدستورية في الجلسة الثانية لهذه اللجنة ؛ الأولى هي أن الوفود جميعاً متفقة على أن مسائل الدستور والهجرة وبيع الأراضي مستقلة منفصلة ، وأن أى اتفاق يعقد لا بد أن يشملها كلها . والثانية ، من وجهة النظر البريطانية ، هي أن قيام دولة فلسطينية مستقلة مرهون باقتناع الحكومة البريطانية بوفاء التدابير المتخذة ، فيما يتعلق بالشؤون التي تعنيها ، أى الأماكن المقدسة والمصالح البريطانية في فلسطين ، والوطن القومي اليهودي الذي تعد الحكومة البريطانية وكيلا عن عصبة الأمم في شأنه .

وقال إن المناقشة التي دارت في الجلسة السابقة قد جلت لكل فريق تصور الفريق الآخر للوضع الدستوري النهائي لفلسطين ؛ فهو لهذا يرى من المفيد الآن إدارة الكلام على مسألة فترة الانتقال . وقال : إن لحكومة جلالته خبرة عظيمة بوضع الدساتير ، وإنها لم تبدأ قط بوضع صورة تامة نهائية ، وتجاربها تثبت أن خير نهج هو أن يعين الهدف النهائي ، ولكن من غير مبالغة في تحديده ، ثم يمحصر الاهتمام في الخطوة الأولى التي تتخذ .

وقال إنه فيما يتعلق بفلسطين لاخفاء للهدف الأخير ، ولا غموض فيه ، فانه إقامة دولة فلسطينية تحكم نفسها بنفسها ، وحكومة جلالته ستكون على استعداد لإعلان قيامها إذا تيسر الاتفاق على كل شيء .

وقال إنه بعد هذا ينتقل إلى فترة الانتقال ، وذكر أنه ، فيما يرى الوفد البريطاني ، سبق المسؤولية الأخيرة في هذه الفترة في أيدي البريطانيين ، على أن تتخذ في خلالها خطوات متتابعة لتوسيع اختصاص أعضاء الحكومة الفلسطينية ، وتضييق اختصاص الأعضاء البريطانيين ؛ وقال إن الوفد البريطاني اقترح ، كخطوة أولى ، ضم أعضاء فلسطينيين إلى المجلسين

الاستشارى والتنفيذى اللذين يمكن تغيير اسميهما ، فيطلق عليهما " مجلس الدولة " و " مجلس الوزراء ". وقال : إن النظر فى الخطوة الثانية يقودنا إلى مجال أقل وضوحا ، وقد دلت التجارب على أن الأحكام معالجة كل حالة عند نشوئها بالتشاور والاتفاق . وإن هذا خير من وضع برنامج سلفاً . وهناك احتمالات شتى . فقد يعين فلسطينيون للإشراف على بعض الوزارات ، أو عليها جميعاً ، مع اختيار مستشارين بريطانيين لمساعدتهم ، أو قد تعين هيئة فلسطينية للنظر فى الدستور المستقبل للبلاد . وقد تجرى انتخابات لمجلس تشريعى . وكل هذه الاحتمالات من المسائل التى سيكون على حكومة جلالاته أن تدرسها مع العرب واليهود بأسرع ما يستطاع ، بعد أن تكون الخطوة الأولى قد خطيت ، وإن كان لاشك فى فائدة المناقشة التمهيدية فى هذه الأمور فى المؤتمر الحاضر . ولهذا يقترح أن يحاول المؤتمر الوصول إلى اتفاق على الخطوة الأولى . وقال إن أهم شئ فى نظره هو حمل أهالى فلسطين على التعاون عملياً ، وعلى إزالة ما بينهم من الحوائل والشكوك .

وقال : بقيت مدة فترة الانتقال ؛ ومن رأى حكومة جلالاته أنه لا ينبغى تحديد عدد معين من السنين ، وأنه يجب أن يتوقف طول الفترة على تطور الشؤون الداخلية فى فلسطين ، فإذا أريد أن تقوم دولة فلسطينية مستقلة ، فإن من الجوهري أن يكون هناك تعاون بين فريق العرب واليهود والزعماء السياسيين من الجانبين ، وبغير هذا يتسنى لأى واحد من الفريقين إيجاد أزمة ، وشل أداة الحكم . وقال إنه يعرف أن للوفد الفلسطينى العربى آراء معينة - بعضها وجيه - فى كيفية إكراه اليهود على التعاون ، ولكنه يرى أن الشرط الجوهري لاستقلال فلسطين ، ليس هو أن يكون عدد معين من السنين قد مضى . بل الشرط أن تكون قد سادت حالة من شأنها أن تبعث على الثقة باستمرار التعاون بين الفلسطينيين .

جمال أفندى الحسينى - قال ، رداً على هذا ، إن المستر ماكدونالد قد تراجع على ما يظهر عن الموقف الذى اتخذته فى الجلسة الأولى لهذه اللجنة . فقد اقترح فى تلك الجلسة أن تكون فترة الانتقال خمس سنوات ، أما الآن فانه يتركها غير محدودة .

المستر ماكدونالد - قال : إن مدة السنوات الخمس إنما ذكرت فى صدد الهجرة ، على أن ينتقل بعدها أمر البت فى الهجرة إلى يد الحكومة التى تكون قائمة فى فلسطين ، وقد يحدث أو لا يحدث هذا خلال فترة الانتقال الدستورى . وقال إنه لم يرد أن تكون فترة الانتقال نفسها حدها خمس سنوات .

جمال أفندى الحسينى — قال إنه إذا عمل باقتراحات المستر ماكدونالد فلن يكون هناك تعاون بين شعبي فلسطين ؛ إذ لا سبيل إلى هذا ما دام اليهود يشعرون أن في وسعهم أن يؤخروا الاستقلال ، وإنما يعدل اليهود عن مناصبتهم ومقاومتهم متى علموا أن العرب سينالون استقلالهم في وقت معين ، وأن الحكومة البريطانية لن تتدخل في الأمر ؛ ولولا التأيد الأدبي والمادى من الحكومة البريطانية لليهود لتفاهموا مع العرب من زمان طويل . فمن رأيه لهذا السبب أنه لا سبيل إلى أى تقدم على القاعدة التى بسطها المستر ماكدونالد . وقال : إن السبب فى انعدام ثقة العرب بجدوى مايشير به الوفد البريطانى فى فترة الانتقال ، ليس أن الوفد الفلسطينى لا يرتاح إلى مبدأ فترة الانتقال ، وإنما السبب هو أن الوفد الفلسطينى مقتنع بأنه لا فائدة مادام لليهود نفوذ ، يعتقدون أنه عظيم ، فى حكومة جلالته . فاذا ألح الوفد الفلسطينى فى جعل فترة الانتقال قصيرة ، فإن الباعث له على ذلك هو الخوف من أن تتغير الحكومة فى بريطانيا العظمى ، فيذل اليهود كل طاقتهم ويستعينون بكل ما لهم من نفوذ لإحباط ما عمل فى فلسطين ؛

وقال : إن الوفد الفلسطينى يرغب فى إجراء عملية جراحية نظيفة حاسمة ؛ فقد أدت سياسة ترك الأمور تجري فى أعنتها فى السنوات العشرين الماضية إلى خراب البلاد ؛ فالوفد لهذا لا يستطيع أن يتزحزح عن موقفه ، لأن الأمر حيوى لبلاده ، وقد فقد عرب فلسطين كل ما يحرصون عليه ويعتزون به ، فاذا لم ينالوا تأكيد كيدات حاسمة من الحكومة البريطانية فلن يكون هناك سلام . وقال إن الهجرة اليهودية تخنق العرب اقتصاديا وسياسيا ، وإنه يعتقد أنه لولا الإضراب العام فى سنة ١٩٣٦ ، لثم خنقهم ولما تسنى لهم أن يكونوا هنا ، فى لندن ، يتولون الدفاع عن قضيتهم أمام حكومة جلالته ؛ فالتفاهم الصريح إذن أمر جوهري . وهو لا يستطيع أن يحتمل أية مسؤولية عن تسوية تفرض فترة انتقال غير محدودة ، وقد مضت مرحلة الوصاية من زمان بعيد ، وكان ينبغى أن ينال العرب استقلالهم فى سنة ١٩٢٠ كما ناله عرب العراق ، وإذا كان لا يمكن أن يقال إن أهل فلسطين أكفاء لحكم أنفسهم ، فلماذا تعترض حكومة جلالته طريقهم ؟

ومضى جمال أفندى فى كلامه فقال : إن اليهود لن يوافقوا على أى واحد من الاقتراحات التى يعرضها الوفد البريطانى ، وإن من العبث وإضاعة الوقت بحثها مع اليهود ؛ وخير للوفد الفلسطينى أن يعود إلى بلاده بغير اتفاق على الإطلاق ، من أن يعود بنصف اتفاق .

وفي هذه الحالة قد تحاول حكومة جلالته أن تفرض سياسة معينة لها ، ولاشك أنها تستطيع أن تمحو عرب فلسطين من الوجود بسهولة ، ولكنه يعتقد أن هذا لا يبلغ من أمره أن يكون مشرفا لحكومة جلالته ، فما يطلب العرب أكثر من تلك الحقوق السياسية التي يقبلها العالم المتمدن كله .

المستر ماكدونالد — قال إنه يقدر ما يذهب إليه جمال أفندي الحسيني من أن اليهود لا يمكن أن يتفاهموا مع العرب ماداموا يشعرون أن حكومة جلالته تسندهم وتوازرهم فيما يتعلق بالهجرة وغيرها من المسائل . وقال إنه لا يرفض بعض التدابير الكفيلة بأن تكره اليهود على الوقوف على أرجلهم وحدها ، ولكن أليس صحيحاً أن حكومة فلسطينية مستقلة لا تستطيع أن تعمل بغير التعاون بين الفريقين ، سواء أكان أم لم يكن من الضروري اتخاذ بعض التدابير التي تحمل اليهود على طلب التفاهم ؟ ولنفرض أن مدة معينة حددت لفترة الانتقال ، وأن التفاهم لم يكن قد تيسر في ختامها ، أفلا تبدأ الدولة الفلسطينية المستقلة حياتها في هذه الحالة في أسوأ الظروف ؟ ألا تنشأ الأزمات على الأرجح ، ويصبح من المحتمل أن تضطر حكومة جلالته إلى التدخل ، على الرغم من تعهداتها بالانسحاب ، لتحل الأزمة ؟ ثم إن فكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة تفقد قيمتها في نظر العالم ؛ ولهذا فانه يرى أن من مصلحة الفلسطينيين أنفسهم أن يكون أمر فترة الانتقال رهناً بالمبادئ التي بسطها .

جمال أفندي الحسيني — قال : إذا كفت بريطانيا عن معاملة اليهود ، كما يعامل الطفل المدلل ، فإن كل شيء يكون كما يرام . فما يلقي أحد من اليهود عناء في مصر والعراق والهند ، ولكن مادام اليهود يشعرون أن الحكومة تناصرهم وتشد أزهم ، فانه لا أمل على الإطلاق في أن يقنعوا أو يرضوا بشيء ، ولقد عجز من لا يعجز ، عن إرضائهم ، فكيف يطمع في ذلك المستر ماكدونالد ، أو المستر تشمبرلان ؟ وقد جعل اليهود فلسطين جحيماً في السنوات العشرين الماضية ، ولم تكابد هذه البلاد التي تتعلق بها الآمال الروحية لشعوب كثيرة ، مثل ما كابدت في هذه السنوات . ولا سبيل إلى استقرار سلام حقيقى إلا إذا منح أهل فلسطين استقلالهم ، وفي البلاد الآن أربعةائة ألف يهودى ، فالأوان قد آن للبحث عن مكان آخر للوطن القومى اليهودى ؛

واستمر جمال أفندي الحسيني فقال : إن ما يقترحه المستر ماكدونالد من اجتناب تحديد

مدة لفترة الانتقال لا يدل على أكثر من تعديل الأساليب بتأثير النفوذ اليهودي ، وليس ما يقوله اليهود من أنهم يرغبون في التعاون مع العرب إلا كلاماً في كلام ؛ أما عرب فلسطين الذين لا يفكرون تفكيراً سياسياً فإن ما يقولونه يخرج من القلب ، وقد آن أن ينظر في اقتراحات أساسية محدودة ، وأن تبين المدى الحقيقي للاتفاق أو عدم الاتفاق بين آراء الحكومة البريطانية والعرب . وقال جمال أفندي إنه فهم أنه في هذه الجلسة ستدور المناقشة حول طائفة من الاقتراحات الخاصة بما يكون في فترة الانتقال من التدابير ، وأن الكلام سيدور في هذه الاقتراحات واحداً بعد واحد . فيظهر أنه حصل تغيير .

المستر ماكدونالد — أجاب بأنه لم يحصل تغيير ، وأنه يظن أن المناقشة سائرة على النحو الذي تقرر في الجلسة السابقة ، كما قال جمال أفندي الحسيني ، وقال : إن البحث في الجلسة السابقة كان دائراً على مسائل متعلقة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ، ونحن الآن نتكلم في التدابير الخاصة بفترة الانتقال ، وربما أتيح لنا البحث في جلسة مقبلة في مسألة الهجرة .

على ماهر باشا — اقترح تأجيل الكلام في تحديد مدة لفترة الانتقال ، وأن يتناول المؤتمر هذا الموضوع فيما بعد ، بعد أن يتبين المؤتمر نوع التعاون الممكن بين العرب واليهود .

المستر أنطونيوس — قال إن أمله خاب جداً في بيان المستر ماكدونالد الذي يظهر أنه عبارة عن تحليل أو سرد للاحتتمالات المختلفة ، وليس بسطاً لاقتراحات صريحة محدودة تفكر فيها حكومة جلالة للعمل بها في فترة الانتقال . وقال : إن المستر ماكدونالد قد استهجن كل محاولة لتعيين مراحل التقدم بدقة نحو الاستقلال ، ولكنه هو (المستر أنطونيوس) يرى أن من الخطأ كذلك ترك الأمر غامضاً . وقال إنه مقتنع بأنه إذا لم تحدد مدة لفترة الانتقال ، فإنه ستكون هناك ثغرة يدخل منها اليهود أو سواهم ، ويستخدمونها للعرقلة . وقال إنه يجب أن تحدد فترة الانتقال بعدد من السنين تقوم في نهايته الدولة الفلسطينية المستقلة ، ولا يكون قيامها محلاً للشك أو التردد أو إعادة النظر ، وإلا نشأت المتاعب ، واستحال التعاون بين العرب واليهود . وقال إنه يعتقد أن على الحكومة البريطانية أن تعلن عزمها على أنها لن تسمح للعوامل المعرقة بأن تعوق تنفيذ النظام الجديد .

المستر ماكدونالد — قال إنه أشار من قبل إلى أن في إمكان العرب أو اليهود في فلسطين أن يشلوا أداة الحكم في الدولة المستقلة ، وليس هذا ما ترغب فيه الحكومة البريطانية . وهي لا تحتال عمداً لحدوثه ، ولكن من الحقائق التي لا يبعد أحد منا مسؤولاً عنها ، أنه في فلسطين

كما هي الآن ، تستطيع الأقلية بعدم التعاون أن تعطل عمل الحكومة في البلاد ، وهذه حقيقة لا مهرب من مواجهتها ، ومن أجل هذا يجب بذل كل جهد من أول يوم في فترة الانتقال لحل العرب واليهود على التعاون .

عبد الرحمن عزام بك — سأل عن علة نشوء هذه الحالة الشاذة ؟

المستمرما كدونالد — قال : إن المسؤولية لا يمكن أن تلقى كلها على عاتق بريطانيا العظمى ، فإن الولايات المتحدة وفرنسا وغيرهما من الدول تحمل قسطاً من التبعة عن تصريح بلفور . وأشار إلى سويسرا والهند كمثالين للبلاد التي يستحيل فيها أمر الحكم بغير التعاون .

عبد الرحمن عزام بك — قال : إن الحكومة البريطانية ليست مسؤولة عن الخلافات الطائفية في تلك البلاد ، أما في فلسطين فإن الحكومة البريطانية هي التي خلقت المشكل الحالي ، فعليها أن تحله ، وتصنى حسابه .

المستمر ماكدونالد — قال : إن لما قال عبد الرحمن بك عزام بعض الوجاهة ، وإن من الواجب بذل سعى لإيجاد أحوال لا تستطيع فيها الأقلية اليهودية تعطيل أداة الحكومة .

جمال أفندي الحسيني — أشار إلى سابقة المجلس البلدى في القدس ، وقال : إن الأعضاء اليهود انسحبوا منه قبل بضع سنين ، فلم تفعل حكومة فلسطين أو وزارة المستعمرات شيئاً ، ومع ذلك مضت البلدية في عملها بنجاح ، بل الواقع أن كثيراً من اليهود شكروا الأعضاء العرب ، لأنهم شعروا أن مصالحهم مصونة ومرعية أكثر مما كانت في عهد الأعضاء اليهود ؛ وأضاف جمال أفندي إلى ذلك أنه لا يظن أن الخلافات بين المسلمين والهندوس في الهند تشبه ما بين العرب واليهود في فلسطين ؛

وانتقل إلى مراحل التطور الدستورى ، فأشار إلى ما اقترحه المستمر ماكدونالد من أن يضم في المرحلة الأولى عدد قليل من الفلسطينيين إلى المجلس التنفيذى كوزراء بغير وزارات . وقال إن أول واجبات الحكومة توطيد الأمن والسلم ، ولهذا لا يرى كيف يستطيع الوزراء الفلسطينيون أن يتقبلوا احتمال المسؤولية عن هذا من غير أن يكون لهم نصيب جدى ، ومشاركة حقيقية في حكومة البلاد ، ولا شك أن الأمن يمكن توطيده بتدابير عسكرية ، ولكن السلام الحقيقى لا يمكن أن يكفله سوى أهل البلاد الذين يجب أن تكون لهم سلطة تنفيذية .

وطلب جمال أفندي الحسيني أن تقوم حكومة انتقال فوراً ، وقال إنه يجب أن تكون المرحلة الثانية في اقتراحات المستر ماكدونالد هي الأولى ، وإلا وجد اليهود ثغرة يدخلون منها ، ويحطمون الدستور . وذكر أنه بعد أن أعلن انتهاء الإضراب في سنة ١٩٣٦ وانقطعت أعمال العنف ، كان أول من قتلوا في تل أبيب من العرب ، وراح اليهود يثيرون الاضطرابات مرة أخرى ، لأنهم ظنوا أن العرب سيحصلون على شيء من اللجنة الملكية . وما دام اليهود يعتقدون أن الحكومة البريطانية واقفة وراءهم ، فإن من مصلحتهم أن يحدثوا المتاعب .

المستر ماكدونالد — قال إنه يود أن يوضح نقطة أو نقطتين ، لعله قصر في بيانها ، ذلك أن المستر أنطونيوس طلب أن تحدد وتعين التدابير الخاصة بفترة الانتقال ، فهو (أى المستر ماكدونالد) يظن أن اقتراحاته واضحة وصريحة ، ففي خلال فترة الانتقال يكون المرجع والمسئول آخر الأمر هو المندوب السامي ، وقد اقترح الوفد البريطاني خطوة أولى معينة تتخذ فوراً ، وأشار بإجراءات معينة تحصل في هذه المرحلة الأولى : منها تعيين وزراء بغير وزارة يضمنون إلى المجلس التنفيذي ، وآخرين يضمنون إلى المجلس الاستشاري . وقال إنه يريد أن يبين بجلاء أنه إذا رفض اليهود التعيين في هذين المجلسين أو أحدهما ، فإن سابقة المجلس البلدي تحتذى ، ولا يسمح لرفض اليهود أن يكون له أثر في تنفيذ الاقتراح . وقال إنه لاشك في أن الحكومة البريطانية تعلق أعظم أهمية على التعاون بين العرب واليهود ، وتعد هذا التعاون شرطاً جوهرياً للتقدم نحو مرحلة الاستقلال الأخيرة ، ولكنه لن يسلم لليهود بإحباط المرحلة الأولى من الاقتراح .

ثم أخذ المستر ماكدونالد يشرح الاعتراضات التي تدور في نفوس أعضاء الوفد البريطاني حول تخويل الوزراء العرب واليهود سلطة تنفيذية في المرحلة الأولى . وقال : إن الحكومة البريطانية معنية بإيجاد التعاون بين العرب واليهود ، وإنها لا تبغى أن تكسب اليهود حق التعطيل والوقف ، وإنما تبغى أن ترى دولة فلسطين المستقلة قائمة ؛ وهي لا تريد أن يفشل الدستور في البداية ، وهذا هو المحتمل أن يحدث إذا بدىء بإعطاء العرب واليهود مصالح لإدارتها ، وتخويلهم سلطة تنفيذية فيها ؛ وفي هذه الحالة لا بد أن يتهم العرب ووزراء اليهود بالتحيز ، ويتهم اليهود ووزراء العرب بالتحيز والتعصب لبني جلدتهم ، وبهذا يقضى على الجو الصالح من أول لحظة . . وقال : إن الغرض الذي يرمى إليه الوفد البريطاني من وراء اقتراحاته هو إفساح الوقت للجمع بين العرب واليهود ، فيجلس الوزراء من الفريقين في المجالس ، ويساعدون الحكومة بأرائهم من

غير أن يكون هناك محل لإثارة تهمة التحيز والتعصب . ويود الوفد البريطاني أن تبدأ المرحلة الثانية بأسرع ما يستطاع ، ولكن من رأيه أن الدخول في هذه المرحلة الثانية يكون أسرع إذا لم يعهد إلى الوزراء الفلسطينيين في إدارة المصالح في البداية .

المستر أنطونيوس — قال إن اقتراح المستر ماكدونالد ؛ وهو تعيين وزراء بغير وزارات ؛ خليق أن يخلق جواً من سوء الظن والاسترابة . وقال إنه لا يرى وجهاً جدياً للاعتراض على تحويل الوزراء سلطة تنفيذية من البداية ، أى على الابتداء بالمرحلة الثانية في اقتراح المستر ماكدونالد ، مادام المندوب السامى سيكون هو المرجع الأخير في فترة الانتقال . جمال أفندى الحسينى — قال إنه يظن أن النتيجة التي تترتب على تحويل الوزراء الفلسطينيين سلطة تنفيذية في إدارة المصالح ستكون عكس ما يتوقع المستر ماكدونالد ؛ أى أن اليهود سيجأرون بالشكوى من الوزراء اليهود ، والعرب من الوزراء العرب . والمهم هو أن يتقرر في الأفهام أن الحكومة لن تكون سنداً لليهود ، وأنه ليس ثم ثغرة يمكن أن يستخدمها اليهود في العرقلة والتعطيل .

على ماهر باشا — قال إنه إذا كانت هذه النفسية سائدة في فلسطين فقد لا يكون هناك مانع من الابتداء بالمرحلة الأولى في اقتراح المستر ماكدونالد ، ومن الممكن الانتقال بعد زمن وجيز إلى المرحلة الثانية ، ولن يكون هناك خطر من التعجيل بالخطوتين الثانية والثالثة ، حتى فيما يتعلق بمسألة الأمن والنظام ، لأن المندوب السامى سيكون هو المرجع الأخير .

المستر ماكدونالد — قال إنه مستعد أن يذهب إلى أبعد مدى ، ولكن أعمال المصالح المختلفة تتناول العرب واليهود جميعاً ، والحالة النفسية في الوقت الحاضر سيئة ، فلو أن وزراء وكل إليهم عمل يمكن أن يهتموا فيه بالتحيز ، لما كان ثم مفر من أن يصاب الدستور بصدمة . ولكن الحذر في البداية يقوى الأمل في سرعة التقدم بعد ذلك ؛ ويستطيع الوفد البريطاني أن يقول إن الفلسطينيين سيولون بعض المصالح بأسرع ما يتيسر ، ثم يحتمل أن يعهد إليهم فيما بعد بجميع المصالح ، أما متى تتخذ هذه الخطوات ، فمسألة متوقفة على الأحوال التي تكون موجودة ، ولا بد أولاً من أن نرى كيف تسير الأحوال بعد وجود وزراء بلا وزارات .

على ماهر باشا — قال إنه يظن أن من الصعب الوصول إلى المرحلة الثانية مالم يحمل بعض الفلسطينيين المسؤولية من البداية ، فإن الوزراء الفلسطينيين يحتاجون إلى زمن قصير لاكتساب الثقة بأنفسهم ، وليعرفوا أساليب المندوب السامى ، وطريقة العمل في المصالح ؛

ومن الممكن وضع كل المصالح ، ماعدا المختصة بالأمن العام ، في أيدي الفلسطينيين في خلال بضعة أسابيع .

المستمرماكدونالد — قال : من المستحيل أن نقول بأية سرعة يمكن أن يحدث هذا . ولو أن الحكومة البريطانية قيدت نفسها تقييداً شديداً ، لحيف أن تحدث المتاعب من غير أن يكون ذلك راجعاً إلى خطأ أحد على وجه التعيين ، فيكون على الحكومة في هذه الحالة أن تنقض وعدها ، أو أن تمضى على الرغم من المصاعب الخطيرة . وكلتا النتيجتين تبدو له كارثة . على ماهر باشا — قال : إن الكفاءة والمقدرة تكتسبان مع الزمن ، وإذا نشأت صعوبات بسبب عمل قام به وزير ، فإن الوزير يمكن أن يستقيل .

المستمر ماكدونالد — قال : إن الفلسطينيين سيكونون مشتركين في الحكومة من أول الأمر ، وإن في الوزارة البريطانية وزراء كباراً بغير وزارات .

جمال أفندي الحسيني — قال إنه يعتقد أنه مامن رجل مسؤول في فلسطين يقبل أن يكون فيها وزيراً بغير وزارة ، فإن العرب خليقون حينئذ أن يقولوا إن هذه رشوة ، وإنهم يقبضون مرتبات ولا يؤدون عملاً .

توفيق بك السويدي — قال : في سنة ١٩٢٠ كان في حكومة العراق ١٨ وزيراً ، من بينهم سبعة يتولون إدارة المصالح ، وكان كل من الآخرين يسمى " الجواد الاحتياطي للمركبة " وكانت آراؤهم تهمل أتم إهمال .

المستمرماكدونالد — قال : إن الوزارة البريطانية تضم اللورد حامل الختم الخاص ، ووزير دوقية لانكستر ، ووزراء آخرين مهمين بغير وزارات ، وإن الوزارة تعنى بأرائهم كل العناية . المستر أنطونيوس — قال إنه لا يوجد في بريطانيا مندوب سام له حق وقف المشروعات ، وإن الوزارة البريطانية لها سلطة حقيقية ، ومسؤوليتها تامة .

المستمر ماكدونالد — قال إنه لا بد من الابتداء على نحو ما ، حتى نصل إلى الحكم الذاتي في فلسطين ؛ ولا يمكن أن ينتظر أحد أن تقوم من أول لحظة هيئة لها سلطة الوزارة البريطانية . جمال أفندي الحسيني — قال : متى كانت الحكومة مؤلفة من وزراء فلسطينيين يتولون إدارة المصالح ، ومعهم مستشارون بريطانيون ، وفوقهم المندوب السامي ، وهو مرجع ، فإن المصاعب لا يخشى أن تعترض طريق الحكومة ما دام المندوب السامي هو المرجع ، وصاحب الرأي الأخير .

المستر ماكدونالد — قال : إن الحالة في العراق كانت مختلفة ، ففي فلسطين لاخوف من خلاف بين الوزراء والمندوب السامي ، أو من أزمة ، ولكن الأزمة قد تحدث بسبب اتهام العرب للوزراء اليهود بالتحيز .

جمال أفندي الحسيني — قال : مادامت هناك ثغرات تمكن اليهود من العرقلة ، فانهم سيثيرون المتاعب ، أما إذا أدرك اليهود أنهم في فلسطين مواطنون عاديون - ويجب أن يدركوا ذلك - فان الأمر يستقيم حيثذ بين العرب واليهود .

المستر ماكدونالد — قال : إن الحكومة البريطانية لن ترجىء الخطوة الأولى إذا رفض اليهود المعاونة .

المستر أنطونيوس — قال إنه يبدو له أن المستر ماكدونالد يرى أن اليهود يجب أن يعاملوا كمواطنين ممتازين في فلسطين ، ولكن من الواضح أنه في أية تسوية توضع ، يجب أن ينتهى نظام المزايا الخاصة باليهود ، وأن على اليهود أن يعدوا أنفسهم مواطنين عاديين ، لهم نفس الحقوق التي لسواهم ، وعليهم نفس الواجبات ؛ وحيثذ تزول المضاعف التي يتوقعها المستر ماكدونالد . وحسب الجميع ضمانا للمساواة في المعاملة : وجود مستشارين بريطانيين ، ومندوب سام له الرأي الأخير .

على ماهر باشا — بين أن اليهود سيكون لهم مركز ممتاز ، لأن مقاعدهم في المجلس النيابي مضمونة ، ولأنهم يمثلون تمثيلا نسبيا في الحكومة ، ولأن السبب في جعل المندوب السامي هو المرجع الأخير هو حماية الأقلية اليهودية ، أى أن فلسطين تكفل الوطن القومى اليهودى كفالة فعلية .

المستر ماكدونالد — قال إنه ليس من أغراض الحكومة البريطانية ، ولا يما تقضى به سياستها أن تمنح اليهود في فلسطين مزايا ، وإذا رفض اليهود المعاونة ، فانه يستطيع أن يقول بلهجة اليقين إن الاقتراح ينفذ بدون معاوتهم ، وسيضم المجلس التنفيذى أعضاء من العرب حتى لو رفض اليهود الاشتراك ، والانضمام إليه .

على ماهر باشا — شكر له هذا التأكيد .

فؤاد بك حمزة — سأل المستر ماكدونالد هل هو مستعد للمناقشة في تعيين مدة للمرحلة الأولى من فترة الانتقال . وقال إن المسألة المهمة التي تؤثر في المدة هي موقف اليهود .

عبد الرحمن عزام بك — قال إنه مامن نجاح يستحق تعب إحرازه مالم يكن منطوياً على بعض المخاطرة ، على أنه يعتقد أن المخاطر التي ينطوى عليها النهج المقترح ضئيلة جداً .
المسترماكدونالد — قال : إن البريطانيين مستعدون للمخاطرة إذا كان الأمر يقتصر عليهم ، ولكنهم لا يستطيعون أن يوافقوا على تعريض غيرهم للأخطار .

عبد الرحمن عزام بك — قال : إن أهالي فلسطين يقاسون بلاء عظيم ، وإن المخاطر التي ينطوى عليها النهج المقترح لا يمكن أن تجعل حالتهم أسوأ ، وإن مما يقلل الأخطار أن الجيش والبوليس في يد الحكومة البريطانية ، وأن المندوب السامي هو صاحب الرأي الأخير . وقال إنه ينبغي إجراء التجربة ؛ أى تولية العرب واليهود بعض المصالح ، وتعيين بعض وزراء غير وزارات . وقال : إن هذه تجربة لا مجازفة فيها .
المسترماكدونالد — قال إنه مستعد للمناقشة في هذا الاقتراح .

المستر أنطونيوس — سأل المسترماكدونالد هل هو مستعد أن ينظر في تحديد مدة لفترة الانتقال كلها ؟

المسترماكدونالد — قال : إن الوفد البريطاني يرى أن لا تحدد مدة . وقال إنه يوافق على أن اليهود قد لا يقدمون معوتهم لإيجاد الأحوال الصالحة لقيام دولة فلسطينية ، ولكنه لا يظن أن هذا سيحدث فعلاً .

المستر أنطونيوس — سأل : ألا يكون الأوفق تحديد مدة لفترة الانتقال ؟

المسترماكدونالد — قال إنه لا يرى ذلك ، ويرى من الخطأ الشنيع أن يقول المرء إنه فاعل كذا في يوم كذا مهما تكن الأحوال . ومن الضروري الاتفاق على الأحوال اللازمة .

عبد الرحمن عزام بك — قال : إن المناقشة في مدة فترة الانتقال يمكن إرجاؤها إلى أن تنتهى المناقشة في المدة التي تنقضى قبل أن يتولى الوزراء الفلسطينيون إدارة المصالح .

فؤاد بك حمزة — قال إن الذي فهمه هو أن المسألتين المعروضتين الآن هما — أولاً : هل يتولى الوزراء الفلسطينيون إدارة المصالح من البداية أم لا — وثانياً : إذا لم يتولوا ذلك ، فما هى مدة المرحلة الأولى التي يجب أن تنقضى قبل أن توكل إليهم إدارة المصالح ؟

المسترماكدونالد — قال : إن الوفد البريطاني ذهب في اقتراحاته إلى أنه ينبغي في أول الأمر أن يكون هناك وزراء فلسطينيون بغير وزارات ، ثم يتولى وزراء بعض المصالح ، على

أن تترك مدة المرحلة الأولى بغير تحديد، وأقصى ما يستطيع الوفد البريطاني أن يقوله ، هو أنه يحتمل اتخاذ الخطوة الثانية في الوقت الفلاني على الأكثر .

جمال أفندي الحسيني — سأل : ألا تكون هناك مدة لفترة الانتقال ؟

المستر بتلر — قال : إن المصاعب التي يواجهها الوفد البريطاني حقيقية ، وقد اقترح عقد مؤتمر مائدة مستديرة فيما بعد ، ولكن العرب لم يستطيعوا أن يقبلوا هذا الاقتراح . ويواجه الوفد البريطاني المسألة الدستورية الشائكة ، وعليه أن يجتنب أى اقتراح بتشريع ينطوى على تمييز . وكان الباعث للوفد البريطاني على اقتراح عقد مؤتمر مائدة مستديرة ، هو الرغبة في الاهتمام إلى الحل الذى يذلل هذه المصاعب ، وقد جاء رفض العرب لهذا الاقتراح مضاعفاً للصعوبات .

المستر أنطونيوس — قال : إذا كان اليهود مستعدين أن يصبحوا مواطنين عاديين بغير امتيازات استثنائية ، فانه لا يبقى ثم باعث للعرب أو لسواهم على معاملتهم معاملة تنطوى على التمييز . وقال إنه يرى أن مخاوف المستر بتلر لا يبقى لها مسوغ إذا كان اليهود في فلسطين سيعدون مواطنين عاديين ، ويعدون أنفسهم كذلك .

جمال أفندي الحسيني — قال إنه لم يرفض الاقتراح الخاص بمؤتمر مائدة مستديرة ، وإنما أبدى رأيه فقال إن الهيئة التي تضع الدستور يجب أن تكون ممثلة للأمة . وقال إنه يظن أن المؤتمر سيتعد عما وصل إليه في الأسبوع الماضي ، ويرى من الضروري البحث في المسائل التي سيتضمنها الدستور .

المستر ماكدونالد — قال إنه ليس مستعداً في الوقت الحاضر للموافقة على أن يتضمن الدستور هذا الضمان أو ذاك ، فان هذه مسائل يحتاج بحثها إلى زمن طويل ، ولا معنى لعقد مؤتمر مائدة مستديرة أو تأجيل المؤتمر الحالي ، إذا كان سيحصل الخلاف متى اجتمع المندوبون ، على مسائل مثل الضمانات اللازمة للمصالح البريطانية ، أو للوطن القومي اليهودي . ومن الخطأ الاجتماع في مؤتمر آخر قبل الاتفاق على المسائل الرئيسية ، وإذا أمكن أيضاً الاتفاق على مسائل الهجرة وبيع الأراضي ، فان ذلك يكون خيراً .

على ماهر باشا — قال إنه يرى أن يوضع بيان بالنقط المتفق عليها ، والنقط المتروكة للمؤتمر التالي . وإذا أمكن الاتفاق على شكل حكومة الانتقال ومدتها ، وتيسر الاهتمام إلى

وسيلة تكتسب بها ثقة الأمة في فلسطين، فإن ذلك يكون هو الطريق القويم للعلاج الموضوع. المستر ماكدونالد — وافق على أن من واجب الوفد البريطاني أن يقدم بياناً بعد إتمام المناقشة في المسألة الدستورية، وعلى البحث في موضوع الهجرة. وقال: إن الوفد البريطاني سيقدم إلى العرب نقطاً محدوداً رجاء الحصول على موافقتهم. وقال إنه يريد الاتفاق على ما يتم فوراً وما يترك للمؤتمر التالي. أما فيما يتعلق بالدستور، فقد يتضح أن النظام السويسري هو الصالح لفلسطين.

المستر أنطونيوس — سأل: هل الجميع متفقون على أن يبحث المؤتمر الحالي، المسائل المتعلقة بالمبادئ، ويبت فيها على قدر الإمكان، ولا يترك للمؤتمر الآخر سوى تقرير وسائل التنفيذ؟ وقال إنه لا يرى كيف يستطيع الوفد الفلسطيني أن يعود إلى فلسطين بغير اتفاق على المبادئ.

جمال أفندي الحسيني — قال: إن التمهيد الصحيح لأي مؤتمر يعقد في المستقبل هو الاتفاق على المسائل الحيوية، أي الضمانات للطائفة اليهودية الموجودة في فلسطين، ومستقبل الهجرة، ومسألة الأراضي. وقال إنه لا يرى معنى لتأجيل المؤتمر الحالي مع ترك هذه المسائل بغير حل. وليس مما له قيمة كبيرة أن تكتفى حكومة جلانته بمجرد تصريح بأن غايتها النهائية هي استقلال فلسطين.

المستر ماكدونالد — قال إنه يرجو أن يستطيع المؤتمر الحالي الوصول إلى شيء مقبول فيما يتعلق بالدستور والهجرة والأراضي والخطوة الأولى في سبيل استقلال فلسطين. ولكن الوفد البريطاني ليس مستعداً للقول - قبل القيام ببحث آخر، واستشارة الخبراء - أي صورة من صور الدستور يفضل. وقال إنه يظن أن من الممكن الاتفاق على مبدأي الحكم الذاتي، وعدم التحكم.

جمال أفندي الحسيني — سأل عن معنى "عدم التحكم".

المستر ماكدونالد — قال: إن المراد أن لا يكون أحد الفريقين في مركز يسمح له بالتدخل في حقوق الفريق الآخر، أو شؤونه.

جمال أفندي الحسيني — قال إنه بعد أن تمنح الأقلية حقوقها المشروعة، يجب أن تكون سياسة أية حكومة ديمقراطية هي سياسة الأغلبية.

المستر أنطونيوس — أضاف إلى ذلك أن المستر ماكدونالد متأثر، على ما يظهر،

بفكرة المركز الممتاز للأقلية اليهودية في فلسطين ، بحيث تستطيع أن تمنع الأكثرية من الإعراب عن إرادتها بالوسائل الديمقراطية الطبيعية .

المستر ماكدونالد — قال إن البحث دار في هذه المسألة في جلسة سابقة . ومن رأى الوفد البريطاني أن من الواجب ضم الفريقين معاً في فلسطين ، والمرجو بعد ذلك أن تذهب الآراء مذاهب حزبية لاطائفية ، وهو لا يرى المضي في مناقشة هذا الموضوع إلا بعد أن يقدم الوفد البريطاني اقتراحاته ؛ ويرجو أن يتم ذلك في خلال يومين أو ثلاثة .

فؤاد بك حمزة — سأل عما سيدور البحث فيه غير ذلك ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن البحث لازم في مسألتى الهجرة وبيع الأراضي .

فؤاد بك حمزة — لاحظ أن مسألة الهجرة قتلت بحثاً .

المستر ماكدونالد — لم يحصل اتفاق إلى الآن .

توفيق بك السويدي — قال إن من رأيه تحديد مدة لفترة الانتقال .

جمال أفندي الحسيني — سأل : هل عند الوفد البريطاني اقتراحات جديدة في موضوع

الهجرة ؟ وقال : إن الوفد الفلسطيني أبدى رأيه ، وليس ثم ما يدعوه إلى تغييره ؛ وهو ينهى

الوصول إلى تسوية نهائية . وأكد أن الوفد الفلسطيني لا ينوى أن يزيد الصعوبات ، أو يضعف

المتاعب بالسماح بهجرة أخرى ، فإن كثافة السكان في الوقت الحاضر أعظم مما يجب ، ولا شك

أن اليهود سيلحون في المطالبة باستمرار الهجرة ، ولكن مصلحة الحكم الرشيد أولى بالرعاية .

المستر ماكدونالد — اقترح أن تدور المناقشة في موضوع الهجرة في الجلسة التالية ، على

أن يتلو ذلك عرض اقتراحات بواسطة الوفد البريطاني .

المستر بتلر — قال إنه يود أن ينضم إلى المستر ماكدونالد في الإشارة بفائدة هذه اللجنة الصغيرة .

المستر ماكدونالد — أشار إلى أنه يحتمل أن تدور مناقشة برلمانية في مسألة فلسطين

في اليوم التالي . وقال إنه يؤكد للوفد الفلسطيني أن أى اقتراح تعرضه الحكومة يوافق عليه

البرلمان ، ولهذا السبب يريد الوفد البريطاني الاتفاق على سياسة لا تثير معارضة البرلمان

شديدة . وقد تكون الحكومة مستعدة للتساهل قليلاً ، ولكن ضرورة مراعاة رأى البرلمان ،

لا يمكن أن تسقط من حسابها .

واتفق على عقد الجلسة التالية في يوم الثلاثاء ٧ مارس ، في الساعة العاشرة والدقيقة ٣٠ صباحاً

[ورفعت الجلسة في الساعة ١٢ والدقيقة ٤٥ مساءً]

صورة رقم ٦٢

م. ف. (و. ع.) (ل. س.) - ٤ -

سرى

الجلسة الرابعة

مؤتمر فلسطين

المملكة المتحدة — الوفود العربية

لجنة الشؤون السياسية

محضر الجلسة الرابعة المعقودة بقصر "سان جيمس" بلندن في يوم الثلاثاء ٧ مارس
سنة ١٩٣٩ الساعة ١٠ والدقيقة ٣٠

الحاضرون

| | |
|--|----------------------|
| المستر مالكولم ماكدونالد — وزير المستعمرات (رئيساً) | } عن المملكة المتحدة |
| المستر ر. ا. بتر — الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية | |
| المركيز اوف دوفرين وآفا — الوكيل البرلماني لوزارة المستعمرات | |
| السير جون إى شاكبره — الوكيل المساعد لوزارة المستعمرات | |
| السير جراتان بوش — المستشار القضائي لوزارة المستعمرات | |
| المستر س. و. باكستر — مستشار وزارة الخارجية | |

الوفود العربية

وفد فلسطين ... { جمال أفندي الحسيني
المستر جورج أنطونيوس — (السكرتير العام للوفود العربية)

وفد مصر ... { صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا — رئيس الديوان الملكي
الوزير المفوض لدى ملكتي
صاحب السعادة عبدالرحمن عزام بك { العراق والعربية السعودية،
والمستشار العام للوفود العربية

وفد العراق ... صاحب السعادة توفيق بك السويدي

وفد المملكة العربية
السعودية ... { صاحب السعادة فؤاد بك حمزة — وكيل وزارة الخارجية

وفد شرق الأردن { صاحب الفخامة توفيق أبو الهدى باشا — رئيس الحكومة
الشيخ نجيب علم الدين — السكرتير

وفد اليمن ... { القاضي محمد عبد الله الشامي
الأستاذ إبراهيم الموجي

سكرتارية المؤتمر

المستر ه. ف. دوني — السكرتير

المستر ج. س. بنيت {
المستر اى. ر. ادموندز { مساعد السكرتير

مخضر الجلسة

افتتح المستر ماكدونالد الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة ٤٥ ، وقال إنه بعد الجلسة الأخيرة دارت مباحثات وزارية في المسألة الدستورية ، وإن برقية أرسلت إلى المندوب السامي . وقال إنه يحسن بالوفد البريطاني أن يحتنب الإشارة إلى اتجاه رأيه في هذا الموضوع حتى يتلقى رد المندوب السامي ، وإن الوفد البريطاني يود أن يكون في موقف يسمح له بعرض اقتراحات نهائية في آخر هذا الأسبوع ، وإنه (المستر ماكدونالد) يظن أن الفريقين يودان أن يدور بحث آخر في موضوع الهجرة (التي لم يتم بحثها في جلسات المؤتمر الكامل) ومسألة الأراضي .

جمال أفندي الحسيني — قال إن الوفد الفلسطيني على استعداد تام في كل وقت لبحث هذه المسائل ، ولكنه يرى أن مدار من البحث في الهجرة قد وقف حيث وقف البحث في عهد ماكماهون ، أي أن الشقة بين الرأيين أبعد من أن يستطاع معها التوفيق ، فهو لهذا لا يرى فائدة من مواصلة الكلام في الهجرة ؛ وقال إنه من أجل ذلك يود أن يعود إلى المسألة الدستورية ليؤكد للوفد البريطاني أهمية تحديد مدة لفترة الانتقال .

المستر ماكدونالد — قال إنه في خلال البحث الذي دار في الجلسة الثالثة لهذه اللجنة بسط رأى الوفد البريطاني ، وهو أن فترة الانتقال تنتهى متى تحققت شروط معينة في فلسطين . جمال أفندي الحسيني — قال : إن هذا قد يكون مؤداه أن تظل فترة الانتقال إلى الأبد . والوفد الفلسطيني يرى أن الوعد بالاستقلال في يوم ما من غير تحديد موعد له لا يكون إلا كلاما لا محصول وراءه . وذكر أن اللجنة البرلمانية في سنة ١٩٣٠ أشارت بإقامة نظم الحكم الذاتي والتوسع فيها ؛ ولكن التقدم كان بطيئاً جداً . ولما اتخذ اقتراح المجلس التشريعي صورة عملية هدمه اليهود . وقال إنه لاحظ من قبل أنه مادام هذا الفريق الثالث يستطيع أن يلوح بعصاه السحرية أمام الحكومة البريطانية ، فإن عرب فلسطين لا يستطيعون أن يثقوا بهذه الحكومة . وقال إنه يأسف لاضطراره لتكرير هذا القول ، فانه قد حدث في مصر والعراق ، على الرغم من بطلان التقدم نحو الاستقلال ، أن حكومة جلالته أنجزت وعدها على كل حال .

المستر ماكدونالد — قال إن حكومة جلالته ستنجز وعدها لفلسطين أيضاً .

جمال أفندى الحسينى — ذكر المستر ماكدونالد بأنه لما قابله فى سنة ١٩٣٠ قال له (المستر ماكدونالد) إن حكومة جلالته تنوى أن تؤيد الكتاب الأبيض الذى وضعه اللورد باسفيلد . ولكن لم يمض غير ثلاثة أسابيع على هذا القول حتى أهمل تقرير اللورد باسفيلد .

المستر ماكدونالد — قال إن السبب فى أن الوفد البريطانى لا يقبل بعض مطالب الوفد الفلسطينى هو رغبته فى اجتناب إيجاد حالة تؤدى إلى قلب سياسة الحكومة فيما بعد . وقال إنه بين فى الجلسة الثالثة لهذه اللجنة أن حكومة جلالته لا تنوى أن تسمح بأن يقعدها أو يصدها عن تنفيذ ماتقره أعمال التعطيل والعرقلة . فاذا رفض أحد الفريقين (كما يحتمل أن يفعل اليهود) بذل معاونته فى المراحل الأولى من فترة الانتقال ، فان هذه المراحل تقطع بغير معونة هذا الفريق . وفضلاً عن ذلك فان الوفود العربية رأت الدعاية اليهودية العالمية التى تلت إعلان الاقتراح بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ؛ وقد استعمل كل نوع من أنواع الضغط ، ولكن حكومة جلالته لم تغير موقفها ، ولم ترجع عنه . فهما تكن السياسة التى تعلنها حكومة جلالته ، فانه يؤكد أنها ستمسك بها ، وتصر عليها ، وتنال إقرار البرلمان ، وعصبة الأمم لها ، وتفوز آخر الأمر بموافقة أمريكا عليها . ولكن هذا سيستغرق زمناً .

جمال أفندى الحسينى — قال إنه يعتقد أن المستر ماكدونالد مخلص فى بذله هذا التعهد وتقديمه هذا التأكيد . وقد كان كذلك مخلصاً فى سنة ١٩٣٠ ، ولكن هذا لم يحل دون إدخال تغيير على السياسة البريطانية فيما بعد .

المستر ماكدونالد — اعترف بانه فى سنة ١٩٣٠ شجع العرب على الأمل ، وبذلت لهم وعود أخلفت ، ولكنه لا يرى فائدة تستفاد من الجدل فيما مضى وانقضى ؛ وأعرب عن أمله فى أن يتيسر الوصول إلى اتفاق ، ولكن حتى إذا اقتضت النتيجة على صدور تصريح من جانب واحد - أى من جانب حكومة جلالته - فانه يؤكد أن هذه السياسة ستكون دائمة .

على ماهر باشا — قال إن الوفود العربية ترجو أيضاً أن يتسنى الاتفاق . ورحب بتأكيد المستر ماكدونالد فيما يتعلق بالتصريح من جانب واحد ؛ وقال إن الحالة تغيرت عما كانت عليه فى سنة ١٩٣٠ ، وإن العرب الآن ممثلون فى المؤتمر ، ولكن تمثيلهم ليس بواسطة أفراد .

المستر ماكدونالد — عقب على مقاله على ماهر باشا ، فقال : إن حكومة جلالة ستكون - حين تعلن سياستها في هذا المؤتمر أو بعده - مقيدة بشرفها أمام عرب فلسطين ، وأمام حلفائها وأصدقائها الأمم العربية .

(وهنا أعرب ممثلو الدول العربية عن شكرهم لهذا التأكيد)

جمال أفندي الحسيني — قال إن الوفد الفلسطيني ليس مستعداً أن يتزحزح شبراً واحداً عن موقفه من حيث المبدأ . وقد مرت بهم تجارب مرة ، وهم لا يشعرون بأن الحكومة البريطانية بقيت غير متأثرة بالضغط الذي أوقعه اليهود عليها في الأسبوع الماضي . وقال إن الوفد الفلسطيني كان يتوقع مثل هذه الأساليب : برقيات احتجاج بالجملة .. قنابل تنفجر في فلسطين .. تهديدات من الدكتور وايزمان .. وقال : إن الوفد الفلسطيني يعتقد أن هذه الأساليب تخدم قضية العرب في الحقيقة ، لأنها تكشف عن زيف الصورة التي ظل اليهود يرفعونها قبل العيون في العالم ، بثنائهم على ضبط أعصابهم وكبح جماح أنفسهم ، وإظهار العرب في صورة المعتدين المتعطشين إلى الدماء .

المستر ماكدونالد — قال إنه سمع تهماً كثيرة توجه إلى اليهود ، وإنه في هذا المؤتمر لا ينوي أن يوزع المسؤولية عن الحوادث التي تقع في فلسطين . ولكنه يرى من الإنصاف أن يفرق بين الأقلية الصغيرة من المتطرفين الذين يرضون عن أعمال العنف ، واعتدال الأكثرية اليهودية ، وصدق كبجها لنفسها . وقال : إن حكومة جلالة تتوقع ضغطاً عظيماً ، ومتاعب من اليهود عند ما تعلن سياستها ، غير أنها ستمضي في سياستها على الرغم من ذلك .

فؤاد بك حمزة — سأل : ألا يوجد نهج ثالث غير نهجي الاتفاق العام ، أو التصريح من جانب واحد ؟ وقال إن الذي يفهمه أن الاتفاق العام يجب أن يشمل اليهود ، ولكن الآمل ضئيل جداً في إمكان الحصول على موافقة اليهود . وقال مقترحاً : إنه قد يسطاع عقد اتفاق عربي بريطاني يشمل المسائل التي تكون موافقة الطرفين عليها تامة ، أما المسائل التي لا يستطيع الوفد الفلسطيني أن يتقيد فيها بقول ، فيحتفظ بها لتصريح تصدره بريطانيا من جانب واحد .

المستر ماكدونالد — قال إنه يرى في هذا الاقتراح بعض المزايا ؛ وقال إنه ليس مقتنعاً بأن من المستحيل الحصول على موافقة اليهود على بعض المسائل لاعليها جميعها . واقترح أنه في حالة تعذر الاتفاق التام تصدر حكومة جلالة تصريحاً بلسانها ، يشمل الموضوع كله ،

وتحتمل حكومة جلالاته المسؤولية التامة عنه ، وإذا اتفق في الوقت نفسه أن تيسر الاتفاق على جانب من المسائل ، فإن هذا يكون حسناً ، ومدة للترحيب . وقال : إن الوفد البريطاني يروم الوصول إلى أقصى ما ييسر من الاتفاق ، وإنه يسره الاتفاق الجزئي إذا تعذر الاتفاق الكامل . على ماهر باشا — قال : إن الباب سيكون مفتوحاً أمام العرب واليهود للوصول إلى اتفاق تام فيما بعد .

توفيق بك السويدي — قال إنه يظن أن الوصول إلى اتفاق ما يمكن بهذه الطريقة . المستر ماكدونالد — قال إنه يكون من دواعي الأسف أن ينفذ المؤتمر باتفاق جزئي ، مع احتدام النزاع على مسائل أخرى ؛ وقال إنه يرى أن الواجب الدنو بقدر المستطاع من اتفاق تام ، ليتسنى إعادة السلام في فلسطين .

فواد بك حمزة — قال : إن إصدار الحكومة البريطانية تصريحاً من جانب واحد ، خليق أن يفسر في الخارج بأنه دليل على إخفاق المؤتمر ؛ فمن المرغوب فيه إذن حصر الخلاف في أضيق نطاق .

توفيق بك السويدي — أشار إلى اختلاف الرأي فيما يتعلق بنهاية فترة الانتداب ؛ وقال إنه يظن أنه حتى لو انقضت خمسون سنة فسيظل من الصعب على الحكومة البريطانية أن تقرر أن الأحوال تسوغ تحرير فلسطين ، ما دام اليهود متمسكين بآمالهم الحالية ؛ فلا بد من التحديد على نحو ما ، منعاً للغموض . وقال : إن هذه كانت تجربة العراقيين فيما يتعلق بانتهاء مدة الانتداب على العراق ؛ وهذا في فلسطين خليق أن يدفع اليهود إلى تفاهم هو الآن مستحيل في الظروف الحاضرة . وذكر أنه التقى حديثاً بيهود صارحوه في أنهم لا يريدون لفلسطين استقلالاً إلا بعد أن يصبحوا هم الأكثرية فيها ، فإذا كان هذا هو تفكيرهم ، فانه يكون من العبث ترك أي غموض فيما يتعلق بالموعود الذي يتحقق فيه الاستقلال . وقال إن مناقشات اللجنة لم تستطع ، فيما يرى ، أن تؤدي إلى نتيجة حقيقية في الموضوع الدستوري .

المستر ماكدونالد — قال : إن الوفد البريطاني لا يستطيع أن يمضي في بحث المسألة الدستورية حتى يرد الرد على البرقية التي أرسلت إلى المندوب السامي .

توفيق بك السويدي — سأل : ألا توجد نقط أخرى متصلة بالمسألة الدستورية يدور فيها البحث ؟ ألا يكون الأمل أن نصل أولاً إلى قرار نهائي في المسألة الدستورية ؟ ثم بعد أن

يسمع الوفد الفلسطيني رأى الحكومة البريطانية فى الهجرة وبيع الاراضى عساه يستطيع أن يبدى شيئاً من التساهل .

المستمر ماكدونالد — قال : إن هذه المناقشات كانت جزيلة النفع ، إذ دلت الوفد البريطانى على نوع السياسة التى تصلح لفلسطين . وقال إنه يرى أن من الممكن الوصول إلى نتيجة - بالاتفاق ، أو بغير اتفاق - متى تيسر للوفد البريطانى أن يقدم اقتراحات نهائية شاملة للموضوع كله .

جمال أفندى الحسينى — سأل : هل تنوى الحكومة البريطانية أن تعرض اقتراحات خاصة بالهجرة والاراضى ؟

المستمر ماكدونالد — أجاب بالإيجاب .

جمال أفندى الحسينى — قال إنه فيما يتعلق بالهجرة قد بين الوفد الفلسطينى أن الهجرة اليهودية أساءت إساءة بليغة إلى العرب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً . وقد بين الوفد الفلسطينى أيضاً أن كثافة السكان فى فلسطين تتجاوز كثافة السكان فى أى بلد مجاور . فضلاً عن هذا فإن الزيادة الطبيعية فى عدد العرب واليهود تجعل من المستحيل على الوفد الفلسطينى أن يقبل مهاجرين آخرين .

وقال : إن الوفد الفلسطينى بين فيما يتعلق بالاراضى أن متوسط مال الأسرة الواحدة الآن هو ٤٥ دونماً فقط ، وقد دل البحث الرسمى على أن أقل مقدار لازم هو ١١١ دونماً . فى هذه الأحوال كيف يمكن أن يقال إن نقل الاراضى من العرب إلى اليهود مما يجوز أن يسمح به ؟ وقال : إن الوفد الفلسطينى لا يرى ضرورة للإدلاء بآية حجة أخرى ، فإن موقفه لا يستند إلى أبجائه الخاصة ، بل إلى ما كشفت عنه واهتدت إليه اللجان الرسمية .

توفيق بك السويدى — قال إنه يظن أن لاضير من السماح ببيع الاراضى فى المناطق المدنية ، مثل تل أبيب حيث أغلبية الأهالى من اليهود .

المستمر ماكدونالد — بين أن الوفد البريطانى أظهر تساهلاً فى نقط كثيرة أثناء هذه المناقشات ، ولكنه كان يقابل دائماً بصلاية متزايدة من جانب الوفد الفلسطينى الذى يبدو أنه لا يريد أن يظهر أى تساهل .

المستمر أنطونىوس — احتج على هذا القول .

المستر ماكدونالد — قال : إن الوفد الفلسطيني جاء بثلاثة مطالب : الأول الاستقلال . والثاني وقف بيع الأراضي ؛ والثالث وقف الهجرة ، ولم يتزحزح عن هذه المطالب قيد شعرة المستر أنطونيوس — أجاب بأن ملاحظة المستر ماكدونالد لا تعد بياناً منصفاً للموقف ، فإن العرب لم يعترفوا قط بالانتداب ، ولا بالوطن القومي اليهودي ، ولا بأي تدبير استثنائي اتخذ بمقتضى الانتداب ، ولكنهم لما جاءوا إلى هذا المؤتمر أعلنوا من فورهم ، ودفعة واحدة ، كل مايسعهم أن يتساهلوا فيه ، فبدلاً من أن يغالوا في مطالبهم رغبة في المساومة ، أعلنوا استعدادهم لتناول الموقف الحاضر كما هو ؛ أما الاقتراحات البريطانية ، فإنه لا يرى كيف يمكن عدلاً أن توصف بأنها تنطوي على تساهل ، وقد أصغى الوفد الفلسطيني بعناية لاقتراحات الوفد البريطاني ، فلم يجد فيها جديداً ، ولم يهتد إلى شيء يمكن أن يقال إنه خطوة حقيقية إلى الأمام تتغير بها السياسة التي أعلنت في الماضي . فالاستقلال مثلاً غاية الانتداب ؛ والانتداب فيه معنى الاستقلال ، فلا جديد في قبول الوفد البريطاني لهذا المبدأ . والامر الوحيد الذي كان يمكن أن يعد خطوة إلى الأمام هو تحديد مدة معينة ، يبدأ بعدها الاستقلال . وهذا ما رفضه الوفد البريطاني . ثم إن المستر ماكدونالد قد قال إن الحكومة البريطانية استقر رأيها على أنه يجب أن يوضع قيد ما على انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود ؛ وأشار إلى ثلاث مناطق يحرم فيها البيع ، أو يقيد أو يباح ، فنحن نستأذن المستر ماكدونالد في أن نقول له إن مثل هذا عرض على العرب في سنة ١٩٣٦ ؛

وأما الهجرة فما عرض فيما يتعلق بها شيء يستطيع العرب أن يملأوا به أيديهم ، فليس من الصواب أن يقال إن الوفد البريطاني أبدى كل ضرب من ضروب التساهل ، وإن الوفد الفلسطيني جامد متصلب .

المستر ماكدونالد — قال إنه لا يود أن يجادل المستر أنطونيوس في هذه النقطة . وذكر أن الذي فهمه من كلام المستر أنطونيوس هو أن الوفد الفلسطيني تساهل قبل أن يجيء إلى المؤتمر ، ولكن الذي قاله هو (المستر ماكدونالد) هو أن الوفد الفلسطيني لم يبد تساهلاً منذ جاء إلى المؤتمر . بل احتفظ بالموقف الذي اتخذه في أول جلسة .

جمال أفندي الحسيني — قال : إن عرب فلسطين لا يؤمنون بالمساومة في هذا الشأن . وسأل : هل في النية أن يطبق القانون في فلسطين بلاميز ؟ فإذا كان هذا هو العزم ، فإن الوفد الفلسطيني يكون مستعداً للبحث في مسألة الهجرة .

المستر ماكدونالد — سأل جمال أفندي الحسينى هل يعنى الهجرة غير المشروعة ؟

جمال أفندي الحسينى — أجاب بالإيجاب .

المستر ماكدونالد — قال : إن الحكومة البريطانية تنظر فى التدابير التى تتخذ لمنع الهجرة غير المشروعة .

جمال أفندي الحسينى — قال إنه بمقتضى القانون يجب إخراج كل الذين دخلوا بطريقة غير مشروعة ، فهل تنوى الحكومة البريطانية أن تطبق القانون ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن منع الهجرة غير القانونية يشغل الحكومة البريطانية فى الوقت الحاضر . وأضاف إلى ذلك أن كل اتفاق يصل إليه هذا المؤتمر فيما يتعلق بالهجرة ينفذ بدقة .

جمال أفندي الحسينى — قال : إن الواقع هو أن فى البلاد الآن عشرات من الآلاف من المهاجرين بطرق غير مشروعة ، فإذا كانت الحكومة ستتخذ تدابير لتطبيق القانون ، فإن الاتفاق على مسألة الهجرة قد يتيسر . وذكر أنه إلى الآن لم يتخذ تدبير مانع ، مثل اتخاذ نظام البطاقات الشخصية ، فقد اعترض اليهود طريق الحكومة ، وحالوا بينها وبين العمل .

المستر ماكدونالد — قال : إن المسألة كلها تحت البحث والدرس ، ويدخل فى ذلك نظام البطاقات الشخصية الذى لا تستطيع الحكومة فى الوقت الحاضر أن تتعهد بإدخاله . والحكومة البريطانية مصممة على منع الهجرة غير المشروعة على الرغم من المصاعب . وذكر أنه أبلغ أن عدداً من العرب يكسب المال بتسهيل الهجرة غير المشروعة لليهود .

جمال أفندي الحسينى — اعترف بصحة هذا مع الأسف .

فؤاد بك حمزة — سأل : هل الحكومة البريطانية تفكر فى اتخاذ تدابير ضد الذين دخلوا البلاد بطرق غير مشروعة ، أو تدابير لمنع ذلك فى المستقبل ؟

المستر ماكدونالد — قال : إن الحكومة معنية بالتدابير المانعة ؛ أما مسألة معاملة الذين دخلوا البلاد بغير الطرق المشروعة فصعبة جداً ، فانه لا سبيل إلى معرقتهم ، ولإلى العلم بعددهم .

جمال أفندي الحسينى — قال : إن لجنة بيل قدرت عددهم فى فلسطين بأربعين ألفاً فى سنة ١٩٣٦ ، وقد دخل كثير غيرهم بعد هذا التاريخ ، وإخوانهم اليهود يستغلونهم استغلالاً

سيئاً ، لأن الداخلين بطرق غير قانونية لا يستطيعون أن يظهروا ويتقدموا إلى المحاكم ، فالوسيلة لحمايتهم هي تحويلهم الصفة المشروعة .

المستر ماكدونالد — قال : إن حكومة فلسطين تقدر عدد الداخلين بطرق غير مشروعة بأقل من أربعين ألفاً ، وليس ثم طريقة دقيقة لمعرفة عددهم الصحيح ؛ فإذا طردوا ، فإن خطبهم يصبح أشد مما هو الآن . وكل ما يستطيع أن يقوله أن الحكومة مصممة على وقف الهجرة غير المشروعة في المستقبل ، ومتى وضعت اقتراحاتها الخاصة بالهجرة في المستقبل ، فستراعى فيها عدد الموجودين الآن في البلاد بغير الطرق القانونية .

فؤاد بك حمزة — قال إذا منح الداخلون بالوسائل غير المشروعة الصبغة القانونية ، فإنه يقترح حسابهم مهاجرين جديدين .

المستر ماكدونالد — قال إن وجود هؤلاء الذين دخلوا بطرق غير قانونية في فلسطين سيراعى بطبيعة الحال عند النظر في مسألة المهاجرة في المستقبل .

المستر أنطونيوس — قال إنه يستأذن المستر ماكدونالد في أن يذكره بما حدث في سنة ١٩٣٣ ، فقد أفضى السير آرثر ووكوب بتصريح علني في نابلس ، مؤداه أن حكومة جلالاته مصممة على وقف الهجرة غير المشروعة ، وقد وثق الزعماء العرب بهذا التصريح ، وقدموا اقتراحات بالتدابير الكفيلة بوقف الهجرة ، فنظرت المصالح المختصة في هذه التدابير ، وأوصى مستشارو المندوب السامي باتباع نظام البطاقات الشخصية ، وفي أثناء البحث ظهرت فضائح من كل نوع ، فمن ذلك أنه اتضح أن بعض الداخلين بطرق غير مشروعة موظفون في الحكومة . وقد وضع مستشارو المندوب السامي مشروعا لنظام البطاقات الشخصية ، ولكن الوزارة هنا رفضته . فعلى ضوء هذه الحقائق وأمثالها يجب النظر في الموضوع . وقال إنه ينصح للحكومة البريطانية أن تجعل أى تصريح تصدره في هذا الموضوع مصحوبا بخطوة إيجابية ، ليكون للتصريح وزنه وقيمه .

المستر ماكدونالد — طلب من المستر أنطونيوس أن لا ينسى صعوبة الموضوع . وقال إنه قد يتضح أن من الواجب والضرورى اتخاذ نظام البطاقات الشخصية ، ولكن الحكومة في الوقت الحاضر لا ترى أن تقيدها بنفسها بشيء في هذا الموضوع ، وسيبذل كل مجهود لمنع الهجرة غير المشروعة في المستقبل .

عبد الرحمن بك عزام — ذكر أن نظام البطاقات الشخصية معمول به في بلاد أخرى ، مثل تركيا ، حيث لا توجد مشكلة كمسألة اليهود في فلسطين .

توفيق السويدي بك — قال : إن عشرين إيرانياً يطردون من العراق كل يوم .
جمال أفندي الحسيني — قال : إن حكومة فلسطين تخرج حورانين جاؤا من سورية وشرقي الأردن إلى فلسطين لأعمال موسمية ، ولكنه مامن مجهود بذل للتخلص من اليهود الذين دخلوا بطرق غير مشروعة .

المستر ماكدونالد — قال : إن الحكومة البريطانية تعرف أن في فلسطين الآن يهوداً دخلوا بوسائل غير مشروعة ، وهؤلاء لا يمكن طردهم ، ولكن وجودهم في فلسطين سيراى عند ما يتقرر أمر الهجرة في المستقبل .

عبد الرحمن بك عزام — قال : إنه إذا منعت الهجرة وبيع الأراضي ، فإن المصاعب تقل في فلسطين .

المستر ماكدونالد — ذكر مندوبي العرب أن الحكومة البريطانية مقيدة بتعهدات شتى لكل من العرب واليهود ؛ وأعرب عن أمله في أن يستطيع الوفد البريطاني قبل آخر هذا الأسبوع أن يقدم اقتراحات خاصة بالهجرة وبيع الأراضي ؛ وقال : إن جمال أفندي الحسيني أشار إلى ما ينبغي أن يكون نصيب كل أسرة من الأرض ، وإن لجنة الحكومة البريطانية نفسها قد تبينت أن الأرض غير كافية للأهالي العرب . وقال إنه يود أن يذكر جمال أفندي بأن هذه اللجان بعينها قد وجدت أنه في بعض المناطق يوجد ما يدر بيع الأراضي لليهود ، فإذا كان جزء من التقرير يقبل ، فإن الجزء الآخر يجب أن يقبل كذلك . وقال : إن الاقتراحات التي أشار إليها الوفد البريطاني موضوعة على أساس ما ذهبت إليه لجنة وودهد .

جمال أفندي الحسيني — قال إنه لا يرى كيف يمكن القول بأن هناك متسعاً لبيع أراض أخرى لليهود ، مع أن ما بأيدي العرب لا يمثل إلا نصف ما يجب أن يكون في حوزتهم ؟ وإذا كان هناك اكتظاظ في منطقة القدس ، وفائض من الأرض في منطقة غزة ، فإن هذا ينبغي أن يترك لينفع به العرب ؛ ولا سيما أن اليهود يرفضون أن يستخدموا العمال العرب . وقد قال السير جون شاكيره إنه ليس ثم قانون يحمل اليهود على استخدام العرب . وقال إن هذا يذكره بالقانون الخاص بالنقابات في فلسطين ، وهو يسمح للنقابات اليهود بإرسال

مندوبين عنها إلى الأراضي التي يستخدم فيها العرب واليهود ، وبمقتضى هذا القانون يمكن طرد العرب من أراضي اليهود ، ولكن اليهود ، الإصلاحيين ، لا يمكن طردهم .

المستر أنطونيوس — قال إن الذي يعلمه أن مرسوما صدر منذ أربع سنوات بتنظيم اختصاص النقابات .

المستر ماكدونالد — قال إنه يشك في إمكان التقدم بالمباحثات قبل أن يرد جواب البرقية التي أرسلت إلى المندوب السامي .

المستر بتر — سأل : هل عند جمال أفندي الحسيني اقتراحات في موضوع الهجرة ؟
جمال أفندي الحسيني — قال إنه يستطيع أن يقدم اقتراحات إذا كانت الحكومة البريطانية مستعدة لتنفيذ اقتراحاته الخاصة بالهجرة غير المشروعة .

توفيق بك السويدي — قال إنه فهم أن للمندوب السامي سلطة تخوله منح الجنسية الفلسطينية ، وأنه إذا استعمل هذه السلطة فيما يتعلق بمن دخلوا بوسائل غير قانونية ، فإنه يصحح مركزهم .

المستر ماكدونالد — قال إن الحكومة البريطانية تدرك تمام الإدراك مسألة الهجرة غير المشروعة ؛ وهي تبحثها بحثاً جدياً منذ شهر . وكل ما يستطيع أن يقوله إن الحكومة مصممة تصميماً تاماً على وقف الهجرة غير المشروعة .

جمال أفندي الحسيني — قال إنه في سنة ١٩٣٥ عرض على الحكومة خدمة ألف شاب مهاجر من حربه لمساعدتها على منع الهجرة غير المشروعة ، ولكن الحكومة لم تر أن تقبل ما عرض عليها ؛ مع أنه لا ينطوى على عمل مباشر ، بل يقتصر على إعطاء المعلومات للبوليس .

المستر ماكدونالد — قال : إن هذا من اختصاص الحكومة .

جمال أفندي الحسيني — بين أن من حق الأهالي وواجههم أن يساعدوا الحكومة .

المستر ماكدونالد — قال إنه موافق على أن التعاون مرغوب فيه ، كبداً ؛ ولكن الحكومة البريطانية هنا (في لندن) رفضت ، وكانت الحكومة الفلسطينية على حق في رفض مساعدة أية هيئة تحاول أن تتحل نفسها الواجبات التي هي من اختصاص الحكومة . وللأهالي الحق في الانتقاد إذا قصرت تدابير الحكومة عن الغاية ، ولكن هذه مسألة أخرى .

المستر أنطونيوس — قال : إن البوليس فى فلسطين ظل سنوات عديدة يشكو من أنه لا يلقى معونة من الجمهور . وقال إنه يذكر أنه حدث مرة أن عدداً من العرب ضربوا خياما على الشاطئ ، وذهبوا يراقبون ، وكانوا يبلغون البوليس فوراً كلما رأوا باخرة تأتى محملة باليهود ، ولكن البوليس قوض الخيام ، وفض الناس ، لأن المراقبة من عمل البوليس ، وليست من شؤون الجمهور .

المستر ماكدونالد — اقترح رفع الجلسة على أن يجتمع المندوبون مرة أخرى بعد أن يحىء رد المندوب السامى على البرقية التى أرسلت إليه .

فؤاد بك حمزة — سأل : هل سيقدم الوفد البريطانى اقتراحات مفصلة فيما يتعلق ببيع الأراضى ؟

المستر ماكدونالد — أجاب بالنفى . وقال : إن التفاصيل من عمل مستشارى الحكومة فى فلسطين .

جمال أفندى الحسينى — قال إنه فى سنة ١٩٣٦ وضع المندوب السامى مقترحات مفصلة خاصة ببيع الأراضى ، وإن مقترحات المستر ماكدونالد لا تتطوى على تساهل جديد فى الموضوع .

المستر بتلر — قال إنه مضطر أن يغادر الجلسة ، ليحضر البحث الخاص باعتمادات وزارة الخارجية ، ولكنه قبل أن يخرج يود أن يؤكد للعرب أن الوفد البريطانى يبذل أقصى ما فى وسعه لإرضائهم ، وإنه يقدر الشكوك التى يثيرها فى نفوسهم ما كان من أعمال الحكومة فى فلسطين . وقال إنه يريد أن يؤكد لهم أن هناك عزماً قوياً جديداً على تسوية المسائل التى دار فيها البحث .

[ثم غادر المستر بتلر الاجتماع]

المستر ماكدونالد — قال إنه يود أن يكون العرب واثقين من أن أية سياسة تسفر عنها هذه المناقشات ستنفذ بدقة وإخلاص .

جمال أفندى الحسينى — سأل عن السبب فى عدم تحديد مدة لفترة الانتقال ؟

المستر ماكدونالد — قال إنه قد بين الأسباب ، وهى راجعة إلى الضرورة التى تقضى بإيجاد

أحوال معينة ، قبل أن يتيسر إنهاء فترة الانتقال . وقال إنه متى آن أن يضع الوفد البريطاني اقتراحات نهائية ، فإن العرب سيجدون أن حججهم قد روعيت أتم مراعاة .

جمال أفندي الحسيني — قال : إذا تركت الفترة بغير تحديد ، فإن اليهود سيحولون على التحقيق دون إيجاد الأحوال التي يريدها المستر ماكدونالد .

المستر أنطونيوس — سأل : أليس صحيحاً أن المستر ماكدونالد قال إنه سينظر في موضوع تحديد مدة لفترة الانتقال ؟

المستر ماكدونالد — أجاب بالنفي ، وقال إن الذي وعد بالنظر فيه على وجه الخصوص هو تحديد مدة للمرحلتين الأولى والثانية من مراحل التطور الدستوري ، وهذا هو الموضوع الذي يستشير فيه المندوب السامي .



وبعد مناقشة في أمر الاجتماع القادم ، وهل يكون اجتماعاً للجنة ، أو للمؤتمر كله ، تقرر أن يترك أمر هذا الاجتماع المقبل ، إلى حين ، فقد تكون هناك فائدة من البحث في الموضوع الدستوري في جلسة للجنة ، بعد وصول رد المندوب السامي ؛ على أن الوفد البريطاني سيظل على اتصال بالوفود العربية ، فتجتمع اللجنة أو المؤتمر الكامل غداً أو يوم الخميس .

[ورفعت الجلسة في الساعة ١٢ والدقيقة الخامسة بعد الظهر]

تقرير لجنة مكاهون

صورة رقم ٦١

م. ف. (و.ع.) (ف) - ٤ -

سرى

مؤتمر فلسطين

تقرير اللجنة المؤلفة لدرس مكاتبات معينة تبودلت في ستي ١٩١٥ و ١٩١٦
بين السير هنري مكاهون المندوب السامي البريطاني بالقاهرة ، وشريف مكة

نرسل إليكم مع هذا تقرير اللجنة المذكورة والوثائق الملحقة به ، تمهيداً للجلسة
الرابعة عشرة التي سيعقدها المؤتمر في يوم الجمعة ١٧ مارس في الساعة الثالثة مساء .

ه. ف. دوني
سكرتير المؤتمر

قصر سان جيمس
١٦ مارس سنة ١٩٣٩

مؤتمر فلسطين

تقرير اللجنة المؤلفة لدرس مكاتبات معينة تبودلت في ستنى ١٩١٥ و ١٩١٦ بين السير هنرى مكاهون المندوب السامى البريطانى بالقاهرة . وشريف مكة

- ١ — فى الجلسة السادسة لمؤتمر فلسطين العربى البريطانى المعقودة بقصر "سان جيمس" فى السادس عشر من شهر فبراير سنة ١٩٣٩ تقرر تعيين لجنة لدرس مكاتبات معينة اشتهرت باسم "مكاتبات مكاهون" تبودلت فى ستنى ١٩١٥ و ١٩١٦ بين السير هنرى مكاهون الذى كان وقتئذ المندوب السامى لجلالته فى القاهرة ، وشريف مكة - الملك حسين ملك الحجاز فيما بعد - وتقديم تقرير إلى المؤتمر عن هذه المكاتبات ؛
- ٢ — وطبقاً لهذا القرار ألفت لجنة من الآتية أسماؤهم :

يمثلو الوفود العربية لدى المؤتمر

صاحب الدولة الجنرال نورى السعيد — رئيس وزارة العراق
(وقد حل محله بعد الجلستين الأوليين للجنة ، صاحب السعادة توفيق السويدى بك الذى تولى رئاسة الوفد العراقى بعد سفر الجنرال نورى السعيد)
صاحب السعادة عبد الرحمن عزام بك — الوزير المفوض ببغداد وجدة
عوفى بك عبد الهادى — من أعضاء الوفد الفلسطينى العربى
موسى بك العلى — من أعضاء الوفد الفلسطينى العربى
المستر جورج أنطونيوس — من أعضاء الوفد العربى الفلسطينى ، والسكرتير العام للوفود العربية

ومعهم كمستشار :

السير متشيل ماك دونيل — رئيس المحكمة العليا بفلسطين سابقاً

يمثلو حكومة جلالته فى المملكة المتحدة

اللورد موم — قاضى القضاة بانجلترا

السير جراتان بوش — المستشار القضائى بوزارة الخارجية

ومعهما كستشار :

المسترج . هيوث دون — أستاذ اللغة العربية بمدرسة الدراسات الشرقية بجامعة لندن
وكسكرتير :

المسترج . ر . كولفيل — السكرتير الثالث بوزارة الخارجية

٣ — اجتمعت اللجنة بمجلس اللوردات أربع مرات - في يوم الخميس ٢٣ فبراير ويوم
الجمعة ٢٤ فبراير ، ويوم الثلاثاء ٢٨ فبراير ، ويوم الخميس ١٦ مارس ؛

ودرس مكاتبات مكهاون - حسين ، كما درست حوادث معينة لاحقة ، ووثائق أخرى
رأى ممثلو العرب أو ممثلو المملكة المتحدة أنها قد تلقي ضوءاً على معنى المكاتبات ،
أو المقصود منها ؛

٤ — وعند شروع اللجنة في عملها ، وفي بداية اجتماعاتها ، أبان قاضي القضاة أنه ليس
حاضراً بصفتة القضائية ، وأنه لا ينحل نفسه حق الفصل - كقاض - في "هل آراء حكومة جلالتة
في المملكة المتحدة في الموضوع المطروح ، أو آراء العرب هي الصحيحة" وإنما هو موجود
كممثل لحكومة جلالتة ليس إلا ، وأن مهمته الوحيدة هي شرح آرائها ، وبيان حججها فيها ؛
٥ — ولما كانت الوفود العربية أمام المؤتمر قد سبق لها أن انتقدت فقرات معينة في

النص الإنجليزي للمكاتبات ، بحجة أنها ترجمة غير دقيقة للفقرات المقابلة لها في النص العربي ، فقد
درست اللجنة عدداً من التصويبات للنص الإنجليزي اقترحتها المسترج جورج أنطونيوس ، وأقرها
المستر هيوث دون . ومع أن أعضاء اللجنة من العرب ذكروا أنه حتى مع هذه التصحيحات ،
فإن النص الإنجليزي لا يزال قاصراً عن تأدية النص العربي على خير وجه ممكن ، إلا أنهم
وافقوا على أن هذه التصحيحات إذا أدخلت ، فإن النص الإنجليزي يخلو بها من الخطأ الصريح
الذي يحول دون الفهم الصحيح للنقط المثارة في المكاتبات المذكورة . والتغييرات التي اتفق
عليها مبينة في النص الإنجليزي الذي قدمه وزير الخارجية إلى البرلمان في ٣ مارس سنة ١٩٣٩ ؛
٦ — وفي الجلسة الأولى التي عقدتها اللجنة في ٢٣ فبراير قدم مندوبو العرب مذكرة
تبين تفسير العرب للمكاتبات ؛

٧ — وفي الجلسة الثانية التي عقدتها اللجنة يوم ٢٤ فبراير قدم مندوبو المملكة المتحدة
مذكرة تبين على العموم التفسير البريطاني ؛

٨ — وفي الجلسة الثالثة التي عقدتها اللجنة في يوم ٢٨ فبراير قدم مندوبو العرب مذكرتين تشرحان النقط القانونية المتعلقة بعبارة المكاتبات والظروف التي تبودلت المكاتبات فيها ؛

٩ — وفي الجلسة الرابعة التي عقدتها اللجنة يوم ١٦ مارس قدم مندوبو المملكة المتحدة بياناً يتناول بإيجاز المذكرتين المقدمتين في الجلسة الثالثة ؛

١٠ — وهذه المذكرات ملحقة بالتقرير ، وهي (ملحق أ) و (ملحق ب) و (ملحق ج) و (ملحق د) و (ملحق هـ) ؛

١١ — في الفقرات التالية تلخيص لوجهتي النظر العربية والبريطانية ؛

١٢ — يمكن تلخيص الحجج التي قدمها المندوبون العرب وشرحوها في مذكرتهم المؤرخة في ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٩ ، فيما يلي :

(أ) لا محل للشك في أن فلسطين كانت داخلة في الواقع في منطقة الاستقلال العربي ، وكان الفريقان المشتركان في مكاتبات "مكاهون - حسين" يعنيان في أن تكون داخلة . وهذا واضح وضوحاً كافياً من نصوص المكاتبات نفسها ، فضلاً عن ذلك فإن الدليل التاريخي يعززه ؛

(ب) والدليل التاريخي مزيت أنه يلقى ضوءاً على النيات التي كانت حكومة جلالته تنطوي عليها في سنة ١٩١٦ . وهو يثبت أن الساسة البريطانيين عند درسه لما طلبته فرنسا من الحصول على مركز خاص في سورية (وفيها فلسطين) - شعروا بأن الضرورة تقضي بمقاومة مطلب فرنسا فيما يتعلق بفلسطين ، ولم يعترفوا لها به إلا فيما يتعلق بأجزاء من سورية الشمالية . فالتحفظ الذي وضعه السير هنري مكاهون في مذكرته المؤرخة في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ يجب أن يقرأ على ضوء الموقف الذي كانت تتخذه وزارة الخارجية البريطانية في ذلك الوقت ؛

(ج) وفي جميع المكاتبات يبنى السير هنري مكاهون إخراج أجزاء من سورية على دعوى المصالح الفرنسية . وإن الوصف الجغرافي الذي وصف به السير هنري والشريف الأجزاء التي تستثنى ، ليشير إشارة لاتدع مجالاً للخطأ إلى المناطق الساحلية من سورية الشمالية . ولما كانت السياسة البريطانية في ذلك الوقت ميالة إلى مقاومة مطلب فرنسا الخاص بسورية كلها ، فإن هذا يشير أيضاً إلى تعمد حذف فلسطين من المنطقة المحتفظ بها بدعوى المصالح الفرنسية ؛

(د) وبغض النظر عن نيات الحكومة البريطانية التي كان السير هنري مكماهون يرسل كتبه إلى الشريف بناء على تعليماتها، فإن نص المكاتبات نفسها لا يدع مجالاً للشك فيما حصل به الوعد فعلاً ؛

(هـ) ولا سبيل إلى المنازعة - ولم يحصل هذا قط - في أن فلسطين داخلية في المنطقة التي طلب الشريف حسين أن تكون هي منطقة الاستقلال العربي في المستقبل . وقد قبل السير هنري مكماهون هذه المنطقة في جملتها، فيما عدا بعض التحفظات . ولم يرد ذكر لفلسطين في هذه التحفظات . وقد كان السير هنري مكماهون يحرص - كلما رأى داعياً إلى النص على استثناء كما هو الحال فيما يتعلق بالمناطق الساحلية لسورية الشمالية ، أو أقاليم العراق - على تعيين الجزء المستثنى ، لأن عبء الاستثناء كان واقعاً عليه . فكونه لا يذكر فلسطين لاصراحة ولا ضمناً يجعل من المستحيل على أي إنسان أن يذهب إلى أن فلسطين كانت مخرجة من المنطقة التي وافق السير هنري مكماهون على أن تكون منطقة الاستقلال العربي في المستقبل ؛ (و) أما ما تذهب إليه حكومة جلالة من أن عبارة "ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب" تشمل كل ولاية سورية، فقول لا ينهض ، وهي دعوى قائمة على أن كلمة منطقة أوسنجد تعادل كلمة ولاية ، وهو ما ليس بصحيح لاعتقلا ولا نصاً ؛

(ز) وحتى لو فرضنا جدلاً أن فلسطين كانت مستثناة من المنطقة العربية فعلاً ، فإن استثناءها لا يبرره إلا الاستناد على مطالب فرنسا . وقد نزلت فرنسا أخيراً عن مطلبها فيما يتعلق بفلسطين ، ففقدت الدعوى ، وما لعله كان لها من قوة ؛

(ح) وبناء على هذه الحجج المسرودة بإسهاب في المذكرة العربية بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٩ يذهب مندوبو العرب إلى أن الاستفادة من المكاتبات - بمجرد ما ، أو مع مراعاة الدليل التاريخي والظروف المحيطة بها - هو أن فلسطين كانت ، فعلاً ونية ، داخلية في المنطقة التي تعهدت بريطانيا العظمى بأن تعترف بالاستقلال العربي فيها ، وتؤيده .

١٣ - وتلخص الحجج التي أدلى بها المندوبون البريطانيون في الجلسة الثانية للجنة فيما يلي : (١) كانت فلسطين في مركز خاص جداً في الوقت الذي دارت فيه المكاتبات ، نظراً لكونها بلاداً مقدسة لديانات ثلاث كبرى ، ولاهتمام المسيحيين والمسلمين واليهود بها في العالم كله ، ولكثرة عدد المباني الدينية وغيرها فيها ، والمعاهد التابعة لغير العرب ، وللمصالح

العملية الواضحة لبريطانيا العظمى في بلاد مثلها مجاورة لمصر وقناة السويس . ويذهب مندوبو المملكة المتحدة أيضاً إلى أن فلسطين ليست بلاداً عربية صرفاً ؛

(ب) إن ما استناده السير هنرى مكاهون في كتابه المؤرخ في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ ، وهو " أجزاء من سورية واقعة غربي ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب " من منطقة الاستقلال العربي التي طلبها الشريف حسين في كتابه المؤرخ في ١٤ يولييه سنة ١٩١٥ يخرج - وكان ينبغي أن يكون مفهوماً أنه يخرج - ذلك الجزء من سورية الجنوبية الذي يتألف من أجزاء من ولاية بيروت السابقة ، وسنجد القدس السابق المستقل ، وهو المعروف الآن بفلسطين . ويذهب مندوبو المملكة المتحدة استناداً إلى حجج موضحة في مذكرتهم المؤرخة في ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٩ إلى أن هذه العبارة تشمل منطقة ممتدة من حدود كيليكيا إلى خليج العقبة ، يقع غربها ما يسمى الآن فلسطين ؛

(ج) ولكن سواء أصبح أم لم يصبح القول بهذا ، وبغض النظر عنه إذا كان غير صحيح ، فإن مندوبى المملكة المتحدة يذهبون إلى أن التحفظ الوارد في كتاب السير هنرى مكاهون في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ فيما يتعلق بالمصالح الفرنسية ، ينطبق ، وما زال منذ ذلك الوقت ينطبق ويسرى ، على كل الأرض التي طالبت بها في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ ؛ وبالتالي على فلسطين التي كانت تعد في ذلك الوقت جزءاً من سورية . وهذا التحفظ يستمر سريانه على هذا الوجه ، حتى لو كانت فرنسا فيما بعد قد نزلت نهائياً عن مطالبتها الخاص بفلسطين لسبب ما ، لعل بريطانيا تكون قد تساهلت لها فيه . على أن مندوبى المملكة المتحدة يرفضون القول بأن فرنسا فعلت ذلك فيما يتعلق بفلسطين ، لأنها احتفظت بمطالبها المتعلقة بفلسطين في اتفاق "سيكس - بيكو" وبعده أيضاً ، وما لاشك فيه أنها كعضو في عصبة الأمم لا يزال لها رأى وصوت في مصيرها ؛

(د) وبناءً على هذا وغيره من الحجج المستندة إلى الكتاب المؤرخ في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ وغيره من المكاتبات ، يذهب مندوبو المملكة المتحدة إلى أن ما يستخلص من قراءة المكاتبات على ضوء الظروف المحيطة بها ، وفي جملتها الظروف المبينة في الفقرة " ١ " هو إخراج ما يسمى الآن "فلسطين" من المنطقة التي كان على بريطانيا أن تعترف فيها باستقلال العرب وتأييده ؛

(هـ) وفضلا عن ذلك فإن مندوبي المملكة المتحدة مع اعترافهم بأن هذا ليس له وزن قانوني في تفسير المكاتبات ، يودون أن يلتفتوا النظر إلى أن السير هنرى مكهاون ، والسير جلبرت كليتون ، وقد اشتغلا بصوغ المكاتبات المرسله من القاهرة ، قد قررا أن المقصود من المكاتبات هو إخراج فلسطين من منطقة الاستقلال العربي .

قال السير هنرى مكهاون في سنة ١٩٣٧ :

” أشعر بأن من واجبي أن أقول - وأنا أقول ذلك بلهجة التأكيد - إنى لم أقصد حين قطعت العهد للملك حسين أن تكون فلسطين داخله في المنطقة التي وعد العرب فيها بالاستقلال“ وفي سنة ١٩٢٣ قال السير جلبرت كليتون الذي كان من معاونى السير هنرى مكهاون في ستي ١٩١٥ و ١٩١٦ :

” كنت على اتصال يومى بالسير هنرى مكهاون في أثناء المفاوضات مع الملك حسين ، ووضعت الصيغة الابتدائية لجميع المكاتبات . وفي وسعى أن أؤكد القول بأنه لم يكن في النية قط أن تكون فلسطين داخله في التعهد العام المعطى للملك حسين ، وقد كان المعتقد في ذلك الوقت - وربما كان خطأ - أن العبارات الافتتاحية في كتاب السير هنرى كافية في الإشارة إلى هذا الاستثناء ، وفي ظنى أنه كان من البديهي أن المصالح الخاصة المرتبطة بفلسطين تمنع بذل أى تعهد نهائى خاص بمستقبلها في تلك المرحلة المبكرة “.

١٤ - وقد رد المندوبون العرب على حجج المندوبين البريطانيين بملاحظات كتابية في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩ ، وتولى السير متشيل ماك دونيل الرد من الناحية القانونية على الحجج البريطانية . ويمكن تلخيص هذه الردود فيما يلي :

(أ) إن القول بأن الصيغة المقدسة لفلسطين ، وجوارها لمصر ، تجعل من غير المعقول أن تسلمها بريطانيا لحكم العرب بدون ضمانات ؛ يفنده أن السير هنرى مكهاون نص بصراحة على ضمانات خاصة بسلامة الأماكن المقدسة ، وبالتعاون البريطانى في إنشاء حكومة عربية صالحة ، وهذا فضلا عن الضمانات الأخرى التي ينطوى عليها الاتفاق العربى البريطانى . ويكنى أن السير هنرى نص على مثل هذه الضمانات الخاصة بالأماكن المقدسة ، لإثبات أنه كان يفكر في فلسطين ويعنيها حين قطع العهود البريطانية للشريف حسين ؛

(ب) إن القول بأن أجزاء من بلاد الشام واقعة إلى الغرب من ولايات دمشق وحصص

وحماة وحلب تخرج في الواقع - وكان ينبغي عقلاً أن يكون المفهوم أنها تخرج - فلسطين؛ هذا القول قد أوجب عليه في مذكرة ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٩، وبتفصيل أوفى في بيان السير متشيل ماك دونيل في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩؛

(ج) والقول بأن تحفظ السير هنري مكاهون فيما يتعلق بالمصالح الفرنسية يجب أن يعد ساريا على سورية كلها، قد فند بالملاحظات المؤرخة في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩، وبيان السير متشيل ماك دونيل في التاريخ عنه؛

(د) ويرى مندوبو العرب أن القاعدة السليمة للحكم في الموضوع كله، هي نصوص المكاتبات نفسها؛ أما الكتاب الذي بعث به السير هنري مكاهون إلى التيمس، ونشرته له في ٢٣ يولييه سنة ١٩٣٧، وفيه يصرح بأنه كان يقصد أن يخرج فلسطين من منطقة الاستقلال العربي - هذا الكتاب لا يجوز أن يكون له من الوزن والقيمة فوق ما يستحق. وقد بين السير متشيل ماك دونيل أن ما قال السير هنري مكاهون أنه كان يعنيه أو يقصده، لا قيمة له على الإطلاق، لأنه لم يكن هو الذي يقطع العهود، بل الحكومة البريطانية التي كان هو أداتها، والذي له قيمة هو مقاله السير هنري مكاهون فعلاً، لا الذي أراد أن يقوله، أو الذي كان يعنيه، أو ما يظن السير جلبرت كليتون أنه كان المقصود؛

(هـ) وإذا جاز اتخاذ أية شخص وسيلة لفهم ما قيل بالفعل، فهذا الشخص لا يكون إلا الرجل المسؤول عن السياسة التي رسمت، وهو في هذه الحالة السير أدوارد جري - الفيكونت جري أوف فالودن فيما بعد - وكان وزيراً للخارجية في ذلك الوقت، وبناء على تعليماته كان السير هنري مكاهون يقدم للشريف حسين عهود بريطانيا. وقد خطب اللورد جري في مجلس اللوردات في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣؛ فقال إنه يشك شكاً كبيراً في صحة تفسير الحكومة البريطانية للعهد الذي أمر هو بأن يقطع للشريف حسين في سنة ١٩١٥؛

١٥ - وقد رد مندوبو المملكة المتحدة في الجلسة الرابعة على النقاط المهمة التي وردت في ملاحظات مندوب العرب التي تضمنتها الفقرات السابقة. وكان بين ما أدلوا به في ردهم ما يأتي: (١) قال مندوبو المملكة المتحدة إن مذهبوا إليه فيما يتعلق بالمناطق التي لا يستطيعون التصرف أو العمل فيها بحرية بدون ضرر بمصالح حليفهم فرنسا لا يزال قائماً، لأنهم يرون أن مقاله مندوبو العرب لم يفنده؛

(ب) إن مقاله اللورد جري في مجلس اللوردات في سنة ١٩٢٣ كان في أثناء مناقشة، ولم يكن أمامه نص تصريح بلفور.

١٦ — حاول كل من مندوبي المملكة المتحدة والعرب - بنجاح فيما يرجون - أن يفهم وجهة النظر الأخرى ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يصلوا إلى اتفاق على تفسير المكاتبات ، وهم يشعرون بأن عليهم أن يقدموا تقريرهم إلى المؤتمر بهذا الأمر الواقع ؛

١٧ — على أن مندوبي المملكة المتحدة أبلغوا مندوبي العرب أن حجة العرب كما شرحت للجنة فيما يتعلق بتفسير المكاتبات - ولا سيما فيما يتعلق بمعنى عبارة أجزاء من بلاد الشام واقعة إلى الغرب من ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب - لها من القوة أكثر مما كان يبدو من قبل ؛

١٨ — وفضلا عن ذلك فإن مندوبي المملكة المتحدة أبلغوا مندوبي العرب أنهم يوافقون على أن فلسطين كانت داخلية في المنطقة التي طالب بها الشريف حسين في كتابه المؤرخ في ١٤ يولييه سنة ١٩١٥ ، وأنه ما لم تكن فلسطين قد استثنيت فيما بعد من هذه المنطقة ، فانه يجب عدها داخلية في المنطقة التي تعهدت بريطانيا العظمى بالاعتراف بالاستقلال العربي فيها وتأيده . وهم يذهبون إلى أن التفسير الصحيح للمكاتبات يجعل فلسطين مستثناة ، ولكنهم يعترفون بأن العبارة التي تضمنت هذا الاستثناء لم تكن محددة صريحة ، ولا غير قابلة للخطأ ، كما ظن في وقتها ؛

١٩ — أشير من قبل إلى أن اللجنة درست حوادث ووثائق تالية للمكاتبات ، رأى هذا الفريق أو ذاك أنها قد تاتي ضوءاً على معنى المكاتبات ، أو الغاية منها . وفي خلال هذا الدرس لفت نظر اللجنة في جملة ما لفت نظرها إليه إلى ما يسمى " اتفاق سايكس - بيكو " وإلى " تصريح بلفور " وإلى " رسالة هوجارث " (ملحق ف) وإلى " التصريح للسبعة " (ملحق و) وإلى تأكيدات أعطاها الجنرال السير آدموند - الفيكونت فيما بعد - للنبي حين كان قائداً للقوات المتحالفة في سورية وفلسطين (ملحق ح) والتصريح البريطاني الفرنسي في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ (ملحق ي)

٢٠ — فقيما يتعلق بـ " رسالة هوجارث " تود اللجنة أن تبين أن مندوبي العرب يعتمدون اعتماداً عظيماً على عبارة في رسالة أبلغها إلى الملك حسين الكومندر د . ج . هوجارث من رجال المكتب العربي بالقاهرة في يناير سنة ١٩١٨ ، ومؤداها أن هجرة اليهود إلى فلسطين لن يسمح بها إلا بقدر ما يتفق ذلك مع الحرية السياسية والاقتصادية للأهالي العرب . وهذه

العبارة هي ترجمة مندوبي العرب للعبارة المقابلة لها في مذكرات الملك حسين باللغة العربية عن محادثته مع الكومندر هوجارث . وقد أبلغ مندوبو المملكة المتحدة المندوبين العرب أن الحكومة البريطانية رأت من الضروري ، لجلاء الموضوع ، أن تنشر النص الكامل للرسالة التي كلف الكومندر هوجارث أن يبلغها مع تقريره عن زيارته ، أنظر (ملحق و) ؛

٢١ — كذلك أبلغ مندوبو المملكة المتحدة مندوبي العرب أن حكومة جلالة رأت من الضروري أن تنشر نص التصريح الذي أعطى في حوالى ١٦ يونيه سنة ١٩١٨ لسبعة من كبار العرب سبق لهم أن قدموا إلى حكومة جلالة مذكرة في موضوع مستقبل البلاد العربية ، أنظر (ملحق ز) ؛

٢٢ — وليس من اختصاص اللجنة أن تبدى رأيا في التفسير الصحيح للبيانات المختلفة المذكورة في الفقرة ١٩ ومثل هذا الرأي لا يمكن في أى حال أن يتكون إلا بعد النظر في بيانات أخرى صدرت في أثناء الحرب أو بعدها . على أن من رأى اللجنة مع ذلك أن من الجلى من هذه البيانات أن حكومة جلالة لم تكن حرة في التصرف في فلسطين بدون مراعاة لرغبات أهالى فلسطين ومصالحهم ، وأن هذه البيانات يجب أن تدخل في الحساب عند محاولة تقدير المسؤوليات التي احتملتها حكومة جلالة حيال هؤلاء الأهالى ، كنتيجة للمكاتبات ، كائناً ما كان تفسيرها .

١٦ مارس سنة ١٩٣٩

الامضاءات

ت . السويدى ع . ر . عزام عونى عبد الهادى

موسى العلى ج . أنطونىوس

موم جراتان بوش لاسى باجاللى

ملحق (١)

راجع الفقرة السادسة من التقرير

مكتب السكرتير العام
للفود العربية لدى مؤتمر فلسطين

السفارة المصرية الملكية
لندن

٢٣ فبراير سنة ١٩٣٩

مذكرة

عن عهود بريطانيا العظمى للعرب

١ — للمسألة جانب تاريخي يرجع إلى ما قبل الحرب حين كانت فرنسا تطلب حقوقاً خاصة لها في سورية في حالة انحلال الدولة العثمانية ؛

٢ — وقد لقي ماطلبته فرنسا اعترافاً إلى حد كبير من بريطانيا العظمى في تصريح من السير أدوراد جرى أعلنه رئيس الوزارة الفرنسية في مجلس الشيوخ الفرنسي في ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢ ؛

٣ — كانت كلمة " الشام " في تلك الأيام تطلق على كل منطقة سورية التاريخية والجغرافية ، أى على البلاد الواقعة بين جبال طوروس وشبه جزيرة سينا ، وكانت مؤلفة من جزء من ولاية حلب ، وولاية بيروت ، وولاية سورية ، وسنجد لبنان ، وسنجد القدس . وكانت تشمل ذلك الجزء الذي نزع فيما بعد ، وصار تحت الانتداب باسم فلسطين ؛

٤ — ومع أن بريطانيا العظمى قبلت في سنة ١٩١٢ القول بأن سورية منطقة نفوذ افرنسي ، إلا أن هناك رأياً بدأ ينشأ في بعض الدوائر البريطانية ، ويقوى ، ومؤداه أنه في حالة انحلال الدولة العثمانية يجب أن يبذل جهد لفصل سورية الجنوبية ابتداءً من شمالي حيفا وعكا ، لتكون وحدة قائمة بنفسها ، وواقعة تحت النفوذ البريطاني . وبما يعرفه الذين عرفوا اللورد كتشنر أنه كان شديد التعلق بهذه الفكرة ، وأنه بثا في الدوائر الرسمية قبل الحرب : (ملحوظة - الكولونيل س . ف . نيوكوم والكولونيل السير فيفيان جبرائيل ، كانا متصلين باللورد كتشنر في هذا الموضوع ، وقد يستطيعان أن يؤديا الشهادة فيه) ؛

٥ — وبأمر اللورد كتشنر قام الكبتن - الكولونيل الآن - نيوكوم ، بمسح شبه جزيرة سينا عسكرياً في سنة ١٩١٣ ، وجاءت نتيجة هذا المسح مؤيدة لرأى اللورد كتشنر ، بأن سورية الجنوبية - شمالاً إلى حيفا وعكا ، وجنوباً إلى خليج العقبة - ضرورية للإمبراطورية البريطانية ، سياسياً وحريراً في حالة انحلال الدولة العثمانية ؛

٦ — وكان هذا الرأي هو المسيطر على سياسته في علاقاته مع العرب ، فلما قامت الحرب اتصل بالشيخ حسين ، واتخذ تدابير أخرى مع المصالح المختلفة في الحكومة البريطانية ، وفي جملتها وزارة الهند وحكومة الهند ، محاولاً أن يقنعها بأن من المرغوب فيه مقاومة مطالبة فرنسا بسورية كلها ، نظراً لأهمية سورية الجنوبية والأسكندرون للإمبراطورية البريطانية في المستقبل ؛

٧ — وفي مارس سنة ١٩١٥ - وبايعاز اللورد كتشنر - ألف رئيس الوزارة لجنة للبحث في موضوع المصالح البريطانية في الدولة العثمانية ، والمعتقد أن اللورد كتشنر أدلى بأقواله أمام هذه اللجنة : والمعروف على كل حال أن اللجنة - كما جاء في تقرير اللجنة الملكية لفلسطين - قررت في يونيو سنة ١٩١٥ وجوب انتزاع سورية الجنوبية ، وإخراجها ، من منطقة النفوذ الفرنسي ؛

٨ — هذا الجانب التاريخي له أهمية أساسية لفهم ماتلاه ، فانه لما بعث الشيخ حسين بكتابه الأول في يوليو سنة ١٩١٥ إلى السير هنري مكماهون كانت الحكومة البريطانية قد تلقت تقرير اللجنة بضرورة الفصل بين سورية الشمالية وسورية الجنوبية ، عند النظر فيما تطلبه فرنسا من أراضي الدولة العثمانية . ويجب أن تقرأ التحفظات التي وضعها السير هنري مكماهون

في كتابه المؤرخ في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ على ضوء الموقف السائد في وزارة الخارجية البريطانية في ذلك الوقت . وفي كل المكاتبات يحاول السير هنري مكاهون أن يبين للشريف حسين أن الأجزاء الوحيدة من سورية التي ترغب بريطانيا العظمى أن تخرجها من منطقة الاستقلال العربي هي تلك الأجزاء التي تشعر بريطانيا العظمى أنها ليست حرة للتصرف فيها بدون "إساءة إلى مصالح حليفها فرنسا" وقد عبر السير هنري مكاهون عن هذا التحفظ بألفاظ أخرى في كتابه المؤرخ في ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٥ ، فقال إنه : "فيما يتعلق بولاية حلب وبيروت قد أخذت حكومة بريطانيا العظمى علماً بملاحظاتكم ، ولكن لما كانت مصالح حليفنا فرنسا متصلة بالموضوع ، فإن المسألة ستطلب درساً وعناية ، وسنكتب إليكم في الموضوع مرة أخرى في الوقت المناسب " . وكذلك الشريف حسين كان في كل مكاتباته يعتبر أن الأجزاء الوحيدة من سورية المعينة بالاستثناء هي المناطق الساحلية الشمالية من سورية ، أي لبنان والساحل ؛ وقد فهم أن بريطانيا تريد أن تحتفظ بهذا الجزء لالسبب سوى المطالب الفرنسية . أما سورية الجنوبية فما كان يمكن أن تكون جزءاً من المنطقة المحتفظ بها ، لأن بريطانيا العظمى لم تكن فقط غير راغبة في إدخالها في منطقة النفوذ الفرنسي ، بل كانت تريد أن تدخلها في منطقة الاستقلال العربي ، أي في دائرة النفوذ البريطاني في المستقبل ؛

٩ — ودرس النصوص يؤيد هذا التفسير من عدة وجوه . ويجب أن نوجه النظر إلى أن السير هنري مكاهون لم يحدد قط منطقة الاستقلال العربي بألفاظه هو ، وإنما كان الذي فعله هو أن يقبل الحدود التي اقترحها الشريف حسين جملة وكما هي ، فيما عدا بعض التحفظات . ويستخلص من ذلك أنه مالم يثبت أن فلسطين كان منصوباً عليها بصراحة ، أو حتى ضمناً في هذه التحفظات ، فإنه يجب عدها داخلة في المنطقة التي اقترحها الشريف حسين ، والتي قبلها السير هنري مكاهون جملة . وليس في المكاتبات كلها أي ذكر لفلسطين أو سورية الجنوبية ، أو لأي قسم إداري من سورية يمكن أن يفهم أن المقصود به ما يعرف الآن بفلسطين . ومع أن هناك أجزاء خصصت بالاستثناء من منطقة الاستقلال العربي التام ، فإنه ليس ثم أية إشارة ، ولو غير مباشرة أو ضمنية ، إلى ذلك الجزء من سورية الذي كان يطلق عليه في التقسيم الإداري العثماني ، اسم سنجق القدس ؛

١٠ — وقد قيل كلام كثير عن التفسيرات الممكنة للمعنى الصحيح لكلمة " ولاية " . واستعمال هذه الكلمة في المكاتبات كلها يدعو إلى الشرح . إن لفظة " ولاية " هي الصيغة التركية

للكلمة العربية "ولاية" والمقصود بها في اللغة العربية إقليم أو منطقة أو قسم بدون أى دلالة إدارية معينة . أما في اللغة التركية فقد استعيرت الكلمة العربية للدلالة على أقسام إدارية معينة من الدولة العثمانية لها حدود وتجوم . وفي المكاتبات التي نحن بصدها ، والتي دارت باللغة العربية ، استعملت كلمة "ولاية" العربية ، وهي لاتقابل دائماً وفي كل حال كلمة "ولايت" التركية . فمثلا يذكر النص العربي "ولاية مرسين" و "ولاية الأسكندرون" و "ولاية دمشق" و "ولاية حمص" و "ولاية حماة" مع أنه لم تكن هناك في أى عهد من عهود التاريخ أقسام إدارية يطلق عليها هذا الوصف ، فهذه العبارات لا يكون لها معنى إلا إذا أخذنا بالمدلول العربي لكلمة "ولاية" العربية ، وهو القسم أو المنطقة ، بدون أية إشارة إلى حدود إدارية ؛

١١ — إن الترجمة الإنجليزية التي وزعها وفد المملكة المتحدة تستعمل كلمة "ولاية" العربية بصيغتها التركية في جميع المكاتبات ، وهذا خطأ في الترجمة ، ولا مسوغ له لسبب آخر ، فقد كانت كتب السير هنرى مكاهون تصدر من دار المندوب السامى بالقاهرة بالعربية ، وهذا النص العربي الذي كان يصدر عنها هو ترجمة عن الأصل الإنجليزي ، وفي الأصل الإنجليزي استعملت كلمة "قسم" أو "منطقة" كما هو ظاهر من الكتاب الأبيض الصادر في ١٩٢٢ ، ومن تقرير لجنة فلسطين الملكية (الفصل الثانى الفقرة الخامسة) فاذا استطاع وفد المملكة المتحدة أن يرى وسيلة لإثبات كلمة "قسم" أو "منطقة" في مواضعها بدلا من "ولايت" التركية في النص الإنجليزي ، فإن هذا يزيل الاضطراب الذى لاداعى له ؛

١٢ — وتذهب الحكومة البريطانية إلى أن فلسطين كانت مستثناة ضمناً ، وأنه يشملها ما قال السير هنرى مكاهون للشرىف حسين من أنه ستستثنى "أجزاء من سورية واقعة إلى الغرب من مناطق دمشق وحمص وحماة وحلب" وقد أعلن المستر ونستون تشرشل هذا الرأى في سنة ١٩٢٢ لما قال بصفته وزيراً للمستعمرات : إن كلمة منطقة يجب أن تعد معادلة لكلمة "ولايت" وإنه لما كانت "ولاية دمشق" تشمل ذلك الجزء من سورية الذى يعرف الآن باسم شرقي الأردن - الواقع شرقي نهر الأردن - فانه ينتج من ذلك أن ذلك الجزء من سورية - المعروف الآن باسم فلسطين - والواقع غربي نهر الأردن كان أحد الأجزاء المحتفظ بها في عبارة السير هنرى مكاهون ؛

١٣ — ولكن مراجعة النص تثبت أن هذه الحجة لاتنهض ، ذلك أن كلمة منطقة في عبارة السير هنرى مكاهون لا يمكن أن يكون المقصود بها أن تكون معادلة لكلمة "ولايت"

لأنه لم يكن هناك وجود لشيء اسمه "ولاية دمشق" أو "ولاية حمص" أو "ولاية حماة" وإنما كانت هناك ولاية واحدة لسورية عاصمتها دمشق ، وقسمان صغيران إداريان كانت حمص وحماة من بلدانها الكبرى ؛ ولا معنى لعبارة السير هنرى مكاهون إلا إذا فهمنا من كلمة المنطقة ما يفهم عادة ، أى الجهات المجاورة للمدن الأربع ، فيكون تحفظه مقصوداً على جزء يمتد من صيدا إلى الأسكندرون ، وهو جزء واقع إلى الغرب من الخط المتصل الذى يتكون من هذه المدن ، والإقليم المتاخم لها ؛

١٤ — وأشار السير هنرى مكاهون فى كتابه الثالث المؤرخ فى ١٣ ديسمبر إلى المناطق التى أراد استثناءها ، فذكر "ولايتى حلب وبيروت" ولو أنه كان يفكر فى فلسطين ، ويريد استثناءها ، ل زاد على ذلك عبارة ، مثل "وسنجدى القدس" . وكونه لم يفعل ذلك يؤيد القول بأن الأجزاء الوحيدة من سورية التى كانت النية فى ذلك الوقت الاحتفاظ بها لفرنسا هى المناطق الساحلية من سورية الشمالية ؛

١٥ — وأخيراً اشتمل الكتاب الثانى الذى بعث به السير هنرى مكاهون إلى الشريف حسين ، على التعهد ، وفيه يذكر أن بريطانيا العظمى تعترف للعرب بالاستقلال فى كل المناطق الواقعة داخل الحدود التى اقترحها الشريف مكة ، والتى يسع بريطانيا فيما يتعلق بها أن تتصرف بحرية بدون إضرار بمصالح حليفها فرنسا . وفى هذا الكتاب ، والكتاب الذى تلاه فى ١٤ ديسمبر ، سوغ استثناءه لمناطق معينة من سورية ، بضرورة مراعاة بريطانيا العظمى لمصالح فرنسا . ويخلص من هذا أنه إذا وجدت بريطانيا العظمى فى نهاية الحرب أنها حرة فى التصرف فيما يتعلق بأى جزء كانت ترى أنها مضطرة إلى الاحتفاظ به من أجل فرنسا ، فإن التحفظ يفقد دواعيه ومسوغاته وكل قوة كانت له ، حينما وضع ؛ وينتج من هذا أن الجزء الذى لا يدخل فى دائرة المصالح الفرنسية - كما حدث فيما يتعلق بفلسطين - يجب أن يبقى ، لعدم وجود اتفاق آخر على خلاف ذلك ، فى منطقة الاستقلال العربى ، التى اقترحها الشريف حسين ، وقبلتها بريطانيا العظمى ؛

وهنا يجب أن نشير إلى اختلاف مهم بين النص الإنجليزى الرسمى ، والنص العربى لكتاب السير هنرى مكاهون ، المؤرخ فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٥ ، فإن السير هنرى عند كلامه على استثناء ولايتى حلب وبيروت ، يقول : إن لحليفنا فرنسا مصالح "فيهما كليهما"

والكلمتان المحصورتان بين أقواس غير موجودتين في النص الإنجليزي الرسمي ، ولكنهما موجودتان في النص العربي الذي تلقاه الشريف حسين ، وقيمة هذين اللفظين أنهما يدلان على أن السير هنرى مكاهون لم يكن يفكر إلا في هاتين الولايتين ، وأنه لا يمكن أن يكون قد فكر في منطقة ثالثة خارج ولايتي حلب وبيروت ؛

١٦ — وقد صرح السير هنرى في رسالة منه إلى جريدة التيمس نشرتها له بتاريخ ٢٣ يولييه سنة ١٩٣٧ ، بأنه لما قطع العهد للشريف حسين لم يكن يقصد أن تكون فلسطين داخلة في منطقة الاستقلال العربي ، وأن كل شيء في ذلك الوقت كان من شأنه أن يحمله على الاعتقاد بأن الملك حسين كان يدرك تماماً أن فلسطين ليست داخلة في التعهد ؛

وهذا التصريح الذى أفضى به السير هنرى مكاهون لا يثبت على الفحص ، فإن وظيفة السير هنرى كانت وظيفة وسيط مكلف بمهمة ، هى أن ينفذ السياسة التى رسمها رؤساؤه الرسميون وإبلاغها إلى الشريف حسين ، طبقاً للتعليمات الصادرة إليه من وزارة الخارجية ، ولم تكن وظيفته رسم هذه السياسة ، وحتى لو كان من الجائز أن يرجع المرء إلى النية المستورة وراء العبارة ، لإبطال المعنى الصحيح العادى لهذه العبارة ، أو تشويهها ، فليست نية السير هنرى هى التى يعول عليها ، ويرجع إليها ؛ بل نية الوزير المسئول - وهو فى هذه الحالة وزير الخارجية - وبتعليماته كان السير هنرى مكاهون يعمل . فاذا جاز إدخال النيات فى الحساب على الرغم من المعنى الجلى للألفاظ المستعملة ، فإن من الواجب الرجوع فى تبين هذه النية إلى ما عسى أن يكون موجوداً بين محفوظات وزارة الخارجية ، لعل شيئاً منها يكشف عن نيات الوزير . . . وهناك ما يشير إلى هذه النية فى خطاب ألقاه الفيكونت جرى أوف فالودين بمجلس اللوردات فى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ . وقد ألحقت الفقرات الخاصة بموضوعنا من هذا الخطاب بمذكرتنا ، وأردفت بالملاحظات التى أدلى بها اللورد باكاستر يومئذ ؛ وقد بين الفيكونت جرى أنه يشك شكاً جدياً فى صحة التفسير الذى تأخذ به الحكومة البريطانية لمدى التعهدات التى قطعها للعرب ، وهو وزير للخارجية فى سنة ١٩١٥ ؛

١٧ — ونغض هنيهة عن النيات المستورة ، وتناول النص نفسه ، فترى أن الألفاظ التى استعملت فى المكاتبات لا يمكن تفسيرها إلا بأن فلسطين لم تكن مستثناة - لا بصفة مباشرة ، ولا بصفة غير مباشرة - من منطقة الاستقلال العربى . وعبارة " ولايات دمشق

الشام وحص و حماة و حلب " كما ورد في (الفقرة ١٣) لا يمكن أن يكون لها غير معنى واحد هو الأقاليم المجاورة لهذه المدن ، ومن البديهي أيضاً أن الشريف حسيناً فهم أن " الأجزاء من بلاد الشام " التي سيحتفظ بها هي الواقعة في الغرب مباشرة من هذه المدن الأربع ، ليس إلا . ففي كتابه المؤرخ في ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٥ يذكر ولايتي حلب و بيروت " وسواحلها " . وفي كتابه في أول يناير سنة ١٩١٦ يصف المناطق المقترح إخراجها بأنها " الجهات الشمالية وسواحلها " وفي نفس الكتاب يقول : " عند أول فرصة تضع فيها أوزار هذه الحروب ، سنطالبكم بما نعوض الطرف عنه اليوم لفرنسا في بيروت وسواحلها " . وفضلاً عن ذلك فإن السير هنري مكماهون نفسه يشير في كتابه المؤرخ في ٣٠ يناير سنة ١٩١٦ إلى الأجزاء من بلاد الشام التي ستستتي بكلمتي " الجهات الشمالية " ويدل بذلك على أنه في ذلك الوقت على الأقل لم يكن يخالف الشريف حسيناً في اعتبار التحفظات سارية فقط على المناطق الساحلية الشمالية من سورية ؛

١٨ — وهناك أخيراً دليل مستمد من عمل الشريف حسين نفسه فيما بعد ، فيما يتعلق بفلسطين ، وهو يثبت أنه كان دائماً يعتقد أن هذا الجزء من سورية - فلسطين - باق في نطاق الاستقلال العربي . فما كاد يصدر تصريح بلفور حتى بادر إلى إرسال احتجاج إلى الحكومة البريطانية ، طالباً إيضاحاً عن هذا التصريح . فهذا العمل وغيره مما فعله الشريف حسين فيما بعد قد يعد خارجاً عن اختصاص اللجنة التي لا يتناول عملها إلا درس مكاتبات مكماهون ، ولكن هذه حقائق تاريخية ، وعلى ضوءها يتبين أن ما صرح به السير هنري مكماهون في جريدة التيمس يفقد قوته ، بل يبدو عديم المعنى ؛

١٩ — والقول بأن الحكومة البريطانية كانت تنوى فعلاً إخراج فلسطين من منطقة النفوذ الفرنسي ، وإدماجها في نطاق الاستقلال العربي (أي في منطقة النفوذ البريطاني في المستقبل) هذا القول تؤيده التدابير التي اتخذت في فلسطين في أثناء الحرب . فقد ألقى البريطانيون آلافاً من النشرات على كل أنحاء فلسطين ، وهذه النشرات كانت عبارة عن رسالة من الشريف حسين من ناحية ، ورسالة من القيادة البريطانية من ناحية أخرى ؛ ومؤدى الرسالتين أنه عقد اتفاق بريطاني عربي يكفل استقلال العرب ، وأن الفريقين يطلبان من أهالي فلسطين أن يعدوا الجيش البريطاني الزاحف جيشاً حليفاً ، جاء لتحريرهم ، وأن عليهم أن يقدموا له كل مساعدة . وقد أنشئت تحت إشراف السلطة العسكرية البريطانية في فلسطين مكاتب لتجنيد

المتطوعين لقوات الثورة العربية . وفي سنة ١٩١٦ ومعظم سنة ١٩١٧ كان من الواضح أن موقف الضباط العسكريين والموظفين السياسيين التابعين للجيش البريطاني قائماً على اعتبار أن فلسطين ستكون جزءاً من البلاد العربية التي ستقوم فيها بعد الحرب حكومات مستقلة متحالفة مع بريطانيا العظمى ؛

٢٠ — وفي الختام نقول : إن النص الإنجليزى لمكاتبات مكماهون ، وهو الذى وزعه الوفد البريطانى بصفة خصوصية على الوفود العربية ، فيه أخطاء فى الترجمة يؤثر بعضها فى المعنى تأثيراً محسوساً ، فمن المرغوب فيه للمصلحة العامة مراجعة الترجمة قبل أن يذاع النص على الجمهور .

(الإمضاء)

ج . أنطونيوس

السكرتير العام للوفود العربية

ملحق (ب)

راجع الفقرة السابعة من التقرير

مكتابات مكهاون - حسين

١ — أصنى رئيس القضاة بعناية واهتمام إلى البيانات التي ألقاها في الجلسة الأولى - التي عقدتها اللجنة - أعضاء اللجنة العرب، وفيها يشرحون الآراء التي يعتقها العرب عامة فيما يتعلق بالتفسير الصحيح لما يسمى "مكتابات مكهاون - حسين" وقد قرأ بعد ذلك بمثل تلك العناية وذلك الاهتمام، المذكرة التي قدمها إليه المستر أنطونيوس في الجلسة نفسها؛

٢ — ونظراً لقصر الوقت الميسور لإعداد المذكرة الحالية قد توجد بعض نقاط في بيانات العرب أو في مذكرة المستر أنطونيوس لم يتناولها الكلام على وجه التخصيص، ولكن المرجو مع ذلك أن تكون هذه المذكرة كافية في إيضاح الآراء التي تأخذها حكومة جلالة فيما يتعلق بالمكتابات التي هي موضوع الدرس؛

٣ — ويعرف أعضاء اللجنة أن جميع الحكومات التي توالى على المملكة المتحدة من سنة ١٩١٥ فصاعداً تمسكت بالرأى القائل بأن السير هنرى مكهاون قصد بمكتباته مع شريف مكة في سنة ١٩١٥ وسنة ١٩١٦، وخاصة بكتابه المؤرخ في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥، أن تترك المنطقة المعروفة الآن باسم فلسطين، خارج دائرة الاستقلال العربى، وأن المكتابات المذكورة لم يكن لها يومئذ، ولا يمكن أن يكون لها الآن، أى معنى آخر؛

٤ — على أن من الضروري، لفهم موقف حكومة جلالة، النظر في جميع الظروف المحيطة بالموضوع، وعدم الاقتصار على ألفاظ المكتابات نفسها؛

٥ — ويجب أولاً، وفوق كل شئ، أن نذكر المركز الفريد الذي كان لفلسطين يومئذ، والذي لا يزال لها إلى الآن، باعتبارها أرضاً مقدسة، لافى نظر المسلمين وحدهم، بل فى نظر المسيحيين واليهود أيضاً، وباعتبارها بلاداً تعنى بها وتهم لها كل الدول الأوروبية والأمريكية. وهذا الاعتبار أهم عند المسيحيين واليهود منه عند المسلمين، لأن هذه البلاد تعد عند أصحاب

الديانتين الأوليين الأرض المقدسة الرئيسية ، بل الوحيدة ، على حين أنها عند المسلمين تلى الحجاز في المقام ، وليس من المبالغة أن يقال : إن مقام فلسطين عند المسيحيين واليهود يعادل مقام مكة والمدينة عند المسلمين ؛

٦ — وفصلاً عن ذلك فإن فلسطين ما كان يمكن أن تعد أرضاً عربية صرفاً حتى في سنة ١٩١٥ ؛ وصحيح أن أحد الناطقين بلسان العرب قال إنها على العكس كانت "عربية صرفاً" على خلاف الجهات الساحلية إلى الشمال ؛ وإن هذا عامل يجب إدخاله في الحساب عند تقدير الظروف المحيطة . ولكن يجب أن يذكر أنه بغض النظر عن الأهالي اليهود الذين كانوا فيها ، فإنها كانت غاصة بالكنائس والمدارس والمعاهد المسيحية من كل ضرب ونوع ، وكان آلاف من الحجاج المسيحيين والسياح يذهبون إليها في كل عام ، وكانت هذه المعاهد مبعثرة في أنحاء البلاد . وبعض البلدان - مثل بيت لحم - كانت مسيحية صرفاً تقريباً ، والواقع أنه لم يكن فيها - أى بيت لحم - في سنة ١٩١٢ سوى ثلاثمائة مسلم ، من أحد عشر ألفاً . وفي الناصرة كان عدد السكان خمسة عشر ألفاً ، منهم عشرة آلاف من مذاهب مسيحية مختلفة - يونان ولاتين ومارونين وبروتستانت - ولاشك في أن معظم هؤلاء المسيحيين كانوا عرباً . ولكن كان هناك عدد كبير من المسيحيين الأجانب فضلاً عن المعاهد المسيحية الأجنبية ؛

٧ — ومن الجلى أن بريطانيا العظمى لم يكن لها حق أو سلطان في سنة ١٩١٥ يخولها أن تقول : إنه إذا نجح الحلفاء في أن ينتزعوا من الدولة العثمانية أرضاً لها هذه الأهمية في العالم المسيحي ، فإنها ستسلها إلى حكم "دولة إسلامية مستقلة أخرى" من قبل أن تحصل أولاً على كل نوع من الضمانات لحماية الأماكن المقدسة المسيحية واليهودية ، ولكفالة الحرية في الوصول إليها على الأقل بمقدار ما كانت هذه الحرية مكفولة في عهد الدولة العثمانية ؛

٨ — من أجل هذا لا يكون مما يقبل عقلاً أن يكون السير هنرى مكاهون قد أراد أن يعطى الشريف حسين وعداً إضافياً بأن تكون فلسطين داخلة في منطقة الاستقلال العربي . وإن في كون مسألة الضمانات لم تذكر قط ، لدليلاً ينفي كل شك في أن السير هنرى مكاهون لم يخطر له لحظة واحدة أن كتابه سيفهم منه أن فلسطين داخلة في هذه المنطقة . وإنه لمعقول أن يعتقد المرء أن الشريف مكة الذى أظهر غير مشروعة على الأماكن الإسلامية المقدسة في الحجاز لابد أن يكون قد قدر وأدرك قوة الشعور المسيحي في هذه المسألة ، وعرف أنه

مامن موظف بريطاني يستطيع أن يتعهد بضم فلسطين إلى دولة إسلامية أخرى من غير أن يبدى تحفظات صريحة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة المسيحية ؛

٩ — ومن العوامل الأخرى العظيمة الأهمية أن ميناء حيفا كانت تزداد أهميتها بسرعة . وهذه الميناء وغيرها من الموانئ على الساحل الفلسطيني عظيمة القيمة من وجهة النظر البريطانية ، إذا اعتبرنا مصالح بريطانيا العظمى ، الكبيرة ، في قناة السويس . ولا بد أنه كان من الواضح لكل مراقب مطلع أنه في حالة انتصار الحلفاء ستعنى بريطانيا بالحصول على ضمانات تمنع استخدام أراضي فلسطين ، ولا سيما موانئ مثل حيفا ، للهجوم منها في المستقبل على أرض مصر ؛

١٠ — أما عن مصالح فرنسا ، فإن من المعلوم أن فرنسا طالبت في سنة ١٩١٥ بأن يكون لها نفوذ عظيم جداً ، إذا لم يتيسر أن تكون لها السيادة الفعلية في مناطق واسعة وغير محددة بدقة في الشرق الأوسط . ولا بد أن يكون شريف مكة كان يعرف أن لفرنسا مطالب من هذا القبيل حتى من قبل أن يرد ذكر لهذه المطالب في المكاتبات ، فقد كان على اتصال بالوطنيين العرب في سورية ، وحسبه هذا مصدراً للعلم بمطامع فرنسا إذا لم يكن ثم مصدر غير ذلك ؛

١١ — هذه الاعتبارات تجعل من غير المعقول أن يكون السير هنرى مكماهون قد أهمل كل ذكر للمصالح الفرنسية والبريطانية فيما يسمى الآن فلسطين ، إلا إذا كان قد عد فلسطين خارجة ، بطبيعة الحال وبالبداهة ، عن المنطقة التي كان يعد العرب فيها بالاستقلال . وإنه لمن العسير أن يفهم الإنسان كيف يظن من يقرأ كتب السير هنرى ، ويكون محبطاً بالموقف السياسى العام في الشرق الأوسط ، ومن غير بحث واستقصاء أن فلسطين كان في النية إدخالها في منطقة الاستقلال ؛

١٢ — ويجب أيضاً أن يتذكر المرء كيف كان الموقف العام في سنة ١٩١٥ ، فقد كانت تركيا مسيطرة على كل من سورية وفلسطين ، ولم تكن قد انهزمت بعد . وكانت فرنسا والروسيا حليقتين لبريطانيا ؛ ولكن كان على بريطانيا أيضاً أن تراعى دولاً أخرى في أوروبا ، ولا سيما إيطاليا ، فلم يكن في وسعها أن تقطع للشريف حسين عهداً تورطها في مشاكل خطيرة بعد الحرب ، وتخلق لها مصاعب مع أهم دول أوروبا ؛

١٣ — وإذا رجعنا إلى نص تعهد مكماهون في كتابه المؤرخ في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ ،

فان هذا يجب أن يقرأ على ضوء مباحثات معينة دارت بين المندوب السامى البريطانى فى فلسطين ، ومحمد شريف الفاروقى ؛

١٤ — وقد لا يكون الفاروقى ممثلاً معتمداً لشريف مكة أو لزعماء الحركة الوطنية العربية فى دمشق ، وقد لا يكون هؤلاء الزعماء والشريف قد علموا بفحوى مباحثاته مع المندوب السامى فى خريف سنة ١٩١٥ ، ولكن لاشك فى أنه كان مطلعاً تمام الاطلاع على آراء زعماء العرب وآمالهم . وما من عربى يمكن أن يكون قد أنكر - أو يمكن أن ينكر الآن - أنه كان يضع مطالبهم عند حدها الأدنى حين قال : إن العرب مستعدون أن يقاتلوا فى سبيل "ولايات حلب وحمص وحماة ودمشق" وأنه لا بد أن يكون قد أراد بكلمة "ولايات" ما يحيط بهذه المدن بأوسع المعانى ، وأنه ما كان يمكن أن يعنى أن العرب لا يقاتلون من أجل أى جزء من الأراضى الداخلىة من حدود كليشيا إلى خليج العقبة . وهذه النقطة مهمة ، لأن العبارة التى استعملها ، فيما بعد ، السير هنرى مكماهون فى كتابه ، هى نفس العبارة التى استعملها الفاروقى ؛

١٥ — فالفاروقى هو إذن الذى قال : إن العرب قد يقبلون تحفظاً عاماً من بريطانيا ، خاصاً بالأراضى التى لا يسعها أن تكون حرة فى التصرف فيها بدون إساءة إلى حلفائها . ومع أن حكومة جلالاته لم تشأ أن تبالغ فى تأكيد هذه النقطة ، لأن الفاروقى لم يكن مفوضاً ، إلا أن هذا يدل على ما كان يدور فى ذهن السير هنرى مكماهون حين قطع العهد ؛

١٦ — كل هذه الاعتبارات يجب أن تذكر عند ما يراد تعليق معنى خاص ببعض الألفاظ ، فى مكاتبات سنتى ١٩١٥ و ١٩١٦ . وقد تبدو المكاتبات بين السير هنرى مكماهون والشريف حسين أبعد ما تكون فى هذا الوقت عن الوضوح والجلال ، ولكن الظروف التى لحقت فيما سلف ، والمشاكل العديدة التى كانت تستغرق وقت رجل فى مثل مركز السير هنرى فى ذلك الوقت ، والحالة فى بلاد العرب - كل هذه مسائل مرتبطة بدراس الوثائق . وهذا يصدق ، على الخصوص ، إذا نظرنا إلى معنى التعهد على ضوء النيات المحتملة للفرعيتين ، ولكنه يصدق أيضاً إذا نظرنا إلى المعنى على ضوء التفسير القانونى الواقعى لعبارة التعهد . فانه فى حالة كهذه ، أثارت فيها العبارة أو اللغة التى استعملت ، خلافاً وتخميناً ، يكون من المشروع مراعاة الظروف المحيطة بالموضوع ، عند محاولة الوصول إلى البت فيما يجب أن يفهم من الألفاظ ؛

١٧ — فاذا راعينا جميع الظروف المحيطة يكون موقف الحكومة البريطانية إذن قائماً على نقطتين رئيسيتين :

١ — تحفظ جغرافي خاص ، فيما يتعلق بالمنطقة التي كانت بريطانيا العظمى تستطيع أن تعد العرب فيها بالاستقلال ؛

٢ — تحفظ عام ، فيما يتعلق بهذه المنطقة نفسها .

١٨ — فأما عن الأول ، فإن رأى حكومة جلالتة دائماً أن عبارة " أجزاء من بلاد الشام واقعة غربي ولايات دمشق وحماة وحمص وحلب " تشمل كل ذلك الجزء من سورية بما فيها ما يسمى الآن فلسطين ، الواقع غربي المنطقة الإدارية المعروفة باسم " ولاية سورية " ؛

١٩ — وصحيح أنه لم تكن هناك " ولايات " لحص أو حماة ، ولكنه صحيح أيضاً أن كلا من دمشق وحلب كانت عاصمة ولاية ، وكانت الإشارة إلى دمشق خليقة بمفردها أن تكون كافية لتقرير مايعنيه السير هنري مكماهون . أما حمص وحماة فقد أضيفتا كما هو ظاهر ، لأن الفاروق ذكرهما ، وليبان أن الأراضي التي تعد حمص وحماة أهم بلادها ينبغي أن لا تخرج من المنطقة المخصصة للحكم العربي ، ومن البديهي أنه لم يكن المراد الإشارة إلى ولايات لا وجود لها ؛

٢٠ — وصحيح أيضاً أن الاسم التركي الرسمي للولاية التي كانت دمشق عاصمتها هو " ولاية سورية " ولكنه ما كان ينبغي أن يساء فهم هذه العبارة ، ولا سيما أن كاتب الكتاب وجد من الضروري أن يستعمل كلمة " الشام " - حتى ولو أن هناك ولاية بهذا الاسم - ليتسنى له أن يصف وصفاً شاملاً منطقة جغرافية غامضة تشمل ولايتي الشام وبيروت وسنجق القدس المستقل وإقليم لبنان وجزء من ولاية حلب ؛

٢١ — وقد يكون مما يستحق الذكر في هذا الموضوع أن عبارة " ولايات دمشق الخ " ما كان الشريف حسين يجب أن يكون معناها ، أو المراد بها ، مساحات صغيرة تحيط مباشرة بالبلاد المذكورة كما قال أحد مندوبي العرب - إذا كان رئيس القضاة قد فهم ماسمعه منه على وجهه الصحيح في الجلسة الأولى - لأنه لو كان هذا هو المراد . لكانت المنطقة التي حرم فيها العرب الاستقلال قد زاد امتدادها شرقاً على خلاف ما يؤدى إليه التفسير الواسع للعبارة . وإذن لكانت المنطقة غير العربية قد وصلت شرقاً إلى ضواحي دمشق والبلدان الأخرى ، ولشملت أجزاء كبيرة من شرقي الأردن ، وأقساماً كبيرة من سكة الحجاز الحديدية ؛

٢٢ — ولا نكران أنه يمكن أن يقال إنه لا توجد أرض شرق ولاية حلب ، وأن كتاب ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ إلى الشريف لو أخذ في تفسيره برأى حكومة جلالته لما وصلت منطقة الاستقلال العربى إلى البحر الأبيض المتوسط ، وإن كان لم يذكر في الكتاب أنها لن تصل ؛

٢٣ — فأما عن النقطة الأولى ، فيجب أن نذكر أن السير هنرى مكاهون لم يكن يحاول أن يحدد بدقة الحدود الشرقية للأرض التي يراد إخراجها من منطقة الاستقلال العربى . ومن الواضح أنه استعمل عبارة يحدد بها على وجه عام رقعة من الأرض واقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط قد يقع بعضها خارج "ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب" وقد يقع بعضها داخلها ، ولكنها جميعاً تقع غرباً ، أو إلى الغرب من هذه المناطق ؛

٢٤ — وأما عن النقطة الثانية ، فإن رئيس القضاة لا يشعر أن من الممكن استنتاج شئ من كون السير هنرى مكاهون لم يذكر عدم اتصال المنطقة العربية بالبحر الأبيض المتوسط ؛ لأنه إذا كانت المنطقة التي حددها باعتبارها خارجة عن دائرة الاستقلال العربى ، تمنع اتصال البلاد العربية بالبحر ، فانه لاضرورة لذكر ذلك والنص عليه ؛

٢٥ — وقد أخذ رئيس القضاة علماً بالملاحظة المبينة على أن السير هنرى مكاهون في كتابه المؤرخ في ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٥ اقتصر على الإشارة إلى ما يحتمل من إخراج "ولايتى بيروت وحلب" من منطقة الاستقلال العربى ، ولم ترد أية إشارة إلى سنجق القدس أو غيره من المناطق . ولكنه يبدو من الجلى أن السير هنرى حين أشار إلى هاتين الولايتين إنما كان يرد على نقط أثارها الشريف حسين في كتابه المؤرخ في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٥ ، فلا يبدو أن من الممكن استخلاص أية نتيجة خاصة من هذا الأمر ؛

٢٦ — وهذا ينقلنا إلى نقطة أثارها أحد مندوبى العرب ، وهى أنه إذا اعتبرنا الأهمية التي كان يعلقها الشريف حسين في خلال المكاتبات كلها على ولايتى حلب وبيروت وولاية العراق ، فإن مما لا شك فيه أنه كان خليقاً أن يشير بعبارات أقوى إلى فلسطين - أو سنجق القدس - لو ظن أنها مخرجة من منطقة الاستقلال العربى . وقد يكون هذا صحيحاً ، ولكن من المحقق أن العكس أيضاً يمكن الذهاب إليه ، وهو أن الشريف فهم ، وقبل الواقع ، وهو أن فلسطين بحكم مركزها الخاص كبلاد تهم العالم أجمع ستعامل معاملة خاصة .

٢٧ — وهذه الاعتبارات بعينها تنطبق على أمر آخر ، وذلك أن الشريف حسين في كتابه المؤرخ في أول يناير سنة ١٩١٦ أشار إلى " الجهات الشمالية وسواحلها " ومن الممكن في هذه الحالة أيضاً أن نستنتج أنه قبيل أن تكون فلسطين خارجة عن دائرة الاستقلال العربي . وعلى كل حال فإن كلمتي " الجهات الشمالية - أو السواحل الشمالية " يمكن أن يفهم منها من يقرأها في كتاب وارد من الحجاز أن المراد بها ساحل البحر الأبيض المتوسط كله .

٢٨ — إن ما أسلفنا القول عليه فيما يتعلق بالتحفظ " الخاص " إنما سقناه لنبين أن كل نقد يمكن أن يقابله تعليل معقول لما كان السير هنري مكماهون يفكر فيه ويقصد إليه . على أن رئيس القضاة لا يريد أن يقول إن العبارة الواردة في كتاب السير هنري مكماهون المؤرخ في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ بناء على تعليمات حكومة جلالته ، واضحة أو حسنة الأداء دقيقته ، أو أن أية إشارة أخرى - من الجانبين - كانت واضحة أو حسنة الأداء ، أو أن حكومة جلالته تعتمد على مثل هذه العبارات في عرض قضيتها .

٢٩ — إن خير تفسير تستطيع حكومة جلالته أن تعرضه لعبارة " أقاليم دمشق الخ " في كتاب ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ هو أن هذه العبارة مقتبسة من عبارة الفاروق ، ومستعملة بنفس المعنى العام الذي كان هو يرمى إليه ، أي سورية الداخلية الجنوبية إلى خليج العقبة .

٣٠ — ومع أن حكومة جلالته ترى أن التحفظ الخاص كان ينبغي أن يكون كافياً لاستثناء فلسطين ، فإنها ترى أن التحفظ العام أهم .

٣١ — ومن رأى حكومة جلالته أن عبارة التحفظ العام واضحة تمام الوضوح ، فهي تقصر الدائرة التي ينطبق عليها تعهد السير هنري مكماهون على : —

" ... الأقاليم التي تضمها تلك الحدود حيث بريطانيا العظمى مطلقة التصرف بدون أن تمس مصالح حليفتها فرنسا ... " .

وبعبارة أخرى لا يمتد التعهد إلى أى جزء ليست بريطانيا حرة في التصرف في أمره ، مراعاة لمصالح فرنسا في الوقت الذي أرسل فيه الكتاب ، أى في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ .

٣٢ — ويجب أن يكون واضحاً أيضاً ، مادام الأعضاء العرب قد أثاروا هذه النقطة ، أنه من رأى رئيس القضاة أن أى تطور حصل فيما بعد ، وأدى إلى تعديل المنطقة التي كانت

بريطانيا العظمى حرة في التصرف فيها ، بدون مساس بمصالح فرنسا ، لا يؤثر في المنطقة التي ينطبق عليها تعهد ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ ، ولا يزال ينطبق عليها منذ ذلك الحين .

٣٣ — وإذا كان هناك أمر ثابت في هذه المسألة ، فذاك أن بريطانيا العظمى لم تكن في أكتوبر سنة ١٩١٥ حرة في التصرف في فلسطين ، مراعاة للمصالح الفرنسية . وقد يكون صحيحاً أن حكومة جلالته ، بتأثير اللورد كتشنر وسواه ، كانت من قبل نشوب الحرب وبعدها ، راغبة في قصر المطالب الفرنسية على الساحل الشرقى للبحر الأبيض المتوسط إذا استطاعت أن تجد وسيلة مشروعة إلى ذلك . ولكن هناك فرقا عظيماً بين الرغبة في أمر ، وبين تحقيقه . وفي الوسع أن نقرر أنه في الوقت الذي تبودلت فيه المكاتبات كانت فرنسا تطالب بالساحل كله ، جنوباً إلى الحدود المصرية ، وشرقاً إلى دمشق ، وأن هذه المطالب المتطرفة لم تعدل في ربيع سنة ١٩١٦ بفضل المباحثات التي انتهت باتفاق "سيكس بيكو"

٣٤ — وكما ذكر من قبل لا بد أن يكون الشريف حسين قد أدرك أن فرنسا يرجح أن تطالب بفلسطين ، حتى وإن كان لا يعلم أن هذه المطالب حاصلة بالفعل ؛ ونظراً إلى الظروف ، وإلى اتساع المصالح البريطانية والدينية في فلسطين كان ينبغي أن يفهم هو ، أو أى قارىء لكتاب السير هنرى مكاهون ، أن فلسطين خارجة من تعهد مكاهون ، أو على الأقل ليس من الواضح أنها داخلة فيه وأن منطقة الاستقلال العربى تشملها .

٣٥ — وثم نقط أخرى يجب أن نتناولها فيما يتعلق بهذه المكاتبات ؛ ففي الفقرة الثانية من كتاب الشريف حسين المؤرخ في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٥ ، وفي الفقرة الرابعة من رد السير هنرى مكاهون في ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٥ ، ذكر الفريقان بوضوح أن هناك تفصيلات عديدة مهمة خاصة بالمنطقة أرجئت تسويتها إلى ما بعد .

٣٦ — وفي الكتاب المؤرخ في أول يناير سنة ١٩١٦ قبل الشريف حسين أن يرجى النظر في مسألة احتلال فرنسا "لبيروت وسواحلها" . ومهما يكن المراد بهذا اللفظ : — " ومن الممكن أن يقال إن سواحل بيروت تمتد إلى الحدود المصرية " — فان من الجلى أنه يخرج سواحل فلسطين إلى آخر حدود ولاية بيروت جنوباً ، أى إلى نقطة تقع شمالى يافا . وهذا في ذاته يعد بمثابة قبول وقى لتحفظ خاص بنصف فلسطين تقريباً .

٣٧ — وقد أشير من قبل إلى اتفاق "سيكس بيكو" المعقود في مايو سنة ١٩١٦ ، وكذلك أشير إلى أن مطالب فرنسا في بداية الحرب كانت تشمل فلسطين كلها ، كما تشمل دمشق وحلب . وهنا يجب أن يذكر أن السير مارك سيكس كان صادق العطف على القضية العربية ؛ ومن الجلي أنه كان يفاوض في عقد هذا الاتفاق وهو معتقد أن التحفظ الوارد على تعهد ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ يسوغ عقد الاتفاق الذي انتهى إليه . وحكومة جلالته لا تشك في أنه كان على صواب .

٣٨ — وفضلا عن ذلك فإن السير مارك سيكس حصل على تساهل عظيم من المفاوضين الفرنسيين فيما يتعلق بسناجق حماة ودمشق وحلب ، وهي سناجق كان لدى حكومة جلالته من الأسباب - نظراً لما كان الفاروق قد قاله في تاريخ سابق - ما يحملها على الاعتقاد بأنها حيوية للعرب . وقد كان من الصعب جداً الحصول من الحكومة الفرنسية على هذا التساهل ، وكان الاعتقاد قويا في ذلك الوقت أن الاتفاق الذي عقد - على ما جاء في تقرير رسمي كتب يومئذ - "من شأنه أن يسوى الخلافات الأساسية بين العرب والفرنسيين فيما يتعلق بسورية" .

٣٩ — وقد اعتبرت فلسطين في هذا الاتفاق دولية ؛ على أن يستشار شريف مكة ويتفق مع ممثليه على نوع الحكم الذي يقوم فيها . وهذه نقط كثيراً ما تهمل ، ولكنها إذا روعيت وأدخلت في الحساب عند النظر في الموضوع كان من الصعب أن يقال إن الاتفاق كان بمثابة نكث للعهد مع الشريف حسين . يضاف إلى ذلك أن حكومة جلالته لم تكن في سنة ١٩١٥ في مركز يسمح لها بأن تعطى السيادة على فلسطين للعرب ، فقد كان عليها أن تستشير حلفاءها وغيرهم من الأمم ذوات المصالح في فلسطين ، كما هي مضطرة الآن أن تستشير عصبة الأمم .

٤٠ — واتفاق "سيكس بيكو" يكسب الوعد المبذول للشريف حسين أهمية خاصة ، وهذا ما ينسأه العرب . فقد كان مؤداه أن بريطانيا العظمى مستعدة " أن تعترف باستقلال العرب وتؤيده ومتى سمحت الأحوال وأسعفت الظروف فإن بريطانيا العظمى تنصح العرب وتساعدهم في إقامة ما يعد أصلح أنواع الحكم في هذه الأراضي المختلفة " .

٤١ — وترى حكومة جلالته أن بريطانيا العظمى قد أنجزت وعودها على الرغم من الصعوبات العظيمة . وقد يكون هناك محل للأسف ، لأنها لم تنجزها على وجه أوفى ، ولكن

شريف مكة لا يمكن أن يكون قد اعتقد أنها أعطته - وهي لم تعطه في الواقع قط - وعداً من شأنه أن يورطها في حرب مع حليف لها لتحقيق للعرب آمالاً في أية رقعة من الأرض التي طلبها الشريف .

٤٢ — وتكرر الشكوى مراراً من تصريح بلفور ، ولكن لا يمكن أن يقال إن المستر بلفور كان خليفاً أن يصدر هذا التصريح لو أنه كان يظن أن فلسطين داخلة في الوعد الذي قطعه السير هنري مكماهون للشريف في كتابه المؤرخ في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ ، على أنه ينبغي أن يلاحظ أن ما يشكو منه العرب يتوقف إلى حد كبير على التفسير الذي يؤخذ به للتصريح ، والمؤدّي الذي يفهم منه . وليس مما يدخل في نطاق هذا البحث أن نبدي رأياً في وجهة النظر الصهيونية في الموضوع ، ولكن يجب أن نذكر أن التصريح يكفل صراحة الحقوق المدنية والدينية للعرب ؛ وهذا قيد عظيم الأهمية ، ومن حقه أن يكون له تأثير بالغ في السياسة .

٤٣ — والمرجو أن يكون في هذه الإيضاحات ما يقنع أعضاء اللجنة من العرب بأن السير هنري مكماهون لم يكن يقصد قط أن تكون فلسطين داخلة في نطاق الاستقلال العربي ، ولم يكن ثم ما يبعثه على الظن بأن مقاصده ليست واضحة وضوحاً تاماً للشريف حسين . على أنه سواء أنحقق هذا الرجاء أم لم يتحقق فإن حكومة جلالته لا يسعها إلا أن تنفي بقوة كل قول بنقض العهد من جانبها أو جانب أسلافها .

٤٤ — ويود رئيس القضاة ، في الختام ، أن يذكر اللجنة بأن المهم الآن هو الحالة الموجودة فعلاً ، وقد أعطيت بريطانيا العظمى الانتداب بموافقة حوالى اثنتين وخمسين أمة من جميع أرجاء العالم ، ولا سبيل إلى إغفال هذه الحقيقة التي لا تستطيع حكومة جلالته تغييرها وحدها ، والتي تحملها تبعات لا بد من القيام بها . أفلا يستطيع الجميع ممن يعنيه الأمر أن يعترفوا بحقيقة هذا الأمر الواقع . وأن يتعاونوا على إيجاد تسوية عادلة في هذه الظروف ؟ .

مجلس اللوردات

٢٤ فبراير سنة ١٩٣٩

الملحق (ج)

أنظر الفقرة الثامنة

بيان أدلى به السير متشيل ماك دونيل لبعض المسائل القانونية الناشئة عن بيان رئيس
القضاة في الجلسة الثانية التي عقدتها اللجنة في يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٩

دعاني الوفد العربي - بموافقة وزير المستعمرات - إلى حضور اجتماعات اللجنة، ومخاطبة
سعاتكم - يعني رئيس القضاة - اليوم . ويجب أن أذكر أن مركزي يختلف عن مركز
هؤلاء السادة في أن نص المكاتبات الذي يعرفونه من زمان طويل بنشر بالعربية لم يصل
إلى على إلا لما نشر في الصفحة الثامنة عشرة من تقرير اللجنة الملكية في سنة ١٩٣٧، وهذا
فيما يتعلق بكتاب السير هنري مكاهون المؤرخ في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥، أما سائر المكاتبات
فلم أطلع عليها إلا لما نشر كتاب المستر أنطونيوس منذ ثلاثة شهور . ولا يمكن أن يكون
هناك شك في أن الشريف حسين طلب في كتابه المؤرخ في ١٤ يولييه سنة ١٩١٥ كل
ما يعرف الآن باسم سورية والعراق وشبه جزيرة العرب وشرقي الأردن وفلسطين، مع
استثناء عدن ؛

أما ماذهب إليه الحكومة البريطانية : من أنه لم يكن في نيها أن تدخل فلسطين في منطقة
الاستقلال ، فانه يبدو لي مما لا يقبل التصديق أن تحفظاً كالتحفظ الخاص بعدن ، لم يرد في أول
كتاب من السير هنري مكاهون إلى الشريف ، أو في كتابه الثاني ردأ على كتاب الشريف حسين
المؤرخ في ٩ سبتمبر ، وفيه يقول - على ما جاء في كتاب المستر أنطونيوس - إن أمتنا تعتقد
أن هذه الحدود هي الحد الأدنى اللازم لإقامة النظام الجديد الذي تسعى له ؛

وقد حصل اهتمام كبير بما قاله السير هنري مكاهون في كتابه إلى التيمس في ٢٣ يولييه
سنة ١٩٣٧ ، وما قاله السير جلبرت كليتون في كتابه المؤرخ في ١٢ إبريل سنة ١٩٢٥ إلى
السير هربرت صمويل ؛

فأما ما قاله السير هنري مكاهون أو السير جلبرت كليتون ، فلا أرى له أية قيمة ، فما كان
هذان هما اللذين يعرضان العروض على الشريف حسين ، وإنما كانت الحكومة البريطانية
هي التي تعرض ذلك ، كما جاء في كتاب السير هنري مكاهون المؤرخ في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ ،
وما كان المندوب السامي البريطاني في مصر ، سوى أنبوبة تمر بها اقتراحات حكومة جلالتة إلى

الجاناب الآخر . ولم تكن مهمة السير جلبرت كليتون إلا إعداد المشروعات الأولى للكتب .
وأذكر هنا أن للورد هالسبرى (رئيس القضاة) يومئذ كلمة ماثورة في قضية هلدنر ضد
دكتورا . ج . - ١٩٠٢ - (صفحة ٧٧) فيما يتعلق بتفسير القانون ، وهى كلمة تصدق على تفسير
كل مكتوب ، وعلى مانحن بصدهه أيضاً - قال :

” أتتيح لى مراراً أن أقول - فيما يتعلق بتفسير القوانين - إنى أعتقد أن شر مفسر لها هو
الرجل المسؤول عن صوغها . فانه يميل كثيراً إلى الخلط بين ما كان ينوى أن يفعل وتأثير
اللغة أو العبارة التى استعملها بالفعل ، ولعله كان عند صوغ القانون يعتقد أنه جاء بالعبارة
المحكمة الدقيقة الأداء لما يريد ، ولكنه قد يخطئ ، فى تفسيرها فيما بعد ، لأن ما كان فى ذهنه
هو ما كان يعنيه ، وإن لم يكن هو بالضبط ما عبر عنه “

وكان موضوع القضية تفسير فصل من قانون الشركات الصادر فى سنة ١٩٠٠ ، وقد قال
الورد هالسبرى بعد العبارة التى اقتبسها من تعليقه :

” لهذا السبب أتحنى عن وضع الحكم بنفسى فى هذه القضية ، ولكنى فى الوقت نفسه
أحب أن أقول بعد أن قرأت ما أعده زملائى العلماء النبلاء واقترحوه للحكم : إنى موافق
على كل كلمة . وأنا أعتقد أن التفسير الذى ذهبوا إليه هو الذى عناه القانون ، ولست أقول
إن هذا ما عنيته أنا ، بل ما كان يقصد إليه المشرع . ولقد كنت مسؤولاً إلى حد كبير عن عبارة
القانون ، ولهذا السبب - وله وحده - لم أدون الحكم بنفسى ، ولكنى أوافق على الحكم الذى
وضعه زملائى العلماء النبلاء “

والقاعدة التى تنقيد بها محكمة تريد تفسير كتاب السير هنرى مكاهون المؤرخ فى
٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ هى القاعدة التى وصفها قاض ممتاز هو اللورد دوينسليديل ، بأنها
القاعدة الذهبية للتفسير القانونى ، ومؤداها أنه عند تفسير عبارة مكتوبة يجب التمسك بالمعنى
العادى اللغوى للألفاظ ، إلا إذا كان هذا خليقاً أن يودى إلى سخافة ظاهرة ، أو إلى تناقض
واضح وتنافر ظاهر مع بقية العبارة . وفى هذه الحالة يجوز الانحراف قليلاً عن المعنى اللغوى
العادى للألفاظ ، اجتناباً للسخافة أو التناقض بلا زيادة أو توسع . فالمسألة التى تواجهنا الآن
هى : ما هو المقصود بعبارة السير هنرى مكاهون فى كتابه المشار إليه إذا أخذنا بالمعنى العادى
للألفاظ ” أجزاء من بلاد الشام فى الجهة الغربية من ولايات دمشق الشام وحمص وحلب وحماء
لا يمكن أن يقال إنها عربية بحتاً “ ؟

وأرى أن الرجوع إلى الخريطة رقم (١) الواردة في تقرير اللجنة الملكية، وهى خريطة صادرة عن وزارة الحربية، وفيها تظهر الأقسام الإدارية التركية قبل الحرب فى سورية وفلسطين؛ أو إلى الخريطة المواجهة لصفحة (٢٤٨) من كتاب المستر أنطونيوس، يسهل علينا جداً فهم المعنى العادى اللغوى لألفاظ الحكومة البريطانية التى وضع تحتها المندوب السامى فى مصر إمضاءه؛

فاذا درسنا التقسيمات الإدارية على الخريطة، فكيف يمكن أن يصح التفسير الذى ذهب إليه المستر تشرشل، وهو وزير للمستعمرات فى سنة ١٩٢٢؟ إذ ذهب إلى أن عبارة «أجزاء من بلاد الشام، واقعة إلى الغرب من ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب» تشمل الجزء الجنوبى من ولاية بيروت وسنجد القدس المهم... من الواضح أنه كان من الضرورى أن يقال هذا، مادام المراد هو اعتبار فلسطين التى تشمل سنجدى عكا والبلقاء فى ولاية بيروت، وسنجدى القدس المستقل، مخزجة من المنطقة التى وعد بها العرب؛

وبدلاً من أن يكون من الواضح أن فلسطين داخلية فى التحفظ الوارد فى كتاب ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ نستطيع على العكس أن نقول: إن كل شىء ممكن قد عمل، لبيان أن القصد كان أن تكون فلسطين داخلية فى المنطقة التى وعد بها الشريف حسين، إذ لماذا مثلاً تذكر ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب، وليس بينها واحدة واقعة شرقى فلسطين، وكلها تنأى عن فلسطين شمالاً على الترتيب الذى وردت به... ولماذا لم يرد شىء قط عن سنجدى حوران ومعان، وإلى غربهما تقع فلسطين كلها؟ ولماذا - إذا كان الغرض وصف فلسطين - لم تذكر بحيرة الحولة، ونهر الشريعة، وبحيرة طبرية، والبحر الميت، كحدود شرقية؟

فبدلاً من أن تؤدى الألفاظ - بمعناها العادى اللغوى - إلى إخراج فلسطين، تفيد العكس. وتدع فلسطين داخلية بوضوح فى المنطقة التى يمنح العرب فيها الاستقلال. والقول بغير ذلك يشبه فعل من يحاول وصف جنوب إنجلترا، ويستثنى من هذا الجنوب المنطقة الواقعة جنوبى نهر التيمس - أى مقاطعات برکشير وسرى وكنت - فلا يذكر إلا مقاطعات جلوستر ومونموث، وهى على أميال من الخط الذى يريد أن يرسمه للحدود، وهو خط واضح جداً، لأن نهر آيجرى فيه. وقد بين المستر أنطونيوس أن المستر تشرشل فى سنة ١٩٢٢ حاول أن يثبت أن كلمة "منطقة" فى الترجمة الإنجليزية للعبارة الواردة فى كتاب السير هنرى مكماهون

بتاريخ ٢٤ أكتوبر ، وهي "أجزاء من بلاد الشام واقعة إلى الغرب من ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب" مرادفة لكلمة "ولايت" التركية وأنه لما كانت ولاية دمشق تشمل ذلك الجزء من سورية المعروف الآن باسم شرقي الأردن ، وهو شرقي نهر الأردن ، أو الشريعة ، فإنه يتبع ذلك أن ذلك الجزء من سورية المعروف الآن باسم فلسطين ، والواقع غرب نهر الشريعة ، كان داخلا في التحفظ الذي أورده السير هنرى مكماهون . على أن المستر أنطونيوس بين في صفحتي (١٧٧ و ١٧٨) من كتابه أن هذا القول لا تنهض فيه حجة ، لأنه لم يكن شيء اسمه "ولاية دمشق" أو "ولاية حمص" أو "ولاية حماه" ؛

وربما كانت كلمة "ولاية" العربية قد استعملت في ترجمة كتاب السير هنرى إلى الشريف ، ولكن معناها لا يزيد على معنى كلمة "منطقة" ، وهي لا تدل على مؤدى كلمة "ولايت" التركية التي كانت تفيد وحدة إدارية معينة ، يحكمها "وال" - ومن هنا كانت تسميتها ولاية - ؛

والقول بأن السير هنرى لما قال "ولاية دمشق" كان يعنى ولاية سورية في العهد العثماني ، يعادل القول بأن كلمتي "مقاطعة ميدستون" معناها "مقاطعة كنت"

وقد قال اللورد لندلي في قضية "كيون ضد ييكس" سنة ١٩٠٠ - الفصل الأول - الصفحة (٤١٨) :

"لا أدري هل هذا قانون أو مجرد قاعدة للتفسير ، ولكنني أدري أنه من الصواب أن نقول إنه إذا حدث في وصية أو غيرها من الوثائق أن وجدت كلمة في أي مكان ذات معنى واضح محدود ، فإن المفروض يكون أن هذا المعنى الجلي المحدود هو المقصود كلما وردت في مكان آخر يكون مؤداها فيه غير جلي" ؛

وفي الفقرة الرابعة من كتاب السير هنرى في ٢٤ أكتوبر ترد كلمة «ولاية» لا أقل من ست مرات ، مقرونة إلى أسماء ست مدن ، وهي : مرسين ، والأسكندرون ، ودمشق ، وحمص ، وحماة ، وحلب ؛ وليس بين هذه الأسماء الستة ما أطلق عليه اسم الولاية ، في العهد التركي ، غير حلب . ولما كان مايقع غرب ولاية حلب هو البحر . فإن هذه الولاية لا يمكن أن تكون هي المقصودة لتعيين مايقع غربا . وإزاء هذا يكون من المجانب لما يشير به العقل أن يتمسك المرء بإحدى المدن الخمس الباقية - أي دمشق - وأن يزعم أن الإشارة إلى "ولايتها" يراد بها

الولاية التي كانت هي بعضها، وهي ولاية لم تكن تحمل اسم دمشق، بل اسم الشام أو سورية، وكان يدخل فيها فضلا عن ذلك اثنتان من المدن الأخرى المذكورة - أي حمص وحماة - وردتا في كتاب السير هنري بعد ذكر "ولاية دمشق" مباشرة. ألا ينادى العقل بأن كلمة "ولاية" حيثما وردت إنما يراد بها ماهو واقع في جوار هذه المدن؟ بهذا التفسير وحده نصل إلى فهم مستقيم للألفاظ التي استعملت، وبهذا وحده نستطيع أن نستخلص معنى كل كلمة بما في ذلك عبارة "ولايتي حمص وحماة"؛

ويلاحظ كذلك أن الشريف حسين في كتابه الذي رد فيه على السير هنري في ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٥ - راجع كتاب المستر أنطونيوس صفحة (٤٢١) هامش رقم (١) - يستعمل كلمة "ولاية" عند ما يذكر مرسين وأطنه؛ ومن الواضح أنه يستعملها بالمعنى العام، أي منطقة، لأنه كان يعلم أنه لم يكن ثم ولاية تركية اسمها ولاية مرسين وإنما كانت هناك ولاية أطنه التي كانت مرسين بمينائها ومنطقتها، واقعة فيها؛

فللمرء أن يعتقد أن الشريف حسين حيث ذكر مرسين وأطنه إنما عاد إلى طريقة التعريف والتحديد التي استعملها في كتابه الأول في ١٤ يولييه سنة ١٩١٥ حين رسم الحدود الشمالية التي طلبها وعينها، لا بالأقسام الإدارية من ولايات وسناجق، بل بخط من المدن واقع بالتقريب على خط طول محاذ لها؛

ولهذا أعتقد أن الشريف حسين استعمل كلمة "ولاية" العربية في هذا الكتاب بمعنى ما يحيط بالمدينة المذكورة. وذلك ليس فقط حين أشار إلى مرسين وأطنه، بل كذلك حين ذكر فيما بعد ولايتي حلب وبيروت. وأنا أبني هذا الاعتقاد أيضاً على كونه حين ألح في إدماج هذه الأقاليم في منطقة الاستقلال العربي قال "إن ولايتي حلب وبيروت وسواحلها الغرية... ولايات عربية صرفاً" وفي كتابه التالي المؤرخ في أول يناير سنة ١٩١٦ يشير الشريف إلى "الأجزاء الشمالية وجهاتها الساحلية" ثم إلى "بيروت وجهاتها الساحلية"؛

والآن لماذا عني الشريف حسين بأن يشير إلى "السواحل البحرية" و "الجهات الساحلية"؟ إن المرء حين يتكلم مثلاً عن "ديرهام" لا يذكر "مقاطعة ديرهام وجهاتها الساحلية" أو "مقاطعة ديرهام ومنطقتها الساحلية" فان ذكر الساحل إذا كان الكلام على مقاطعة لا يكون إلا تحصيل حاصل، ولكن إذا كان الغرض هو أن ينص في الوصف على جزء من المقاطعة يدخل فيه بعض ما يحيط بالمدينة الرئيسية التي تحمل نفس الاسم والساحل

المجاور لها ، فان من الطبيعي والمعقول أن يقول "منطقة ديرهام وساحلها البحرى"
أو "وجهاتها الساحلية"؛

ونقطة أخرى لها أهمية عظيمة هى أن السبب الذى من أجله استثنى السير هنرى مكاهون
في كتابه أجزاء من سورية واقعة إلى الغرب من ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب ،
وكذلك من ولايات مرسين وأطنه هو "أنها لا يمكن القول إنها عربية صرفاً". فأما
مرسين فان فيها عدداً كبيراً من الآهالى الأتراك ، ومثلها المنطقة الساحلية من ولاية حلب
التي تقع فيها أطنه . وفي مناطق اللاذقية وطرابلس ولبنان عدد كبير من العلويين ،
ومن الدروز ومن المارونيين الذين يختلفون في بعض الحالات من حيث الجنس ، وفي جميع
الحالات من حيث الدين ، عن أغلبية العرب المسلمين في سورية . وبما له أعظم دلالة أن الأجزاء
السورية التي يمكن أن توصف بدقة ، بأنها واقعة إلى الغرب من دمشق وحمص وحماة
وحلب ، تشمل مناطق اللاذقية وطرابلس ولبنان التي توجد فيها الأقليات المذكورة .
يضاف إلى ذلك أن المنطقة التي لا يمكن أن يقال عنها إن أهاليها ليسوا من العرب هى
فلسطين التي تبلغ فيها نسبة العرب على الأقل ٩٥ في المائة ، على الرغم من وجود عدد من
المؤسسات الأوروبية المسيحية فيها ؛

وليس في مكاتبات مكاهون كلمة واحدة عن الأهمية العالمية للأراضي المقدسة ، وإنما
كان الشرط الوحيد الذي يجب توفره قبل الاعتراف باستقلال العرب ، وتأيد هذا
الاستقلال في أية منطقة من المناطق ، هو مراعاة مصالح فرنسا . ومعظم سنجق بيروت الصغير
لا يقع غربى سنجق دمشق . وقد أدخلت هذه المنطقة ، وفي جملتها مدينتا صور وصيدا ،
فيما أعطى لفرنسا بمقتضى اتفاق "سيكس بيكو" في سنة ١٩١٦ ولا تزال إلى اليوم جزءاً
من الأراضي التي يشملها الانتداب الفرنسى . فالقول بأن منطقة لها سعة فلسطين وأهمية
الأراضي المقدسة فيها ، إذا لم تكن مخرجة بكونها غير واقعة غربى دمشق وحمص وحماة وحلب ،
فانه كانت النية إخراجها ، مراعاة لمصالح فرنسا التي كانت الحكومة البريطانية في ذلك الوقت
تأبى الاعتراف بها - هذا القول لا تنهض فيه أية حجة ؛

وقد ورد في كتاب السير هنرى مكاهون إلى التيمس في ٢٣ يولييه سنة ١٩٣٧ الفقرة
الآخيرة الآتية :

” وقد كان لدى أيضاً ما يحملنى على الاعتقاد فى ذلك الوقت بأن الملك حسين كان يعلم جيداً أن فلسطين لم تكن داخلة فى العهد الذى قطعه له “

ولا يذكر السير هنرى الأسباب التى يبنى عليها اعتقاده هذا . فهنا أيضاً إذا كان الأمر معروضاً على محكمة ، ومطلوباً منها أن تفسر وثيقة تضمنت الوعد المبذول للملك حسين ، فإنها لا يمكن أن تعبأ شيئاً بما يقوله الذى بذل الوعد بعد اثنتين وعشرين سنة من حصوله ، من أنه يعتقد أن الذى قبل الوعد فهمه . وإنما تجعل المحكمة بالها إلى الألفاظ التى استعملها من بذل الوعد ، والتى استعملها من قبله ؛

وبما له أهمية عظيمة فى هذا الصدد الفقرة الثانية من الكتاب الثالث الذى بعث به الشريف حسين إلى السير هنرى مكماهون فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٥ (راجع كتاب المستر أنطونيوس (صفحة - ٤٢١ -) ردأ على كتاب السير هنرى مكماهون المؤرخ فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ . وهذا نصها :

” تسجيلاً للوافق وخدمة للإسلامية ، فراراً بما يكلفها المشاق والإحزن ، وبما لحكومة بريطانيا العظمى من الصفات والمزايا الممتازة لدينا ترك الإلحاح فى إدخال ولايات مرسين وأطنه فى أقسام المملكة العربية . وأما ولايات حلب وبيروت وسواحلها فهى ولايات عربية محضة ، ولا فرق بين العربى المسيحى والمسلم ، فإنهما ابنا جد واحد ، وستقوم فيهم منامعنا المسلمين ماسلكه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب من أحكام الدين الإسلامى ، ومن تبعه من الخلفاء ، بأن يعاملوا المسيحيين كما ملتهم لأنفسهم ، بقوله : لهم مالنا ، وعليهم ما علينا . علاوة على امتيازاتهم المذهبية ، وبما تراه المصلحة العامة وتحكم به “ ؛

ويلاحظ مرة أخرى أنه لا ذكر هنا لسنجق القدس ، وأما ذكره لولايتى حلب وبيروت ، فإن من الواضح أنه يعنى جانباً من الولاية الأخيرة - بيروت - يقع غربى دمشق وحمص وحلب وحماة ، المشار إليها فى الكتاب الذى يرد عليه ، وهو يؤكد أن هذه أقاليم عربية بحتاً ، سواء أكان الأهالى مسلمين أم مسيحيين ، ومن الجلى أنه لا يشير إلى المنطقة الواقعة غربى حوران ، ولا إلى المنطقة الغربية من معان ، وهى التى تقع فيها سناجق عكا والبلقاء والقدس ، أو بعبارة أخرى فلسطين ؛

وبما يؤكد هذا الرأى أنه يتعهد بأن يكفل حقوق العرب المسيحيين . ومن الطبيعى

إزاء ذلك أن نفهم أنه يفكر في الجالية المسيحية المارونية الكبيرة في لبنان ، وهي التي ظلت سنوات تتطلع إلى فرنسا ، وتعدّها حامية لها ؛ ثم إنها هي الجالية المسيحية الوحيدة التي تعيش كتلة واحدة في منطقة واضحة الحدود في هذه البلاد كلها ؛

وقد رد السير هنري على كتاب الشريف حسين هذا ، والرّد مؤرخ في ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٦ ، وفيه يقول (راجع كتاب المستر أنطونيوس صفحة - ٤٢٣ -) :

” وسرني مارأيت فيه - يعني كتاب الشريف المذكور - من قبولكم إخراج ولايتي مرسين وأطنه من حدود البلاد العربية أما بشأن ولايتي بيروت وحلب ، لحكومة بريطانيا قد فهمت كل ما ذكرتم بشأنهما ، ودونت ذلك عندها بعناية شديدة ، ولكن لما كانت مصالح حليفنا فرنسا داخلة فيهما ، فالمسألة تحتاج إلى نظر دقيق ، وسنخبركم بهذا الشأن مرة أخرى في الوقت المناسب “ :

وبلاحظ هنا أيضاً أن الإشارة صريحة إلى ولايتي حلب وبيروت ، وأن السير هنري مكماهون لا يذكر كلمة واحدة عن سنجق القدس ، وأن السبب الوحيد الذي يورده لإخراج هاتين الولايتين - حلب وبيروت - هو أن ” مصالح حليفنا فرنسا داخلة فيهما “ لا أنهما غير عربيتين . ولا ذكر على الإطلاق لفلسطين ، ولا إشارة البتة إلى اهتمام العالم بالأراضي المقدسة . بعد هذا تنتقل إلى الكتاب الرابع الذي بعث به الشريف حسين في أول يناير سنة ١٩١٦ (راجع كتاب المستر أنطونيوس صفحة - ٤٢٥ -) وفيه الفقرة الآتي نصها :

” أما الجهات الشمالية وسواحلها ، فإكان في الإمكان من تعديل أتيننا به في رقيمنا السابق هذا ، وما ذاك إلا للحرص على الأمنيات المرغوب حصولها بمشيئة الله تبارك وتعالى ؛ وعن هذا الحس والرغبة هما التي ألزمتنا بملاحظة اجتناب ما ربما أنه يمس حلف بريتانية العظمى لفرنسا ، واتفاقهما إبان هذه الحرب والنوازل ، إلا أننا مع هذا نرى من الفرائض التي نبغى لشهامة الوزير صاحب الرئاسة أن يتيقنها ، بأن عند أول فرصة تضع فيها أوزار هذه الحروب سنطالبكم بما نفرض الطرف عنه اليوم لفرنسا في بيروت وسواحلها ... سيما وأن جوارهم لنا سيكون جرثومة للمشاكل والمناقشات التي لا يمكن معها استقرار الحالة ، عدا أن البيروتيتين بصورة قطعية لا يقبلون هذا الانفصال وعليه يستحيل إمكان أى تساهل يكسب فرنسا أو سواها شبراً من أراضي تلك الجهات “ ؛

فهنا أيضاً لا توجد كلمة واحدة عن الأراضي المقدسة ، أو سنجق القدس ، أو أية إشارة لها دلالة جغرافية ، سوى عبارة ” الجهات الشمالية وسواحلها “ وهي التي لاشك في أنها تقع إلى الغرب من مناطق دمشق وحصص وحماة وحلب .

وبما له دلالة عظيمة أيضاً أن الفقرة الأخيرة المقتبسة من كتاب الشريف حسين ، تذكر فرنسا وحدها ، باعتبارها الدولة التي لا يسمح بالنزول لها عن شيء من الأرض . ومثل هذا يقال عن العبارة الوحيدة التي لها علاقة بالموضوع في الكتاب الأخير . فقد جاء في كتاب السير هنري مكماهون المؤرخ في ١٣ يناير سنة ١٩١٦ (راجع كتاب المسترأنطونيوس صفحة - ٤٢٦ -) ما يأتي :

” أما عن الجهات الشمالية فقد لاحظنا بارتياح عظيم أنكم لا ترغبون في عمل شيء من شأنه أن يمس التحالف بين بريطانيا العظمى وفرنسا “

ويخيل إلى أن الشريف حسين لا بد أن يكون حظه من نفاذ البصيرة عظيماً ، ومن العلم بالغيب كبيراً ، ليدرك من هذه المكاتبات أن الحكومة تنوى أن تخرج فلسطين من المنطقة التي تتكفل باستقلالها ، فإن كل كتاب من الكتب التي بعثت بها الحكومة البريطانية إليه يأمضاه السير هنري مكماهون لا يستفاد منه أي شيء . ينبئ بأن في النية إخراج فلسطين واستثناءها ، بل كل ما في هذه الكتب ينبئ أن فلسطين موضوع مباحثة ، وذلك لاستعمال أوصاف جغرافية تنطبق على الجهات المجاورة ، ولا تصف فلسطين نفسها ، أو تدل عليها ، أو تشير إليها ؛ وبخلو الكتب ، عند ذكر أسباب الاستثناء ، من الأسباب التاريخية والدينية ذات العلاقة بالأراضي المقدسة ، وباقتصارها على الأسباب السياسية الخاصة بشمال سورية ، وهي أسباب لا يمكن أن تكون لها أية صلة بفلسطين ؛

وقد اقتصرنا في بيان هذا على ما يستخلص ، بغير تحمل في فهم مدلول الألفاظ ، من العبارات الواردة في المكاتبات على العموم ؛

والتفسير الوحيد الذي جاءت به الحكومة - غير ماسمعه من سيادتكم - يعني رئيس القضاة - هو الذي ورد في الكتاب الأبيض الصادر في سنة ١٩٢٢ ، وفيه يقول المستر تشرشل إن ” عبارة ” أجزاء من بلاد الشام واقعة إلى الغرب من ولاية دمشق “ - وقد اقتصر على هذه الفقرة ، ولم يورد البقية - تعدها الحكومة شاملة لولاية بيروت وسنجق القدس المستقل ، أو بعبارة أخرى فلسطين كلها غربي نهر الشريعة ؛

وفي الوقت الذي أذيع فيه هذا التفسير لم يكن شيء من المكاتبات قد نشر بالإنجليزية . وقد صرحت الحكومات المتعاقبة ، بأن نشر المكاتبات يخالف المصلحة العامة ؛ أما وقد نشرها الآن المستر أنطونيوس ، فانه يخيّل إلى أن الحكومة قد تزحزحت عن موقفها ذلك الذي يدل عليه تفسير المستر تشرشل ، وعادت تقول الآن إنه ” مما لا يتصور “ أن تكون فلسطين قد اعتبرت داخلة في الدولة العربية ، وإنها لا بد أن تكون ” قد اعتبرت خارجة بالبداهة ، ومن تلقاء نفسها “ ؛

ولتأييد هذا القول لجأت الحكومة إلى الاستعانة بالاعتبارات الدينية والتاريخية والسياسية ؛ وليس في نيتي أن أتناول هذه الاعتبارات ، فان أعضاء المؤتمر أنفسهم أقدر على ذلك وأولى به ، ولكنني أحب أن ألاحظ أنه لا يجوز النظر في الظروف التي استعملت فيها الألفاظ ، والغرض الذي توحى الظروف أن الشخص كان يقصد إليه ، إلا إذا كان من المستحيل ، لفساد العبارة واضطرابها ، الوقوف على الغرض المقصود منها بغير بحث آخر ؛ وعندى أن المعنى اللغوي العادي للألفاظ المستعملة في المكاتبات لا يؤدي إلى أية سخافة ، ولا يوقع في أي تناقض ؛ ولهذا السبب لا يبدو ضرورياً - بل لا يجوز - النظر في أية ظروف محيطة بقصد تعديل هذا المعنى . وأنا أقرر أنه لا يجوز الإحالة على الظروف المحيطة ، أو الاستعانة على التفسير بوثائق أخرى ، إلا في حالة الغموض ؛ وما دام لا غموض هناك ، فلا تأثير لأي بيان كتابي أو شفوي يأتي بعد ذلك في المعنى ؛

وأخيراً هل لي أن أقول : إن حكومة جلالته قد غيرت حجتها أكثر من مرة في تاريخ هذا الخلاف ؟ ففي سنة ١٩٢٢ كان اعتمادها كله على الزعم بأن فلسطين بأسرها ، غربي نهر الشريعة ، مخرجة من تعهد السير هنري مكماهون ، بمقتضى التحفظ الوارد على ” أجزاء من سورية واقعة إلى الغرب من ولاية دمشق “ . وإذا اعتبرنا ما جاء في صفحتي (١٩ و ٢٠) من تقرير اللجنة الملكية ، فانها في أثناء إدلائها بأقوالها أمام تلك الهيئة قد اعتمدت على مطالب فرنسا الخاصة بمصالحها المزعومة في هذه المنطقة . أما حجة حكومة جلالته في الوقت الحاضر فهي أن فلسطين يجب أن تعد ” بداهة وبصفة آلية “ خارجة - بسبب الصمت عنها - من المنطقة المستقلة ، وهي حجة لا تستقيم مع الحجج الأخرى السابقة ، ولم تعلن قط من قبل ، وإذا كانت قد عرضت على اللجنة في جلسة سرية ، فقد عدت قليلة الأهمية إلى حد رأت معه اللجنة إهمال كل إشارة إليها في تقريرها .

ملحق (د)

راجع الفقرة ٨

مكتب السكرتير العام
للفود العربية بمؤتمر فلسطين

٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩

ملاحظات

على بيان رئيس القضاة في ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٩

١ — أصنى مندوبو الوفود العربية في اللجنة المعنية لبحث مكاتبات مكاهون بأعظم عناية إلى البيان الذي أدلى به رئيس القضاة في الجلسة الثانية التي عقدتها اللجنة في ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٩، وقرأوا بإمعان المذكرة المكتوبة في التاريخ نفسه، بعنوان "مكاتبات مكاهون" وهي التي سلّمت إليهم في آخر تلك الجلسة؛

٢ — ويود مندوبو العرب أن يثنوا ثناءً مخلصاً على العناية الشديدة التي تناول بها رئيس القضاة الموضوع، وأولاه إيّاها، وأن يعربوا عن ارتياحهم العظيم إلى أنه يوافقهم على أهمية بعض العهود الأخرى التي قطعها بريطانيا العظمى للعرب في أثناء الحرب، مهما يبلغ من مخالفته لهم في تفسير المكاتبات. ومن دواعي الارتياح الخاصة لهم أن رئيس القضاة رأى من الواجب أن ينوه بأهمية الرسالة التي أبلغها الكومندر هوجارث إلى الملك حسين في يناير سنة ١٩١٨، والتصريح الإنجليزي الفرنسي الصادر في نوفمبر سنة ١٩١٨؛

٣ — على أن مندوبى العرب في الوقت نفسه يدهشهم ويؤسفهم أن يروا رئيس القضاة يأخذ بوجهة النظر القائلة إن فلسطين كانت مخرجة من المنطقة التي تعهدت بريطانيا العظمى في مكاتبات مكاهون أن تعترف فيها باستقلال الحكومات العربية وتؤيده. وهم يعتقدون - بعد درس البيان والمذكرة المشار إليهما، بعناية - أن رئيس القضاة لعله فاته المدلول الحقيقي لمكاتبات تبودلت كلها باللغة العربية. وقد تداول أحد مندوبى العرب - رغبة في إصلاح

هذه الأغلاط وإزالة آثارها - مع الخير الذى ندبته حكومة جلالته ، وقدم إليه يانا بالأغلاط التى وقعت فى الترجمة ، وبما بين النص العربى ، والنص الرسمى الإنجليزى من التفاوت . ورغبة فى إزالة كل وهم آخر ممكن ، يرى مندوبو العرب أن من واجهم أن يقدموا ملاحظات إضافية أخرى ؛

٤ - وفى سبيل الوضوح والجللاء سيراعى هنا التمييز الذى نبه إليه رئيس القضاة بين عبارة المكاتبات نفسها من ناحية ، والظروف المحيطة بها من ناحية أخرى . ولهذا ينوى مندوبو العرب أن يتناولوا هذين الجانبين على الترتيب ، وأن يدعوا السير متشيل ماكدونيل رئيس القضاة السابق فى فلسطين - وقد تفضل فقبل أن يساعدهم ويمدحهم برأيه فى النواحي القانونية للموضوع أمام اللجنة - أن يلقي يانا ؛

٥ - ويود مندوبو العرب أن يقدموا الملاحظات الآتية على الظروف المحيطة بالمكاتبات :

٦ - قال رئيس القضاة فى الفقرة السابعة من مذكرته إنه نظراً للصبغة المقدسة لفلسطين ، فإن من الواضح أن بريطانيا العظمى لم يكن لها حق ولا سلطة فى سنة ١٩١٥ بخولانها أن تعد ، فى حالة نجاح الحلفاء ، فى أن ينزعوا من الدولة العثمانية أرضاً لها مثل هذه الأهمية للعالم المسيحى ، وأن يسلبوها إلى دولة إسلامية أخرى مستقلة ، من غير أن يحصلوا أولاً على كل نوع من الضمانات لحماية الأماكن المقدسة من مسيحية ويهودية ، وكفالة حرية الوصول إليها على الأقل بقدر ما كان ذلك مكفولاً فى عهد الأتراك أنفسهم . ويستنتج سيادته من ذلك أن مما لا يتصور أن يكون السير هنرى مكهاون قد قصد أن يعطى الشريف وعداً لا قيد فيه ولا شرط ، بأن تكون فلسطين داخلية فى منطقة الاستقلال العربى . ثم يعزز رئيس القضاة استنتاجه هذا بقوله : إن كون مسألة الضمانات لم يرد لها ذكر ، يبين بلا أدنى شك أن السير هنرى مكهاون لم يقصد أبداً أن يفهم أحد من كتابه أن فلسطين داخلية فى المنطقة الموعودة ؛

٧ - ويقرر مندوبو العرب بكل احترام أن هذا الاستنتاج قائم على خطأ مادى فى تصور الموقف ؛ وذلك : أولاً لأن سلامة الأماكن المقدسة ، وحرية الوصول إليها ، منصوص عليهما بصراحة فى معاهدة برلين ، المعقودة سنة ١٨٧٨ ، وهى معاهدة دولية معترف بها فى أوسع نطاق ، ومقيدة بها تركيا ، وهى تسرى من تلقاء نفسها على كل دولة ينتقل إليها ما كان للدولة العثمانية من سيادة فى فلسطين . وثانياً لأن نص المكاتبات نفسها يبين بجللاء أن المقرر أن

تتفنع حكومات الدول العربية المستقلة بالمشورة البريطانية ، وبمساعدة الموظفين البريطانيين في إقامة نظام حكم صالح ؛ وهذا وحده كان ضماناً كافياً ، ينتفى به كل خطر ، كائناً ما كان ، على الأماكن المقدسة من الحكومات العربية المستقلة ، حين تقوم دولها . وثالثاً لأن السير هنرى مكماهون وضع تحفظاً صالحاً فيما يتعلق بالأماكن المقدسة ، وذلك في كتابه المؤرخ في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ ، وفيه يقول " إن بريطانيا العظمى تضمن الأماكن المقدسة من كل اعتداء خارجي ، وتعترف بوجوب منع التعدي عليها " ؛

٨ — ومندوبو العرب عاجزون عن أن يفهموا ما يقصد إليه رئيس القضاة ، بقوله : إن مسألة الضمانات لم يرد لها ذكر . ذلك أن الأمر لا يقتصر على أن حماية الأماكن المقدسة ، وحرية الوصول إليها ، منصوص عليهما في وثيقة دولية ، بل إن السير هنرى مكماهون نفسه ضمن كتابه إلى الشريف حسين ضماناً صريحاً مؤكداً لم يعترض عليه الشريف حسين ، ولم يجادل فيه بخلاف . ومن الأدلة القاطعة على أن السير هنرى مكماهون كان يفكر في فلسطين ، حين بذل الوعد باسم حكومته للشريف حسين ، أنه رأى من الصواب أن ينص في كتابه على هذا الضمان ؛ ٩ — ويوافق مندوبو العرب رئيس القضاة أتم موافقة على قوله : " إن من المعقول أن نعتقد أن الشريف مكة الذى أبدى اهتماماً مشروعاً بالأماكن المقدسة في الحجاز لا بد أن يكون مدركاً لقوة الشعور المسيحي في هذه المسألة ، وعارفاً أنه مامن موظف بريطاني يستطيع أن يتعهد بإعطاء فلسطين لدولة إسلامية أخرى ، إلا بتحفظات صريحة ، فيما يتعلق بالأراضي المقدسة المسيحية . " فأما أن الشريف حسين كان يدرك ويحترم الشعور المسيحي واليهودي فيما يتعلق بالأراضي المقدسة ، فواضح ، ليس فقط من كونه لم يجادل قط فيما نص عليه السير هنرى مكماهون من وجوب المحافظة على الأراضي المقدسة من الاعتداء الخ ، بل من تصريحاته العديدة ، وعلى الخصوص تصريحه للكومندر هوجارث عن استعداد العرب لأن يضمنوا في كل وقت سلامة الأراضي المقدسة ، وحرية الوصول إليها ، كائنة ما كانت ملة أصحابها ؛

١٠ — ويقول رئيس القضاة في الفقرة الثامنة من مذكرته إن ميناء حيفا وغيرها من موانئ الساحل الفلسطيني ذات أهمية من وجهة النظر البريطانية . ويذهب إلى أنه لا بد من أنه كان واضحاً أن بريطانيا العظمى كانت خليقة أن تطلب ضمانات تمنع استعمال أراضي فلسطين على العموم ، وميناء حيفا على الخصوص ، للاعتداء في المستقبل على الأراضي المصرية . فهنا أيضاً نقول بكل احترام : إن رئيس القضاة لا بد أن يكون قد أغفل أن اقتراحات الشريف حسين

كانت ترمى إلى عقد محالفة عسكرية بين بريطانيا العظمى وحكومة العرب المستقلة في فلسطين، وأن السير هنرى مكماهون من ناحيته اشترط أن يكون المستشارون والموظفون الأجانب الذين تحتاج إلى الاستعانة بهم الدول العربية من البريطانيين وحدهم؛

١١ — ويقول رئيس القضاة في الفقرة ٣٣ من مذكرته: إنه إذا كان هناك شيء ثابت في هذا النزاع فذاك أن بريطانيا العظمى لم تكن في أكتوبر سنة ١٩١٥ حرة في أن تعمل في فلسطين بغير مراعاة لمصالح فرنسا. ثم يقول: إنه قد يكون صحيحاً أن حكومة جلالته كانت راغبة في تقييد المطالب الفرنسية، وتضييق نطاقها. ولكن هذا ليس معناه أنها كانت حرة في أن تفعل ذلك. ويضيف رئيس القضاة إلى ذلك أن هناك فرقاً بين الرغبة في شيء، وإمكان تحقيقه؛

ويود مندوبو العرب أن يقولوا إن ما يذهب إليه رئيس القضاة لا ينهض. وسواء أكانت الحكومة البريطانية حرة في الواقع فيما يتعلق بفلسطين والمطالب الفرنسية، أم لم تكن، فإن من الجلي بما ذكره رئيس القضاة أنها كانت راغبة في سنة ١٩١٥ أن تخرج فلسطين من نطاق المطالب الفرنسية. وكل شيء يدل على هذا ويعززه؛ كذلك ما ورد في تقرير اللجنة التي كان يرأسها السير م. ده بنسن، وقد تفضل رئيس القضاة بإبلاغنا إياه؛

١٢ — على أن قول رئيس القضاة إن هناك فرقاً بين تمنى الشيء وتحقيقه، لاعتلاقة له بالموضوع، وإن كان من البديهي أنه صحيح. والمهم أن الحكومة البريطانية كانت راغبة في إخراج فلسطين من منطقة النفوذ الفرنسي في المستقبل، وأنها كانت تحاول في مكاتبات مكماهون أن تمهد الطريق لبلوغ هذه الغاية. وهناك فرق كبير بين تحقيق الغرض ومحاولة تحقيقه. ومندوبو العرب يقررون أن الحكومة البريطانية، لرغبتها في مقاومة المطالب الفرنسية فيما يتعلق بفلسطين، حاولت أن تحقق هذه الرغبة بخطوات متتابة، وذلك أولاً بالامتناع عن أي ذكر لفلسطين حين سردت - في كتاب السير هنرى مكماهون في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ - تلك الأجزاء من سورية التي يحتفظ بها من أجل المصالح الفرنسية. وثانياً بعد أن أرسل هذا الكتاب فعلاً بدعوة مندوبى فرنسا إلى لندن، ومحاولة حملهم على التخلي عن فلسطين. وثالثاً في سنة ١٩١٦ بالإصرار على النص في اتفاق سيكس بيكو، على أن تكون فلسطين ذات صبغة دولية. وأخيراً بعد انتهاء الحرب، بمطالبة فرنسا صراحة بالموافقة على الانتداب البريطانى في فلسطين

١٣ — هذا هو السياق التاريخي للحوادث التي وقعت بين نشوء الرغبة البريطانية في سنة ١٩١٥ وتحقيقتها في سنة ١٩١٩ . ولم يكن كتاب السير هنري مكماهون المؤرخ في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ إلا خطوة أولى ، من سلسلة خطوات ، حاولت بها الحكومة البريطانية أن تدرك غايتها ، وأن تخرج فلسطين من منطقة النفوذ الفرنسي في المستقبل ، لتدخلها آخر الأمر في منطقة النفوذ البريطاني .

١٤ — وقد عني اللورد رئيس القضاة ، في الفقرة ٥٩ من مذكرته ، بأن يلفت النظر إلى أن اتفاق "سيكس بيكو" ينص على المشاورة مع الشريف حسين فيما يتعلق بنوع الحكومة التي تقام في فلسطين . ويستخلص من ذلك أن من الصعب أن يرى الإنسان كيف يكون من الإنصاف أن يعد الاتفاق نكثاً للعهد مع الشريف حسين .

إن الاتفاق يعد نقضاً للعهد لعدة أسباب ، منها : أن فلسطين سبق أن عدت داخلة في منطقة الاستقلال العربي ؛ وأن في كون الحكومة البريطانية تركت الشريف حسيناً في جهل من الأمر لدليلاً على أنها كانت تدرك ما في عملها من الحرج . وقد علم بأمر الاتفاق مصادفة ، بعد عقده بثمانية عشر شهراً ، فاحتج على الحكومة البريطانية ، فردت رداً ينطوي على التهرب وحاولت - في رسالتين أذيعتا فيما بعد - أن تحمله على الاعتقاد بأن مثل هذا الاتفاق لم يعقد قط .

١٥ — ومن الممكن أن نورد أمثلة أخرى من مذكرة اللورد رئيس القضاة ومن بيانه الشفوي الملخص في محضر الجلسة الثانية - ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٩ - تحمل مندوبي العرب على الاعتقاد بأنه لم يكن على علم تام بالحقائق لما أدلى بهذه البيانات والتعليقات .

ومن الأمثلة الجديدة بالذكر ، تلك الفقرة التي يعرب فيها عن اقتناعه بأن اللورد بلفور حين وضع تصريحه لم يكن يفعل شيئاً يخول اليهود أن يطالبوا بدولة مستقلة في فلسطين . والواقع أن من الحقائق التاريخية أن اللورد " بلفور " لما وضع تصريحه كان يفكر في قيام دولة يهودية في فلسطين في المستقبل . وهذه الحقيقة معروفة أتم المعرفة لمن كانوا على اتصال به في ذلك الوقت ، وقد أعلنها المستر لويد جورج نفسه ، وكان يومئذ رئيساً للوزارة ، وذلك حين أدى الشهادة وأدلى بأقواله أمام لجنة فلسطين الملكية ، فقد قال ما يأتي :

" إن الفكرة كانت ، وهذا ما فسرت به في وقتها ؛ أن لا تقام دولة يهودية فوراً بمقتضى معاهدة الصلح ، ومن غير مراعاة لرغبات أكتية الأهالي . على أنه من ناحية أخرى كانت

النية - متى حان الوقت لمنح فلسطين نظاماً نيابية ، واستطاع اليهود في أثناء ذلك أن يغتنموا الفرصة التي أتاحت لهم بإنشاء الوطن القومي ، وصاروا أصحاب الأغلبية بين الأهالي - أن تصبح فلسطين دولة يهودية -“ راجع الفقرة العشرين من الفصل الثاني - ؛

١٦ - وهكذا كان تصريح بلفور مع أنه لم يعد بأكثر من إقامة وطن قومي - كائناً ما كان معناه - في أذهان المستر لويد جورج وزملائه ، مقصوداً به أن يكون ستاراً يسمح للصهيونيين من ورائه بأن يوجدوا أغلبية يهودية في البلاد ، وينشئوا دولة يهودية في فلسطين . وهذا هو الغرض الحقيقي من تصريح بلفور كما كشف عنه المستر لويد جورج ، وكفى به حجة . وفي أثناء ذلك كان الكومندر هوجارت - بناء على تعليمات الحكومة البريطانية - يؤكد للشريف حسين أن تصريح بلفور ليس معناه - ولن يسمح بأن يكون معناه - أى تدخل في الحرية السياسية والاقتصادية للعرب في فلسطين .

١٧ - وقال اللورد رئيس القضاة قبيل نهاية بيانه إنه لا يسعه إلا أن يفند بشدة وينفي بقوة أية تهمة توجه إلى الحكومة البريطانية أو أسلافها بنقض العهد . وما قال مندوبو العرب في المذكرة التي قدموها في ٢٣ فبراير ، ولا في ملاحظاتهم الشفوية ، أى شيء عن نقض العهد من جانب الحكومة الحاضرة أو الحكومات السابقة . وقد رأوا أن الأحكام والأفضل أن يجتنبوا كل مهارة وأن يقتصروا على تناول الموضوع المطروح على اللجنة ، وهو درس معنى العهود الواردة في مكاتبات مكماهون ، وتبيين مداها . ومن رأيهم أن من العبث الدخول في بحث للجانب الأدنى للسياسات والوسائل التي اتبعت في أيام الحرب ، وأن الخير كله والمزية أجمعها في استخلاص الحقيقة . ويشجعهم على ذلك الغيرة التي أبدتها اللورد رئيس القضاة على اسم حكومة جلالاته وسمعتها ؛ وهم يأملون أن يراجع الأمر ويعيد النظر فيما انتهى إليه من رأى بعد أن أدلوا إليه بملاحظاتهم ، وأنضوا ببعض الحقائق في هذه المذكرة .

١٨ - ويود مندوبو العرب خاصة أن يلفتوا نظره إلى أن من المرغوب فيه أن يعيد النظر فيما علق به على خطبة اللورد جراي في مجلس اللوردة في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ . فقد ذهب اللورد رئيس القضاة إلى أن خطبة اللورد جراي قائمة على خطأ صريح في فهم تصريح بلفور ؛ ولا يكاد هذا يكون من الإنصاف للورد جراي ، فان الآراء التي أبدتها تدل على أنه كان على علم صحيح دقيق بما كان يدور برأس المستر لويد جورج فيما يتعلق بمستقبل الدولة اليهودية في فلسطين .

١٩ - ولا يحاول مندوبو العرب في هذه المذكرة أن يردوا على كل النقط التي أثارها اللورد رئيس القضاة؛ وإنما اقتصروا على ما بدا لهم أنه فاته من "الظروف المحيطة" وليس من همهم أن يصدروا حكماً على سلوك الحلفاء في سياستهم في أثناء الحرب ، وإنما يريدون أن يقولوا إنه إذا كانت الأخطاء قد ارتكبت والتناقض قد وقع في فورة الحرب ، فإن النهج القويم في الوقت الحاضر والذي يقضى به الإنصاف - حرصاً على سمعة بريطانيا العظمى وعلى السلام في فلسطين - هو الاعتراف بالأخطاء والتناقض ، والانتقال من ذلك إلى درس الوسائل المعينة على إصلاحها ، أو كما قال اللورد جراي " إنه ليكون من المرغوب فيه جداً بدافع من الشرف أن توضع كل هذه العهود جنباً إلى جنب . وفي رأيي أنه يكون من مقتضيات الشرف أن نتأملها بإنصاف ، وأن تبين مبلغ ما بينها من التناقض ، وأن نجعل بالتنا إلى طبيعة كل عهد وموثق وإلى التاريخ الذي قطع فيه وأعطى . وبعد أن نعرض كل الحقائق على عقولنا ندرس ما يوجب العدل والإنصاف فعلة "

هذه هي ألفاظ ذلك السياسي المشهور الذي أعطيت عهود مكماهون بناء على تعليماته . والنصيحة التي يقدمها للحكومة هي بعينها ما يدعوا مندوبو العرب حكومة جلالته إليه .

الامضاء

ج . أنطونينوس

السكرتير العام للوفود العربية

ملحق (٥)

راجع الفقرة التاسعة

بيان اللورد رئيس القضاة

في الجلسة الثالثة التي عقدتها اللجنة أصغى اللورد رئيس القضاة إلى البيانين القويين : الأول بيان السير متشيل ماك دونيل ، عن طائفة من النقط القانونية ؛ والثاني بيان المستر أنطونيوس عن " الظروف المحيطة " بالمكاتبات ؛

٢ — وسيحاول اللورد رئيس القضاة في هذا البيان أن يتناول النقط الرئيسية التي يعتمد عليها مندوبو العرب في نقض القول بأن فلسطين كانت مخرجة في المكاتبات من منطقة الاستقلال العربي ؛

٣ — وقد تأثر اللورد رئيس القضاة ببعض الحجج التي سيقت فيما يتعلق بإخراج فلسطين اعتماداً على عبارة " أجزاء من بلاد الشام واقعة إلى الغرب من ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب " وهو يرى أن وجهة نظر العرب في هذه المسألة ظهرت أقوى مما كان يبدو من قبل ، وإن كان لا يوافق على أن من المستحيل اعتبار فلسطين مشمولة بعبارة " أجزاء من بلاد الشام الخ " .

٤ — على أنه من جهة أخرى لا يرى أن قوة التحفظ الخاص بمصالح فرنسا قد أضعفتها الحجج التي سيقت لنقضها .

٥ — وهو على الخصوص يختلف اختلافاً تاماً مع القول بأن المكاتبات كانت خطوة أولى في مشروع مدبر أرادت به حكومة جلالاته إخراج ما يسمى الآن « فلسطين » من منطقة النفوذ الفرنسي ، وأنها نجحت على الأيام في ذلك . والقول بأن حكومة جلالاته بدأت المكاتبات ، وهذه الغاية نصب عينها ، لا يبدو أن هناك ما يؤيده . وهو لا ينكر أنه في خريف سنة ١٩١٥ رغبت حكومة جلالاته في تقييد مطالب حليفها في فلسطين إذا استطاعت حكومة جلالاته أن تفعل ذلك بالطريق الوحيد المفتوح أمامها - أي التفاهم مع حليفها . ولكنها لا يمكن أن تكون قد ظنت أنها تجعل مركزها أقوى في أية مفاوضة تأتي بعد ذلك إذا كانت تقييد في الموضوع سلفاً مع فريق ثالث . والحكومة الفرنسية كانت خليقة أن لاتعد هذه الارتباطات

صحيحة فيما يتعلق بها . وكان الأرجح أن تكون نتيجة مثل هذا السلوك من جانب حكومة جلالتة أن يصبح تحقيق غرضها أصعب .

فاللورد رئيس القضاة يرى من أجل ذلك أن التحفظ الخاص بالمصالح الفرنسية ينطبق - وكان المراد أن يكون منطبقاً - على كل الأراضي التي كانت تشملها مطالب فرنسا في ذلك الوقت ، بما فيها ما يسمى الآن فلسطين .

٧ - ولكن مطالب فرنسا لم تكن هي وحدها التي جعلت بريطانيا العظمى غير حرة في إعطاء وعود خاصة بفلسطين في خريف سنة ١٩١٥ ، فقد كان من الواجب أن يدخل في الحساب اهتمام كل بلاد العالم تقريباً بفلسطين . وهنا يود اللورد رئيس القضاة أن يقول إنه وإن كان لا يريد أن يختلف مع الثقات الذين استشهد بهم السير متشيل ماك دونيل ، فهو يرى أنه قد يكون هناك بعض الخطأ في فهم حجته .

٨ - وهو لا يجب أن يكون مفهوماً من كلامه أنه يقول إن فلسطين مخرجة من منطقة الاستقلال العربي لا لسبب سوى أنها لم تذكر . والذي يعلبه أن هذا القول لم يصدر قط ، وأن هذه الحجة لم تعرض أمام اللجنة الملكية ولا أمام سواها . وإنما الذي يقوله اللورد رئيس القضاة هو أن التفسير المنصف للمكاتبات ، مع مراعاة الظروف التي كتبت فيها ، يجعل فلسطين مخرجة في الواقع حتى ولو لم يرد لها ذكر .

٩ - وبعبارة أخرى يرى اللورد رئيس القضاة أن المكاتبات على الجملة ، والتحفظ المتعلق بالمصالح الفرنسية في كتاب السير هنري مكاهون المؤرخ في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ تخرج فلسطين ؛ وأنه كان ينبغي أن يكون هذا هو المفهوم نظراً إلى مركز فلسطين الفريد في بابه .

١٠ - وقد أعرب اللورد ملتر ، بقوة ، عن هذا الرأي في خطبة ألقاها في مجلس اللوردة في السابع والعشرين من يونيو سنة ١٩٢٣ حيث قال :

"إنني نصير قوى للسياسة الموالية للعرب .. وإني لأؤمن باستقلال البلاد العربية .. وأتطلع إلى ظهور اتحاد عربي .. ولكن فلسطين لا يمكن أن تعد بمثابة للبلدان العربية الأخرى . وليس في وسعكم أن تغفلوا التاريخ كله والتقاليد أجمعها في هذا الموضوع . وليس في طاقتكم أن تنسوا أن هذه البلاد هي مهد دينين من أكبر أديان العالم . وأنها بلاد مقدسة عند العرب كما هي بلاد مقدسة أيضاً عند اليهود والمسيحيين . وليس في الإمكان ترك مستقبل

فلسطين يتقرر بالإحساسات الوقتية للأغلبية العربية الموجودة في البلاد في الوقت الحاضر.“
١١ — أما من حيث العوامل الفردية التي تتكون منها الظروف المحيطة بالموضوع ،
فان اللورد رئيس القضاة قد أخذ علماً بالملاحظات المبينة على معاهدة برلين ، وبالاقتراحات
الخاصة بالتعاون العربي البريطاني المشار إليها في خلال المكاتبات . وما يلاحظ أن المادة ٦٢
تنص بصراحة على تحفظ خاص بحقوق فرنسا .

١٢ — وهذه المادة تعزز رأى رئيس القضاة ، فان بريطانيا لم يكن عليها - فيما يتعلق
بفلسطين - أن تفكر في نفسها فقط ، بل في العالم كله . فلو أنها كانت في الواقع تنوى أن
تعترف باستقلال العرب في فلسطين وتؤيده لما استطاعت أن تفعل ذلك من غير أن تبين
بوضوح الحقوق التي يجب الاحتفاظ بها لانفسها فقط بل لكل من يعنيه الأمر سواها .

١٣ — أما النقطة الخاصة بالأماكن المقدسة ، فأمرها مختلف . ومن رأى اللورد رئيس
القضاة أن عبارة ” الأماكن المقدسة “ كما وردت في المكاتبات ، كان المقصود بها الأماكن
المقدسة في مكة والمدينة . وعلى فرض أن العبارة تشمل القدس والأماكن المقدسة الأخرى
بفلسطين ، فان كون بريطانيا كانت مستعدة لحماية الأماكن المقدسة في فلسطين ، ضد الاعتداء
الخارجي ، ليس معناه ولا من مقتضياته أنها هي أو أية دولة مسيحية أخرى قد اكتسبت
أى حق فيما يتعلق بهذه الأماكن المقدسة . ومن غير المحتمل أن تكون بريطانيا قد قبلت
هذه التبعة من غير توضيح لهذه الحقوق .

١٤ — ولا يرى اللورد رئيس القضاة أن يدخل في مناقشة اتفاق ” سيكس يكو “
وإن كان لا يسهه إلا أن يحتفظ برأيه في الموضوع . ولكن لما كان قد دعى بصفة خاصة
لتعديل رأيه فيما قاله اللورد جراى أوف فالودن فانه يقول كلمة في الموضوع .

١٥ — وهو يود أن يقول إنه لا يرى سبباً يدعو إلى تغيير رأيه . فان العبارة التي
استعملها اللورد جراى وردت في خلال مناقشة برلمانية ، وقد قال إنه لم تكن أمامه نصوص
التصريح . وعلى كل حال فان رأى اللورد رئيس القضاة مبنى على ما استفاد من عبارة تصريح
بلفور الذى صدر في سنة ١٩١٧ ، ورأيه هذا لا يتأثر بتفسيرات تالية مخطئة - في اعتقاده -
وإن كانت قد صدرت عن رجال مشهورين ؛ وخاصة لأن هذه التفسيرات لم يقبلها آخرون
يستطيعون أن يكونوا رأياً صحيحاً .

ملحق (و)

راجع الفقرة ٢٠ والفقرة ٢١

رسالة هوجارث

فيما يلي نص الرسالة التي صدر الأمر إلى الكومندر هوجارث بان يبلغها إلى الملك حسين ،
لما زار الكومندر هوجارث جدة ، في يناير سنة ١٩١٨ :

١ — إن دول الحلفاء مصممة على أن تتاح للشعب العربي فرصة كاملة لاستعادة كيانه
كأمة في العالم . وهذا لا يتيسر تحقيقه إلا بواسطة العرب أنفسهم ، باتحادهم . وستتبع بريطانيا
العظمى وحلفاؤها سياسة ترمي إلى تحقيق هذه الوحدة .

٢ — ونحن مصممون ، فيما يتعلق بفلسطين ، على أن لا يكون شعب خاضعاً لغيره ، ولكن :
(أ) بالنظر إلى أن في فلسطين معابد وأوقافاً وأماكن مقدسة ، بعضها عند المسلمين وخدامهم ،
والبعض عند اليهود وخدامهم ، والبعض عند المسيحيين وخدامهم ، وأحياناً لفئتين
أو لثلاث ؛ ولما كانت هذه الأماكن ذات أهمية لكثيرين من الناس ، خارج فلسطين
وبلاد العرب ، فلا بد أن يكون هناك نظام خاص بهذه الأماكن يوافق عليه العالم ؛
(ب) وأما فيما يتعلق بمسجد عمر ، فإنه سيعد أمراً يعني المسلمين وخدامهم ، ولن يكون
خاضعاً - لامباشرة ولا بطريق غير مباشر - لأية سلطة غير إسلامية .

٣ — لما كان الرأي العام اليهودي ، في العالم ، يميل إلى عودة اليهود إلى فلسطين ، ولما كان
هذا الرأي العام لا بد أن يظل عاملاً دائماً ، وفضلاً عن ذلك فإنه لما كانت حكومة جلالاته
تنظر بعين الرضى إلى تحقيق هذا الأمل ، فإن حكومة جلالاته مصممة على أن لا توضع عقبة
في سبيل تحقيق هذا الأمل ، بقدر ما يتفق ذلك مع حرية الأهالي الموجودين ، من الوجهتين
الاقتصادية والسياسية ؛

وفي هذا الصدد تعد صداقة " اليهودية العالمية " لقضية العرب ، معادلة لتأييد كل الدول التي
للإهود فيها نفوذ سياسى . وزعماء الحركة اليهودية مصممون على إنجاح الصهيونية بالصداقة
والتعاون مع العرب . ومثل هذا الغرض ليس مما يطرح جانباً باستخفاف .

حديث بين الكومندر هو جارت والملك حسين

في موضوع الرسالة التي أبلغ جلالته إياها

تلوت رسالة وزارة الخارجية رقم ١ ، الأمة العربية والحاجة إلى الوحدة ، فوافق الملك بلهجة ودية ، وقال : إنها تعبر عن أساس كل اتفاقنا . فقلت إنه نظراً لطول الوقت الذي مضى رأى الحلفاء من المستحسن تكريرها الآن ؛

ثم قال الملك إنه إذا كان هناك تعديل ثانوى لاتفاقنا معه تفرضه علينا ضرورات الحرب ، فهو مستعد لأن يعترف بمثل هذه الضرورة بصراحة ؛ ولكنه طلب أن نبغله بمثل هذه الصراحة التعديل والضرورات التي تقتضيه ؛

ثم تناولت الرسالة رقم ٢ ، الإدارة الدولية في فلسطين ، فذكرت الملك بالتحفظ الوارد في الاتفاق الاصلى الذى يكفل مصالح خاصة لحلفائنا ، لاسيما فرنسا ؛ فرد بإشارة فكاهية إلى " فاشودة " معرباً بذلك عن شكه في وجود اتفاق حقيقى دائم فى المصلحة بين فرنسا وبيننا ، فأغضيت عن هذه الإشارة مكتفياً بإشارة تنبيه عن المخالفة ، وقلت : إن فرنسا قد صارت ترى بعيوننا فيما يتعلق بالمسائل العربية ، وإنها تؤيد كما تؤيد نحن خطط فيصل ، وإنها تأخذ بالرأى الذى يعتنقونه بقوة فى أمريكا ، وهو أن الشعب يجب أن تكون له الحكومة التى يرغب فيها ؛ وإنها - أى فرنسا - لا تريد إلا أن تحمى وتساعد الحكومة المستقلة فى سورية ؛

ثم تلوت الرسالة رقم ٢ فوافق الملك ، قائلاً : إن العقل الذى يستطيع أن ينتج هذا قادر على أن يبتدع نوعاً من الإدارة يصون كل المصالح ويكفلها . وأثنى على بريطانيا العظمى ، وأشاد بتصرفها فيما يتعلق بمسجد عمر ، وذكر امتناع الخليفة عمر عن دخول المعابد المسيحية أو التعرض لها فى فلسطين . فاذا استطعنا أن نضع ياناً على مثال الرسالة رقم ٢ ، مع إغفال الإشارة إلى الإدارة السياسية ، فانه مستعد أن يذيعه على العالم الإسلامى كله .

وانتقلت إلى الرسالة رقم ٣ ، إقامة اليهود فى فلسطين ، ومهدت لها بيان عن نمو الحركة الصهيونية فى خلال الحرب ، وعظم قيمة المصالح اليهودية ، ومزية التحالف معها . وكان الملك يبدو عليه الاستعداد لقبول الصيغة ، ووافق بحماسة ، قائلاً إنه يرحب باليهود فى كل البلاد العربية . فأوضحت له أن حكومة جلالته مصممة على صيانة مصالح الأهالى الأصليين .

من مذكرات الكومندر هو جارت

فيما يلي بعض ما كتبه الكومندر هو جارت خاصاً بالحديث الذي دار بينه وبين الملك حسين :

”الوحدة العربية وعلاقة الملك الفعلية أو الممكنة بها“ - من الجلى أن الملك يعد الوحدة العربية مرادفة للملكة، وأنها بغير ذلك لا تكون ذات معنى. وهو ينظر إلى تصريحاتنا ودعواتنا إليها على اعتبار أنها مظهر لنياتنا الحسنة لا أكثر؛ ولا يعتقد أنها تكون ذات أثر إلا إذا جعلنا الفكرة محصورة ومجسدة في شخصية واحدة - هي شخصه هو .

”الإشراف الدولي على الأماكن المقدسة في فلسطين“ - لم يترك لى الملك شكاً في أنه يعد هذه مسألة يعاد النظر فيها بعد عقد الصلح ، على الرغم من تأكيدي له بأنها تدبير نهائى . وقد شبهنا معه باثنين يهمان بأن يسكننا بيتاً واحداً ، ولكنهما غير متفقين على اقتسام الغرف وتوزيع « الأدوار » . وكان كثيراً ، في أثناء حديثنا ، يتكلم عن حسابات سيسويها بعد الحرب ، وأنه إلى أن يحىء أو ان ذلك لا يلح في شىء . وأنا أشك في أن له خطة مرسومة أو أنه يعرف طريقه إلى غايته ، ولكنى لا أشك في أنه فيما بينه وبين نفسه لا ينزل عن شىء من مطالبه الأصلية للعرب أو لنفسه مع الزمن .

”إقامة اليهود في فلسطين“ - ”والقضية المشتركة بين اليهود والعرب والأرمن في سورية“ - أظن أن الحالة فيما يتعلق بهذه الشؤون مثلها فيما يتعلق بما سبق ؛ فالملك لا يقبل قيام دولة مستقلة يهودية في فلسطين ، ولم تصدر لى تعليمات بأن أذكر له أن هذا ماتفكر فيه وتنويه بريطانيا العظمى . ولعله لا يعرف إلا القليل عن الحالة الاقتصادية الواقعية أو الممكنة في فلسطين . وأما موافقته السريعة على إقامة اليهود في فلسطين فلا تعنى شيئاً ، ولا قيمة لها ؛ ولكنى أظنه يقدر قيمة مزية التعاون العربى مع اليهود .

الملحق (ز)

راجع الفقرتين ٢٠ و ٢٢

التصريح للسبعة

نظرت حكومة جلالته في مذكرة السبعة ، بأعظم عناية . وحكومة جلالته تقدر تمام التقدير الأسباب التي تدفع أصحاب المذكرة إلى الاحتفاظ بتذكرهم ، وإخفاء أسمائهم ؛ وليس في كون المذكرة غفلا من التواقيع ما يغض من قيمتها في نظر حكومة جلالته .

وتنقسم الأراضي التي ورد ذكرها في المذكرة إلى أربعة أقسام أو طبقات :

- ١ — العرب في الأراضي التي كانت حرة ومستقلة قبل قيام الحرب ؛
- ٢ — أراض حررت من السيطرة التركية بعمل العرب أنفسهم في أثناء الحرب الحاضرة ؛
- ٣ — أراض كانت في الماضي تحت الحكم العثماني وتحتلها قوات الحلفاء في الحرب الحاضرة ؛
- ٤ — أراض لا تزال تحت السيطرة التركية ؛

ففيما يتعلق بالطبقتين الأوليين ، تعترف حكومة جلالته بالاستقلال التام والسيادة للعرب الذين يقطنون هذه الأراضي ، وتؤيدهم في جهادهم في سبيل الحرية .

وففيما يتعلق بالأراضي التي تحتلها قوات الحلفاء ، تافقت حكومة جلالته نظر أصحاب المذكرة إلى نصوص التصريحات الصادرة من القواد العالمين ، عند الاستيلاء على بغداد والقدس . وهذه التصريحات تتضمن سياسة حكومة جلالته بإزاء أهالي هذه الأقاليم . وترغب حكومة جلالته في أن تكون حكومة هذه الأقاليم قائمة على رضى المحكومين ؛ وهذه السياسة ستظل مؤيدة من حكومة جلالته .

وأما فيما يتعلق بالأراضي المذكورة في القسم الرابع ، فإن من رغبة حكومة جلالته أن تفوز الشعوب المظلومة في هذه الأراضي ، بالحرية والاستقلال ؛ ولا تزال حكومة جلالته تعمل على تحقيق هذه الغاية .

وحكومة جلالته تعلم ، تمام العلم ، مقدار الصعوبات والأخطار التي تحيط بالذين يعملون لاسترداد حرية البلاد المذكورة ؛

على أن حكومة جلالته ، على الرغم من هذه العقبات ، تثق وتؤمن بإمكان التغلب عليها .
وهي راغبة في تأييد كل من يعملون على تذليلها ؛ ومستعدة للنظر في أى مشروع للتعاون ،
يتفق مع الأعمال الحربية الحالية ، وينطبق على المبادئ السياسية التي تسترشد بها حكومة
جلالته وحلفاؤها .
يونية سنة ١٩١٨

الملحق (ح)

راجع الفقرة ٢٠

نص التأييد الذي قدمه الجنرال السير آدموند اللبني إلى الأمير فيصل

فيما يلي نص التصريح الذي أبلغ السير آدموند اللبني حكومة جلالته في ١٧ أكتوبر
سنة ١٩١٨ أنه قدمه إلى الأمير فيصل بن الملك حسين :

” قدمت للأمير فيصل تأكيداً رسمياً بأنه مهما تكن التدابير التي قد تتخذ في مدة الإدارة
العسكرية فإن هذه التدابير وقتية ليس إلا ، وإنها لا يمكن أن يسمح لها بأن تؤثر في التسوية
النهائية التي يضعها مؤتمر الصلح الذي لاشك في أن العرب سيكون لهم من يمثلهم فيه . وأضفت
إلى هذا أن التعليمات الصادرة إلى الحكام العسكريين تمنع أن يتدخلوا في الشؤون السياسية ،
وأني سأعزل منهم من يخالف هذه الأوامر . وذكرت الأمير فيصل بأن الحلفاء ملزمون ،
بحكم واجب الشرف ، أن يحاولوا الوصول إلى تسوية تطابق رغبات الشعوب التي يعينها
الأمير ؛ وحثته على أن يثق بهم ثقة قلبية “ .

الملحق (ط)

راجع الفقرة ٢٠

التصريح البريطاني الفرنسي الصادر في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٨

إن الغرض الذي ترمى إليه فرنسا وبريطانيا العظمى من نهجهما في الشرق، في الحرب التي أثارتهما أطماع ألمانيا، هو التحرير التام النهائي للشعوب التي طال اضطهاد الترك لها، وإقامة حكومات وإدارات قومية تستمد سلطتها من الاختيار الحر والإرادة المستقلة للأهالي الوطنيين؛ ولتحقيق هذه الأغراض اتفقت فرنسا وبريطانيا العظمى على تشجيع إقامة الحكومات والإدارات الوطنية ومساعدتها، في سورية والعراق اللتين حررها الحلفاء، وفي الأراضي التي تعملان على تحريرها وستعرفان بها بمجرد حصول ذلك.

ولا رغبة لهما في أن تفرضنا على أهالي هذه البلاد أى نظام معين، وإنما تريدان بتأييدهما وبالمساعدة الكافية أن تكفلا حسن سير الحكومات والإدارات التي يختارها الأهالي اختياراً حراً. والسياسة التي تؤيدها الحكومتان المتحالفتان، في البلاد المحررة، هي ضمان المساواة والعدل النزيه للجميع، وتيسير التقدم الاقتصادي للبلاد بتشجيع النشاط المحلي ونشر التعليم والقضاء على الخلافات والمنازعات التي طالما انتفعت بها واستخدمتها السياسة التركية.

متنوعات

صورة من رسالة

وردت من السيد م . ا . جناح رئيس عصبة مسلمى الهند

” نظراً لقرب انعقاد مؤتمر فلسطين الذى سيجتمع حوالى ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ فى لندن بعثت بالبرقية الآتية إلى رئيس الوزارة ، ووزير الهند ، والمستر ماكدونالد ، الوزير المختص :
” إن عصبة مسلمى الهند تلح على حكومة جلالاته أن تسمح بتمثيلها فى مؤتمر فلسطين وأن تجيب مطالب العرب القومية فى فلسطين . والهند المسلبة تنتظر النتائج بصبر نافذ ، ولست أستطيع فى برقية أن أوفى الموضوع حقه ، ولا أن أبين مبلغ قوة الشعور السائد فى الهند ، وأخلق بفشل المؤتمر أن تكون له أسوأ الآثار وأخطر العواقب فى العالم الإسلامى كله .
وإنى لأرجو أن ينال هذا النداء الحار حقه من عنايتكم الجدية “

وأنا الآن أطلب إلى جميع فروع العصبة فى كافة الأنحاء أن تعقد اجتماعات عامة فى الهند فى يوم ٨ فبراير ، وأن ترسل بمثل هذه البرقية إلى رئيس وزارة بريطانيا العظمى ، وقد أصدرت الأوامر اللازمة بذلك .

صورة برقية

واردة في ٣ فبراير

الصديق — لندن

مسلو الهند يتمنون من أعماق قلوبهم النجاح للوفود العربية ، وعصبة الإسلام تؤيدكم ؟
جناح

حاشية — محمد علي جناح رئيس عصبة الإسلام بالهند (٨٠ ملونا)

صورة برقية

واردة في ٣ فبراير

الصديق — لندن

أكدوا للوفود تأييدنا التام لمطالبهم ؟
فوز الحق

حاشية — عبد القاسم فوز الحق رئيس وزراء البنغال (٢٦ مليون مسلم)

صورة برقية

واردة في ٣ فبراير

١. ر. صديق رقم ١٣٩ دنستر هاوس — منسج لين بلندن

مسلو البنجاب يدعون الله أن ينجح مؤتمر فلسطين ، وأن ينصر حقوق العرب ، أبلغوا
أطيب تمنياتنا للوفود العربية ؟

سكندر حياة خان

حاشية — السير سكندر حياة خان رئيس وزارة البنجاب (عدد المسلمين ١٤ ملونا)

برقية

من اللجنة الفلسطينية العربية بمصر

الوفود العربية — لندن

اللجنة الفلسطينية العربية بمصر تستغرب جلب الحكومة البريطانية لمفاوضين يهود من جميع أنحاء العالم للمفاوضة بمسألة فلسطين ، مع عدم وجود حق لهم فيها ، ومنع سورية ولبنان وهما في الأصل قطعة من فلسطين وفلسطين قطعة منهما ، فهو أمر غير مفهوم ، ولا يدل على حسن النية ، كما أن إقصاء مسلمي الهند عن المؤتمر ، ورفض طلب السيد محمد علي جناح بتمثيل الهند فيه ، قد استوقف الأنظار . ويسوء العالم العربي والمسلمين جميعاً استقدام الحكومة البريطانية للنشائيين وجماعته الذين تبرأت منهم فلسطين كلها ، وأضربت احتجاجاً على أخذكم إياهم للندن للمفاوضة باسمها ، حتى أن أقاربهم بفلسطين قد أعلنوا البراءة منهم . إن اهتمام الحكومة البريطانية بضمهم إلى الوفود العربية برغم إرادتها وبرغم فلسطين . يظهر أن قصد السياسة البريطانية هو عرقلة حل هذه القضية . ثم إن تلبيع الحكومة البريطانية أكثر من مرة بأنها ستفرض الحل الذي تريده لمسألة فلسطين ، وتأليفها من الآن لجنة لوضع الحل ، قد وقع في الشرق وقعاً سيئاً ، وأكد لنا سوء النية التي لاحت بوادرها من مناورات الحكومة البريطانية في مواقف كثيرة . لذلك نتوقع من الآن فشل مؤتمر لندن ، إلا إذا عدلت الحكومة البريطانية عن هذه المناورات ليصفو الجو ، ويسود السلام بفلسطين .

رئيس اللجنة : محمد علي الطاهر

مصر ١٩ فبراير ١٩٣٩

برقية

إلى حضرة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل آل سعود — لندن

نحن عرب فلسطين اللاجئين إلى سورية ولبنان ، من مسلمين ومسيحيين يمثلون مصالح
العرب الحقيقية بفلسطين، نقبل حل قضية فلسطين المتفق عليه بين الوفود العربية بالاشتراك
مع وفد حزب الدفاع الوطني ؟

عمر يطار ، عيسى العيسى ، شاكر الغلاييني ، حسين سرحان ، كامل الحسيني ، احمد فاهوم ،
يوسف صوراني ، ناجي عفيفي ، جميل كهكى ، طاهر حنون ، محي الدين المصرى .

إلى رئيس السرب هندل جيمس

مقر القيادة — سلاح الطيران الملكي
القاهرة

أرجو أن تبحثوا عن راغب النشاشيبي وتبلغوه ما يأتي :

رسالة خاصة من على ماهر باشا ، وفؤاد بك حمزة ، ومنى . بداية الرسالة : للمصلحة العامة ولمصلحتك أنت نلح عليك بشدة أن تقبل الاشتراك في وفد فلسطين الموحد ، على قاعدة عضوية اللجنة العليا لسنة ١٩٣٦ ، أي أنت وفراج . والرفض يسىء إلى القضية وإلى مركزك . انتهت الرسالة - وأرجو الاتصال بسمارت ، والحصول منه على التفاصيل ، وإبذل جهدك لإقناع راغب بالقبول ، وأبرق بالنتيجة بواسطة المفوضية العراقية بالقاهرة ما

نورى

لندن ٣ فبراير سنة ١٩٣٩

م . ف . (و . ع .) (ف) - ٢ -

صورة رقم ٤١

سرى

مؤتمر فلسطين

— سنة ١٩٣٩ —

إيماء إلى الصفحة الأولى من محضر الجلسة الثانية المعقودة في ٩ فبراير سنة ١٩٣٩
(م . ف .) (و . ع .) (ف) الجلسة الثانية أشرف بإبلاغكم صورة من مكاتبتى
المستر ماكدونالد، وراغب بك النشاشيبي؛ للاطلاع عليها ما

الامضاء

ه . ف . دونى — السكرتير

مؤتمر فلسطين
قصر سان جيمس
٩ فبراير ١٩٣٩

عزيزى راغب بك

فى جلسة المؤتمر التى عقدت فى هذا المساء ذكر السكرتير العام للوفد الفلسطينى العربى
لدى المؤتمر أن كل أعضاء الوفد الموجودين فى لندن حاضرون ما عدا سعادتكم ، وأنكم بعثتم
برسالة تقولون فيها إن المرض يقعدكم عن الحضور
وبناء على اقتراح على ماهر باشا طلب منى المؤتمر بالإجماع أن أعرب لكم عن الأسف
العظيم الذى تلقى به نبأ مرضكم ، مقرونا بأحسن التمنيات لكم بالشفاء العاجل
وإنى إذ أبلغكم ذلك أعرب لكم شخصياً عن رجائى الحار فى أن تكونى راحة قصيرة
لاستعادة صحتكم بسرعة ما

المخلص
مالكولم ماكدونالد

فندق كارلتون

لندن

١٠ فبراير ١٩٣٩

إلى المحترم المستر مالكولم ماكدونالد

وزير المستعمرات

قصر سان جيمس

لندن

عزيزى المستر ماكدونالد

أشكر لكم كتابكم الذى تفضلتم فأعربتم لى فيه عن تمنياتكم وتمنيات المؤتمر بالإجماع لشفائى

وإنى أؤكد لكم أنى أسفت أشد الأسف لعجزى عن حضور الجلسة أمس

وإنى لأرجو أن تنفضلوا أتم وجميع أعضاء المؤتمر بتقبل خير التمنيات بالوصول إلى

نتائج مرضية تكفل استقرار السلام فى فلسطين

وأكرر لكم الشكر،

المخلص

راغب النشاشيبي

فندق كارلتون

لندن

السبت ١١ فبراير

إلى الرئيس

مؤتمر فلسطين

سيدي العزيز

نظراً لاستمرار مرضي، وما يأمر به الطبيب من التزام الراحة، يؤسفني أن أقول إنني
لا أستطيع حضور المؤتمر بعد ظهر اليوم

وإنني لا أكون شاكراً لكم إذا تفضلتم بإبلاغ إخواني الأعضاء أسفني هذا

المخلص

راغب النشاشيبي

رئيس حزب الدفاع الوطني

بيان اقترح أن تصدره الوفود الثلاثة

في حالة عدم موافقة حزب الدفاع على الانضمام ، على أساس ما حصل سنة ١٩٣٦

إن أعضاء الوفود العربية الذين طُلب إليهم أن يقدموا بعد استشارة زعماء الرأي العام الفلسطيني ، أسماء أعضاء الوفد الفلسطيني ، إلى حكومة جلالته البريطانية ، قد حاولوا أن يجعلوا تأليف الوفد على قاعدة تمثيل فلسطين في سنة ١٩٣٦ ونظراً للصعوبات التي اعترضتنا ، فإن حكومة جلالته - بناء على الأسباب التي ذكرتها في البيان الذي صدر اليوم - قد دعت حزب الدفاع الوطني إلى الاشتراك في المؤتمر على قاعدة أخرى ، واحتملت وحدها تبعة هذه الخطوة وستظل وفود البلاد العربية تبذل جهودها لتأليف وفد فلسطيني واحد ، ولكن إلى أن يتم ذلك لايسعها أن تعدّ أعضاء وفد حزب الدفاع جزءاً من الوفد الفلسطيني الذي تتعاون معه هذه الوفود .

بيان اتفق على نشره من قبل بريطانيا
في حالة انفصال حزب الدفاع ، وعدم قبوله الانضمام
على أساس ما حصل سنة ١٩٢٦

بذلت جهود شتى لجعل الأحزاب السياسية المختلفة من عرب فلسطين ممثلة في وفد واحد أثناء المناقشات التي تجريها حكومة جلالاته في موضوع السياسة المستقبلية بفلسطين . ولكن هذه المساعي فشلت إلى الآن ، لا بسبب تمثيل حزب الدفاع ، بل لأن عرب فلسطين لم يستطيعوا أن يتفقوا على أشخاص هؤلاء الممثلين (أو على مركزهم في وفد فلسطين) . وحكومة جلالاته لا تحاول أن تتحيز لأي جانب في أي خلاف في الرأي ينشأ بين الأحزاب في فلسطين . وهي على العكس يعنيها أن تتاح لكل حزب فرصة عادلة لإبداء رأيه في أثناء المناقشات المقبلة ، وهي ترحب بفرصة الدخول في مناقشات حرة وافية مع الوفد العربي الفلسطيني الكبير المؤلف من ممثلي أحزاب غير حزب الدفاع . ولما كانت الحكومة ، في هذه الظروف الطارئة ، يعنيها أن لا يقصى جانب مهم من الرأي العام عن المناقشات ، فانها تنوى أن تقوم بمناقشات منفصلة ، مع الوفد الممثل لحزب الدفاع الوطني الذي قدم إلى لندن ؟

آخر الكتاب

ملحوظة — ورد في الصفحات الأولى اسم " السيد عبد الله بكر " سيد أفندي عبد الله بكير ؛ والصواب الأول . وورد كذلك اسم " السير جون . إم . شا كبره " شا كبورج ، أو شا كبرج ؛ والصواب الأول . وورد اسم " السيد علي بن عقيل " سيد علي بن عقيل ، أو سيد أفندي علي بن عقيل ؛ والصواب الأول . فاقضى التنويه .

فهرس

تقديم

| | |
|------------------------------------|---------|
| مقدمة | ٥ |
| تدابير خاصة بالمنهاج والنشر | ١١ |
| ملخص خطاب رئيس الوزارة البريطانية | ٢٤ و ١٥ |
| جلوس الاعضاء في جلسة الافتتاح | ١٧ |
| جلسة الافتتاح الاولى | ٢٠ |
| خطبة سمو الامير محمد عبد المنعم | ٢٦ |
| خطبة سمو الامير سيف الاسلام الحسين | ٢٧ |
| الجلسة الثانية | ٢٩ |
| بيان الوفد الفلسطيني | ٣٤ |
| الجلسة الثالثة | ٤٤ |
| الجلسة الرابعة | ٥٥ |
| بيان نوري باشا السعيد | ٥٩ |
| الجلسة الخامسة | ٧٣ |
| خطاب صاحب السمو الملكي الامير فيصل | ٧٩ |
| بيان المستر بتلر | ٨٢ |
| نص مكاتبات مكماهون - حسين | ٨٧ |
| الجلسة السادسة | ١٠٤ |
| بيان شرق الاردن | ١٠٨ |
| بيان الامير سيف الاسلام الحسين | ١١٨ |
| الجلسة السابعة | ١٢٨ |
| الجلسة الثامنة | ١٤٤ |
| الجلسة التاسعة | ١٦٠ |

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| بيان على ما هو باشا | ١٦٤ |
| الجلسة العاشرة | ١٧٧ |
| الجلسة الحادية عشرة | ١٩٢ |
| الجلسة الثانية عشرة | ٢٠٧ |
| الجلسة الثالثة عشرة | ٢١٨ |
| الجلسة الرابعة عشرة | ٢٣٨ |
| البيان الختامي لوفد فلسطين | ٢٤٨ |
| كلمة الوفد العراقي | ٢٥١ |
| كلمة الوفد اللبناني | ٢٥٢ |
| كلمة الوفد السعودي | ٢٥٣ |
| كلمة الوفد المصري | ٢٥٣ |
| كلمة الوفد الاردني | ٢٥٤ |
| كلمة الوفد البريطاني | ٢٥٥ |
| لجنة الشؤون السياسية | ٢٥٧ |
| الجلسة الاولى | ٢٥٩ |
| الجلسة الثانية | ٢٧٣ |
| الجلسة الثالثة | ٢٩٢ |
| الجلسة الرابعة | ٣٠٨ |
| تقرير لجنة مكماهور | ٣٢٣ |
| ملحق (ا) مذكرة عن جهود بريطانيا المظمية للمرب | ٣٣٥ |
| ملحق (ب) مكاتبات مكماهور - حسين | ٣٤٣ |
| ملحق (ج) بيان السير منتيل ماك دونيل | ٣٥٣ |
| ملحق (د) ملاحظات على بيان رئيس القضاة | ٣٦٣ |
| ملحق (هـ) بيان الورد رئيس القضاة | ٣٧٠ |
| ملحق (و) رسالة هوجارث | ٣٧٣ |
| ملحق (ز) التصريح للبعثة | ٣٧٦ |
| ملحق (ح) نص تأكيد ألتني للامير فيصل | ٣٧٧ |
| ملحق (ط) التصريح البريطاني الفرنسي | ٣٧٨ |
| مستوعات | ٣٧٩ |